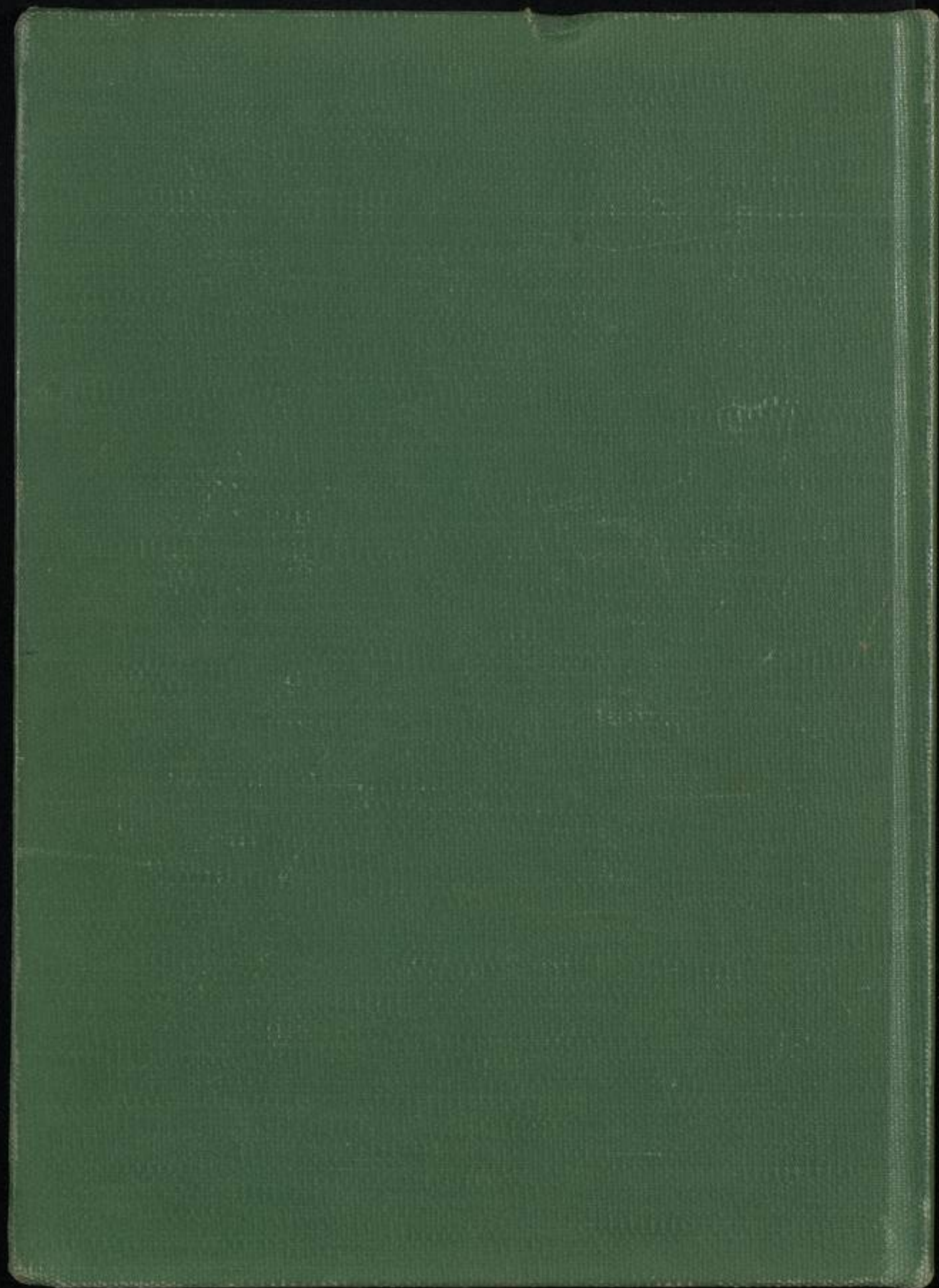
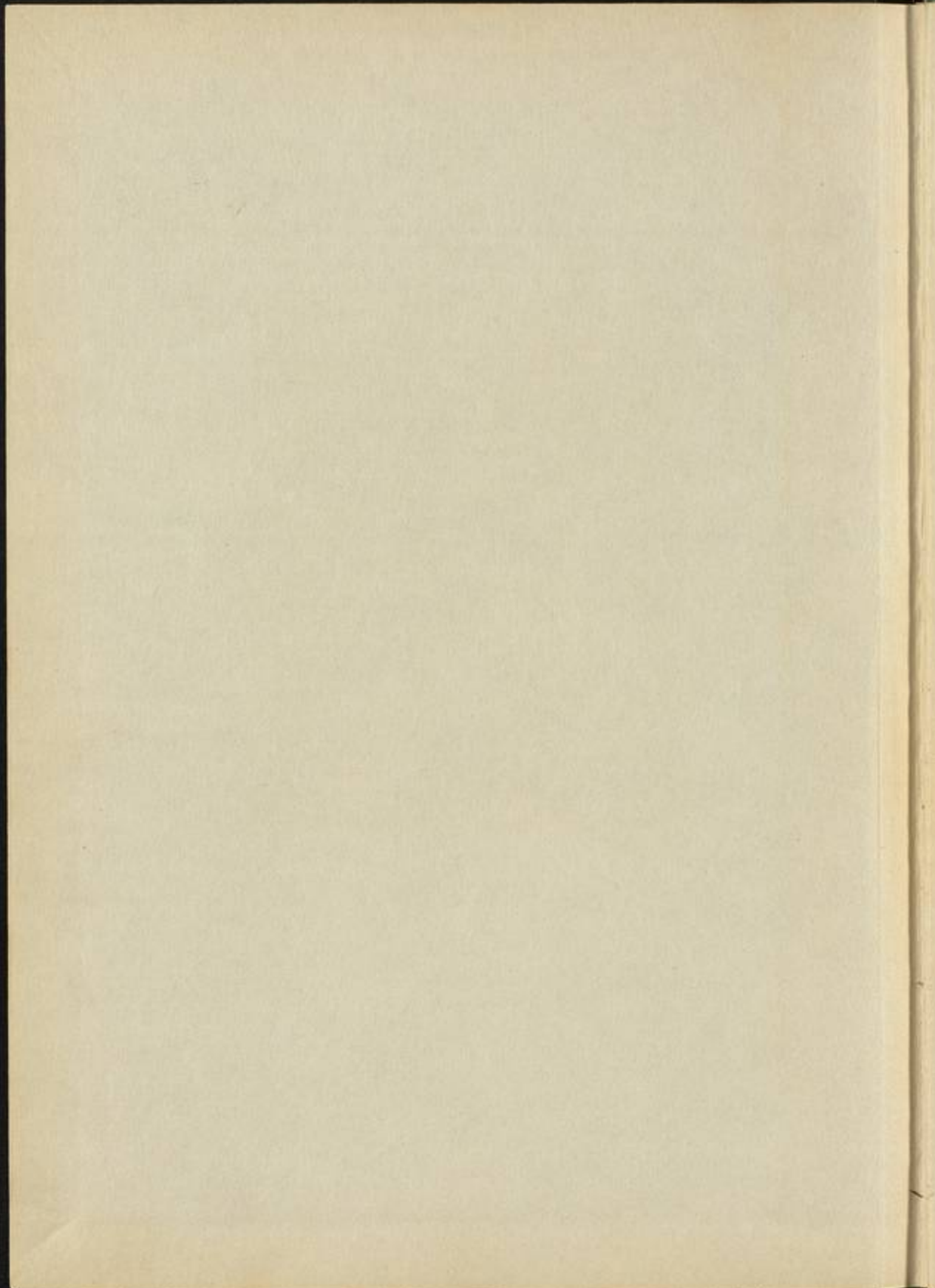


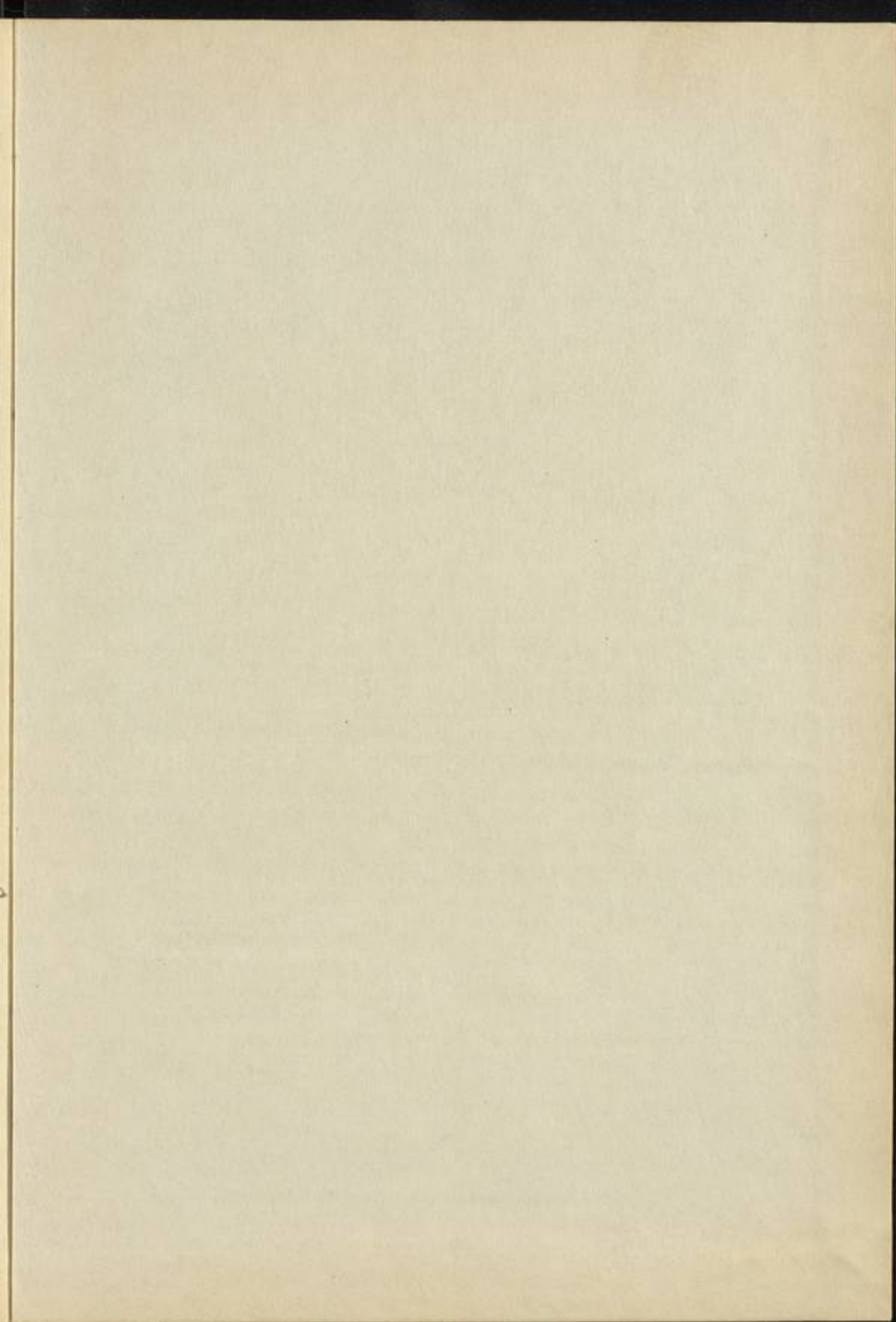


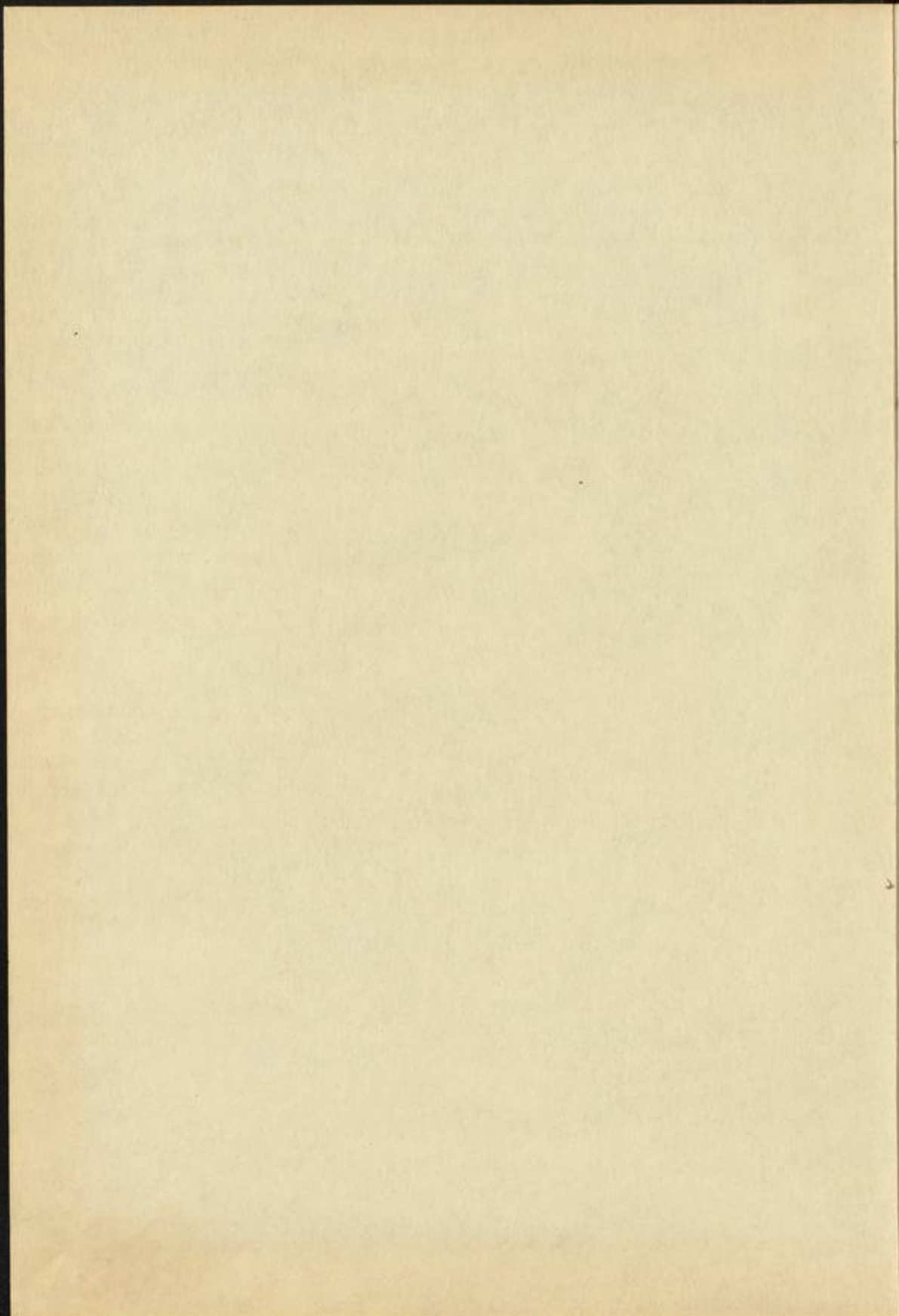
Columbia University
in the City of New York

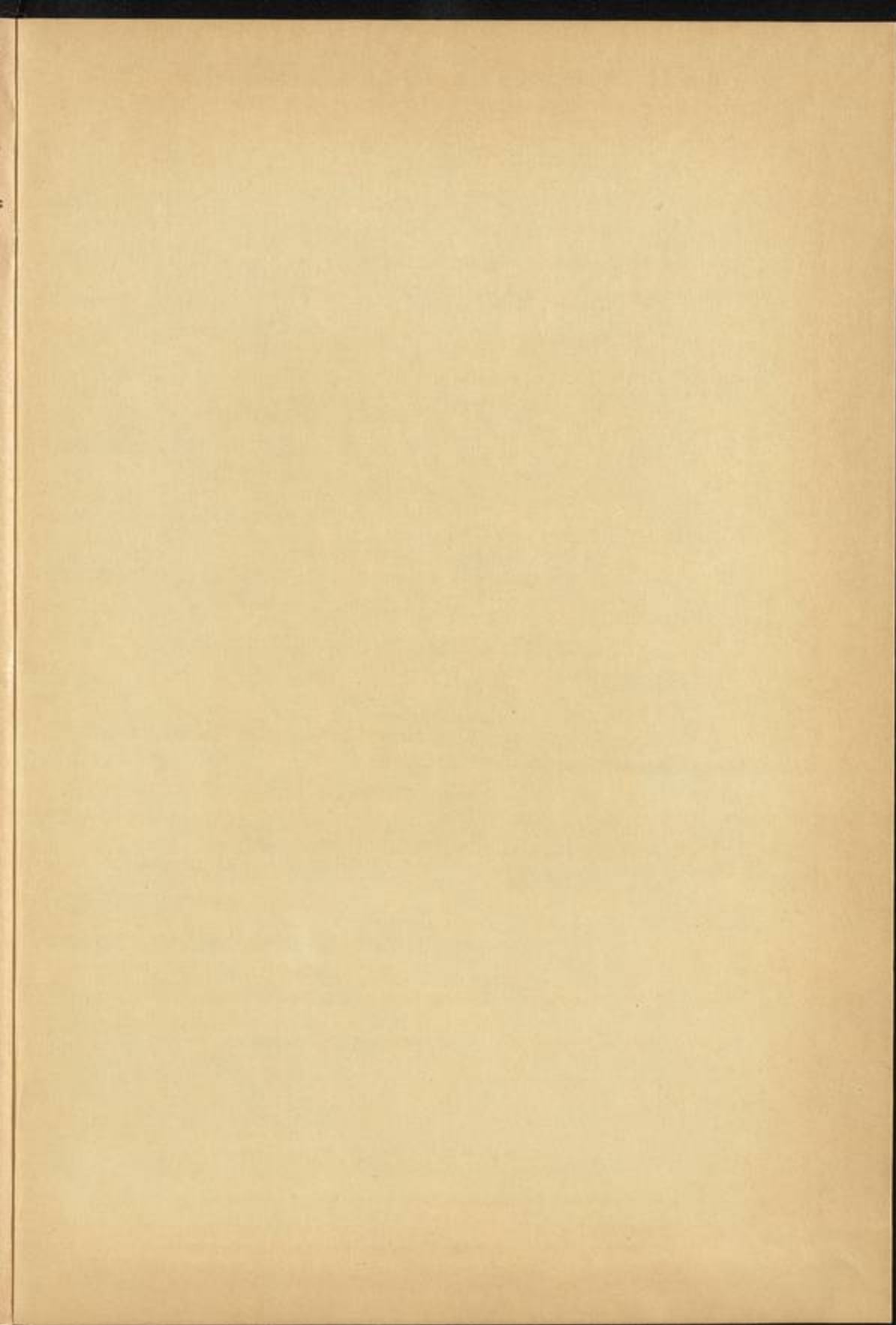
THE LIBRARIES











تُتْلِجُ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن «تاريخ العراق السياسي الحديث»
يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها
ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها
ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة
شرحا مؤيداً بالوثائق والمستندات

الجزء السادس

✽ طبع بنفقة صاحب العرفان بصيدا ✽

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأصفر

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

آثار المؤلف المطبوعة

أولاً في التاريخ السياسي

- ١- تاريخ الوزارات العراقية : صدرت منه ستة مجلدات وثمنها ثلاثة دنانير
- ٢- تاريخ العراق السياسي الحديث : تم في ثلاثة مجلدات وثمنها ١٥٠٠ فلساً
- ٣- العراق في دوري الاحتلال والانتداب : تم في مجلدين وثمنها ٧٥٠ فلساً
- ٤- العراق في ظل المعاهدات ثمنه ٥٠٠ فلس
- ٥- الثورة العراقية الكبرى ثمنه ٥٠٠ فلس
- ٦- أضرار الانقلاب وصادراته الحكومة العراقية ، ثمنه ١٢٥٠ فلساً

ثانياً = في العقائد والأديان

- ٧- اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ثمنه ٢٥٠ فلساً
- ٨- تعريف الشيعة ، ٧٥ فلساً
- ٩- البابيون في التاريخ ، ٥٠ فلساً
- ١٠- الحوار في الإسلام ، ٥٠ فلساً
- ١١- عبدة الشيطان في العراق ، ٥٠ فلساً
- ١٢- الصابئة قديماً وحديثاً ، ٧٥ فلساً

ثالثاً = في التاريخ وغيره

- ١٣- تاريخ البلدان العراقية ثمنه ٢٥٠ فلساً
- ١٤- تاريخ الصحافة العراقية ، ١٥٠ فلساً
- ١٥- الأغاني الشعبية ، ١٧٥ فلساً
- ١٦- المعلومات المدنية ، ١٥٠ فلساً
- ١٧- رحلة في العراق ، ٥٠٠ فلساً
- ١٨- العراق قديماً وحديثاً ، ٥٠٠ فلساً
- ١٩- تحت ظل المشانق ، ١٥٠ فلساً

رابعاً = تحت الدرس والتعريض

- ٢٠- المراقدة المقدسة في العراق يتم في ثلاثة مجلدات
- ٢١- في سبائح الفار واهوار العمارة وبتناول الحركة التحررية العراقية في عام ١٩٤١ ،



✽ صاحب الجلالة الهاشمية الملك فيصل الثاني المعظم ✽
محط آمال العرب في مختلف ديارهم

فاتحة الجزء السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وشل معين « تاريخ الوزارات العراقية » ونضب منذ أن احتل الجيش البريطاني العراق ثانية بعد حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م لأن الصحف ، والمجلات ، وسائر المراسلات ، والحريات ، خضعت للرقابة الشديدة ، وحرّم على الناس الجهر بآرائهم ، والتظاهر بأفعالهم ، ولأن « المؤلف » كان في حلة من اعتقل فكتب عليه أن يقضي في المعتقل أربع سنوات ، حيل خلالها بينه وبين الذوات الذين كان يعتمد عليهم في جمع مظان كتابه ، وفي توجيه أبحاثه توجيهاً صحيحاً كما تعذر عليه جمع الوثائق والمستندات التي اعتاد أن يجمعها في أوقاتها ليستفيد منها تارة ، وليطعم بها فصول كتابه تارة أخرى .

ولما رفعت عن العالم تلك الشدة ، وكشفت عن البشرية تلك الغمة ، لقينا متاعب شديدة في جمع مواد هذا المجلد ، لا تتقال بعض المسؤولين ، الذين كانوا يمدونا بالمستندات والمعلومات المفيدة إلى دار البقاء من جهة ، وحجب المحدثين منهم مثل هذه المساعدة عنا ، خشية أن ينكشف أمرهم ، فيعرف الناس ما كان ينسب إليهم من انصياع في تلك السنين الحالكة من جهة أخرى ، وبالرغم من ذلك كله رأينا أن نسير بالكتاب قدماً حتى نقف به على عتبة العهد الذي خلف عهد الحرب العالمية الثانية ، ذلك العهد الذي عرف بأوضاره ، ومتاعبه ، ومصانعاته

وهذا المجلد السادس من « تاريخ الوزارات العراقية » إنما يتناول بالبحث عهد ست من الوزارات التي تعاقبت على الحكم أيام تلك الحرب بين ٢ حزيران ١٩٤١ و ٢٢ شباط ١٩٤٦م وهي :

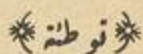
- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| ١- الوزارة المدفعية الخامسة | ٤- الوزارة السعيدية الثامنة |
| ٢- الوزارة السعيدية السادسة | ٥- الوزارة الباجعية الأولى |
| ٣- الوزارة السعيدية السابعة | ٦- الوزارة الباجعية الثانية |

وغاية ما نرجو ونتمنى أن تصل إلينا مطالعات وتوجيهات قيمة من قراء هذا المجلد ، لتتلافى بها في طبعته الثانية ما فاتنا في طبعته الحالية ، فالمر . صغير بنفسه كبير باخوانه ، وفوق كل ذي علم عليم

السيد عبد الرزاق الحسيني

الكرادة الشرقية : غرة المحرم ١٣٧٣

الوزارة المدفعية الخامسة



أجمع الباحثون في «تاريخ العراق الحديث» على أن «السيد جميل المدفعي» من أنبل الشخصيات العراقية، وأبعدها عن الأنانية والحزبية، وقد دلت الحوادث المختلفة على أن جميلاً لا يدعى إلى الحكم إلا بعد أزمات شديدة، وظروف خاصة، تستدعي دعوته لإنقاذ الموقف أو تسكين الأفكار فقد دعي إلى تأليف الوزارة لأول مرة في ٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٣م بعد أن رفض الملك غازي إقرار طلب «الوزارة الكيلانية الثانية» بجل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد بما أدى إلى استقالة تلك الوزارة في ٢٨ تشرين الأول من هذه السنة^(١) وألف وزارته الثانية في ٢١ شباط من السنة التالية^(٢) بعد أن حصل اختلاف بين أعضاء وزارته الأولى بحيث لم تقو جهود الرئيس التبريل على إزالة أسبابه.

ولما انتشرت الفوضى في البلاد، في مفتتح عام ١٩٣٥م، وعم الاضطراب قبائل الفرات الأوسط، واستقالت «الوزارة الأنوبية الأولى» في ٢٣ شباط من هذه السنة، لم تجد السلطات العليا غير السيد المدفعي أهلاً لتكوين الوزارة فألف وزارته الثالثة في الرابع من آذار^(٣) ولكن هذه الوزارة لم تقو على مجابهة الحالة التي كانت تتمخض البلاد بها يومئذ فاستقالت بعد مرور أسبوعين على تكوينها.

ولما قتل الفريق بكر صدقي العسكري في ١١ آب ١٩٣٧م، وتمذر على «الوزارة السليمانية» معالجة الازمة العسكرية التي نشأت بعد حادثة القتل، دعي المدفعي إلى تكوين «وزارته الرابعة» فألفها في ١٧ آب من هذه السنة واستطاع أن يعيد الأمور إلى نصابها بيسر.

ولما حدث الانقلاب العسكري الأخير في العراق، وقامت حكومة الدفاع الوطني في البلاد، كان المدفعي من الساخطين على هذه الحركة، والعاملين لإجباطها، وقد التحق بسمو الأمير عبد الإله في البصرة، ثم صحب سموه الملكي إلى عمان وفلسطين، فلما جردت الحكومة البريطانية حملة عسكرية للقضاء على الأوضاع القائمة وإخراج القائمين بها من البلاد، عاد الرجل إلى «الجبانية» وتوجه إلى البصرة مندوباً عن سمو الأمير المشار إليه حيث ألفت حكومة مؤقتة مكونة من ألوية «البصرة والناصرية والعارة» على نحو ما شرحناه في آخر المجلد الخامس من

«الوزارات»^(١) فلما عاد سمو الأمير إلى بغداد في أول حزيران ١٩٤١م استدعى السيد المدفعي إليه وبعد مشاورات دقيقة استقر الرأي على أن يعهد إليه بتكوين الوزارة الجديدة فوجه صاحب السمو الملكي إليه كتاب الإسناد الآتي :

وزيرى الافخم جميل المدفعي

بناء على المحلل الوزارة ، ونظراً للظروف الحاضرة ، واعتماداً على درايتكم وإخلاصكم فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تتخبروا زملائكم وتعرضوا أسماؤهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا في بغداد في اليوم السابع من شهر جمادى الأولى سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية الموافق لليوم الثاني من شهر حزيران سنة الف وتسعمائة وإحدى وأربعين الميلادية عبد الإله

﴿ حياة الوزارة ﴾

كانت الظروف التي كلف فيها السيد المدفعي بتكوين وزارته «الخامسة» دقيقة وتتطلب تعيين الوزراء وتحديد مسؤولياتهم بسرعة فائقة بحيث لم يتسن له التفكير في مدى التعاون الذي سيحصل بينه وبين زملائه في تصريف شؤون الدولة في هاتيك الظروف ، وعلى هذا صدرت الإرادة الملكية في اليوم الثاني من حزيران ١٩٤١م بتعيين :

- | | |
|------------------------------------|--|
| ١- جميل المدفعي : رئيساً للوزراء . | ٥- إبراهيم كمال : وزيراً للعالية ووكيلاً للعديلة |
| ٢- علي جودة : وزيراً للخارجية | ٦- جلال بابان : وزيراً للمواصلات والأشغال |
| ٣- مصطفى العمري : وزيراً للداخلية | ٧- امرت الفارسي : وزيراً للاقتصاد ووكيلاً للشؤون |
| ٤- نظيف الشاوي : وزيراً للدفاع | ٨- محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف |

﴿ حفلة الاستقبال ﴾

لم تجر حفلة استقبال للوزارة المدفعية الخامسة ، ولم تمل الإرادة الملكية بإسناد منصب الرئاسة إلى السيد المدفعي في حفل رسمي كالعادة ، فقد فرض نظام منع التجول على العاصمة وأطرافها ، فلا حركة نقل ، ولا حركة مرور ، فاستعان الرئيس بحفلة الإذاعة اللاسلكية في إعلان تأليف الوزارة الجديدة حيث أذيع البيان التالي بصورة متكررة ، وفي فترات متقاربة :

إلى الشعب العراقي الكريم !

نظراً لما يحتمه الواجب في هذه الظروف الدقيقة ، التي تجتازها البلاد ، وبناء على ضرورة صيانة استقلالها ، واتخاذ جميع التدابير الضرورية الصارمة لاستتباب الأمن ، وإعادة الطمأنينة ،

الوزارة المرفعية الخامسة



وزير المالية ووزير المدنية بالوكالة * ابراهيم خليل



وزير الداخلية * مصطفى السري



وزير الخارجية * علي جوده



رئيس الوزراء * جميل المصري



وزير الدفاع * توفيق التاوي



وزير المعارف * محمد الشايخ



وزير الاقتصاد وكل وزارة الشؤون * نصره الفارسي



وزير المواصلات والاقتصاد * جلال بابان

PLATE I



Fig. 1

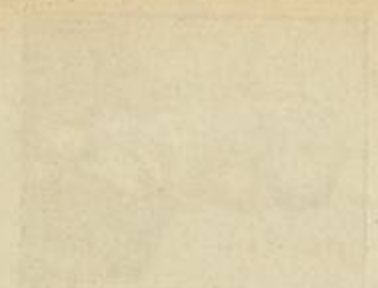


Fig. 2



Fig. 3



Fig. 4



PLATE II

وتمتع البلاد بحياتها الدستورية ، اضطلعت بعد الاتكال على الله وعلى مؤازرة المخلصين من أبناء البلاد بأعباء المسؤولية لذلك أرجو من الجميع الاعتصام بالهدوء آملاً منهم أن يقدرُوا هذه الظروف الدقيقة ، وسوف لا يحصل أي تردد في الضرب على أيدي المفسدين ، وكل من تسول له نفسه تعكير صفو الأمن والراحة والله ولي التوفيق .

رئيس الوزراء - جميل المدفعي

✽ وزير الشؤون الاجتماعية ✽

وارتأى الرئيس المدفعي أن يكون في وزارته وزيراً شيعياً فطلب إلى وزير المعارف ، العلامة ، الشبيبي ، أن يرشح أحد معارفه لمنصب « وزارة الشؤون الاجتماعية » فوقع الاختيار على متصرف لواء الدليم ، السيد جعفر حمدي ، ولكن فقدان المواصلات بين العاصمة وبين هذا اللواء أدى إلى اعتراض أحد الوزراء على هذا الترشيح ، غير أن التدابير اتخذت لتأمين استدعاء السيد جعفر حمدي إلى بغداد عن طريق سامراء - بلد - سميكة - بغداد فلما وصل سالمًا صدرت



جعفر حمدي - وزير الشؤون الاجتماعية

الارادة الملكية بتعيينه وزيراً للشؤون الاجتماعية

ولقد قوبل تكوين هذه الوزارة بالنبطة والسرور من قبل فريق من السكان ، وبالألم والقنوط من قبل فريق آخر . أما الذين سروا بتكوينها فهم الذين سئموا حياة التقشف ، والتعميم ، وقصف المدافع ، وأزير الطائرات ، ونحو ذلك من متطلبات الحرب ، وأما الذين قنطوا لهذا التكوين فهم الذين كانوا يرون في الاستسلام معرة لا يصح السكوت عليها ، وعلى كل فقد وصف العين ، السيد جلال بابان ، تكوين الوزارة الجديدة والظروف التي مرت فيها بالكلمة الآتية :

سادني ! عندما تسلم فخامة المدفعي المسؤولية كانت البلاد ، كما عبر عنها فخامته ، مضطربة لا تعرف بأية مصيبة تصطلح ، وكانت الفوضى ضاربة اطنابها بكل مكان ، وكان من حق أية وزارة ، بل من واجب أية وزارة اتت إلى الحكم في مثل هذه الظروف أن تعيد إلى البلاد طمأنينتها

وتضمن لها راحتها بكل وسيلة ممكنة - (١)

اعلان الاعظم العرفية *

كانت باكورة أعمال « الوزارة المدفعية الخامسة » أنها قررت اعلان الاحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، وفي المناطق المجاورة لها فاستصدرت هاتين الارادتين الملكيتين :

(١) الارادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١

أصدرت هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء .
١ - بإعلان الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المربطة في بغداد من أنها تابعة للوحدات العسكرية الى حين صدور إرادة ملكية بإنائها

٢ - وبتوقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين إدارة الألوية ، والجمعيات ، والاجتماعات والتجمعات ودعاوي العشائر ، والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والحكام والقضاة ، والقوانين الأخرى بقدر ما لها من المساس بالأجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية المربطة على وزير الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة
كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٦٠ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١

عبد الإله

رئيس الوزراء - جميل المدفعي

وكيل وزير العدلية

وزير الدفاع

وزير الداخلية

ابراهيم كمال

نظيف الشاوي

مصطفى المعري

(٢) الارادة الملكية المرقمة ٢٥٦ لسنة ١٩٤١

أصدرت هذه الإرادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية
بأن تكون الإدارة الملكية في المنطقة المعلنه فيها الاحكام العرفية بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١ إدارة عسكرية صرفه ، وأن يكون قائد القوات العسكرية المربطة في بغداد المرجع الاعلى لجميع الإدارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يترأى له

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ واليوم الثالث من شهر
حزيران سنة ١٩٤١

رئيس الوزراء - جميل المدفعي	عبد الإله
وزير الداخلية	وكيل وزير العدلية
مصطفى العمري	نظيف الشاوي
	ابراهيم كمال

❖ هيئة المجلس العرفي ❖

وقد صدرت الارادة الملكية بتعيين العقيد مصطفى راغب رئيساً للمجلس العرفي العسكري ،
والمقدم ناجي عبد الرزاق ، والمقدم طاهر محمد ، عضوين عسكريين فيه ، وكذلك صدرت الارادة
الملكية بتعيين الحاكمين : محمد فهد الجراح ، ومصطفى عزت عبد السلام عضوين مدنيين وفقاً
للمادة الأولى من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م .
واستمرت الادارة العسكرية العرفية «المعلقة» في ٣ حزيران ١٩٤١ م إلى آذار ١٩٤٦ م حين
ألغتها وزارة السيد توفيق السويدي الثانية إذ استصدرت الارادة الملكية بإلغائها اعتباراً من هذا
التاريخ ، أي أنها بقيت معلقة نحو خمس سنوات متتالية .

❖ تدابير منصرفية لواء بغداد ❖

كانت الوضعية العامة في العاصمة تستدعي وجود متصرف حازم حكيم على رأس « متصرفية
لواء بغداد » فاستدعي السيد عبد الحميد عبد المجيد لإشغال هذا المنصب ، وكان قبلئذ يشغل
« متصرفية لواء ديالى » فشرعت السلطات المسؤولة تعقل المشته في سلوكهم السياسي ، والمتهمين
بجرائم السلب والنهب والفساد وإفلاق الراحة العامة ، وكذلك الذين كانوا يجاهرون في انتقاد
الوضع الجديد ، أو يعلنون تأييدهم للوضع السابق حتى تجاوز عدد الموقوفين عشرين ألف موقوف ،
ولما لم تكن السجون والمواقف كافية لاستيعاب هذا العدد الجسيم ، فقد اكتظت بهم المساجد ،
والجوامع ، ومراكز الشرطة ، ونحوها ؛ ثم عاجلت المتصرفية الوضع العام فأصدرت هذه البيانات :

البيان الاول

يمنع التجمهر في الأزقة والشوارع في العاصمة وضواحيها أكثر من أربعة أشخاص ، وستستعمل
الشرطة السلاح وتطلق النار على المخالفين ^(١) .

البيان الثاني

يمنع التجوال في العاصمة وضواحيها ، بما فيها الكاظمية ، والأعظمية ، والكرادة الشرقية ، وكرادة مريم ، من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الخامسة صباحاً إلى اشعار آخر ^(١).

البيان الثالث

حفظاً للأمن والنظام فقد اوعز إلى القوة المسلحة بإطلاق النار على كل من يتصدى إلى الاخلال بذلك ، فيطلب إلى كافة الأهلين المحافظة على الهدوء والسكينة ^(٢). « رئيس أركان الجيش »

البيان الرابع

نعلن للجمهور بأنه كل من توجد لديه أموال منهوبة عليه أن يسلمها إلى أقرب مخفر للشرطة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور هذا البيان ، وسوف تجري التحرّيات في جميع الدور والمحلات المشتبه بها . والذي توجد لديه أموال منهوبة يعاقب أشد العقاب ^(٣).

البيان الخامس

« استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا في المادة الحادية عشرة آ من قانون الأسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩ يمنع حمل السلاح ، على اختلاف أنواعه ، ضمن منطقة العاصمة وضواحيها ، بما فيها ناحية الكرادة الشرقية ، والأعظمية ، والمخالف يعاقب وفقاً للمادة التاسعة عشرة من القانون المذكور « اهـ وعلى أثر صدور هذه البيانات الخمسة ، خاف الاهلون ، وخشوا سوء العاقبة ، فامتلات الازقة والطرقات بالمنهوبات التي كانت تطرح فيها من غير حساب ، وشرعت الشرطة في تحرّي البيوت ، وتمشيط المحلات المشبوهة لإخراج الاثاث الفائضة منها . وكان اليهود يدعون - اثناء هذه التحرّيات - ملكيات بعض الاشياء التي لا تعود اليهم ، فكانت سلطات الامن تلاقي صعوبات جمة في إحقاق الحق . وفي إعادة الاموال إلى أصحابها الشرعيين

وقد تألفت لجان من ممثلي وزارات الداخلية ، والعديلية ، والمالية ، لإعادة هذه المنهوبات إلى اصحابها ، فكانت هذه اللجان تكابد المشاق في توزيع العدل بين المتضررين . وقد صادف ان حلف خمسة أشخاص ، من خمس محلات نائية ، ملكية سجادة واحدة فحارت اللجنة المختصة في تعيين صاحبها الشرعي حتى اضطرت لبيعها وبيع الكثير من أمثالها وتسليم الثمن إلى رئيس الطائفة للتصرف به . وأغرب من هذا أن احد اعضاء اللجان جاء بسجادة من داره وعرضها على اليهود المتضررين فادعى ملكيتها سبعة منهم وهم لا يعلمون انه جبي بها من دار أحد المحققين ^(٤)

(١) جريدة « الزمان » العدد (١١٢٩) بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤١

(٢) المصدر نفسه (٣) المصدر نفسه

(٤) رواء لنا السيد معروف جياووك احد الأعضاء

✽ بغداد قاعدة عربية ✽

كان الجيش البريطاني الزاحف على العاصمة من الشمال ومن الغرب قد بلغ أبوابها يوم تم تكوين « الوزارة المدفعية الخامسة » أما الجيش الزاحف من الجنوب فقد احتل « أور » « بجوار » الناصرية « في ٢٩ أيار ١٩٤١ م فلما عقدت الهدنة وانتهت الحرب بين بريطانيا والعراق ، اتخذ الجيش البريطاني مدينة بغداد قاعدة عربية يمتد منها ساحات القتال في سائر الجهات وقد دخل بغداد في غضون شهر حزيران نحو مئة ألف جندي عسكر في الجانب الغربي منها « أي في الكرخ » واحتل ضباطهم معظم الدور الحديثة المجاورة لمسكرهم ، فارتفعت أسعار الحاجات ارتفاعاً فاحشاً وتعدّر على الطبقتين الفقيرة والمتوسطة العيش برغم أن نصفت الوزارة الموظفين والمستخدمين بزيادة مرتباتهم ، وحملت الشركات الأجنبية على أن تحذو حذوها فترفع الاجور المقررة للمشتغلين لديها وهال العراقيين منظر الجيش البريطاني يحجب ميادين بغداد وشوارعها العامة بسياراته ومدركاته فصدرت الصحف تحمل هذه الكلمة الرسمية .

« جاءنا من مصدر رسمي أن فخامة السفير البريطاني أبلغ وزارة الخارجية العراقية تهنيت المستر إيدن وزير خارجية الحكومة البريطانية الطيبة نحو العراق ، وأعلمها بأنه طلب أن يسجل لدى الحكومة العراقية عزم حكومته على احترام استقلال العراق وكيانه ، واستعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية فيما يؤدي إلى رفاه العراق والدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي » ^(١)

✽ بيان آخر منه وزارة الدفاع ✽

لم نجد « رئاسة أركان الجيش » في البيانات التي أصدرتها عن عقد الهدنة بين الجيشين : العراقي والبريطاني أي تأثير في الشعب الهائج المضطرب ، فراءت « وزارة الدفاع » أن تأخذ على عاتقها اطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع الذي آلت « القضية العراقية » إليه فأصدرت المنشور التالي في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٤١

أيها الشعب العراقي الكريم

قد يكون بعضكم غير واقف على حقيقة وضع البلاد الخطير ، وغير عالم بشدة الأزمة التي اجتازها العراق في خلال الأيام الأخيرة ، فتعاً لدعايات المفسدين التي تضر بمصلحة العراق ، وقطعاً لألسنة السوء التي تروج الاشاعات الكاذبة المحركة من الرقتل الخامس ، وعمال الأجانب ، الذين لا يهدأ لهم بال في مثل هذه الظروف حتى يوقع الشر والفساد بيننا لفت في ساعد الأمة ، وهدم دعائم المملكة التي بذلنا الأرواح والأموال في تشييد كيانهما فإليكم بالبيان التالي إيضاحاً للموقف

الوخيم الذي زجت به البلاد .

ففي يوم الجمعة الماضي في الساعة الثانية عشر ظهراً تلقينا الأنباء الرسمية الصادقة بأن أولئك الذين زجوا البلاد في هذه الحرب الطاحنة ، يتركون واجباتهم وقيادتهم من منتصف الليل فيغادرون العراق في أخرج موقف ، ويلتجئون إلى إيران ، وهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي أقام نفسه رئيساً للوزارة مع زملائه الذين سبقه بعضهم إلى الهزيمة ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، الفريق أمين زكي سليمان ، والعقيد الركن صلاح الدين الصباغ ، والعقيد الركن كامل شبيب ، والعقيد محمود سلمان ، والعقيد الركن فهمي سعيد ، وغيرهم ، ولم يتخلف منهم سوى السيد يونس السبعاوي الذي تبعهم ظهر ذلك اليوم ، بعد علمه بهزيمة زملائه فاختر الانضمام إليهم في إيران ، فرأى العقيد الركن ، نور الدين محمود ، الذي كان أقدم ضابط في بغداد أن يجمع فوراً أسراء الجيش ، وقادته الموجودين في بغداد ، وفي سوح القتال مع استشارة زعماء الأمة ، وأقطاب البلاد الموجودين في بغداد من رؤساء وزراء ، ووزراء سابقين ، وأعيان ونواب ، وغيرهم من الوجوه ، والأشراف ، للدولة معهم في الموقف الذي أوقع الجيش والبلاد فيه أولئك المنهزمون ، وبعد المذاكرة تقرر بالإجماع المفاوضة في عقد صلح شريف يضمن استقلال البلاد التام ، وصيانة شرف الجيش ، وبقائه على ما كان عليه ، وإرجاع الأمور إلى مجاريها حسب المعاهدة العراقية - البريطانية ، دون الاخلال بمصلحة البلاد قيد شعرة ، وقد أيد موقفنا هذا قادة الجيش ، وضباطه الذين في سوح القتال ، ولم نتخذ هذا القرار الخطير إلا لحفظ البقية الباقية من الجيش ، وصيانة المملكة من الكارثة المحتمة ، وبعد المفاوضة اتفق ممثلو الطرفين على الشروط الملخصة أدناه :-

١- إيقاف القتال .

٢- المحافظة على استقلال المملكة التام .

٣- الاحتفاظ بالجيش بكامل معداته ، وسلاحه ، وتجهيزاته كالسابق .

٤- انسحاب الوحدات إلى معسكراتها السليمة .

٥- فتح خط المواصلات حسب نصوص المعاهدة العراقية البريطانية

٦- تسريح الأسرى .

٧- إلقاء القبض على القوات المسلحة للدول الأجنبية المعادية أي الألمان والطلليان .

وعليه أوقفنا القتال ، وعادت الأمور إلى مجاريها في جميع أنحاء العراق ، ما عدا الحادث الموضوعي المؤسف الذي حدث في بغداد قبل يومين . ولعلم الجميع بأن الجيش بصنوفه ، وأقسامه ، وقيادته ، ووحداته بأسرها متضامن متكاتف في جميع أنحاء المملكة لحفظ سلامة الوطن ،

والدفاع عن استقلال البلاد تحت ظل جلالة الملك المعظم وسمو الوصي الأمير عبد الإله . اه (١)

✽ المهابرون من الجيش ✽

لم تكذب « الوزارة الكيلانية الرابعة » تقرر الانسحاب من العاصمة حتى اختسرت في أذهان بعض القادة والجنود فكرة الهرب من العراق أو تنظيم المقاومة في الموصل ، فسافر إلى إيران وتركية وسورية عدد كبير من هؤلاء . لهذه الغاية ، كما ان عدداً آخر ظل يقاتل القوات البريطانية في « لواء الدليم » رغم عقد المذمة بين الجيشين فلما أخفقت الحركة أخذ معظم المذكورين يعودون إلى العراق ، أما الذين بقوا في سورية وتركيا وإيران فقد اعتقلوا فيها من قبل السلطات المحلية والبريطانية ولا سيما بعد تطور الأحوال العالمية

وفي ١٦ حزيران ١٩٤١م أصدرت وزارة الدفاع دعوة إلى المهابرين هذا نصها :
« عندما هرب القواد المسؤولون عن الحركات فجأة ، وتلتها فترة المفاوضات ثم تأليف الوزارة ، تعيب بعض نواب الضباط ، وضباط الصف ، والجنود ، بناء على ما حصل لديهم من التباس عن حقيقة الوضع ، وقد أخذ بالعودة إلى وحداتهم أولئك الذين فهموا الوضع بعدئذ ، وبقي قسم قليل يظهر انه متعيب خوف العقاب

» بالنظر إلى الوضع السائد آنذاك قررت وزارة الدفاع إعفاء أولئك المتعيبين من الإجراءات على أن يتم التحاقهم مستصحبين تجهيزاتهم إلى يوم ٢٥ حزيران ١٩٤١ وسيطبق قانون العقوبات العسكري بحق كل من يتخلف عن الالتحاق خلال هذه المدة . ولما كانت وزارة الدفاع قائمة بأكمال تشكيلات الوحدات العسكرية تؤمل بأن أولئك الجنود الذين أثبتوا جداتهم بشرف الجندي يسارعون إلى الانضمام إلى وحداتهم ، ويواصلون الخدمة تحت رايتهم المقدسة » (٢)

— وزارة الدفاع —

بفداد ١٦ حزيران ١٩٤١

وانقضت المدة المحددة لعودة المتعيبين ، فلم يعد أحد إلى وحدته ، فأعلنت وزارة الدفاع في

٦ تموز ١٩٤١م انها :

« قررت تمديد المدة إلى ١٥ تموز ١٩٤١م ، وهكذا سوف لا تتخذ أية إجراءات ضد الذين التحقوا خلال تلك المدة ، ولا شك في ان المتعيبين الذين استمروا في تعيينهم خشية العقاب سييسارعون إلى الاستفادة من هذه الفرصة » (٣)

وقد انتهت هذه المدة أيضاً ، وانتهت حياة « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٧ تشرين الاول

(١) جريدة الزمان العدد ١١٢٩ بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤١

(٢) جريدة الزمان العدد ١١٣٩ بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤١

(٣) جريدة الزمان العدد ١١٥٦ بتاريخ ٧ تموز ١٩٤١

من هذه السنة ، ولم يعد من المتعينين إلا العدد القليل .

﴿ مشروعية اعمال الوزارة الكيلانية ﴾

رأت « الوزارة المدفعية الخامسة » أن لا بد من اتخاذ قرار بعدم مشروعية الامور التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » و « الوزارة الكيلانية الرابعة » التي أعقبت تلك الحكومة ، فاستطلع وزير المدلية بالوكالة ، ابراهيم كمال ، رأي ديوان التدوين القانوني في وزارته في هذا الموضوع ، فأصدر الديوان هذا القرار :

معالي الوزير

إشارة إلى كتابكم المؤرخ في ١٩٤١/٦/٣ .

إن المادة (٣٩) من القانون الأساسي نصت على أن يدع الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في أول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، وإذا لم يدع في اليوم المذكور إلى ذلك ، يجتمع بحكم القانون كما وإن المادة (٤٠) منه نصت على أن الملك أن يدع مجلس الامة للالتزام ، بصورة غير اعتيادية ، خارج مدة الاجتماع العادي للبت في امور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الاجتماع بإرادة ملكية ؛ فيفهم من هذين النصين ان اجتماع مجلس الامة بصورة اعتيادية ، أو بصورة فوق العادة منوط بالملك ، ولا يسوغ لمجلس الامة أن يجتمع من تلقاء نفسه ، إلا في حالة عدم دعوته للاجتماع العادي في اليوم الأول من تشرين الثاني من كل سنة . فاجتماع مجلس الامة بصورة غير اعتيادية يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ بدعوة من قبل نائب رئيس مجلس النواب ، مخالف لصراحة المادتين المذكورتين ، ولا يعتبر اجتماعاً دستورياً . فإذا اجتمع مجلس الامة بصورة دستورية ، فيجب أن تعقد الجلسة المشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان ، حسب نص المادة ٦٣ من القانون الاساسي . أما قيام حكومة باسم « حكومة الدفاع الوطني » على اثر مغادرة الوصي العاصمة ، بنتيجة الضغط الحاصل عليه ، فليس لها صبغة دستورية سيما وإن الوزارة القائمة خلال تلك المدة لم تقبل استقلالها من جهة دستورية . فبالنظر لما تقدم تعتبر كافة الاعمال التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » والحكومة التي تلتها ، باطلة من أصلها كولا تحتاج إلى إصدار تشريع أو غير ذلك لا يطلها ، ويجوز للحكومة الحاضرة أن تؤيد بعض الاعمال الواقعة خلال تلك المدة ، ان رأت ضرورة تقتضيها المصلحة العامة لذلك ، كما ويجوز اعتبار هذا التأيد من تأريخ وقوع تلك الاعمال وذلك اما برسم ، أو بنظام ، أو بقرار من مجلس الوزراء ، أو بإرادة ملكية ، أو بأوامر وزارية حسب مقتضى الحال ، ولا يعتبر السكوت عن هذه الاعمال بمثابة تأييد .

« رئيس التدوين القانوني »

١٩٤١/٦/٣

❖ سياسة المراسيم ❖

نصت الفقرة الثالثة من المادة ١١ (٢٦) من القانون الاساسي العراقي على انه :
 « إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، أو لدفع خطر عام ، أو لصرف مبالغ مستعجلة ، لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، أو بقانون خاص ، أو للقيام بواجبات المعاهدات ، فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء . يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الاحوال على ان لاتكون مخالفة لاحكام هذا القانون الاساسي ويجب عرضها جميعاً على مجلس الامة في أول اجتماع ... الخ »^(١)

واستناداً إلى هذا النص الدستوري أصدرت « الوزارة المدفعية الخامسة » أحد عشر مرسوماً خلال مدة بقائها في دست الحكم (من ٢ حزيران ١٩٤١ إلى ٧ تشرين الاول ١٩٤١ م) كانت ثلاثة منها لتعديل « قانون الملاك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ م » وأربعة لإضافة مبالغ إلى ميزانية السنة ١٩٤١-١٩٤٢ المالية^(٢) وواحد لتعديل مرسوم انضباط موظفي الدولة ، وآخر لوضع ذيل لمرسوم الادارة العرفية الصادر في سنة ١٩٣٥ م بغية تأمين محاكمة القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١ م غائباً ، وثالث لإقصاء الاحكام المشتركة في تلك الحوادث عن مناصبهم . أما المرسوم الحادي عشر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ م فقد صدر لتأمين إعادة كبار الضباط المحالين على التقاعد إلى خدمة الجيش مرة أخرى . ولما كان البعض من هذه المراسيم جاء مخالفاً لاحكام القانون الاساسي ، وكان لمرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية ، اقوى صلة بموضوع كتابنا هذا ، فقد اخترنا الإشارة إلى ذلك ونشر بعض النصوص اللازمة لموضوعنا .

(١) اصل المادة في ص ٢٦١ من الجزء الأول من الوزارات

(٢) يتضمن المرسوم المرقم ٦٦ لسنة ١٩٤١ صرف مبلغ قدره (٧٥٠٠٠٠) دينار كمنحة إلى الموظفين البريطانيين الذين تضرروا في حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١ م وقد ظهر من مناقشات مجلس الأعيان في جلسته الرابعة والسابعة المنعقدتين في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤١ و ١٢ آذار ١٩٤٢ (ص ٣٤٤ - ٣٦٦ و ٥٧٠ - ٦) ان السفارة البريطانية قد قدرت هذه الأضرار بمئة وعشرين ألف دينار فدرست « الوزارة المدفعية الخامسة » هذا الموضوع فلم تجد في القوانين العراقية المربعة ما يسوع تعويض المتضررين في الحوادث غير المنتظرة ، وارتأت صرف خمسة وسبعين ألف دينار كمنحة نهائية وليست كتعويض . فلما تكونت « الوزارة السعيدة السادسة » بعد هذه الوزارة استأنفت السفارة المطالبة بما تبقى من هذا الضرر (وقدره ٤٥٠٠٠٠ دينار) وكان وزير الداخلية في هذه الوزارة ، صالح جبر ، يقوم بوكالة وزارة الخارجية ايضاً فوافق على صرف هذا المبلغ الإضافي ، ولا جرى بالتشريع النهائي إلى مجلس الأعيان جرت مناقشة حادثة بين المدعى وصالح جبر حول هذه الاضافة فادعى الأول ان المنحة التي صرفتها وزارته (اي ٧٥٠٠٠٠) كانت كتسوية نهائية ، وادعى الثاني ان السفارة لم تعتبر هذه المنحة كتسوية نهائية ، وانها لا تزال تطالب بما تبقى من الأضرار فقبل المجلس صرف الاضافة مكرها

١- مرسوم تعديل مرسوم انضباط الموظفين

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، ووافق عليه مجلس الوزراء. أمرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى - تضاف الفقرة الآتية إلى آخر المادة الاولى من مرسوم تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ :

«وللمجلس الوزراء أن يعيد النظر في قراره الصادر بفصل الموظف بتمتضي هذه المادة ، ويقرر جواز استخدامه إذا اقتنع بوجود أسباب تدعو إلى ذلك »

المادة الثانية - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في أول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ .

عبد الإله^(١)

جميل المدفعي - رئيس الوزراء.

وقد عين ، بموجب هذا المرسوم ، السيد احمد الراوي ، مديراً عاماً للشرطة ، وحسن فهمي المدفعي متصرفاً للواء الديوانية^(٢) وغيرهما من كبار الموظفين الذين كانوا يؤمنون بضرورة خدمة المجهود الحربي البريطاني ، وسبق أن فصلوا من الخدمة للأسباب التي شرحها القانون المختص ، فلما احيل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لتصديقه صادق في جلسته الخامسة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤١م على قرار لجنته الحقوقية القاضي برفضه وهو :

«اجتمعت اللجنة الحقوقية في الساعة العاشرة زوالية من صباح يوم الاربعاء المصادف ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ ونظرت في المرسوم رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ المرسل ضمن كتاب فخامة رئيس الوزراء. المرقم ٤٧٩٨ والمؤرخ في ١١/١١/١٩٤١ وحضر معالي وزير الداخلية واستمعت ايضاحاته وملاحظاته ، وقد اتفقت اللجنة على ما يلي :

١ - لم تجد في الأسباب الموجبة لاستصدار هذا المرسوم ما يبرر صدوره بحسب الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي .

٢ - من وجهة الأساس وجدت أن هذا المرسوم يحيل سلطة مجلس الوزراء بالفصل حسب المرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ لا تأثير لها ، بل ربما يقلل من تأثير قوانين الخدمة والانضباط .

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١ من ٢٤١-٢٤٢

(٢) راجع من ٢٣٦ م ٤ من الوزارات

وعليه قررت اللجنة بالاتفاق رفض المرسوم ، وهي توصي المجلس العالي بذلك «^(١)

٢- مرسوم ذيل قانون الملاك

لما عجزت الوزارات المتعاقبة عن وضع قانون ثابت للملاك يقضي على القوضى المستأصلة في تعيين الموظفين ، ونقلهم ، وترفيهم ، ثم فصلهم ، أو الغاء وظائفهم ، أخذت تلحق بالميزانية جدولاً ثابتاً بعدد الموظفين لكل سنة ، فلا يجوز تجاوز عدد وظائف الدولة في تلك السنة العدد المقرر في هذا الجدول ، فاستصدرت الوزارة الجديدة هذا المرسوم :

« لمجلس الوزراء . أن يقرر إضافة عدد من الدرجات إلى الجدول (ق) الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٤١ »^(٢)

ولما عرض هذا المرسوم على مجلس النواب للصادقة عليه ، اتخذت « اللجنة الحقوقية » قراراً برفضه وهو :

« لاحظت أكتية اللجنة أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي قد حصرت إصدار المراسيم بالضرورات الثلاث الآتية :

الأولى - اتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام

الثانية - لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص

الثالثة - للقيام بواجبات المعاهدات

« فأصدر هذه المراسيم أثناء عطلة المجلس النيابي لغاية تعديل نص في قانون الملاك ، أو إضافة

احكام جديدة عليه لا تنطبق على الفقرات السابقة . . . فلهذه الأسباب ترى أكتية اللجنة ضرورة رفض هذه المراسيم »^(٣)

وقد قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ رفض هذه المراسيم الثلاثة^(٤) .

٣- مرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية

لما وضعت « الوزارة الهاشمية الثانية » مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ لم تأخذ بمبدأ إجراء المحاكمة غيابياً بحق من يتعذر القبض عليه ، فلما هرب القامون بانقلاب سنة ١٩٤١ استصدرت « الوزارة المدفعية الخامسة » هذا المرسوم :

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ من ٦٤

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١ من ٢٤٢

(٣) اصدرت الوزارة مرسومين آخرين : هما مرسوم رقم ٦١ ومرسوم رقم ٦٤ لسنة ١٩٤١ لتعديل قانون الملاك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ فأصبحت المراسيم المخالفة لثلاثة

(٤) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ من ٣٣

« بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء. أسرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الأولى : إذا لم يتيسر القبض على المتهم ، أو فر بعد القبض عليه ، تجري التعقبات والتحقيقات والمحاکمات بحقه أمام المجلس العرفي غياباً .

المادة الثانية : قبل البدء بالأجراءات المبينة في المادة الأولى أعلاه ، يجب أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على محل إقامة المتهم ، وأن تنشر صورتها في إحدى الجرائد المحلية ، وأن تذاع من محطة البث اللاسلكية العراقية ، إن أمكن ، ويقوم التعليق والنشر والإذاعة مقام التبليغ فإذا لم يحضر المتهم خلال مدة سبعة أيام من تاريخ هذا التبليغ يباشر بالإجراءات المذكورة في المادة السابقة .

المادة الثالثة : يحكم المجلس العرفي العسكري ، بعد تلاوة أوراق التحقيق واستماع الشهادات وطلبات وأقوال المدعي العام ، والمدعي بالحقوق المدنية ، في الجريمة المسندة للتهمة ، وفي التضمنات الناشئة منها ، ويعلن هذا الحكم فوراً حسب الطريقة المبينة في المادة الثانية أعلاه .

المادة الرابعة : ينفذ الحكم المتعلق بالتضمنات فوراً من قبل المجلس العرفي العسكري على أن يقدم المحكوم له كفيلاً لمدة ستة أشهر تبتدى من تاريخ إعلان الحكم ، ويستثنى من هذه الكفالة المحكومة فيما إذا كانت هي المحكوم لها بالتضمن .

المادة الخامسة : إذا حضر المحكوم عليه غياباً ، أو قبض عليه خلال مدة ستة أشهر ، من تاريخ إعلان الحكم النهائي عليه ، حسب المادة الثالثة من هذا الذيل ، يعاد النظر في الحكم المذكور من قبل المجلس العرفي العسكري بعد إجراء المحاكمة حسب المادة الرابعة من المرسوم الأصلي^(١) وإذا لم يكن المجلس موجوداً لسبب انتهاء الأحكام العرفية فيجتمع المجلس نفسه لغرض إعادة النظر في الحكم المذكور ، وإذا لم يكن ذلك بسبب عدم وجود عضو أو أكثر من أعضائه فيجوز تعيين أعضاء آخرين بدلاً منهم .

المادة السادسة : إذا أسفرت النتيجة ، بعد إعادة النظر ، عن تأييد الحكم السابق ، فلا يرد شي من التضمنات إلى المحكوم عليه ، وإذا أسفرت عن براءته فيحكم بإعادة التضمنات كلها أو بعضها إليه .

المادة السابعة : إذا توفي المحكوم عليه غياباً خلال مدة الستة أشهر السابق ذكرها ، فلورثته خلال المدة الباقية منها أن يطلبوا إعادة النظر في الفقرة الحكيمة المختصة بالتضمنات ، والمجلس أن يقرر ما يتراءى له .

المادة الثامنة : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة : على وزراء الداخلية ، والدولية ، والدفاع ، تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الأمة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ واليوم السابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١^(١) رئيس الوزراء : جميل المدفعي
عبدالله
وزير الداخلية وزير الخارجية وزير المالية ووكيل وزير الدولية وزير الاقتصاد
مصطفى العمري علي جودة ابراهيم كمال نصرة الفارسي
وزير الدفاع وزير المعارف وزير الشؤون الاجتماعية وزير المواصلات والاشغال
نظيف الشاوي محمد رضا الشبيبي جعفر حمدي جلال بابان

وقد صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٤١م على هذا المرسوم وشرع « المجلس العربي العسكري » في اجراء محاكمة القائمين بمجرمة الشهرين نيسان وأيار من هذه السنة غياباً .

وكانت السلطات البريطانية بعد اختراقها « حياض ايران » قبضت على فريق من المتهمين بهذه الحوادث في « طهران » فاستأقمتهم إلى « روديسيا » في جنوبي افريقيا رغم إعلانهم عن رغبتهم في حضور المحاكمة فاكنتسبت الأحكام الغيائية بدقتها القطعية .

✽ خطاب فطير لرئيس الوزراء ✽

لم تضع « الوزارة المدفعية الخامسة » منهاجها لأنها كانت وزارة انتقالية تكونت لتنقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم غير أن في مساء يوم الأربعاء الموافق ١١ حزيران سنة ١٩٤١ أذاع رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، الخطاب الخطير التالي من دار الإذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ، ثم أمر بطبعه على هيئة كراس وتوزيعه على الانحاء كافة اخواني العراقيين .

كتب علي في أغلب الأحيان أن أقسم زمام الحكم في أخرج الأوقات ، ولقد تسلمت مسؤولية الحكم هذه المرة في أهول ساعة من ساعات تلويخ العراق ، وفي أخطر فنتة تعرضت لها البلاد كادت تودي بها ، وتذهب بكرامتها واستقلالها ومصالحها لولا لطف الله وحكمة سمو الامير الوصي ، الذي ضحى براحته ، وعرض نفسه لأشد المخاطر في سبيل صيانة الدستور ، وكيان البلاد ، ولولا تدبير المخلصين وأخص بالذكر منهم النخبة الصالحة من قادة الجيش الأبرار ، الذين بقوا على رأس جنودهم بشرف وثبات

لقد جابهت هذه البلاد فتناً كثيرة ، ومؤامرات مؤلة خطيرة ، ولكن الله قيض لها من

أنقذها ، فخرجت عزيزة الجانب ، موفورة الكرامة ، بيد ان هذه الفتنة العمياء ، وما سبقها من غفلة ، ووهن ، وتواطؤ ، وما رافقها من غضب ، واستهتار ، كانت أعظم فتنة تستهدف رأس الدولة ، وكيان الأمة ، كما كانت تجربة دنيئة من تجارب الرتل الخامس ، وتمهيداً لمؤامرات جهنمية أثبتت حوادث الشهور الأخيرة ان العراق الهادي الهانئ كان هدفاً مباشراً لها ، ويؤسفني أن أصرح لكم ، والامة العربية في مختلف الاقطار ، بأن فريقاً من عبيد الحكم الباطل ، والطموح الزائل ، وآخر من الموتورين الذين لم يتورعوا في جعل كيان العراق موضع شفاء غليلهم ، كانوا بعض الجهات الاجنبية المعرصة ، وساعداً لأرتالها على نشر الدعايات ، والكيد للوطن العزيز .

لقد كانت غاية هذه الجهات الاجنبية أن تجعل بلادنا الآمنة ساحة من ساحات القتال ، ومسرحة تمثل عليه رواية اللعب في النار ، فتقلب نعيمنا بؤساً ، ويسرنا عسراً ، وسعادتنا شقاء . وكل ذلك للتخفيف عن نفسها في ساحات القتال العربية . وقد رأيتم بأعينكم ، ولمستم بأيديكم ما حل بكم في شهر واحد ، فكيف لو دام ذلك شهراً آخر أو أكثر ؟

اخواني العراقيين :

لقد كان لنا من وضعنا الدولي ، ومركزنا السياسي والعسكري ، ما يجعلنا من أبعد أهم الشرق عن ويلات الحرب ، ولكن محاولات الجهات الاجنبية بذهبهم ، ودعائياتهم ، وغدر المتعصين اللؤماء ، زجت بلادنا المظننة في مأزق خرج نرجو خروجنا منه ظافرين .

ان التدابير القانونية الصارمة سوف تطبق على كل مجرم أثيم ، وقد جئكم في هذه الساعة مصرحاً بأن الحكومة التي اعتزمت بعث الطمانينة والاستقرار ، واعادة الحياة الدستورية إلى نصابها الطبيعي ، واقعة بالمرصاد ، واضعة نصب عينها حوادث الفتنة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة ، واستئصال بذورهم ، وتطهير البلاد من اضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والرييلة والاجرام .

وقبل أن أختم كلمتي هذه أدعوا أبناء الوطن المخلصين إلى الاستمرار في مزاوله أعمالهم ، واستئناف حياتهم المعتادة ، وان يكونوا يداً واحدة لمعاونة الحكومة في تدابيرها وإجراءاتها ، وأنا أسأل الله أن يكون عوناً لنا على تحقيق أهدافنا الوطنية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهـ

ومن الصدق أن يطرأ خلل فني على آلة البث ، أثنا إلقاء هذا البيان الخطير ، فيتوقف الإلقاء خمس دقائق ، ويمتار الناس في تعليل ذلك ، ثم يسأل أحد أقارب الرئيس المدفعي مأمور بدالة التلفون عن سبب التوقف ، فيرد هذا عليه « أن المدفعي قتل » فتنتشر الإشاعات المزعجة « وما أكثر الإشاعات المزعجة يومئذ » ثم يجري التحقيق لمعرفة (عامل التلفون) الذي انطلقت من فمه

تلك الكلمة فلم يهتد اليه ، فتقرر الدائرة المختصة فصل عمال التليفون كافة الذين كانوا على البدالة ساعته ، ثم يجري اعتقالهم فيلبتون في « الموقف » زها . شهرين دون أن تسند اليهم جريمة معينة . ولقد جاء في خطاب « الرئيس المدفعي » قوله :

« وقد جئتكم في هذه الساعة مصرحاً بأن الحكومة التي اعتزمت بميث الطمأنينة والاستقرار وإعادة الحياة الدستورية إلى نصابها الطبيعي ، واقفة بالمرصاد ، واضعة نصب عينها حوادث الفتنة حادثة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة ، واستتصال بذورهم ، وتطهير البلاد من أضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والذيلة والاجرام »

فشرعت الوزارات المختصة في فصل البعض من الموظفين ، الذين شايعوا حوادث الشهرين : نيسان وأيار سنة ١٩٤١ من الخدمة في وظائف الدولة ، وشرعت الشرطة في اعتقال البعض من المتهمين بهذه المشايعة ، ولوحظ أن الفصل كان يشمل فريقاً دون فريق ، وإن الاعتقال كان يجري على ليف دون ليف ، وإن المطاردة والتعقيبات اقتصرت على جماعة دون أخرى ، الأمر الذي أدى إلى تدمرات كثيرة ، وتقولات مضرّة ، ولم يخف البعض من الوزراء استغرابه من هذا التحيز الظاهر لهذا فما كادت « الوزارة السعيدية السادسة » تحل محل « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٩ تشرين الأول ١٩٤١م حتى توسعت في الفصل والاعتقال ، وصارت تأخذ الناس بكل شدة ليستقيم العدل .

✽ حوادث وأخبار متنوعة ✽

١- شرف جلالة الملك فيصل الثاني عاصمة ملكه ، في اليوم الثالث من حزيران ١٩٤١م ، فاستقبل استقبالاً فضياً ، وكان جلالاته قد غادر بغداد إلى « لواء اربل » في شمال العراق إثر تعرض قصره الملكي إلى قصف الطائرات البريطانية .

٢- أحالت « وزارة الدفاع » عدداً كبيراً من الضباط ، من مختلف الرتب ، على التقاعد ، وكان معظمهم من ساهم في حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م أو كان يؤيد تلك الحوادث أو يعطف على القائمين بها .

٣- كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد أنهت عقود الموظفين البريطانيين المستخدمين في مختلف الدوائر العراقية على أثر حوادث الاصطدام المسلح ، كما فصلت لفيقاً من الموظفين اليهود الذين ثبت لديها قيامهم بأعمال التجسس للانكليز ، فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الخامسة » مقاليد الحكم ألغت القرارات الصادرة بإنهاء عقود الموظفين البريطانيين أو فصل اليهود ، وفصلت من الخدمة لفيقاً من الموظفين الذين كانوا يعطفون على حوادث الشهرين المذكورين أو يائثونها ، كما انها قررت إسقاط الجنسية العراقية عن العلامة الأستاذ ساطع الحصري ، والدكتور احمد قدري ،

والأستاذ محمد درويش المقدادي وغيرهم من الأساقفة السوريين ، والفلسطينيين ؛ الذين خدموا العراق سنوات عديدة ، وتجنسوا بالجنسية العراقية .

وكان في العراق زهاء مئة مدرس ومدرسة من سورية ، ولبنان ، وفلسطين ، ومصر يخدمون بعقود خاصة فقررت وزارة المعارف إنها عقودهم لمشايعتهم حوادث الشهرين « نيسان وأيار » وقد تجاوز عدد الموظفين العراقيين الذين فصولا من الخدمة بسبب تلك الحوادث الالف بين موظف ومستخدم ٤- كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد طلبت إلى موظفي الدولة ومستخدميها التبرع لسلح الجو العراقي ، وقد عينت وزارة المالية نسباً ثابتة لهذه التبرعات فحسنت على قوائم الرواتب لشهر أيار ١٩٤١م فلما حلت « الوزارة المدفعية الخامسة » عمل تلك الوزارة أمرت بإعادة هذه التبرعات إلى الذين أسقطت من رواتبهم .

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ حزيران ١٩٤١م قطع العلاقات بين العراق وإيطالية وفقاً لما جاء في المادة الرابعة من مواد الهدنة التي فرضها الجيش البريطاني على الجيش العراقي في ٣٠ أيار من هذه السنة وقد تم تسفير الهيئة الدبلوماسية الإيطالية عن طريق « تل كجك » في مساء اليوم التالي ، وقبض على الرعايا الطليان الصالحين للخدمة العسكرية فارتاحت بريطانيا لهذا الإجراء السريع

٦- كان القطار بين بغداد والبصرة قد توقف منذ يوم الاصطدام في الثاني من أيار فاستأنف سيره منذ الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٤١

٧- صدرت الإرادة الملكية في يوم ١٢ حزيران ١٩٤١م بتعيين السيد نوري السعيد وزيراً مفوضاً للعراق في مصر ، وكان عزيز مصر ، الملك فاروق ، قد استدعى وزير العراق المفوض ، تحسين العسكري ، وأعرب له عن اغتباطه وارتياحه لوثبة العراق الجيابة في أيار فكان لا بد من نذب السعيد لاطلاع الفاروق على حقيقة الوضع في العراق .

٨- وصل إلى بغداد في يوم ١١ حزيران ١٩٤١م الأسرى العراقيون الذين أسرهم الانكليز في « حوادث الحبانية والفلوجة » فكان عددهم (٥٤) ضابطاً و (٥٥٠) بين ضابط صف وجندي وقد تسلمتهم « وزارة الدفاع » حسب الأصول وأذاعت السلطات العسكرية البريطانية في الحبانية - بهذه المناسبة - أن قتلى الجيش العراقي هناك دفنوا حسب السنن الشرعية في الحبانية

٩- كان السر كنهان كورنواليس قد عين سفيراً لبريطانية في العراق ، خلفاً للسير بازل نيوتن ووصل إلى بغداد في اليوم الثاني من نيسان ١٩٤١م فأخذ يماطل ويسوف في تقديم أوراق اعتماده إلى الوصي الجديد ، الشريف شرف ، فلما دالت أيام ، « حكومة الدفاع الوطني » و « الوزارة الكيلانية الرابعة » قدم أوراقه إلى سمو الأمير عبد الإله في يوم ١٤ حزيران ١٩٤١

- ١٠ - قررت « وزارة المعارف » إلغاء استعمال القاب الفترة في المراسلات ، كما قررت إلغاء « نظام القوة » ولم توفد بعثة علمية للتصحيح خارج العراق في هذه السنة « سنة ١٩٤١ م »
- ١١ - سرحت « وزارة الدفاع » في يوم ١٤ حزيران سنة ١٩٤١ مواليد العام ١٩١٦ م من خدمة الاحتياط التي دعوا إليها قبل شهر
- ١٢ - عاد إلى « الفلوجة » في صباح اليوم العاشر من حزيران موظفو القضاء الذين كانوا قد تركوها اثر احتلالها من قبل الجيش البريطاني في ٢٠ أيار ١٩٤١ م
- ١٣ - وعاد إلى « البصرة » موظفو اللواء في يوم ١٢ حزيران وكانوا قد غادروه إلى العاصمة في ١٧ أيار سنة ١٩٤١ حسب الاوامر التي أصدرتها إليهم « الوزارة الكيلانية الرابعة » بعد أن احتل الانكليز « العشار » في ٧ أيار من هذه السنة
- ١٤ - كانت « وزارة الاقتصاد » قد فرضت قيوداً خاصة على السكر وبيعه بأسعار معتدلة أيام « الوزارة الكيلانية الرابعة » فألغت الوزارة المشار إليها هذه القيود أيام « الوزارة المدفعية الخامسة » فنشأ عن هذا التدبير ارتفاع سعره ارتفاعاً فاحشاً ، وأدى في النتيجة إلى احتكاره من قبل اليهود ، والمضاربة بأسعاره مدة الحرب
- ١٥ - كانت « مديرية الحزينة البريطانية » قد أخرجت « الدينار العراقي » من حظيرة « الجنيه الاسترليني » على أثر حوادث الاصطدام في ٢ أيار ١٩٤١ م الأمر الذي أدى إلى توقف التحويل الخارجي ، وإلى شل الحركة التجارية في بغداد ، فلما ألغى المدفعي وزارته الخامسة في ٢ حزيران من هذه السنة سمحت لإعادة الدينار إلى الحظيرة المذكورة ، فارتفع الموجود التقدي من خمسة ملايين دينار إلى خمسة وأربعين مليون خلال أيام الحرب
- ١٦ - ألغت « وزارة الاقتصاد » لجانا لاستيراد الخنطة من خارج العراق وابتياح الميسور منها في الأسواق المحلية بغية مكافحة الارتفاع الذي أصاب أسعارها فكان عمل الوزارة سديداً ، وسعيها مشكوراً
- ١٧ - تحيط بالعاصمة أكوخ وحرائف يسكنها النازحون إليها من الألوية الجنوبية ، ولا سيما من اللوامين الهارة والكوت ، في طلب الرزق ، ويقدر عدد هؤلاء النازحين بستين ألف نسمة جلهم من بني لام والبو محمد ، ولما حدثت حوادث السلب والنهب في بغداد في اليومين ١ و ٢ حزيران ١٩٤١ م اشترك فيها هؤلاء الأعراب ، كما اشترك فيها غيرهم ، فقررت « وزارة الداخلية » إعادتهم إلى ألويتهم ، ونتج عن قرارها هذا تعطيل أعمال البناء ، والتحميل ، والكنس ، وخدمة الحدائق ، وغيرها من المهن البسيطة التي كان يزاولها المذكورون وعلى هذا اضطرت « السلطات البريطانية العسكرية » في بغداد ان تستدعيهم إليها مرة أخرى لتأمين سير هذه الأعمال

١٨- توقفت أهم الصحف اليومية كالبلاد ، والاستقلال ، واليوم ، ونحوها عن الصدور ، منذ دخل الجيش البريطاني بغداد في الثاني من حزيران ١٩٤١م ، وصدور قرار منع التجول ثم قرار تحديد أوقات التجوال . فلما هدأت الحالة ، شجعت السلطات المذكورة بعض الموثورين ، وصغار الكتاب ، على إصدار صحف جديدة كانت مهمتها الطعن في رجال الحكم السابق ، والقذف فيمن ساعده أو شايعه . وكانت هذه الصحف تعيش على الخصصات المعروفة ، وعلى ما تنفقه عليها دوائر العلاقات البريطانية ، والاستخبارات العسكرية ، وكان القامون ببعض هذه الصحف المرتقة ينجرون كالشهب فيموت أحدهم بالسفلس ، والآخر بالتدردن الرثوي ، والثالث بالزهري ، والرابع بالسحايا الدماغية وما إلى ذلك من الأمراض الغفنة ، حتى صفا الجو منهم .

١٩- كانت دائرتا البرق والهريد في « الكوت » و « الحبانية » في جملة دوائر البرق والهريد العراقية ، فلما حدثت حوادث أيار ونيسان ١٩٤١م طردت السلطات البريطانية الموظفين العراقيين في هاتين الدائرتين وجعلتهما في عداد الدوائر الانكليزية ، كما طردت موظفي البرق والهريد والاسلكي في « الرطبة » واستولت على دائرتهم .

٢٠- كان علماء الدين في النجف ، وكربلا ، والكاظمية ، وبغداد ، وعنه ، وراوه ، والحلة ، وغيرها قد أفتوا بالجهاد في سبيل الله ، ووجوب مقاتلة البريطانيين الفاسقين ، فلما انتهت حوادث الشهرين بالفشل حاول المتصرفون والقائم مقامون أن يحصوا على فتاوى جديدة ، ضد الفتاوى القديمة فلم يوفقوا إلا قليلا ، فاضطرت الدوائر المختصة إلى استدعاء رؤساء القبائل وشيوخ العشائر إلى العاصمة لمرض الولاء والطاعة لسو الوصي والاغداق عليهم بالخصصات والمبات . أما الذين كانوا ينجشون الفضيحة أو كانوا يستنكفون قبض النقود فقد وضعت السلطات البريطانية مقادير من عربات النقل « بأجور اسمية زهيدة » تحت تصرفهم ، فكان الرؤساء يؤجرون هذه العربات بأجور باهظة جداً فيستفيدون من الفرق العظيم بين الأجر الاسمي الزهيد والأجر الفعلي الباهظ .

٢١- اكتشفت الشرطة في منتصف تموز ١٩٤١م مؤامرة لاعتقال رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، فقد تسلق المتآمرين على دار الرئيس من دار وزير خارجيته ، علي جودة ، المجاورة لداره ، وأطلقوا عدة عيارات نارية لم تصب أحداً - والحمد لله - فاعتقل زهاء خمسين شخصاً بهذا الحادث وعززت الحراسة في دار الرئيس المدفعي .

٢٢- تكررت الحوادث المؤسفة لأفراد الجيش البريطاني ، ولاسيا في بغداد ، وكان الصبية والمثورون يتعمدون إلقاء الحجارة والأوساخ عليهم فكانت الوزارة تعاني الأمرين من جراء هذه الحركات الاستفزازية ، ولما تفاقم الخطر وضائق السلطات العسكرية البريطانية ذرعاً بهذه الحوادث ، أصدرت هذه السلطات التحذير التالي :

« ليسكن معلوماً لدى الجمهور بأن لدى الحراس والخبراء الموكول اليهم حراسة معسكرات الجيش البريطاني والمناطق التي يشغلها هذا الجيش أوامر بإطلاق النار على أي شخص يرفض إطاعة أوامر الحراس بالوقوف. فعليه ورغبة في تجنب حوادث مكدره يطلب من الجمهور عدم الاقتراب من تلك المناطق العسكرية في ساعات الظلام »^(١)

٢٣- نفذ حكم الإعدام شتقاً بصورة علنية في صباح اليوم الثالث عشر من تموز ١٩٤١م في ثلاثة أشخاص من الذين أدانهم المجلس العربي العسكري في حوادث ١-٢ حزيران من هذه السنة وقد جرت محاولة للانتقام من اليهود الذين سبوا إعدام هؤلاء المحكومين ، فأجبت الشرطة هذه المحاولة .

✽ خطاب جلالة الملكة وأمر لسمو الوصي ✽

من بين المواضيع التي لا بد من معالجتها في هذا الجزء من الوزارات نشر الخطاب الذي القته جلالة الملكة عن الحوادث المعلومة ونشر خطاب سمو الوصي عن هذه الحوادث، وفيما يلي خطاب جلالة الملكة :

أخواني !

كان للشعور الرفيع الذي أظهره الشعب العراقي النجيب في إبان الحوادث المؤسفة نحو بيتنا واسرتنا والعرش المفدى تأثير عميق في نفس ولدي صاحب الجلالة الملك ، وشقيقي سمو الوصي المعظم ، وفي نفسي أنا التي اخاطبكم عن شكرنا وتقديرنا .

أخواني !

ان القصد من هذا الحفل هو سماع منقبة مولد جدي الأعظم خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم لترفع اليه تعالى شكرنا على نجاة الوطن العراقي ، والامة الكريمة ، وعلى رأسها البيت المالك ، من الكارثة التي كادت تؤدي بهذه البلاد إلى مصير لا يسر المخلصين .

لقد كان مصاب كل فرد من أفراد هذا الوطن مصابنا ، و كارثة كل اسرة هي كارثتنا ، وقد شار كناكم في كل الأحزان والآلام فكان مصابنا وحزننا مزدوجاً كما أن صاحب الجلالة الملك قد ساهمنا أتعابنا وآلامنا فقد أدمى قلبه الكريم فراق خاله الشقيق الحنون الذي كان دوماً يرعى جلالته ، ويعمل على كل ما يؤمن راحته ، ويبدل كل جهد ليوفر لجلالته كل هناء وسعادة ، كما أن جلالته لا يشعر بالراحة ، ولا يطمئن قلبه إلى إنسان أكثر من اطمئنثانه إلى سمو خاله الذي يرى فيه كل حنان وعطف . فهذا الفراق الوقتي - والله الحمد - كم آلم نفسه الكريمة ، وزاد هذا الألم بعد أن ابعد عنه بعض معلماته ومربيائه ، ثم حرم عليه وعلينا الاتصال بأي قريب أو صديق . وبعد أن اجبرنا

بشكل مؤلم على الزوج عن قصرنا كدنا نصاب بمكروه لولا عناية الله ورعايته . أما وقد زالت هذه النكبة ، وبقي الشعب العراقي ملتفاً حول العرش المقدس ، وبقي العرش خادماً وأميناً لمصلحة هذا الوطن وسعادة أبنائه فمن حقنا أن نشكر الله مرة ثانية وثالثة على ذلك شكراً منبعثاً من أعماق قلوبنا وأفئدتنا .

إن ولدنا فيصل الثاني ، وهو وديعة غازي ، وفيصل ، والحسين ، بل هو وديعة الله لهذا الشعب النبيل ، تلكأه عنايته تعالى وعاطفة سمو خاله الرقيقة ، ويكتنفه دعاؤكم الصالح العالي سيكون إن شاء الله عند آمالكم متمماً لرسالة أجداده العظام في خدمة الأمة العربية وسعادة أبنائها .
أخواتي !

في الدقيقة التي نعرب فيها عن شكرنا سبحانه وتعالى ، علينا - لرجوع الحق إلى أهله والامور إلى مجاريها - أن لا ننسى أن هناك من أبنائنا الأغراء من استشهدوا وتركوا أيتاماً وأرامل ، وإن هناك من فقدوا عائلتهم ومات من يرعاهم ، وإن هناك من أقدم المصاب عن عملهم ، ومن فقدوا مالهم وما ملكت أيديهم ، فطينا أن نأخذ بأيدي هؤلاء المنكوبين ونواسي المصابين ونخفف عنهم ويلاتهم ومصائبهم .

فإذا اقتصر اجتماعنا اليوم على سماع الآي الحكيم ، ومنقبة سيد الكائنات ، والابتهاال إلى الله تعالى بأن ينجي العرش والبلاد من كل مصاب ، فيكون اجتماعنا القادم القريب إن شاء الله للعرض الوطني الانساني والذي ألمت اليه وكل ثقة بأن ندائي ونداء الوطن في هذا السبيل سينال مساعدة ومساندة ومساهمة المرأة العراقية الكريمة ، بل الشعب العراقي أجمع والله ولي التوفيق ؛ والسلام عليكم ورحمة الله .

* * *

هذا هو الخطاب الذي أذاعته جلالة الملكة في الحفلة التي أقامتها جلالتهما في قصر الزهور في يوم ٣٠ حزيران ١٩٤١ م . أما الخطاب السياسي الخطير الذي ألقاه سمو الوصي من دار الاذاعة اللاسلكية العراقية في يوم ١٤ تموز ١٩٤١ فقد نشرناه بنصه في خاتمة الجزء الخامس من الوزارات لعلاقته بالأحداث الخطيرة التي تناو لها ذلك الجزء .

* الوضع المالي والاقتصادي العاطلة *

لاحظ وزير المواصلات والاشغال ، جلال بابان ، أن الوضع المالي في العراق سيؤدي إلى ازدياد الأيدي العاطلة ، فأعد تقريراً مدللاً بالأرقام بوجوب الحصول على مساعدة مالية من جانب الحكومة البريطانية لتلافي الاحتمالات المتوقعة ، وعلى هذا جرت مفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول منح بريطانيا للعراق منحة قدرها ثلاثة ملايين باون في السنة الأولى

ومليونان في كل سنة ثلثها على شرط أن تبرهن الحكومة العراقية على احتياجها لمثل هذه المعونة كي تتمكن الحكومة البريطانية من إقناع مجلس العموم البريطاني بصحة المساعدة وضرورة تشريعها وكان المستر سوان بوصفه مستشاراً لوزارة المالية مقتنعاً بضرورة القيام بمثل هذا العمل إذا أريد للعراق الصمود في وجه التيارات العالمية وإذا أريد للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط النجاح، ولكن مستشار السفارة في بغداد، المستر هولمان، كان يقول أن في إمكان وزير المالية، ابراهيم كمال، أن يصبح رئيساً للوزراء ويداري الوضع المالي في العراق بميزانيته العامة دون أن يضطر إلى الاستدانة أو إلى طلب المعونة الخارجية، فكان من الطبيعي أن يتأثر مستشار وزارة المالية بآراء مستشار السفارة فيحبط المشروع في وقت كانت البلاد في ضيق اقتصادي شديد^(١).

✽ العقيد كامل شبيب بنفسه ✽

يقول المتبعون لحوادث العراق الأخيرة أن العقيد كامل شبيب يكاد يكون علة الليل في كل ما حدث للعراق مؤخراً فلو أنه أطاع الأمر الذي أصدرته « وزارة الدفاع » في ٢٦ آذار ١٩٤١م بنقله من « بغداد » إلى « الديوانية » لما استطاع زملاؤه العقدا أن يتكثروا فيقوموا بالانقلاب العسكري في نيسان من هذه السنة

على أن العقيد كامل ما كاد يصل إلى طهران حتى أخذ يشتم على أصحابه، وزملائه في الانقلاب، بأمل الخلاص من التبعة التي أدت إليها حركة الانقلاب، ومن ذلك أنه كتب الكتابين التاليين : أحدهما إلى زميله العقيد سعيد يحيى الحياط والآخر إلى السيد عبد الرزاق منير ولكن بعد فوات الفرصة، وهذا هو نص كتابه إلى زميله الحياط :

طهران ١٥/٦/١٩٤١

مهاجنة كيلان نو

أخي وعزيزي أبا طارق المحترم

تحية وأشواقاً : بعدة علمت من القاديين إلى طهران من الضباط العراقيين أنكم عدتم إلى بغداد بالسلامة فأني أهنئكم على سلامتكم من هذه المصيبة التي حلت بالبلاد أخي ! أعتقد أنكم تشاركونني إذا قلت أنا لم نألو جهداً في الحيلولة دون طيش الجماعة واندفاعهم مع المفتي ورشيد، وكذلك توقعنا أنا وأنت الكارثة التي حلت بنا بالبلاد ؟ من جراء تصرفاتهم الفردية، خلافاً لما كنا متحالفين عليه، ولكن شاء القدر أن نلوث بأقذارهم النتنه فالآن أعلمكم يا أبا طارق أن حالتي معهم على أسوأ ما يكون إذ ان رشيد والمفتي القبيح تركوا وثبت للأخوان أنهما لعبا على البلاد وعلينا بعد أن استغلوا خيراتنا والبلاد وان هذا لم يكن بخاف علي وعليك .

(١) رواء لنا معالي السيد جلال بابان، وزير المواصلات الأشغال، في وزارة المدني الخامسة .

أخي أبو طارق اطلب من اخواتكم ان تتوسطوا عند ... ان ينظر للتوسط في قبول عودتي إلى بغداد لا كن قريبكم للعمل معاً على تلافي ما قد حصل من الخسران ، اني اكتب لكم هذا آملاً من شهامتكم تلبية طلبي إذ به تكونوا قد انقذتوني وعائلتي من الهلاك المحتم نتيجة تصرفات اخوان عدمت الذمة والشهامة عندهم . واخيراً ارجو تقديم احتراماتي إلى الأخ ... والأخ ... وإلى كل من يسأل عنا ودمتم بخير وعافية .

اني منتظر جواب كتابي بفارغ الصبر ، وكذلك نتيجة مسعاكم في صدد الطلب وعنواني :
« طهران - مهمانخانه كيلان نو : العقيد كامل شبيب »
المخلص - كامل شبيب

وهذا نص كتابه الثاني المعنون إلى السيد عبد الرزاق منير

طهران ١٩٤١/٦/١٧

عزيزي ابو فائق حفظه الله

بعد تقديم وافرتحياتي اعرض : اني في طهران ولا شك كفريق يحاول التوصل للنجاة من الفرق فكنت أتلمس الناس في ذاكرتي لأجد من هو أجدر بالالتباس والتوسيط فلم أجد أحداً سواك يا أبا فائق !

سيدي أبو فائق ، اني لا أريد منكم سوى أن تعرفوا براءتي من أعمال رشيد وأعوانه ، وأن تبذلوا جهدكم عند معارفكم من أولوا الشأن للسماح لي بالعودة إلى بغداد دون النظر إلى ما يريدونه مني من حساب ، وأنتم كفيلي واني مطمئنكم بأنني لا أتحرك إلا بأمركم واني سأطلق كل شيء من شأنه يس بالسياسة . هذا ما استنجدكم عليه وما اريده من شهامتكم لثني على هاوية الدمار انا وعائلتي . واخيراً ارجو قبول احترامي واخلاصي والتلطف بالجواب السريع سيدي ابو فائق المحترم

المخلص - كامل شبيب

عنواني : طهران خيابان فردوسي - مهمانخانه كيلان نو - العقيد كامل شبيب

✽ بين القيادة العسكرية والسفارة البريطانية ✽

أثبتنا في نهاية الفصل الأخير من « المجلد الخامس » « من هذا الكتاب » نصوص شروط الهدنة التي عقدت بين الجيشين العراقي والبريطاني في آخر أيار ١٩٤١م وقد جاء في مقدمة هذه الشروط محافظة الحكومة البريطانية على استقلال العراق وعدم المس بهذا الاستقلال ، واعتبار الحركة التي قامت في البلاد حركة حزب متطرف لا يجوز أن تؤاخذ البلاد بسببه فلما تم للانكليز احتلال العراق وترسيخ أقدامهم فيه ادعت القيادة البريطانية ان البلاد تعتبر مفتوحة فتحاً جديداً ، وان الجيش البريطاني يجب ان يكون صاحب الكلمة المطلقة في البلاد ، وفي كيفية إدارتها . أما السفارة البريطانية ، وعلى رأسها السفير الجديد السر كوردنواليس ، الذي أشغل منصب

وزارة الداخلية العراقية خمسة عشر عاماً، فإنه كان يرى في ادعاء القيادة العسكرية خطافي الرأي وسنة لا يجوز السير بقتضاها فإذا ما اعتبرت البلاد محتلة احتلالاً جديداً فمعنى ذلك أن الحكومة البريطانية تصبح مسؤولة عن حكم البلاد حكماً سافراً، وهذا يتطلب إدارة خاصة، ونفقات لا قبل لبريطانية بها في مثل تلك الظروف، وعلى هذا فقد عارضت السفارة نيات القيادة، ووقفت في وجهها موقفاً حازماً حتى استطاعت أن تحول دون تنفيذ نياتها

ولا ندرى ما إذا كانت « السفارة البريطانية » قد فعلت ما فعلته حبا بسواد عيون العراقيين ودفاعاً عن استقلالهم ولكن الذي نعلمه هو أن الإدارة في العراق، بعد احتلال الإنكليز إياه في حزيران ١٩٤١م، كانت إدارة مزدوجة تديرها الأيدي العراقية في الظاهر ولكن أيدي البريطانيين كانت تلعب من وراء ستار، على نحو ما كانت عليه الحالة أيام الانتداب.

* عصيان الشيخ محمود *

كان الشيخ محمود المعروف، الزعيم الكردي المشهور، قد أُلزم بالاقامة في بغداد منذ بضعة سنوات^(١) فلما اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في الثاني من أيار ١٩٤١م كلف بتوجيه نداء إلى أتباعه في « السليمانية » للجهاد ضد الاجنبي كما فعل علماء الدين في سائر أنحاء العراق، فسوف وماطل، وما لبث أن توجه إلى الشمال خلسة، فلما أخفقت الحركة، أخذ يطالب بتحقيق الأمان في الكردية « القديمة » في الحكم الذاتي.

وكانت « العناصر الاجنبية » في العراق تشجع هذه المطالبة وأمثالها لإرباك الوضع العام في البلاد، وإضاعف هيئة الحكومة لتضطر إلى مماساة تلك العناصر، ولكن « الوزارة المدفعية الخامسة » وقفت موقفاً حازماً من الشيخ محمود، فأنكرت عليه التكلم بما لا يعنيه، ولا سيواوان قضية فصل كردستان عن العراق أصبحت خبراً من أخبار التاريخ وعلى هذا أوفدت رئيس أركان الجيش، أمير اللواء محمد أمين العمري، إلى السليمانية ليقنع الزعيم الكردي بالعودة إلى بغداد، والكف عن هذه المطالبات فأخفق، ثم ذهب متصرف لواء السليمانية، مصطفى القرو طاعلي، إلى الشيخ فحملة على الاستسلام، وحقن الدماء فلم ينجح، فاضطرت « الوزارة » إلى تجريد القوات التأديبية اللازمة للقضا. على هذه الحركة، واستصدرت الإرادتين الملكيتين التاليتين في ١٤ تموز ١٩٤١م بإعلان الأحكام العرفية في منطقة الشيخ :

(١) رقم ٣٩٢ أصدرت هذه الإرادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع، ووكيل وزير العدلية، ووافق عليه مجلس الوزراء :

(١) راجع الجزء الأول من ١٩٩-٢٠٥ والجزء الثاني من ١٠٨-١١٠ والجزء الثالث من (١٢٠)

١ - بإعلان الأحكام العرفية في لواء السليمانية إلى حين صدور إرادة ملكية بإنهائها .
٢ - وبتوقيف تطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقانون إدارة الألوية ، وقانون الجمعيات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون الاجتماعات والتجمعات ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون المحاكم والقضاة ، والقوانين الأخرى ، بقدر ما لها من مساس بالأجراءات والمحكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية في اللواء المذكور حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية المرابطة فيه

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة .
كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ واليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١

عبد الإله^(١)

جميل المدفعي رئيس الوزراء

وزير الداخلية : مصطفى العمري وزير الدفاع : نظيف الشاوي وكيل وزير العدلية : إبراهيم كمال
(٢) رقم ٤٠٠ أصدرت هذه الإرادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية :

بأن تكون الادارة الملكية في اللواء المعان فيه الاحكام العرفية ، بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٣٩٢ لسنة ١٩٤١ إدارة عسكرية صرفة ، وأن يكون قائد القوات العسكرية المرجع الأعلى لجميع الإدارات فيه ، وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل اللواء تبعاً لما يترأى له .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة
كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ واليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١

عبد الإله^(٢)

رئيس الوزراء - جميل المدفعي

وكيل وزير العدلية : إبراهيم كمال وزير الداخلية : مصطفى العمري وزير الدفاع : نظيف الشاوي
وفي يوم ٢١ تموز ١٩٤١م صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٤٠٨) بتعيين العقيد الاحتياط أحمد حمدي زينل رئيساً ، والمقدم الاحتياط علاء الدين جواد الحصان ، والرئيس الأول صدقي بن عباس عضوين للمجلس العرفي العسكري في لواء السليمانية كما صدرت الإرادة المرقمة (٤١٥) بتعيين الحاكم عارف علي أصغر وعبد الحميد مدحت عضوين عدلين في المجلس المذكور

لم تنقطع المفاوضات السلمية لحقن الدماء ، رغم إعلان الاحكام العرفية في «لواء السليمانية» والظاهر أن الشيخ محمود أدرك سوء المصير الذي سيلقاه فوافق ، في آخر لحظة ، على شروط الحكومة السخية بأن يبقى في منطقته ، وأن يسمح له بزيارة السليمانية في كل يوم جمعة لأداء فريضة الصلاة في مسجدها الكبير على أن يقلع عن أفكاره ومطالبه ، وأن يرسل ولده الشيخ لطيف إلى بغداد ليقم فيها دلالة على حسن نيافته ، فأنتهت قضيته على هذا الأساس وصدر هذا البيان الحكومي : « كان قد ترك الشيخ محمود حفيد زاده محل إقامته في العاصمة في دور الفتنة العمياء . بناء على ما لقيه من ضغط رجال ذلك العهد ، وأخذ يقوم ببعض الأعمال في لواء السليمانية ، ولما لم تر الحكومة الحاضرة في استمراره على أعماله ما يتفق والمصلحة العامة ، فقد طلبت إليه أن يفرق جموعه ، ويخمد إلى السكينة ، وفرضت عليه شروطاً أخرى تتعلق بالأمن والاستقرار في تلك الربوع ، كي لا تضطر للقيام باتخاذ إجراءات ضده . وقد قبل الشيخ المومي إليه جميع الشروط التي فرضت عليه خلافاً لما يروجه بعض دعاة سوء . ولذا فتعتبر الحكومة حركته منتهية واصبحت الامور اعتيادية في السليمانية » ^(١)

وفي ٢٠ آب من هذه السنة ارتوئي رفع الاحكام العرفية لزال الاسباب الداعية لإعلانها فصدرت هذه الإرادة الملكية :

رقم ٤٩٨ أصدرت هذه الإرادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير الداخلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، وبالنظر إلى رجوع الامن إلى نصابه في المنطقة الميمنة في الإرادة الملكية المرقمة ٣٩٢ والمؤرخة ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١

أ - بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة الميمنة أعلاه .

ب - بإلغاء أحكام الإرادتين الملكيتين المرقمتين ٣٩٢ و ٤٠٠ والمؤرختين ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير الداخلية تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٦٠ واليوم العشرين من شهر آب سنة ١٩٤١

عبد الإله ^(٢)

رئيس الوزراء - جميل المدفعي

وزير الداخلية : مصطفى العمري وزير الدفاع : نظيف الشاوي وكيل وزير الداخلية : ابراهيم كمال

(١) جريدة الزمان العدد ١١٧٧ بتاريخ أول آب ١٩٤١ م

(٢) جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد ١٩٤٩ بتاريخ ٣١ آب ١٩٤١ م

﴿ مقتل قائم مقام سنجار ﴾

كانت هنالك منازعة قبلية في قضاء سنجار بين رئيس قبائل شمر ، صفوك الباور ، وبين جماعة من اليزيديين القاطنين في ذلك القضاء . حول بعض الأراضي الزراعية ، ويظهر ان السلطات الادارية في لواء الموصل نهجت نهجاً لم يرض اليزيديين فيها ، فما كان من هؤلاء إلا ان نصبوا كيناً لقائم مقام سنجار ، السيد يونس عبد الله ، وكان قد نقل إلى هذا القضاء منذ زمن قريب ، فقتلوه وخسمة من أفراد الشرطة الذين كانوا معه ، فعدت الوزارة هذه الحركة نذيراً للقيام بثورة جديدة ، كالثورة التي قام بها هؤلاء اليزيديون في عام ١٩٣٥ م ^(١) وجردت القوات التأديبية اللازمة لقمع الحركة فوراً .

وسافر وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، إلى لواء الموصل في ٩ أيلول ١٩٤١ م يصحبه رئيس أركان الجيش ، محمد أمين العمري ، للاشراف على الحركات التأديبية ، وللقيام بجولة تفتيشية في ربوع هذا اللواء الجسيم ، وشاء الوزير الحليف أن يركن إلى أساليبه السياسية في حسم القضية قبل الشروع في الحركات فشات العناية الرحمانية أن تهدي المتشردين وتحملهم على الاستسلام إلى الحكومة حقناً للدماء . فأعلنوا عن استعدادهم لتسليم القتلة إلى الحكومة ، دون قيد وشرط ، وعن موافقتهم على ما قد يفرض عليهم من غرامات ونحوها ، فسر الوزير بهذه البادرة ، وعد حل المشكلة سلباً بادرة تبشر بالخير فوافق على تلك العروض وأصدرت الحكومة البلاغ التالي في ١٦ أيلول ١٩٤١ م

بيان رسمي :

كان قد حصل نزاع في قضاء سنجار بين أهالي قريتي « رمبوسي شمالي » و « اجمه اسلام » أدى إلى قيام أهالي القرية الاولى بنهب قسم من أغنام أهالي القرية الثانية وعندما بلغ الحادث قائم مقام القضاء ، السيد يونس عبد الله ، خرج فوراً إلى محل الحادث للتحقيق واسترداد الاغنام المنهوبة غير انه فوجئ بإطلاق النار وهو في الطريق ، ما أدى بزيد الأسف إلى استشاده مع شرطيين

وعلى أثرها قامت الحكومة بإرسال قوة لتأديبهم ، ولكن رؤسائهم انتهزوا فرصة وجود معالي وزير الداخلية في الموصل فحضروا وعرضوا عليه طاعتهم وولائهم ، وتعهدوا في الوقت نفسه بتسليم المجرمين والغرامات المفروضة عليهم ، وبأشروا فعلاً بتنفيذ هذا العهد إذ دفعوا القسط الاول من الغرامة وهكذا حسمت القضية ، وعادت الأمور إلى حالتها الطبيعية في قضاء سنجار ^(٢)

(١) راجع ص ١٣٩-١٤٤ من الجزء الرابع من الوزارات

(٢) جريدة الزمان العدد ١٢١٩ بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٤١

✽ حركة آل حاتم ✽

نشرنا في الجزء الرابع من كتابنا هذا ^(١) بحثاً مفصلاً عن « ثورة بني إرجاب » والجهود السامية التي بذلت لفض النزاع بين « آل حاتم » و « آل مناع » والظاهر أن الاسس التي وضعت في حينه لاستئصال شأفة الخلاف بين هاتين القبيلتين أهملت فعاد الخلاف إلى سابق عهده، كوظهرت آثاره في آب من هذه السنة « سنة ١٩٤١ » فقد حصل شجار دموي بين القبيلتين أدى إلى سقوط (٤٩) قتيلاً وأكثر من مئة جريح فتداركت قوات الشرطة الأمر وتوجهت بسياراتها المسلحة إلى مواضع القتال لتحول دون توسعه.

لم تنشر الوزارة بياناً رسمياً عن هذه الحادثة المفجعة كما فعلت في حادثتي السليمانية وسنجار فبقي أمرها مكتوماً وقد أعلننا أحد الوزراء في « الوزارة المدفعية الخامسة » أن معالي السيد عبد المهدي المنتفقي بعث برسالة إلى السيد جميل المدفعي من الشرطة يستحسن الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن ، الأمر الذي يدل على أن الوزارة كانت على حق في تصرفاتها .

✽ سير الاعظام العرفية ✽

لم تكذب « الوزارة » تعلن الأحكام العرفية في الثالث من حزيران ١٩٤١م حتى بدأت أعمال الدس، والوقعة، والشغب، تفشي دواوين الحكومة، ودور المسؤولين، وأخذت « الاخباريات » التي تحمل التواقيع المستعارة، كمنبر صادق، ووطني محاييد، وعالم بالحقيقة... الخ، تنصب على الوزراء. وأعضاء المجلس العرفي العسكري انصباب المطر في فصل الشتاء فكانت أقل وشاية كافية لاعتقال أكبر شخصية، حتى إذا ضاقت المواقف والسجون بالموقوفين عمدت سلطات الأمن إلى حشرهم في الجوامع، والتكايا، ونحوها، مما يتذكره البغداديون، ولا سيما سكان محلة الميدان وما جاورها فلما تضخم عدد الاخباريات لدى المسؤولين أذاع قائد القوات المربطة في بغداد هذا البيان :

لقد وردت لهذه القيادة عدة إخباريات بتوقيع مستعار : كمنخلص أو متأكد أهملناها، وعليه نعلن للجمهور بأن كل إخبارية من هذا النوع سوف لا يلتفت إليها ما لم تكن موقعة باسم المنبر الصحيح، وعنوانه المتصل ^(٢)

١٤ حزيران ١٩٤١ قائد القوات العسكرية المربطة في بغداد - الزعيم اسماعيل ابراهيم وقد أكد لنا متصرف لواء بغداد، السيد عبد الحميد عبد الحميد، أن عدد الاخباريات التي ترسل إليه يومياً كان يفوق عدد الرسائل الواردة عليه من دوائر الدولة كافة في كل يوم

(١) من ١٥٠ من الجزء الرابع من الوزارات وما يليها

(٢) جريدة الزمان العدد ١١٣٧ بتاريخ ١٥ حزيران سنة ١٩٤١

على أن « قيادة القوات العسكرية المرباطة في بغداد » رأت أن تقضي على هذا الفساد السافر فقررت أن تعيد إلى الحاكم المختصة الجرائم التي تقع لحسبها وفق القوانين الجارية ، وأن يستثنى من ذلك الجرائم التي يجب عرضها على المجلس العرفي العسكري ، فأصدرت هذا البيان في الرابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١ م :

« بالاستناد إلى المادة العاشرة من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وبعد الاطلاع على الارادتين الملكيتين المرقنتين ٢٥٥ و ٢٥٦ لسنة ١٩٤١

أ- أمرت بأن ترى كافة الأفعال الجرمية ، في المنطقة المعلنة فيها الإدارة العرفية من قبل الحاكم العدلية والإدارية (كل حسب اختصاصها) بموجب القوانين ، غير الأفعال الجرمية المدرجة أدناه ، التي يكون النظر فيها من اختصاص المجلس العرفي العسكري وهي :

أولاً - الجرائم المبينة في مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته

ثانياً - الجرائم المبينة في الباب السابع من قانون العقوبات البغدادي المواد ٦١ إلى ٦٦

ثالثاً - الجرائم المبينة في كل من الأبواب الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من

القانون المذكور

رابعاً - الجرائم المبينة في المواد ١٠٧ و ١١٠ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و

٢٦٠ من القانون المذكور

خامساً - الجرائم المبينة في الباب الثاني عشر من القانون المذكور

سادساً - الجرائم المبينة في المواد ٣٠٦ إلى ٣١٩ من الباب الحادي والثلاثين من القانون المذكور

سابعاً - الجرائم المبينة في المادة ٢٧ من نظام دعاوى العشائر .

ب- مع مراعاة الفقرة السابعة يستمر في الوقت الحاضر جميع الموظفين على مزاولة سلطاتهم القانونية»

قائد القوات العسكرية المراقبة في منطقة بغداد

على أن الاجراءات التي كان يطلب من « المجلس العرفي العسكري » اتخاذها لم تلق

التأييد المطلق من أعضائه كافة ، يدلنا على ذلك كثرة التغيرات والتبدلات التي طرأت على هيئة

هذا المجلس . ففي يوم ٥ تموز ١٩٤١ م صدرت الارادة الملكية بتعيين « الزعيم عباس فضلي » قائداً

للقوات المرباطة بدلا من « الزعيم اسماعيل ابراهيم » وفي ٨ من هذا الشهر صدرت الارادة بتعيين

المقدم حمدي حسن محل المقدم طاهر محمد في عضوية المجلس ، وفي ١١ آب حل الحاكم عبد العزيز

الحياط محل الحاكم مصطفى عزت ، وفي ١٣ منه حل الرئيس الأول عبد الله رفعت محل المقدم

حمدي حسن ، وفي ١٩ منه حل المقدم محمد علي سعيد ، محل المقدم تاجي عبد الرزاق ، وفي ٢٥

آب أيضاً عين الحاكم مراد الشاوي بدلا من الحاكم محمد فهمي الجراح ، وفي يوم ١٤ أيلول عين الحاكم عبد الحميد مدحت بدلا من الحاكم الشاوي الموصى إليه . . . الخ
وإلى جانب الأحكام التي كان يصدرها المجلس العرفي بالاعدام ، والسجن ، والغرامة ، كان متصرفو الألوية يصدرون أحكام السجن لمدة طويلة حسب الصلاحيات المخولة لهم وقد استمر الحال على هذا المنوال إلى سنة ١٩٤٦

✽ بين ايران والعراق ✽

قلنا في موضع آخر ان الجيوش البريطانية اتخذت بغداد « قاعدة حربية » لتموين ساحات القتال بالجند وبالتاد وكانت حكومة الرايخ الألمانية قد عقدت مع « الاتحاد السوفياتي » معاهدة عسكرية في ٢٥ آب سنة ١٩٣٩ ولكنها - لأسباب لا تزال مجهولة - شرت الحرب عليه في آب ١٩٤١م فانتهزت انكسار هذه الفرصة وقررت إمداد الاتحاد السوفياتي « بكل المساعدات الممكنة » مادية كانت أم معنوية ، كما قررت « الولايات المتحدة الأمريكية » المساهمة في هذه المساعدة أيضاً لا حبا بالاتحاد السوفياتي بل بمساعدة على مواصلة القتال لتهر المانيه عدوة بريطانية واميركه وروسية

وكان لا بد لهذه المساعدة من المرور عبر العراق ، فقام الجيش البريطاني في بغداد بتأسيس خطوط المواصلات بين العراق وايران ، ولما كانت طهران ، وسائر مدن ايران الرئيسية ، ملأى بالاختصاصيين والتجار الألمان ، اتخذت الحكومة البريطانية من مجهود هؤلاء في ايران مسوغاً لاختراق « حياد ايران » وتأمين ايصال المعدات الحربية إلى الاتحاد السوفياتي بغائق السرعة وبالكتمان ، ففي يوم ٢٤ آب سنة ١٩٤١ زحف الجيش البريطاني من الاراضي العراقية المتاخمة للحدود الايرانية على المدن الايرانية الرئيسية ، وفي الوقت نفسه زحفت الجيوش الروسية فقامت القوات الايرانية بواجب الدفاع عن بلادها فلم تستطع الصمود أمام جيشين عظيمين مجهزين بأحدث الأسلحة وأضخمها فاستسلمت بعد ساعات ، واضطر شاه ايران ، رضا بهلوي ، إلى التنازل عن العرش لولده محمد رضا بهلوي ، وغادر بلاده منفياً من قبل سلطات الاحتلال البريطانية

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الجيش البريطاني كان يكتسح كل عرقلة يصادفها في طريق زحفه على ايران ، ومن ذلك أنه ، اراد ان يشغل « ربايا الجيش العراقي » الكائنة على الحدود العراقية الايرانية في الموضع المسماة « المنذرية » فطلب القائد البريطاني إلى الرئيس العسكري العراقي في تلك الربايا أن يتخلى الجيش العراقي عنها فرد عليه هذا أنه مرتبط بقرار الجيش العراقي في « جولا » ، فلا بد من أن يصدر هذا « المقرر » الأمر المطلوب بالإخلاء ، ولما أفهمه القائد البريطاني بأنه مستعد

لأن يتحمل مسؤولية هذا العمل ، أصر الرئيس العراقي على الرفض فما كان من القائد الا أن أطلق نار مسدسه عليه فאלقاء قتيلاً ، وما كان من العريف العراقي ، الذي كان مع الرئيس ، إلا أن شهر مسدسه على القاتل فصرعه فوراً فحصلت مناوشات بين أفراد الجيشين : العراقي والبريطاني أسفرت عن وقوع عدة إصابات في الطرفين وعلى أثر ذلك حلقت بعض الطائرات البريطانية في الجو وأذيع هذا البيان .

« ان الجيش الانكليزي والجيش العراقي هما عائلة واحدة لا فرق بين الجندي العراقي والانكليزي ، ولكن سوء التفاهم الذي حدث قد باد في الحال فيرجى السكينة والهدوء »
وبمناسبة اعتلاء جلالة محمد رضا شاه عرش ايران بدلا من أبيه « رضا شاه بهاي » تبودلت هاتان البرقيتان :

جلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم بغداد

أخي العزيز المعظم

أعلم جلالتيكم بكل احترام أنه نظراً لتنازل والدي العظيم شاهنشاه رضا شاه بهاي عن العرش في ٢٥ من شهر يور ١٣٢٠ ووفقاً لما جاء في القانون الاساسي فقد اشغلت العرش في نفس اليوم ولي اليقين التام باخلاص في سبيل ترفيه واعلاء شأن شعبي لكيما ينتج ذلك نتائج حسنة ولي الثقة التامة بأن جلالتيكم سوف تظهرون صداقتكم الثمينة لي تجاه حكمي وارجو من جلالتيكم أن تطمانوا بأنني سأستمر على ادامة العلاقات الصحيحة بين البلدين

إنني أدعو من أجل سعادة جلالتيكم والعائلة المالكة العراقية الجليلة وأرجو أن تقبلوا ما في الصداقة الاخوية الصميمة .

اخوكم الصميم
محمد رضا بهاي

حضرة صاحب الجلالة محمد رضا بهاي شاهنشاه ايران طهران .

أخي العزيز العظيم

تلقيت برقية جلالتيكم المنبئة باعتلائكم عرش والدكم المعظم واني باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ابادر فابعث إلى جلالتيكم بتهانني الخاصة واجيالكم حكماً طويلاً وسعيداً واني اؤكد لجلالتيكم الصداقة الصميمة التي يكنها البيت المالكة العراقي ولن ندخر وسعاً لتقوية العلاقات الحسنة بين بلدينا وفي الختام ارجو من جلالتيكم قبول تهنيتاتي القلبية لسعادة ورفاه البيت المالكة الايراني وشعبكم النبيل .

الوصي عبد الإله

✽ كتب ورسائل ✽

كانت « حكومة الدفاع الوطني » قد اختارت الاستاذ محمد صديق شنشل مديراً عاماً للدعاية فنظم الدعاية للعراق تنظيماً كان موضع الإعجاب والتقدير، فلما تكونت « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٢ حزيران ١٩٤١م اختارت معاون مدير الكمرك، السيد نور الدين، مديراً عاماً للدعاية، بدلاً من الأستاذ شنشل، وكانت ظروف الوزارة واحتلال الإنكليز للعراق احتلالاً جديداً - بعد حوادث الاصطدام - يتطلب قلب الدعاية للعراق إلى دعاية ضد العهد الماضي وأصحابه الذين غادروا العراق إلى إيران وتركوا الجليش وحده في ميادين القتال ينازل القوات البريطانية التي تفوق عدة وعدداً فصارت الصحف والنشرات تصدر وهي ملأى بالقذف والسب في رجال ذلك العصر « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

وفي الوقت نفسه فإن « السفارة البريطانية » كانت قد طلبت السماح لها بنشر بعض الرسائل المشينة لدول المحور فأبنت « الوزارة الكيلانية الثالثة » في حينه إقرار هذا الطلب فلما تصرمت أيام تلك الوزارة، وتبدل الوضع، صارت هذه الرسائل تنتشر انتشاراً واسعاً، وكان بعضها ولاسيما رسائل التقدم لآخوان الفضيلة، يتضمن قذفاً في رجال العراق، ومساً بكرامة المغفور له الملك غازي، فأبنت شهامة الرئيس المدفعي السماح للسفارة بالاستمرار على نشر هذه الرسائل البذيئة فمنها منعاً باتاً بعد أن أفسدت النفوس وشوهت الحقائق

على أن الرسائل التي تولى طبعها بعض العراقيين لم تكن أقل ضرراً من تلك، ولاسيما كتاب « بين شهرين » لأحد مأموري النفوس، وكتاب « المحنة » لأحد المدرسين، ورسالة « المعاهدات في الاسلام » لأحد الحكام، ورسائل « الفتنة العمياء » لأحد المسيحيين الموصليين، ورسالة « شعور الصدق في عون الحق » لأحد الشاميين، وكتيب « بين عهدين » لأحد المرتقة من النجديين الفارين إلى العراق، وغيرها من الكتب والرسائل التي عرف الناس حقيقة أمرها

وإلى جانب هذه الرسائل والنشرات كانت توزع على الأعيان، والنواب، والوزراء، والكبار، رسائل مغفلة من التواقيع تتضمن الطعن في هيئة الوزارة القائمة، والشتم للتعاونين مع المحتلين، وقد جدت الشرطة لمعرفة أصحاب هذه الرسائل المغفلة فلم تهتد إلى أحد، فاضطرت إلى جمع الدفاتر الامتحانية لطلاب المدارس الرسمية للاهتمام إلى مرتكبي هذه المخالفات ولكن بدون جدوى

ولاحق نقول أن الوزارة سمعت كثيراً لتخفيف حملات الشتم والقذف في القائمين بمجداث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م، ولكن الدعايات التي كانت تنظمها الدوائر البريطانية، والنقابات التي كانت تبذل في هذا السبيل كانت من السعة والانتشار بحيث لم تتمكن السلطات الحكومية من

الوقوف في وجهها ، ولا سيما بعد أن أصبحت هذه الدوائر تسيطر على الصغيرة والكبيرة من أمور البلاد ، وتتفق على الدعاية وإغراء البسطاء بدون حساب ، وبكلمة أعم نقول إن « بيرون مدير العلاقات البريطانية العامة في بغداد كان المدير العام الفعلي للدعاية يوجهها كيف يشاء ، ويلعب بها كما يشاء »

✽ استقالة وزير المالية ✽

أعرب سمو الوصي الامير عبد الإله عن رغبته في أن يكافأ معالي السيد صالح جبر على الخدمات التي أسداها لسموه أثناء التجائه إلى البصرة في أوائل نيسان ١٩٣١م ، وذلك بأن يوسد منصب « رئاسة الديوان الملكي » الذي شغل بسفر السيد عبد القادر الكيلاني إلى إيران ، فلما عرضت هذه الرغبة على مجلس الوزراء قال وزير المالية ، ابراهيم كمال ، إن منصب رئيس الديوان الملكي لا يختلف عن أي منصب وزاري آخر ، وأنه غير مستعد للتعاون مع وزارة يكون صالح جبر أحد أعضائها ، فاختير السيد عباس مهدي رئيساً للديوان وأعرب سمو الوصي عن رغبته - بعد أيام - في أن يعين صالح جبر « مديراً عاماً للجوارك والمكوس فلم يقر وزير المالية هذه الرغبة أيضاً

وسافر السفير البريطاني ، السير كورنواليس ، إلى سورية ولبنان بعد أيام فتاب مثابه مستشار السفارة ، المستر هولمان ، فاجتمع هذا ذات يوم بوزير المالية ، ابراهيم كمال ، وأعرب له عن أسفه لعدم تعاون « الوزارة المدفعية الخامسة » مع « السفارة البريطانية » تعاوناً واسعاً وأضاف إلى ذلك قوله إن السفارة ترى لو أن وزير المالية في هذه الوزارة هو المهيمن على سياسة العراق لآسدى إلى العراق ، وإلى الحكومة البريطانية خدمات جلى لشخصيته اللامعة ، وفعالياته المبرمة والظاهر أن الوزير ابراهيم كمال آمن بأقوال النائب هولمان ، وجزم بإمكان توليه رئاسة الوزراء. فصار يتذمر أمام أقطاب السفارة ويبيدي عدم ارتياحه لسياسة « الوزارة المدفعية » إذا الهدامين والمخربين - كما كان يصفهم - فلما نقل حديثه هذا إلى سمو الوصي ثم إلى رئيس الوزراء انتهر الرئيس المدفعي أول جلسة عقدت لمجلس الوزراء. فقال :

« إن سياسة الاتزان والتعقل هي السياسة الرشيدة التي يجب أن تتبع في البلاد ، وأن سياسة البطش والشدة تتطلب وجود قوة حكومية ظاهرة ، ومساندة شعبية سافرة ، والمجلس يعلم - علم اليقين - بأنه لا الشعب يساند الحكومة في إجراءاتها مولا القوة التي يجب الارتكاز إليها ميسورة لديها ، وأنه يخاف كل رأي يدعو إلى النغلة مع الشعب »

فاندفع وزير المالية ، ابراهيم كمال ، من محله وقال « يظهر أن سياسة الشدة التي يرى هو ضرورة انتهاجها لا يؤمن بها الرئيس المدفعي » وما لبث أن صار يتهكم على أقوال رئيسه بعد

أن فهم بأنه هو المقصود بالذات من الكلام الذي أدلى به رئيسه في هذه الجلسة فاستقال من منصبه
بأن رفع إليه هذا الكتاب :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لقد ظهر لي من مناقشة بعض المسائل العامة في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد اليوم ان هنالك
اختلافاً ظاهراً ما بين فخامتكم وبينني مما لا يمكن معه تأمين التأزر المطلوب لذا أرى من واجبي
أن أقدم استقالتي لأفسح المجال للعمل وفق ما تعتقدونه فخامتكم صالحاً والله تعالى أسأل أن
يوفقكم لخدمة البلاد واقبلوا فائق الاحترام

٢ أيلول ١٩٤١

المخلص : ابراهيم كمال وزير المالية



وزير المالية المستقيل : ابراهيم كمال

فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته في ٩ أيلول ١٩٤١م كما صدرت الإرادة الملكية
في هذا اليوم بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الخارجية ، علي جودة ، ومنصب وزارة
العدل بالوكالة إلى وزير الشؤون الاجتماعية ، جعفر حمندي

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر رفع رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، كتاب استقالته وزارته إلى
سمو الوصي ، فكلف وزير المالية المستقيل ، ابراهيم كمال ، بالتمهيد لتكوين وزارة جديدة ، ففتح
كلاماً من السادة : جلال بابان ، ونصرة الفارسي ، والتشريفاتي السيد باقر سر كشك ، وتوفيق
الثائب ، ومعروف جياووك ، والسيد عبد المهدي ، والسيد صالح جبر ، الذي رفض أن يقر تعيينه
مديراً عاماً للكمارك ، في موضوع الدخول في وزارته

وبلغ الحرص بابراهيم كمال على تكوين الوزارة أن أعرب عن رغبته في جعل خصمه نوري
باشا السعيد وزيراً للخارجية في وزارته وبعث السيد جمال بابان إلى السفير البريطاني ليقنعه بذلك
- على ما أخبرنا به السيد جمال - ولكن السفير البريطاني أبي إقرار هذه المحاولة وسرعان ما اتضح
للوزير المستقيل أن التكليف لا يبدو كونه أضغاث أحلام فأخذت تتناهب الأمراض المنوعة حتى

وافاء أجله في بيروت في ٣١ تموز سنة ١٩٤٧

✽ استقالة الوزارة ✽

في انكلترا جماعة كبيرة من السياسيين تعتقد أن لبريطانيا فضلاً على العراق كبيراً ، بوصفها الدولة التي أنشأتها ، وسعت لإدخاله في حظيرة « عصبة الامم » وفي العراق ليف من الساسة يعتقد أن العراق مدين لبريطانيا بإنشائه ، وتكونه ، واستقلاله ، وأن حوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م إن دلت على شي . فإننا تدل على فكران الجميل لا يستسيغه الوفاء العربي .

ولما تم للانكليز فتح العراق في الثاني من حزيران من هذه السنة ، مهد هذا الفريق من الساسة فتح المواصلات للجيش البريطانية ، اعتقاداً منه بأن ذلك ينطبق على معاهدة عام ١٩٣٠م انطباقاً تاماً ، ولكن الأمر لم يقتصر على فتح طرق المواصلات حسب ، وإنما كان على الوزارة أن تبت في طلبات كثيرة لهذه الجيوش .

طلبت « السلطات البريطانية » فرض جزية حربية عن حركات أيار ١٩٤١ العسكرية فردت الوزارة على هذا الطلب أن الانكليز صرحوا مراراً عديدة بأن الحوادث المذكورة كانت حوادث فردية قام بها حزب صغير متطرف ، فليس من الصحيح أن يؤخذ شعب كبير العدد بجريرة « حزب صغير متطرف » واكتفت الوزارة بإصدار المرسوم رقم (٦٦) لسنة ١٩٤١ القاضي بتخصيص (٧٥٠٠٠) دينار كتعويضات للبريطانيين الذين تضرروا بتلك الحوادث .

وطلبت السلطات المذكورة فرض غرامة حربية على « مدينة الناصرية » حيث قتل فيها ضابط الاستخبارات البريطاني « جفرس » يوم ٢٩ أيار ١٩٤١م ، فردت الوزارة على هذا الطلب بأن القاتل معروف ، وقد جرت محاكمته واعدم شنقاً ، فلا مسوغ لمؤاخذه بلدة برمتها بجريرة شخص قال عقابه القانوني .

وادعت السلطات البريطانية أن الإجراءات التي اتخذتها « الوزارة المدفعية الخامسة » بحق القائمين بحوادث الشهرين : نيسان ومايس لم تكن متناسبة مع أهمية هذه الحوادث وخطورتها . فأجابت الوزارة أن الحكومة جمعت بين الاين والشدة ، وأنها نقلت المسلكة من « حالة الحرب » إلى « حالة السلم » بأقل كلفة فلا موجب للاغراق في القصاص .

وشاءت « الوزارة » أن تطالب « الحليفة » بتسليم الجيش العراقي ، وجعله قادراً على القيام بواجباته في مثل هذه الظروف الحرجة ، فاعتذرت السلطات البريطانية عن إجابة الطلب - على عادتها - بعدم وجود سلاح فائض .

وكان السيد المدفعي زاهداً في الحكم ، راغباً عنه ، ميالاً إلى السلم ، فعرض على سمو الوصي رغبته في الاستقالة من رئاسة الوزراء ، فكان سموه يطلب اليه التريث والاصطبار ، حتى إذا ضاق

الرئيس بالحوادث ذرعاً كتب ما يلي :

بغداد في ٢١ ايلول سنة ١٩٤١

سيدي صاحب السمو الوصي على العرش المعظم

تأكيداً لمروضاتي الشفهية في أوائل الشهر الحالي !

تعلمون سموكم بالظروف المضطربة التي اضطررنا أنا وزملائي إلى تحمل المسؤولية فيها بقصد إعادة الأمن والاستقرار في البلاد ، رغم ما كنت عليه من تعب والمخاوف في الصحة أما الآن ، وقد عادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، والأمن والاستقرار إلى نصابهما ، والحمد لله أراني مضطراً لأن أعرض على سموكم صعوبة استمرارتي في مزاوله شؤون الدولة نظراً لظروفي الخاصة السالفة الذكر لذا أرجو التفضل بتبينة المهينة الوزارية التي ستخلفنا . حيث انني سأعمل جهدي على الاستمرار في مزاوله إدارة الدولة إلى آخر الشهر الحالي على الاكثر - أو أي يوم آخر يتم فيه تأليف الوزارة الجديدة قبل ذلك التاريخ - اذ أنني لا اجد من المصلحة ان تمر فترة بين استقالاتي ، وتأليف الوزارة الجديدة في مثل ظروفنا الحاضرة

هذا واني لا أشكر سموكم على العطف السامي الذي شملتونا به طول مدة اضطلاعنا بأعباء المسؤولية واني لا زلت عبدكم المطيع :

جميل المدفعي

عزيزي جميل المدفعي :

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٩٤١/٩/٢١ بعد تحملكم عبء المسؤولية في أخرج الظروف وأدقها ، بيد انه لا يسعني في هذا الصدد الا الافصاح عن عميق أسني إلى تخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، خصوصاً في هذه الظروف التي تحتاج إلى خبرتكم وودائيتكم . ولا بد لي في هذه الحالة من الاشادة بما بذلتموه أنتم وزملائكم من جهود جليلة في سبيل خدمة البلاد ، وبعث الطمأنينة والاستقرار ، وأرجو أن تعلموا بأن قبولي استقالتكم لا يمنعني من تقدير العظم لكم كما وأن تستمروا على تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية الموافق اليوم السابع من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واحد واربعين الميلادية .

عبد الإله الوصي



الوزارة السعيدية السادسة

﴿ تمهيد ﴾

كان من المقرر أن يكون نوري باشا السعيد أول رئيس وزارة في العراق بعد عودة سمو الأمير عبد الإله إليه وإشغاله منصب الوصاية من جديد على نقل البلاد من حالة الحرب ، إلى حالة السلم بيسر ، وبأقل كلفة ممكنة ، دفعها إلى تكليف السيد جميل المدفعي للقيام بهذه المهمة فلما أتمها على الوجه المطلوب ، وهدأت الأحوال العامة هدوءاً نسبياً ، وترك المدفعي الحكم بصورة نهائية استدعي نوري باشا من القاهرة وكلف بتكوين « الوزارة المأمولة » فوجه سمو الوصي إليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم نوري السعيد !

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، نظراً إلى ما نعهد فيكم من دراية وإخلاص ، فقد قرأنا أن نعهد إليكم برئاسة الوزراء على أن تنتخبوا زملائكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر رمضان سنة ألف وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الأول سنة ألف وتسعمائة وإحدى وأربعين الميلادية عبد الإله

﴿ حياة الوزارة ﴾

وكانت مهمة نوري السعيد صعبة جداً ، فإن سياسته كانت تستهدف تصفية الحساب مع القائمين بجوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م تصفية عادلة ، لا يراعى فيها الاتساع والمحسوبية ، ولا تتأثر بصلات المودة والعلاقات الشخصية ، كما كانت تستهدف تطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م نصاً وروحاً مهما كلفه الأمر .

وكانت للانكلاز مصالح خاصة قد لا تمت إلى المعاهدة المذكورة بأية صلة ، ولكن لها علاقتها بالمجهود الحربي ، وإذا قلنا « المجهود الحربي » فمعنى ذلك التضحية بكل ما يمكن التضحية به في سبيل هذا المجهود ، وصيافته من كل عرقلة .

وعلى هذا اختار الرئيس السعيد زملاءه من الذين اكتسبوا بشار حوادث الشهرين المذكورين ،

الوزارة السبعية السادسة

وزير المالية



وزير المصارف



وزير الداخلية



وزير الشؤون الاجتماعية



وزير الدفاع بالوكالة



وزير المواصلات والأشغال



رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة



وزير الاقتصاد

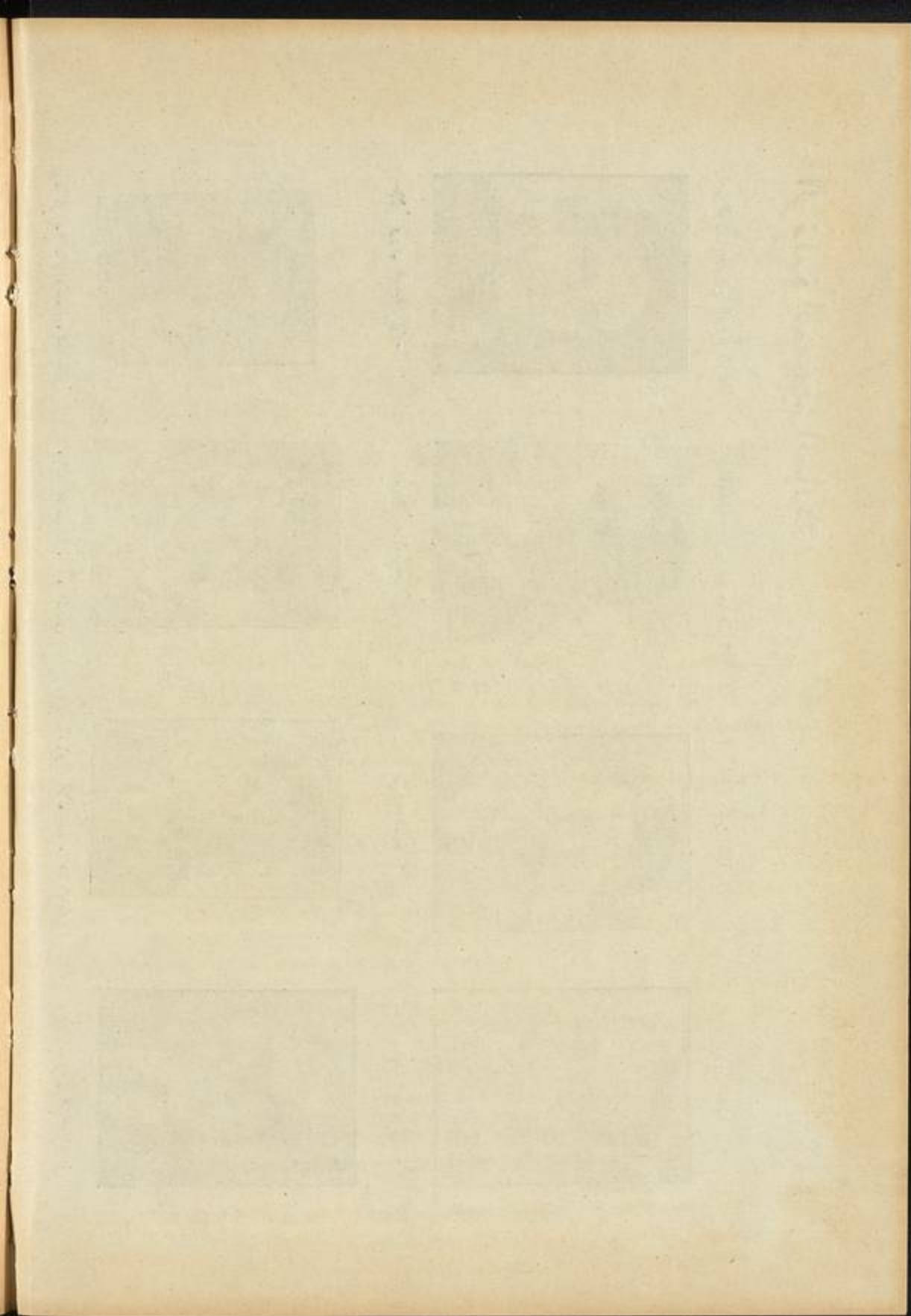


وزير المصارف * محمد علي

وزير الشؤون الاجتماعية * جمال بابان

وزير الاقتصاد * عبد المهي

وزير المواصلات والأشغال * محمد أمين زكي



ومن المشهود لهم بالخزم والمقدرة ومضي الغزوة ، وكان بين هؤلاء ثلاثة من أعضاء « وزارة السيد الهاشمي » التي طوح بها حادث هذين الشهرين وهم السادة : صادق البصام وعبد المهدي ، وعلي ممتاز الدفتري ، ولم يستوزر لأول مرة غير وزير المعارف تحسين علي ، الذي كان متصرفاً للواء الموصل واكتوى بتلك النار أيضاً ، وهكذا تم تكوين « الوزارة السعيدة السادسة » في ٩ تشرين الأول ١٩٤١ من :

- | | |
|--|--|
| ١- نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، ووكيلاً للدفاع | ٥- تحسين علي : وزيراً للمعارف |
| ٢- صالح جبر : وزيراً للداخلية ووكيلاً للخارجية | ٦- محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات والأشغال |
| ٣- علي ممتاز : وزيراً للمالية | ٧- جمال بابان : وزيراً للشؤون الاجتماعية |
| ٤- صادق البصام : وزيراً للعربية | ٨- عبد المهدي : وزيراً للاقتصاد |

✽ أول كلمة لرئيس الوزراء ✽

وفيا يلي أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستقبال :

« أرحب أن ترفعوا إلى مولاي حضرة صاحب السمو الوصي على العرش المعظم جزيل شكري وامتناني على الثقة العالية التي تفضل سموه فأولاني إياها ، وأرجو أن تؤكدوا سموه أن هذه الثقة هي أعظم مستند لي في القيام بأعباء المسؤولية والتي أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى تحقيق حسن ظن مولاي ، وأن يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته

إن ما تستهدفه الوزارة هي خدمة البلاد بكل الوسائل التي توصلها إلى أهدافها السلمية ، التي يصبو إليها الجميع ، فأرجو من اخواني الموظفين أن يقوموا بواجباتهم بالنزاهة والاخلاص التامين ، ليتسنى لنا الخدمة على أحسن وجه ، وإني أضرع إلى الله أن يدنا جميعاً بتوفيقه تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » اهـ

✽ منهاج الوزارة ✽

لم تضع الوزارة منهاجاً لأنماطها ، جريا على العادة التي كانت متبعة من قبل ، فأعد رئيس الوزراء خطاباً موجزاً أمر فأذيع من محطة البث اللاسلكية في مساء يوم ١١ تشرين الأول ١٩٤١ - أي بعد تكوينه الوزارة بيومين - هذا نصه :

جرت العادة أن تقدم كل وزارة منهاجاً تبسط فيه خططها والأهداف التي تقصدها . وقد قامت الوزارات المراقبة ، منذ تأسيس الحكم الوطني ، بنشر منهاج اطلع عليها الرأي العام في حينها ولكن معظم هذه المناهج كان عاماً غامضاً في كثير من نواحيه .

أما المناهج الوزارية القليلة التي استهدفت أغراضا واضحة معينة ، فندر أن طبقت بأجمعها ، بل طبق ما تيسر تطبيقه من الاغراض المعنية فيها ، وظل الباقي معلقا بتأثير الظروف والعوامل المختلفة .

وإذا كان ذلك شأن مناهج الوزارات التي تولت الحكم في ظروف عالمية عادية ، فما عسى أن يكون منهاج وزارتنا ، وقد تقلدت زمام الأمور وسط أعظم وأعنف حرب شهدتها العالم بين جبهتين دوليتين تتنازعان السيادة في تقرير مصير العالم .

والعراق بضيق مساحته ، وقلة عدد سكانه ، وحدانة عهده بالاستقلال ، لا يستطيع - مهما عمل - أن يربأ بتفكيره ، وبرأيه ومصالحه ، عن التأثير بهذا الصراع العالمي المريع .

وبما يزيد في حرجة موقف العراق من هذه الناحية ، ابتلاؤه في السنوات الأخيرة ببضع فئات من المفاشرين ، الذين إذا أحسنوا شيئا فإنما يحسنون غش البسطاء . واستغلالهم كهدم البلاد وتخريبها إشباعا لمطامعهم ، وقطمينا لشهواتهم .

وقد حاولت هذه الفئات انتهاز الفرص غير مرة ، وسددت إلى الوطن - تحت ستار الوطنية - ضربات قاضية إن كان قد نجح منها بفضل الله تعالى وبجهود المخلصين من زعمائه وأبنائه البررة ، فإنه لم يسلم من جراحها الدامية التي أنهكت قواه ، وألحقت به من الأضرار في النواحي الوطنية ، والاخلاقية ، والسياسية ، والاقتصادية وغيرها ، ما نسأل الله أن يعين المخلصين على معالجتها ، وإنقاذ العراق من أخطارها وعواقبها .

ففي ظروف عامة ، كالظروف العالمية الراهنة ، وفي ظروف خاصة كظروف العراق بعد خروجه من المهالك التي زجته فيها تلك الفئات المستهترة ، وازاء مستقبل قائم تكتنفه الظلمات من كل جانب ، كالمستقبل الذي يجابهه العالم ، ليس بالهين على وزارة تخرص على التمسك بالحقائق وتأنف النش والتمويه ، أن تضع منهاجا صريحا بأهداف معينة ، وأغراض محدودة واضحة قبل أن تحسب لكل أمر حسابه .

وفي الحقيقة ان العراق - في ظروفه الراهنة - أحوج ما يكون إلى توجيه أهم جهوده إلى الامرين الجوهريين التاليين :

الأول - اتقاء وتخفيف الأضرار الناجمة عن تيار الموقف العالمي المتأزم ، ذلك التيار الذي لا يستطيع العراق أن يغير مجراه .

الثاني - الاعتصام بالحكمة والتبصر ورباطة الجأش ، والعمل على توحيد صفوف الوطنيين على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وتوجيه جهودهم إلى ما فيه خير العراق ومصالحته .

وقد سبق للعراق أن جنى ثمار مثل هذه السياسة الرشيدة التي تجلب دائما الخير لأي شعب يتمسك

بها حتى في الظروف الاعتيادية، وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نحدد أغراضنا وأهدافنا كإيلي :

١- السياسة الخارجية

إن خير خطة نسير عليها في سياستنا الخارجية هي توثيق وإثبات صلاتنا بالاقطار العربية ، والدول المجاورة والصديقة كالحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانية العظمى وهذه السياسة الرشيدة هي التي خطها لنا زعيمنا الاعظم ، المغفور له الملك فيصل الأول ، وأجمع عليها العراقيون ، وسارت عليها الوزارات كافة ، وكانت موضع تقدير أرقى الاقطار العربية التي تمت انتهاز سياسة مثلها

وقد أيد هذه السياسة حتى تلك الفئات الخارجية على القانون ، إذ صرحت مراراً بعزمها على تطبيق المعاهدة نصاً وروحاً

٢- السياسة الداخلية

إن مثلنا الاعلى هو إزالة كل ما من شأنه أن يفرق كلمة الامة وذلك بنية جمع الكلمة ، وتقوية المملكة من هذه الناحية ، والقضاء على روح الدجل والتضليل .

وسنوجه جهودنا إلى رفع مستوى الادارة ، ومن ضمنها الشرطة ، وبث روح الطمأنينة والعدل ورفع مستوى التهذيب والتعليم في المعارف ، وإعارتها الاهتمام الذي يستحقانه ، والتوفير في النفقات في مثل هذه الازمة العالمية الصعبة التي قلبت الاعتبار المالية رأساً على عقب ، ليس لدى الدول فحسب ، بل ولدى الافراد أنفسهم ، وجعل الحكومة نموذجاً ماثلاً في هذا المضمار ، وسعيتي في أثناء ذلك بالاستمرار على إنجاز الاعمال العمرانية الحاضرة ، والقيام بما يمكن القيام به من أعمال جديدة ستعلن في حينها

أما الجيش فإن الضرورة تقضي بتعزيزه وتقويته من الناحيتين : المادية والروحية ، وبإزالة كل ما من شأنه أن يجعله آلة بيد المستهترين ، الذين ينفذونه عن واجبه الأصلي وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارساً للعرش والوطن

وسينشر منهاج الوزارة الذي يحتوي على هذه الاسس على صورة مفصلة بمناسبة خطاب العرش عند افتتاح مجلس الامة .

وقبل أن أنهى بياني هذا أود أن أنوه بالخدمات الجليلة التي أسدتها الوزارة السابقة للبلاد ، ولا سيما رئيسها أخي السيد جميل المدفعي الذي أقدم على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في أشد الظروف حرجاً والله المسؤول أن يوفقنا جميعاً إلى خدمة البلاد بإرشاد صاحب السمو الوصي على العرش تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى اه^(١)

❖ اجتماع مجلس الامة ❖

دعي « مجلس الامة العراقي » إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث لدورته الانتخابية التاسعة في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٤١م الموافق ١١ شوال سنة ١٣٦٠ وقد افتتحه سمو الأمير عبد الإله ، الوصي على العرش ، حسب الاصول والمراسيم المرفوعة ، والقي خطاب العرش الذي أعدته « الوزارة السعيدية السادسة » وبعد أن تفرق أعضاء المجلس انتخب الأعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم ، وانتخب النواب السيد حمدي الباجه جي رئيساً لمجلسهم وفي يوم أول كانون الأول ١٩٤١م صدرت الارادة الملكية المرقمة (٧٤٩) والمؤرخة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١ بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهراً ونصف الشهر اعتباراً من ١ كانون الاول من هذه السنة ، وفي ١٥ نيسان ١٩٤٢ صدرت الارادة الملكية بتمديد مدة اجتماع هذا المجلس شهراً كاملاً . فتكون مدة الاجتماع قد بلغت خمسة أشهر عقد مجلس الأعيان خلالها (١٧) جلسة وعقد مجلس النواب خلالها (٤٩) جلسة وفيما يلي « خطاب العرش » الذي افتتح به هذا الاجتماع :

❖ خطاب العرش ❖

حضرات الأعيان والنواب

نفثت باسم الله تعالى مجلسكم العالي متمنين للبلاد في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .
 بسطنا في خطابنا الذي أذيع على الرأي العام في ١٤ تموز الماضي بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي وأعوانه . وقد شاهدتم فصول تلك الحركة واطلعتهم على أدوارها التي لم يسلم من شروورها حتى مجلسكم العالي . ولا شك في أنكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد من جراء هذه الحركة الطائشة المنبثقة عن الخداع والتضليل والمدفوعة بالطمع والانانية والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي الذي اشتد ضاثر القائمين بها . وما يؤسف له ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المريع الذي كان مقدراً لها إلا بعد أن ألحقت بالبلاد أضراراً فادحة وقضت على عدد كبير من النفوس اليرينة .
 وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلمة التي سببتها تلك الحركة وادعت نتائج التحقيق إلى المحاكم ليأخذ العدل فيها مجراه . ان تتابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين الدستور والقوانين أدى إلى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة . ولا شك في أن أي تساهل أو اهمال آخر قد يقضي على كيان المملكة لا سمح الله لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه إلحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع

ويترتب على الجميع الاعتصام بالدستور والتمسك بالقوانين والاخذ بكل ما من شأنه انقاذ الروح الوطنية والشعور القومي الصحيح إذ بذلك يتعزز استقلال بلادنا وتقوى روح الحرية ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي متحدة نحو أهدافها السامية ومثلها العليا ريزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

وبما لا ريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين وعملت بشعورها الوطني لنجت من الوبلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة ولما انفسح المجال أمام بعض الفئات المغامرة لاستخدام الجيش الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة وأعدته للدفاع عن كيانها في تنفيذ ارادة شخصية ومطامع اجنبية ولما وقعت تلك المآسي المؤلمة .

ايها السادة

ان سياسة حكومتنا في امورها الخارجية منبثقة عن تقاليد هذه البلاد وتاريخها وهي تستهدف دائماً توثيق واتقاء صلاتنا الودية بالاقطار العربية الشقيقة والدول المجاورة والصديقة مع الحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بينها وبين حليفتها بريطانيا العظمى وهذه السياسة هي السياسة التي اجمع عليها العراقيون وسارت عليها الوزارات العراقية كافة وكانت دائماً موضع تقدير ارقى الاقطار العربية . وزى من الواجب ان نتقدم بالشكر إلى حليفتنا بريطانيا العظمى على النوايا الحسنة التي اعلنتها والوعود الصريحة التي قطعتها على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها باستقلال الاقطار العربية التي تأخر تحقيق استقلالها واننا واثقون من ان هذه الوعود ستنفذ على الوجه الذي يطعن رغبات تلك الاقطار في نيل حريتها واستقلالها .

حضرات الاعيان والنواب .

ان الموقف العالمي قد تطور تطوراً محسوساً منذ افتتاح مجلسكم العالي في العام المنصرم حيث وقفت إلى جانب حليفتنا بريطانيا العظمى دول كبرى جديدة . فاصبح الدفاع ضد العدوان ولا سيما إذا امتد إلى الميادين الشرقية ميسوراً ومطمئناً وإذا لم يقع ما ليس في الحسبان من عوامل تقصر من اجل الحرب فاربما استمرت مدة اطول مما كان مقدراً لها عند نشوبها . لذلك يتحتم علينا ان تزيد استعداداتنا ونتحذ التدابير التي من شأنها أن تخفف الاضرار الناجمة عن طبيعة الحرب وينحصر معظم هذه التدابير في تنظيم شؤون المعيشة والاقتصاد وغير ذلك من وسائل الدفاع التي تدرأ بها الاخطار عن بلادنا العزيزة

فمن أهم الامور التي ستعنى بها حكومتنا معالجة الضائقة الاقتصادية وذلك بجعل التوريد قيد مراقبة الحكومة وقد أعدت لائحة لتأمين هذه الغاية ستعرض على مجلسكم . وكذلك تهيأت وسائل النقل لجلب الحاجيات الضرورية من الخارج وقد اتخذت التدابير لتحقيق هذا الغرض

وكذلك الضرب على ايدي المحتكرين الذين يهتمون بمصالحهم الخاصة دون المصالح العامة وانعاش تصدير المنتوجات العراقية بعد تأمين حاجة البلاد منها تأميناً كاملاً .

اما وسائل الدفاع فسيكون في مقدمتها تقوية الجيش بتعزيزه من الناحيتين المادية والروحية وازالة عوامل الضعف التي تسربت اليه في السنوات الاخيرة واستئصال كل ما من شأنه ان يجعله آلة بيد المستهترين الذين يبعده عن واجبه الاصلي النبيل وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارساً أميناً للعرش والوطن . وستعمل حكومتنا على رفع مستوى التعليم والتثقيف في المعارف وتعميرهما الاهتمام الذي يستحقانه . ان الحوادث قد أثبتت ان التعليم عندنا قد وجهته بعض الايدي المغرضة توجيهاً مغلوطاً لا يتفق ومصلحة البلاد فاستغلت هذه الايدي مراكزها التعليمية استغلالاً ضاراً وساقطاً أولادنا وافلاذ أكبادنا إلى تفكير اساء . إلى سمة البلاد الثقافية والوطنية . لذلك كان لزاماً على حكومتنا اعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة لجعله مطمناً لحاجة البلاد إلى تكوين نشء سليم التفكير متين الاخلاق منصرف بكليته إلى العلم الصحيح وغير متأثر بالمؤثرات المضرة أما سياسة حكومتنا الداخلية فتتلخص بتوطيد دعائم الامن والقضاء على عوامل الفساد واستئصال جذور الدعايات الضارة والاعتناء بتطبيق القوانين بروح العدل ورفع مستوى الادارة وتقوية روح المسؤولية واداء الواجب بين الموظفين والاعتناء بشؤون العشائر وتهئية الوسائل لتوسيع استفادتها من الخدمات العامة واصلاح الشرطة وتزويد كفاءتها واعدادها للقيام بواجبها على احسن وجه وتنظيم البلديات ومساعدتها على اداء الخدمات المكلفة بها ولا سيما تجهيز المدن والقصبات بالمياه الصالحة للشرب والاهتمام بالصحافة لتكون بمستوى تستطيع معه ان تخدم البلاد خدمة نافعة وتوجه الشعب إلى ما فيه خير المملكة ومساعدتها .

أما سياسة حكومتنا المالية فتستهدف التوفير والاقتصاد وعدم التوسع في التشكيلات وتأمين التوازن بين المصروفات والايادات الاعتيادية والاستمرار على تخصيص ايرادات النفط للمشاريع العمرانية الرئيسية وذلك لانجاز المشاريع الرئيسية التي شرع فيها والمشاريع الجديدة التي تقتضيها الضرورة ومعالجة الوضع المالي على صورة تضمن الاستقرار والطمأنينة في الظروف العالمية المرتبكة ومساعدة صغار الموظفين والمستخدمين بقدر ما تسمح به ميزانية الدولة .

حضرات الاعيان والنواب

ان من أهم الاهداف التي ترمي اليها حكومتنا العناية بالتعليم الطبي ورفع مستواه وتشجيع نطاق الوقاية ومكافحة الامراض المستوطنة والعناية بشؤون العمال والزراع الاجتماعية واصلاح دوائر النفوس والسجون وتنظيم شؤونها وكذلك ستهتم الحكومة بتوزيع العدل وبتقوية الثقة بالقضاء وذلك بتزويد كفاية المؤسسات القضائية وتوسيع التحقيق القضائي وتنظيم شؤون الادعاء .

العام والاحصاء القضائي ودوائر الاجراء وباصلاح القوانين العدلية يجعلها اكثر ملائمة لحاجات البلاد هذا واننا على ثقة من ان مجلسكم العالي سيعالج القضايا التي ستعرضها عليكم حكومتنا بكل دراية واخلاص .

وقبل أن ننهي خطابنا هذا لا يسعنا إلا أن نعرب عن جزيل شكرنا لحليفتنا بريطانيا العظمى وحكومة الولايات المتحدة الاميركية والدول الاخرى الصديقة ونخص بالذكر الجارة العزيزة الجمهورية التركية وعلى رأسها فخامة عصمت اينونو والحكومة الملكية المصرية والمملكة العربية السعودية وحكومة الشرق العربي وعلى رأسها عمنا العزيز صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم وذلك على الموقف الودي النبيل الذي وقفته دولهم ازاء العراق في محنته الاخيرة . والله اسأل أن يلهمنا فيه الخير والتوفيق تحت ظل سيدتنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم اه^(١)

✽ المناقشة حول خطاب العرش ✽

لما شرع « مجلس الامة » بفرعيه : مجلس الأعيان ، ومجلس النواب في إعداد « الصيغة الجوابية » على « خطاب العرش » جرت مناقشات حول الأحداث السياسية الخطيرة التي أشار اليها الخطاب المشار اليه تقتطف منها ما يلي :

قال العين الحاج عبد المحسن شلاش :

« شاء القدر أن تكون لنا هذه الحوادث عبء وعظما ، كغيرها من الحوادث الماضية ، غير أنني لا أتردد في القول بأن المسؤولية تتوجه ولاشك على جميع الوزارات التي تعاقبت على الحكم بعد وفاة المرحوم الملك فيصل الأول ، ولا أتردد من توجيه أكثر المسؤوليات على فخامة رئيس الوزراء الحالي - نوري السعيد - لعلني بأنه أطلع من غيره ، وأكثر معلومات ، وأشد اتصالا ، وهذه المسؤوليات إنما تتوجه عليه من تدخله مع الجماعات ، والأحزاب السياسية ، والأفراد التي سماها عناصر الشر ، وهذا التدخل وإن كان عن حسن نية ، ولاشك ، ولكن يعلم فخامته أن الضرر من تدخله معهم أكثر من النفع^(٢) »

وقال العين محمود صبحي الدقيري :

« ان هذا الاجتماع - الاجتماع الذي دبرته حكومة الدفاع الوطني في ١٠ نيسان ١٩٤١ - قد وقع حسبا سمعت ومن حسن الطالع أنني لم أكن من الحاضرين فيه ، فضع أكثر من ثمانين عضواً بما فيهم أحد المسؤولين اليوم ، وحوى أقل من النصاب الشرعي لمجلس الأعيان ، إذ حضره ستة من زملائنا ، واجتمعوا في قاعة المجلس الكبرى ، وقرروا ذلك القرار الخطير الذي تناول تشكيلات

(١) حاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١/٤٢ ص ٢-١

(٢) حاضر مجلس الأعيان [الاجتماع المادي السادس عشر لسنة ٤١-٤٢ ص ١١]

الدولة في جوهرها ، والقيت بصدد الخطاب ، وعلا التصفيق ، وفض الاجتماع ، وها ان مجلس النواب في اجتماعه الذي عقد قبل يومين قد قرر عدم مشروعية ذلك الاجتماع ^(١) هذا خلاصة ما جرى في (مجلس الأعيان) أما في (مجلس النواب) فقد قال نائب الموصل ابراهيم عطار باشي :

« تناول خطاب العرش الحركة الهدامة التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسنا هذا . نعم ان العراق أيها السادة في أثناء السنوات الخمس الأخيرة قد جابه حوادث خطيرة كادت تهدد كيانه ، تمر عليه في كل سنة ، ويمتازها بالألطف الربانية ، ومع كل أسف كانت المرحلة الأخيرة أشدها خطورة ، وقد أحس بها كل من تتبع سيرها ومراميها ، وان مجلس الأمة أول من أحس بخطورتها عند مارأي تصرفات رشيد عالي وأعوانه . . . وبذلك تم لهم ما أرادوا من تأمرهم على الدستور ، فزيروه ضربة في الصميم . . . وسيطروا على جميع مراكز الحكومة في العاصمة ، والألوية ، وبعد أن قضاوا على الدستور لم يبق قانون ولا نظام » ^(٢)

وقال السيد توفيق السويدي ، نائب بغداد ، ومن رؤساء الوزراء البارزين :

« يجب علينا أيها السادة أن لا نفرط كثيراً وندخل في الشخصيات ، بل أن نعالج الموضوع بصورة عامة . . . أنا اطلعت على قضايا كثيرة من بعض أعضاء المجلس العالي بأنهم كانوا قد صارحوا الحكومة السابقة - حكومة الدفاع الوطني - بأن عملها باطل وفض ، وان اجتماع المجلس غير دستوري ، فتقبلت هذه الصراحة ، وعذرت هؤلاء النواب ، بالرغم من غطرستها ، وعندما قيل لها اننا معذورون في عدم حضور المجلس وغيره ، لم يصدر منها شيء . . . اننا لا زائد أن ندخل في هذه التفاصيل لأنها تؤدي إلى فلسفة كثيرة طويلة . . . يجب علينا أن نسد هذا الباب ونفكر مع أرباب الحل والعقد ماذا نصنع حتى لا تتكرر هذه المهازيل » ^(٣)

وقال الشيخ فريق المزرع ، نائب الديوانية :

« لقد تطرّق الزملاء المحترمون إلى حوادث لم يكن شيء منها سرياً يحتاج إلى بيان ، وكل ما في ذلك الهد من أعمال جرت هي كلها علنية ، سواء اكانت من مخالفات قبل التنازل للمجلس العالي أو عند حدوث الفتنة أو حين التنازل للمجلس العالي وحقيقة صحيح ما تفضل به حضرة الزميل عطار باشي من كون اجتماع المجلس غير قانوني ، وتروؤس الياسري غير قانوني ، ومقررات المجلس في تلك الجلسة لم يكن لها ثمن لأنها غير قانونية » ^(٤)

(١) محاضر مجلس الأعيان [الاجتماع المادي السادس عشر لسنة ١٩٤١-٤٢ ص ١١]

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١-٤٢ ص ٢١-٢٢

(٣) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١-٤٢ ص ٢٤ وكلام السويدي هذا ينطبق على الواقع كل الانطباق

(٤) المصدر نفسه ص ٢٢

وأخيراً وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش فقبلت ، وهي :
 « إن مجلسنا يحمد الله على توفيقكم بإعادة الحياة الدستورية وافتتاح اجتماعه الحالي ، بعد القضاء على الحركة الهدامة التي لم يسلم مجلس الأمة من عدوانها ، بإرغام أعضائه على الاجتماع اجتماعاً غير مشروع . وفي وقت يقدر المجلس التضحيات والجهود التي بذلتوها سموكم في إنقاذ العراق من محنة أثرت بها فئة قليلة دفعها المطامع الشخصية ، والدسائس الأجنبية ، يثق كل الثقة بأن العدل سيأخذ مجراه في محاكمة القاطنين بالحركة تطميناً لضمير الأمة ، ومنعاً لتكرار مثل هذه الحوادث القاسية .

ورجائنا أن تنجز الحكومة كل ما جاء في الخطاب السامي في خدمة المملكة ، مما تتطلبه مصلحة الشعب الحريص كل الحرص على أن يبقى بآمن من الكوارث التي تفتاب العالم اليوم ، وفيأ بهوده لخلقائه ، وفق ما تقتضيه المحالقات نصاً وروحاً ، ونسأله تعالى أن يصون البلاد ويسعدها في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ورعاية سموكم »^(١)

رئيس اللجنة : سلمان البراك المقرّر : جميل عبدالوهاب عضو : بهاء الدين سعيد
 عضو : عبد الهادي الظاهر عضو : أمجد العمري عضو : رفائيل بطي

❖ فصل واعتقال ❖

عمدت « الوزارة الجديدة » إلى سياسة تصفية الحساب بكل حياد ، ففصلت « وزارة الداخلية » لفيقاً من المتصرفين ، والقائم مقامين ، ومدراء النواحي ، وسائر الموظفين الذين شايعوا حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م من الخدمة في الحكومة ، وحذت بقية الوزارات حذو هذه الوزارة في فصل موظفيها من الخدمة ، وفي ٢٩ تشرين الأول من هذه السنة تم اعتقال وتسفير « الوجبة الأولى » فكان عددهم (٤١) معتقلاً ، وصدر البلاغ الرسمي التالي :

بيان رسمي

بناء على الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بموجب المادة الخامسة ، والفقرة السابعة من المادة المذكورة من الباب الثاني من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ الآتي ذكرهما :

المادة (٥) لوزير الداخلية أن يستعمل الصلاحيات التالية ، وله أن يخولها - كلا أو قسماً - إلى المتصرفين ، أو بناء على اقتراح وزير الدفاع إلى امراء الألوية فما فوق .

الفقرة (٧) من المادة (٥) الأمر بالقبض على المشتبه بهم من ذوي السوابق ، المتهمين بإخلال

الأمن وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل من ليس له وسيلة جلية للتعيش ، ولم يمكنه أن يعطي عن نفسه بياناً مقنعاً ، والأشخاص المشتبه بإقلاقهم أو تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في أماكن تعينها الحكومة .

فبناء على ما تحقق من انطباق نص الجملة الأخيرة من الفقرة السابعة من المادة الخامسة المار بيانها على الأشخاص الآتي ذكرهم ، فقد قرر وزير الداخلية الأمر بالقبض عليهم وحجرهم في « معتقل الفاو » من « لواء البصرة » المعين لهذا الغرض :

جميل روحي ، والسيد علي سيد عواد ، وطالب مشتاق ، وبهجت الأثري ، والدكتور مظفر الزهاوي ، وعبدالهادي المختار ، والدكتور سليم خياط ، والدكتور سليم النعيمي ، وسلمان الصفواني ، وعبد الحميد البيرماني ، والسيد عبد الرزاق الحسني ، ومحمود فوزي جمعة ، وعزت الكرخي ، وخليل كنه ، وتاجي معروف ، وعبد الرحمن عبد اللطيف البزاز ، وعبد الحميد زيدان ، وحقي عبد الكريم ، وأمين أحمد ، وسيد عباس كاشف الغطاء ، وعارف الأنوسي ، وانطوان بولص سمحيري ، وسليم انطوان زبوني ، وجان نعمة الله شماس ، وعدنان صبري مراد ، والدكتور يوسف عبود ، وعبدالهادي الجواهري ، ونعمان محمد أمين العاني ، وعبد الحميد عبد الحميد الصقلاوي ، وعبد السلام حلمي ، وثمان سالم الحيون ، وعبد الملك البدري ، وعبد الملك عبد اللطيف نوري ، وغازي هادي البيرماني ، وعبد الستار طه الجنائي ، وآغوب آرتين كريان ، وداود ساسون ، ونوري رفائيل ، وعبد الله مسعود ، وكامل الحاج مكي الشيلخي ^(١) .

✽ مرسوم صيانة الأمن العام ✽

و « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤١ » هو المرسوم الذي أصدرته « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ مايس سنة ١٩٤٠م لتكافح به الشيوعيين والفوضيين ، ولم تطبقه على أحد إلا بعد حوادث الاصطدام المسلح ، وقد نشرنا نصه في المجلد الخامس من هذا التاريخ ^(٢) وذكرنا طرفاً من أخباره وتجميده في « مجلس الأعيان » زهاء خمس سنوات ، فجاءت « الوزارة السعيدة السادسة » واستغلت أوسع استغلال في محاربة ما سمي بالنازية والفوضوية وسائر المخالفات .

الرعي الثاني

وفي يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١م تم اعتقال الرعي الثاني فكان مكوناً من (٤٠) معتقلاً هذه أسماءهم :

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٥٣ بتاريخ ٣١ تشرين الاول ١٩٤١م

(٢) ص ١٢٤ من المجلد الخامس

الحامي زكي خطاب ، وحلمي عبد الكريم ، وعبد الخالق كرم ، وزكي الحاج عزت ، ومنير جميل الحاج عباس ، وعبد الوهاب عبد المجيد العلاف ، ومحمود معروف البياتي ، وجهاد محمود ، ونعوم فتح الله مناك ، وحبيب حسن غلام ، واكرم فهمي ، والدكتور مظهر المالح ، والدكتور محمد احمد محفوظ ، والدكتور صبري مراد ، وعزيز حنا بلول ، وعامر حرك ، ومدلول الحاج عباس ، وكال الطائي ، وعلي حيدر سليمان ، وادور سيزار ، والسيد محمد عبد الحسين المحامي ، وداود عجو ، ويوسف حجو القس بولص ، والمحامي رزوق شماس ، وعبد القادر صالح ، وعبد العزيز عبد الوهاب الملازم الثاني ، والمحامي فرنسيس شماس ، وحنا عجو ، والملازم الأول طه ياسين ، والمدرس ابراهيم شوكت ، والمدرس عبد الكريم كنونه ، وحسن جعفر الموسوي ، وابراهيم خيس ، واكرم احمد الزبيعي ، ومصطفى الحاج هابس ، واسماعيل غانم ، وفائق السامرائي ، وعبد الرزاق احمد حمود البصري ، ودرويش المقدادي ، ومحبي الدين حيدر الملقب بشرف .
والسبعة الآخرون اعتقلوا بقرار من متصرف لواء بغداد بوصفه حاكم جزاء من الدرجة الاولى وابعدوا إلى « الفاو » حيث اودعوا المعتقل^(١) وكانوا موقوفين منذ أول حزيران .

بيان رسمي

وفي يوم ٢٧ شباط ١٩٤٢ صدر هذا البيان الرسمي :
بناء على ثبوت قيام الأشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة (٧) من المادة (٥) من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤١ فقد تقرر حجرهم ، وعلى ذلك ألتي القبض عليهم وأرسلوا إلى معتقل الفاو ونقرة السلمان مدير الدعاية العام مظفر ابراهيم عقيد ركن ، وداود سلمان الجنائي عقيد متقاعد ، وعبد القادر عباس مقدم متقاعد ، وناصر حسين الجنائي مقدم متقاعد ، وصالح حسين فوزي رئيس أول متقاعد ، وحسام الدين عبد الجبار رئيس أول متقاعد ، ونعمان رضوان رئيس أول متقاعد ، وخير الدين خورشيد رئيس أول متقاعد ، وعلي غالب عريان رئيس أول متقاعد ، ومحمود هندي رئيس أول متقاعد ، وصفاء الدين عبد الوهاب رئيس أول متقاعد ، وعبد الجليل يعقوب رئيس أول متقاعد ، وعبد الله نفل ملازم متقاعد ، وحقي توفيق المفتي ملازم متقاعد ، وشناوه تامر ملازم متقاعد ، وشناوه عرض ملازم متقاعد ، وداود سرعت ناجي ملازم متقاعد ، وأحمد محمد أطرقجي ملازم متقاعد ، وكاظم جعفر ملازم متقاعد ، وكال قنبروفي ملازم متقاعد ، وخير الله طلفاح ملازم متقاعد ومهدي هاشم ، وعريبي جواد الكروخي ، وداود خضير ، وحساني^(٢)

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٧١ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١

(٢) جريدة الزمان العدد ١٣٥٣ بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٤٢

وكان هؤلاء « عدا الاسماء الأربعة الأخيرة » ضباطاً في الجيش أثناء الحوادث فسيقوا على التقاعد بعد فشلها واعتقلوا .

الفوج الرابع

وفي يوم ٧ آذار ١٩٤٢م تم اعتقال الفوج الرابع وصدر هذا البلاغ :
« بناء على ثبوت قيام الأشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة ٧١ من المادة الخامسة من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ فقد تقرر حجرهم ؛ وعلى ذلك ألقي القبض عليهم وأرسلوا إلى معتقل الفاو
توفيق شبيب ، وعبد الحميد رشيد ، وعبد الله محمد الهاشمي ، وعبد الرزاق لطفي ، وعبد الحميد باقر ، وعبد الرحمن الحضير ، وعبد الحميد عبد الحميد ، وهاشم بكر ، وزكي كاظم ، وإبراهيم الحمداني ، وأنور نجيب ، وتوفيق صالح باني ، وعبد الله عبد الحميد ، وصهري زكور ، والدكتور جواد علي ، واسكندر نازو ، ومحمد النقيب السامرائي ، ويحيى عبد المطلب ، وأحمد فتحي .
مديرية الدعاية العامة ٨ آذار ١٩٤١

الفوج الخامس

وفي يوم ٧ تموز ١٩٤٢م أصدرت « مديرية الدعاية العامة » هذا البيان الرسمي :
« بناء على ثبوت قيام الأشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة (٧) من المادة (٥) من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة ، رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ فقد أُلقي القبض عليهم ، وسيقوا إلى معتقل العمارة لحجرهم فيه . هذا وإن الحكومة سوف لا تتردد عن اتخاذ تدابير مماثلة ، بل أشد منها ، بحق كل من تسول له نفسه إتيان أي عمل من شأنه إقلاق الرأي العام وتشويشه »
عبد القادر جميل ، الدكتور روبين توكسيان ، صالح قاسم الصوفي ، رفائيل بطي ، الدكتور فرحان سيف^(٢) ، رشيد علي المبيدي ، عبد الرزاق الفضيلي ، عبد العزيز الصانع ، فؤاد الدباغ ، مهدي حيدر ، موسى الشماخ ، كاظم جاسم السعدي ، عبد الله حسن ، مظهر الشاوي ، داود حبيب ، عبد المنعم الحراز ، عبد الرحمن خضر المحامي ، أحمد حسين سنه ، حسن مرهوت ، جلال خالد ،

(١) جريدة الزمان العدد ١٣٦٢ بتاريخ ٩ آذار ١٩٤٢

(٢) الدكتور فرحان سيف طيب صابني يخدم في « مصلحة صحة العمارة » وكانت الحكومة بعد ان توسعت في الاعتقالات ، قررت نقل المعتقلين من « الفاو » و « نقرة السلطان » وغيرها من المعتقلات إلى ثكنة الجيش في الجانب الشرقي من « العمارة » لسمتها وملاصمتها لأغراض الاعتقال السياسية ، ولما وصل المعتقلون إلى معتقلهم الجديد في ٢٠ أيار ١٩٤٢م شكوا من عدم وجود مجاري للمياه الفكرة في هذا المعتقل فندبت متصرفية القواء الدكتور فرحان سيف لكشف المعتقل من الناحية الصحية ، فأكاد بوصي بحفر ساقية عميقة من وسط المعتقل إلى خارجه لتصريف المياه الفكرة حتى اعتقل

صبحي سلمان ، الدكتور عادل الشيخ ، عبد الرزاق عبد الكريم ، عبد الله الحاج عبد النبي ،
يوسف ضياء ، محمود سامي ، هاشم قاسم ، رشيد الصوفي ، عبد الهادي الشماع ، عبد الله علوان ،
الدكتور واصل رسلان ، عبد الستار القره غولي

مديرية الدعاية العامة (١)

بغداد ٧ تموز ١٩٤٢

أما مسوغات الاعتقال فكانت تصدر بهذه الصيغة .

وزارة الداخلية

الرقم ٧٧٣٦ التاريخ ١٩٤١/١٠/٢٨

القرار

لقد تبين من نتيجة التحقيقات الجارية بحق عبد الرزاق الحسني انه من الاشخاص المشبه
بإقلاقهم وتشويشهم للرأي العام ، وان تركه مطلق السراح لا يلائم المصلحة العامة لذلك قرر
حجبه في معتقل الفاو داخل لواء البصرة المعين لهذا الغرض استناداً إلى أحكام الفقرة (٧) من
المادة ٥١١ من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ وافهم علناً

وزير الداخلية - صالح جبر

والحق ان الاعتقال جرى من دون أي تحقيق او محاكمة وان قرار الاعتقال لم يبلغ لا علناً
ولا سراً وقد جرى سوق المقرر اعتقالهم كما تساق النتائج

✽ وزير العربية يجمع ويسفيل ✽

كان معالي وزير الداخلية ، السيد صادق البصام ، وزيراً للمعارف في «الوزارة الكيلانية الثالثة»
التي استصدرت «مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠» وكان يعتقد
ان هذا المرسوم وضع لمكافحة الشيوعية والفوضوية ، فلما انقلب الأمر كوصار يطبق على الوطنيين
بتهمة النازية تقدم بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٩ تشرين الأول ١٩٤١

فخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

تحية واحتراماً : بناء على وجود موانع عديدة تحول دون قيامي بالواجبات المترتبة علي ،
كوزير مساهم في سياسة الدولة العامة ، ومسؤول عن نتائجها ، خاصة في ظروف العراق الحاضرة ،
فيؤسفني جداً أن أصرح فخامتكم بعدم تمكني من الاستمرار في العمل بعد ، راجياً التفضل
بقبول استقالتي هذه ، ولفخامتكم مني مزيد الشكر والاحترام .

المخلص - صادق البصام

ولكن رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، أكد لوزير العدلية المستقبل أن الاعتقالات ستقرر من قبل مجلس الوزراء في المستقبل وليس من قبل وزير الداخلية فصرف البصام نظره عن الاستقالة فلما استمرت سياسة الاعتقال كما كانت تقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفضامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

بعد الاحترام ! تأييداً للايضاحات التي صارحت بها فخامتكم في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء صباح ١٩٤٢/٢/٨ المتضمنة العوامل والأسباب التي تحول دون استمراري في تحمل المسؤولية أرفع إلى فخامتكم استقالتي هذه راجياً التفضل بقبولها ، مقدماً إليكم خالص الشكر للمواطف الكريمة التي أظهرتموها نحوي ، وللمساعدات القيمة التي غمرتموني بها طيلة المدة التي تشرفت بتحمل المسؤولية معكم خلالها سائلاً المولى أن يوفقكم إلى تحقيق ما تصبو إليه نفوس المخلصين من أماني وطنية ، وآمال قومية . تفضلوا بقبول خالص احترامي ^(١)

المخلص : وزير العدلية - صادق البصام

بغداد ١٩٤٢/٢/٩

✧ وزير العدلية الجديد ✧

✧ وزير العدلية المستقبل ✧



داود الحيدري



صادق البصام

وقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة في ٩ من هذا الشهر بقبول استقالة السيد البصام من منصبه ، وبتعيين السيد داود الحيدري وزيراً للعدلية على أن يقوم وزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، بوكالة وزارة العدلية إلى حين مباشرة السيد الحيدري . وفي الوقت نفسه ، وجه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى الوزير المستقبل ، صادق البصام ، هذا الكتاب :

العدد ٦٢٦ التاريخ ١٩٤٢/٢/١٠

✧ ديوان مجلس الوزراء ✧

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم

تلقيت بيزيد الأسف كتاب معاليكم ، المتضمن استقالتيكم من منصب وزارة العدلية ،

واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتوها أثناء تقلدكم أعباء وزارة العدلية
أراني مضطراً أزاء طلب معاليكم للنزول عند رغبتكم بالتوسط لقبول الاستقالة وبطية نسخة
من الإرادة الملكية الصادرة بهذا الشأن

واني لا أمل أن نظفر بمعاوضة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الأمة لاقتفائكم وإيانا
- كما صرحتم معاليكم - في منهجنا السياسي والقومي الذي تقدمنا به ضمن خطاب العرش ، سيما
وان الأسباب التي دفعتكم للاستقالة لا يمكن أن نحرمنا من هذه المعاونة في الحال والاستقبال
وتفضاوا بقبول الاحترام^(١)

رئيس الوزراء - نوري السعيد

✽ وزير العدلية يوضح أسباب الاستقالة ✽

طلبنا إلى معالي الوزير المستقيل أن يبسط ويوضح أسباب استقالته بكتاب خاص ففضل
علينا بهذا الجواب .

عزيزي الأخ الكريم السيد عبد الرزاق الحسيني حفظه الله

تحية طيبة : جواباً على رسالتكم الشخصية التي بعثتم بها إلي بتاريخ ١٩٥٣/٧/٥ أحيطكم
علماً بأن الأسباب التي رافقت استقالاتي من منصب وزارة العدلية في يوم ١٩٤١/١٠/٢٩ ثم في
يوم ١٩٤٢/٢/٩ والتي طلبتم إلي تدوينها كتابة في رسالتكم المحاب عليها كانت كما تنوه بها
نصوص هاتين الاستقالتين الرسميتين منبعثة عن دوافع كثيرة أهمها :

١ - انتهاج الوزارة وقتذاك سياسة سلبية متطرفة حيال العناصر الوطنية المتطرفة يميؤها
السلبية تجاه الانكليز تحت ستار مقاومة النازية وعناصرها .

٢ - اندفاع المتطرفين من أعضاء الوزارة القائمة آنذاك خاصة وزير الداخلية^(٢) منهم إلى شن
حملة واسعة النطاق ضد العناصر الوطنية قتل ، وإلى زجهم زرافات ووحداً في غياهب
السجون والمعتقلات ، دون أن تفتقر إجراءاته العقابية هذه بموافقة مجلس الوزراء ، ودون أن
يستمرج رأيي بشأنها ، بصفة كوني وزيراً للعدلية ، مناطاً بي أمر مراقبة تطبيق أحكام القوانين
في مضامين كهذه

٣ - وبالرغم من أن الاتفاق قد تم بيني وبين فخامة رئيس الوزراء بحضرة سمو ولي العهد
المعظم^(٣) عندما كان يزاول مهمة الوصاية على العرش وقتذاك على ضرورة عرض أسماء من يراد
اعتقاله من المواطنين على مجلس الوزراء لاستحصال قرار من لدنه ينحول وزير الداخلية وغيره من

(١) حاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ = ١٩٤٢ ص ٢٠٥

(٢) معالي السيد صالح جبر (٣) سمو الأمير عبد الله

سلطات الامن الأخرى احتجاز الأشخاص واعتقالهم ، دون ما تحقيق أو محاكمة ، الأمر الذي اضطرني إلى استئناف مساهمتي في المسؤولية ، عقيد انتفاء الأساليب التي جاءت في استقالي الأولى غير ان سياسة الاعتقالات بالجملة بقيت نافذة المفعول بحق العناصر الوطنية ، وبغيرها من العناصر المشتبه بميولها النازية ، دون ان يردع القائمين بتنفيذ السياسة تلك الاتفاق السابق ذاك ، أو باحترام مبدأ المسؤولية المشتركة المتضامنين بها أعضاء الوزارة كلهم ، ودون أن تخفف من حدة اندفاعهم احتجاجاتي المتلاحقة على إجراء آتاهم العقابية التي اتخذوها ضد هؤلاء المواطنين ، الأمر الذي حدا بي إلى أن أقدم إلى مجلس الوزراء بمذكرة رسمية دللت فيها على مخالفة مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة لأحكام القانون الاساسي ، وعلى بطلان الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية ، استناداً إلى أحكامه ، ولما كانت هذه المذكرة لم تلق تأييداً من لدن فخامة رئيس الوزراء فاضطريت إلى ان ارفع استقالي الثانية ، وذلك بعد جدال عنيف احتدم بيني وبين وزير الداخلية في آخر اجتماع مجلس الوزراء حضرته عند مناقشته لاقتراحاتي الرسمية التي كنت عرضتها عليه تحريراً وشفويًا ودمت باحترام .

المخلص : صادق البصام

بغداد في ٧ تموز ١٩٥٣

✽ استقالة وزير الأشغال والمواصلات ✽

كان معالي السيد محمد أمين زكي قد استقال من منصب « وزير الاقتصاد » في « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم ١ تموز ١٩٤٠م لاختلافه والسيد نوري السعيد ، وزير الخارجية ، مع رئيس الوزارة المذكورة على السياسة الخارجية ، فلما أُلّف « السعيد » وزارته السادسة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١م اختار السيد محمد أمين زكي وزيراً للمواصلات والأشغال ، وكان معاليه مريضاً « بالروماتيزم » فقرر رئيس الوزراء أن يقوم وزير المالية ، على ممتاز ، بوكالة وزارة المواصلات والأشغال ريثما يبل الوزير من مرضه .

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢م رفع السيد محمد أمين زكي استقالته من منصبه للأسباب التي تضمنها كتاب استقالته ، وهو :

إلى صاحب الغخامة رئيس الوزراء الأفخم

بعد التحية ! جاءني قبل مدة صاحب المعالي السيد علي ممتاز الدقري ، وكيل وزير المواصلات آنئذ ، مستنجباً رأيي عن ترشيح السيد علي رأفت ، رئيس مهندسي مديرية الطابو العامة ، ليتولى منصب مدير المساحة العام فأدليت لمعاليه بما لدي من الأسباب القوية مما تجعلني غير مرتاح من هذا الترشيح ، أخذاً في ذلك بنظر الاعتبار مصلحة الدائرة المذكورة والمصلحة العامة ، لأنني كنت ،

وما زلت ، أعتقد بأن المومى اليه ليس ممن يمكن أن يناط به منصب ذو مسؤولية خطيرة كمنصب « مدير المساحة العام » وكنت أعتقد بأن المسألة قد انتهت عند هذا الحد ، ولكنني علمت مؤخراً - بتزيد الاستغراب - أن معاليه قد رفع اقتراحاً إلى مجلس الوزراء بتعيين المومى اليه مديراً عاماً للمساحة بخلاف ما كنت أراه .

هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإنني ما زلت طريح الفراش ، وهناك ما يدل على أنني سأحتاج إلى المعالجة والمداواة لمدة أخرى . فلهذه الأسباب أراي لا أستطيع ، مع الأسف ، الاستمرار على تحمل أعباء الوزارة التي كان لي شرف توليها تحت رئاسة فخامتكم السديدة ، فأرجو أن تسمحوا لي يا صاحب الفضامة بتقديم استقالتي اليكم شاكراً إلى فخامتكم والزملاء المحترمين ما لمست منكم من العواطف الثبيلة ، وراجياً لكم وللوطن العزيز النجاح والسودد .

بغداد في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٢ المخلص : محمد أمين زكي

صاحب الفضامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء . الافخم



الوزير المستقيل : محمد أمين زكي

وقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط ١٩٤٢م بقبول استقالة السيد محمد أمين زكي من منصبه هذا وبتعيين السيد عبدالمهدي وزيراً للاشغال والمواصلات أصالة ، ووزيراً للاقتصاد بالوكالة .

✽ محاكمة رجال مركزه ابار ١٩٤١ ✽

توطئة

لما هرب العقدا الأربعة : صلاح الدين الصباغ ، وفهجي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، إلى إيران في يوم ٢٩ أيار ١٩٤١م ، واضطر السيد رشيد عالي الكيلاني ، ووزراؤه ، وأركان حكومته ، ومهمم الشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، للسفر إلى إيران أيضاً ، استطاع

العقيد صلاح الدين الصباغ أن يهرب من إيران إلى تركيا ، كما استطاع المفتي أن يهرب إلى أوربا ، أما الرشيد الكيلاني فقد وافقت الحكومة التركية على أن ينتقل إلى أنقرة مغزاً مكرماً ، وأما الباقون فقد قبضت سلطات الأمن الإيرانية عليهم وسلمتهم إلى السلطات البريطانية على أثر دخول القوات الروسية والبريطانية إلى البلاد الإيرانية واختراقها « حياض إيران » في ٢٤ آب ١٩٤١ .

وكان المجلس العربي العسكري في بغداد قد شرع في محاكمة النازحين إلى إيران وغيرها غياباً وفقاً للرسوم الجديد الذي وضعته « الوزارة المدفعية الخامسة » في ١٧ حزيران ١٩٤١ م وجوزت بموجبها المحاكمة القباية لمن فر من العراق ، فأبرق كل من السادة : ناجي السويدي ، ورؤوف البحراني ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، وعبد القادر الكيلاني ، إلى رئيس المجلس العربي يعربون عن رغبتهم في حضور المحاكمة وجهاً ، وعزز السويدي طلبه هذا بالبرقية التالية :

« فوري : فخامة رئيس الوزراء - بغداد

« كنا مع الرفاق على وشك السفر إلى بغداد إجابة لطلب المحكمة ، فوجئنا بلزوم السفر غداً للأهواز . نرجو تسهيل عودتنا » .

السويدي

طهران ١٠ / ٥ / ١٩٤١

الاعتقال في إيران

ولكن سلطات الاحتلال البريطانية أصرت على تسفير السويدي وصحبه إلى « الأهواز » تهديداً لنقلهم إلى إفريقيا ، كما سنرى ، ولما وصل هؤلاء إلى الأهواز اعتقلتهم السلطات المذكورة ، فاستطاع السيد ناجي السويدي أن يبعث برسالة خاصة إلى « القنصلية العراقية » في « خرم شهر » وعندها وجهت « وزارة الخارجية العراقية » هذا الكتاب إلى :

التاريخ ١١ / ٢ - ١٩٤١

وزارة الدفاع

أعلمتنا قنصليتنا في خرم شهر برقية أن السيد ناجي السويدي قد أخبرها بكتاب خاص بأنه كان قد قرر مع كل من السادة : موسى الشابندر ، ورؤوف البحراني ، ومحمد علي محمود ، وعبد القادر الكيلاني ، السفر إلى بغداد للحضور أمام المجلس العربي العسكري ، إلا أنهم بينما كانوا في طريقهم إلى بغداد إذا بالسلطة العسكرية البريطانية تلتقي القبض عليهم في الأهواز وتودعهم السجن ، وهم الآن بحالة صحية سيئة ، ويلجئون في السفر إلى بغداد للدفاع عن أنفسهم .

صالح جبر - وكيل وزير الخارجية

ولم تستطع « وزارة الدفاع » ولا استطاع مجلس الوزراء أن يقوموا بعمل مشرفون البريطانيون أعدوا باخرة حربية نقلت المقبوض عليهم في إيران كافة إلى « سايبوري » في جنوبي إفريقيا

وانتهى أمرهم

- وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤٢م أصدر المجلس العرفي العسكري أحكامه النيابية التالية :
- ١- حكم المجلس بالاتفاق على كل من رشيد عالي الكيلاني، وعلي محمود الشيخ علي، ويونس السباعي، والفريق أمين زكي، والعقدا. صلاح الدين الصباغ، وفهسي سعيد، ومحمود سلمان، بالإعدام شتقاً ثم أبدل حكم الإعدام على أمين زكي بالأشغال المؤبدة
 - ٢- وحكم على ناجي شوكت بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، وعلى الدكتور محمد حسن سلمان بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى محمد صديق شنشل بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات .

ولما كانت هذه الأحكام تتناول ثلاثة من أعضاء مجلس النواب وهم السادة : رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت، ويونس السباعي، فقد طلب رئيس الوزراء إلى رئيس مجلس النواب بكتابته المرقم ١١٣ والمؤرخ ١٩٤٢/١/١١ ان يتخذ المجلس قراراً بإسقاط نياباتهم وفق المادة ٤٩ من القانون الاساسي، وقض هذه المادة على ان :

« العضو الذي يتغيب عن المجلس إلى مدة شهر من غير إذن أو عذر مشروع ، بعد مستقيلاً مع مراعاة المادة ٤٦ »

فلما شرع مجلس النواب في مناقشة هذا الطلب في الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢م حاول لفيف من النواب أن يعتبر تغيب المشار إليهم اضطراباً، ولكن الاكثية الساحقة أقرت طلب رئاسة الوزراء. وانتهى الموضوع^(١)

قرار لمجلس الوزراء.

وفي يوم ١٩ كانون الثاني من عام ١٩٤٢م اتخذ مجلس الوزراء. هذا القرار :

« انعقد مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ١٩/١/١٩٤٢ برئاسة فخامة

(١) حدثني معالي السيد رؤوف البجراي، أحد الوزراء الذين اعتقلوا في إيران، فقال عندما جرى اعتقالنا في الأهواز علمنا بصورة أكيدة بأن السلطات البريطانية تسلمتنا إلى السلطات العراقية فتجري محاكمتنا أمام المجلس العرفي العسكري، وعندئذ تبين وجوه وتسود وجوه، وهذا ما كنا نشده وتمناه فلما جرى بنا إلى المياه العراقية كافنا المعتقل آمر، وهو سارجن بريطاني، بالصمود إلى باخرة حربية بريطانية كانت متأهية للسفر فاستشاط فخامة السيد ناجي السويدي غضباً وألقى خطاباً دستورياً خطيراً حول عدم جواز نفى المراقين إلى خارج العراق وطالب بشدة ان يجري تسليمه إلى الحكومة العراقية فلما نقل خطابه إلى اللغة الانكليزية، شعر السارجن مدسه وقال انه ملزم بنقامهم بواسطة هذه الباخرة إلى الجهة المعنية لانقاذهم وانه مضطر لنقلهم بالقوة فصمدوا إليهم مكرهين

(٢) راجع ص ١١٢-١٢٦ من محضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١-١٩٤٢

السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الدفاع ، وحضر الجلسة كل من أصحاب المعالي السادة : صالح جبر وزير الداخلية ووكيل وزير الخارجية ، وعلي ممتاز وزير المالية ووكيل وزير المواصلات والاشغال ، وصادق البصام وزير العدلية ، وتحسين علي وزير المعارف ، وعبد المهدي وزير الاقتصاد ، وجمال بابان وزير الشؤون الاجتماعية ، وأمن النظر في وضع الاشخاص المحكومين والمتهمين عن الجرائم التي حدثت خلال شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ من رجال الإدارة السابقة ، غير المشروعة ، كما دقق الحكم الصادر من المجلس العرفي العسكري ، المنعقد في مسكر الرشيد المرقم ٢٨٣/٢٨٤ والمؤرخ في ١/٦/١٩٤٢ وكذلك اطلع على سير التحقيق الذي أكلته السلطات القانونية بحق المتهمين ، واستعرض الوضع الحاضر على ضوء هذه الاحكام ، وتلك التحقيقات ، فقرر بالاجماع اتخاذ التدابير الآتية :

أ - تسيط وزارة الخارجية باسترداد المحكومين وهم :

١- رشيد عالي الكيلاني ٢- صلاح الدين الصباغ ٣- محمد حسن سلمان ٤- علي محمود الشيخ علي

٥- يونس السباعوي ٦- أمين زكي سليمان ٧- محمود سلمان ٨- صديق شنشل

ب- وكذلك التوسط بجلب بقية المتهمين في الجرائم المذكورة وهم :

١- محمد علي محمود ٢- ناجي السويدي ٣- رؤوف البحراي ٤- موسى الشابندر

٥- ناجي شوكت ٦- كامل شبيب

٢- بالنظر لخطورة أولئك المحكومين جميعاً والمتهمين جميعاً ، ولما كان بقاؤهم مطلقي المراح عند ثبوت براءة أحد منهم يعتبر مضرراً بالمصلحة ، ومقلقاً لسلامة العامة فقد قرر المجلس تطبيق رسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ بحق من قد ثبتت براءته منهم ، وإم وبلفت السلطات البريطانية في ساليسبوري « في إفريقية الجنوبية » كلا من السادة :

١- علي محمود الشيخ علي ٢- يونس السباعوي ٣- الفريق أمين ٤- العقيد فهمي سعيد

٥- العقيد محمود سلمان ٦- محمد صديق شنشل بالأحكام النائية ، الصادرة بحقهم في السادس من

كانون الثاني ١٩٤٢ م ، وما لبثت أن نقلتهم إلى العراق ، ضمن المدة المسموح بها الاعتراض على

الاحكام النائية ، وهي ستة أشهر ، فأصدرت الحكومة العراقية هذا البيان :

« بناء على طلب الحكومة العراقية ، وافقت الحكومة البريطانية على تسليم المجرمين في

حوادث شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ وقد وصل بغداد قسم منهم ، والقسم الآخر في

طريقهم إليها »

وجرت محاكمة هؤلاء أمام المجلس العرفي مجدداً ووجاهها . وفي يوم ٤ أيار ١٩٤٢م صدرت هذه الأحكام بحقهم :

١- الحكم بالاعدام شنقاً على كل من العقيدين : فهمي سعيد ومحمود سلمان وعلى السيد يونس السباعي

٢- الحكم على علي محمود الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سبع سنوات ، وعلى الفريق أمين زكي بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات

٣- براءة السيد محمد صديق شنشل وقد اعتقل فوراً وفقاً لقرار مجلس الوزراء . (أعلاه)
وفي يوم ٥ أيار ١٩٤٢ نفذ حكم الاعدام في الثلاثة المذكورين^١ وصدر هذا البيان :

بيان رسمي

لما أُعيد تأليف الحكومة الشرعية في البلاد ، على أثر انتهاء الفتنة ، قامت الوزارة السابقة بما تطلبته المصلحة العامة من إعلان الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة له بتواريخ ٣ حزيران ١٩٤١ والفت المجلس العرفي العسكري الحالي .

وقد لوحظ ان الكثيرين ممن لهم علاقة مباشرة بالافعال الجرمية التي تدخل ضمن اختصاص المجلس العرفي ، قد اختفوا ، ولم يتيسر القبض عليهم ومحاكمتهم ، لذلك ارتوي قبول مبدأ إجراء التعقيبات ، والتحقيقات ، والمحاكمات بحقهم غيابياً ، أسوة بالتشريعات المعمول بها في البلاد الاجنبية الاخرى ، وصدر في ١٧ حزيران ١٩٤١ مرسوم ذيل مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الذي قن هذا المبدأ ، وأصدر المجلس العرفي العسكري بعض الأحكام القياية استناداً اليه .

ولما تألفت الوزارة الحاضرة أوضحت سياستها في هذا الصدد في خطاب العرش الذي جاء فيه ما يلي :

« بسطنا في خطابنا ، الذي اذيع على الرأي العام في ١٤ تموز الماضي ، بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة ، التي قام بها رشيد عالي وأعوانه ، وقد شاهدتم فصول تلك الحركة ، واطلعت على أدوارها ، التي لم يسلم من شروطها حتى مجلسكم العالي .

ولا شك في أنكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد ،

(١) اخبرني السيد محمد صديق شنشل ، صهر السيد محمد يونس السباعي ، ان رئيس الوزراء ، السيد توري السيد ، ارسل نوبة إلى والدة المدوم السباعي ليؤكد لها ان ولدها لم يعدم بصورة مطلقة ، وانه لا يزال يتمتع بصحة تامة في إحدى الجهات ، ويضيف الاستاذ شنشل إلى ما تقدم ان والدة محمد يونس لا تزال تعتقد بصحة هذا الخبر .

من جراء هذه الحركة الطائشة المنبثقة عن الخداع والتضليل، والمدفوعة بالطمع والاثانية، والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي الذي اشترى ضمائر القائمين بها . وما يؤسف له ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المريع ، الذي كان مقدراً لها ، إلا بعد أن ألحقت بالبلاد أضراراً فادحة وقضت على عدد كبير من النفوس اليرينة .

« وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلفة التي سببتها تلك الحركة وادعت نتائج التحقيق إلى المحاكم ليأخذ العدل فيها مجراه .

« ان تنابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين لحزمة الدستور والقوانين ، قد أدى إلى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة ، ولا شك في أن أي تساهل ، أو إهمال آخر ، قد يقضي على كيان المملكة ، لا سمح الله . لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه إلحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع . ويترب على الجميع الاعتصام بالدستور والتمسك بالقوانين ، والاخذ بكل ما من شأنه ائثار الروح الوطنية الصادقة والشعور القومي الصحيح ، إذ بذلك يتعزز استقلال بلادنا ، وتقوى روح الحرية ، ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي ، متحدة نحو أهدافها السامية ، ومثلها العليا ، ويزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

« وما لا ريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين ، وعملت بشعورها الوطني ، لنجت من الوبلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة ، ولما انفسح المجال أمام بعض الفئات المفاخرة لاستخدام الجيش ، الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة ، وأعدته للدفاع عن كيانها ، في تنفيذ ارادة شخصية ، ومطامع اجنبية ، ولما وقعت تلك المآسي المؤلمة » . اهـ

وقد أتمت الوزارة ما شرع به على ضوء ما جاء في خطاب العرش . وقد حصرت التهم بما يتعلق باستعمال القوة في إسقاط وزارة السيد طه الهاشمي الشرعية ، وبالاعتداء الصريح على حقوق العرش الدستورية ، كما انها قد بذلت كل ما في إمكانها للمساعدة على ضمان العدل ، ضماناً تاماً في إظهار الجرائم والمجرمين .

وقد أتم الآن المجلس العرفي العسكري المحاكمات التي شرع فيها منذ عدة أشهر ، في جو مشبع بالعدل والانصاف ، وأصدر حكمه بالعقوبات المختلفة على بعض المتهمين بالاعتداء على أحكام الدستور ، وحقوق العرش ، اللذين يجرص عليها العراقيون كافة ، على اختلاف مبادئهم ، وتزعاتهم ، ومشاربهم .

وتعتقد الحكومة بأن تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، مما ينطبق على منهاجها المبسوط في خطاب العرش ، والمستهدف ضمان مصلحة البلاد ، وسلامتها ، وتروى أن التردد في تنفيذ تلك العقوبات يعرض هذه المملكة الفتية لأخطار كهوى ، لا تتناسب مع فوائد الرحمة التي لم تؤد - مع

الاسف - إلا إلى تشجيع عناصر السوء وتعرض البلاد للنكبات المتتابة .
وهي جادة في استخدام باقي المتهمين لإنجاز محاكمتهم ، وسيطلع الرأي العام في حينه على ما
يتعلق بها . ١٩٤٢/٥/٤
مديرية الدعاية العامة^(١)

بيان آخر

وإلى جانب البيان المذكور ، أصدرت الحكومة هذا البيان الثاني :
« تم تنفيذ حكم الاعدام شنقاً في كل من المجرمين : يونس السباعي ومحمود سلمان وفهمي
سعيد وذلك فجر يوم الثلاثاء ٥ - ٥ - ١٩٤٢ »
مديرية الدعاية العامة^(٢)

الحكم على بقية المعتقلين

بعد تنفيذ أحكام الاعدام المذكورة في ٥ أيار سنة ١٩٤٢ حاولت الحكومة العراقية أن
تستقدم بقية المعتقلين في « ساليسبوري » فلم تقر الحكومة البريطانية محاولتها ، فلما شارفت الحرب
العالمية نهايتها ، استأنفت حكومة العراق طلبها السابق ، فسألت « السفارة البريطانية » من
« وزارة الخارجية العراقية » أن تضمن حكومة العراق اعتقال من يقرر المجلس العرفي العسكري
في العراق براءته مدة الحرب ، فأجابت الجهة العراقية أن الفقرة الأخيرة من قرار مجلس الوزراء
المتبث نصه في صدر هذا الفصل خير ضامن لما تريده الجهة البريطانية .

وفي ١٧ / ١١ / ١٩٤٣ أصدرت « السفارة البريطانية » في مذكرتها المرقمة (٥٠٧) على :
« انه إذا جلب هؤلاء المعتقلين إلى العراق فإن الذين لا يحكم عليهم من قبل المحاكم ، أو الذين
يحكم عليهم بالحبس لمدة تنتهي قبل انتهاء الحرب مع المانيا فإنهم - عند براءتهم أو إطلاق
سراحهم من السجن - فسيعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا ، وان الذين لا يحاولون إلى المحاكم
يعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا » اه أيضاً

فلما قدمت « الجهة العراقية » الضمانات التي طلبتها « الجهة البريطانية » جي . ببقية المعتقلين إلى
العراق وجرت محاكمتهم أمام المجلس العرفي العسكري ، فصدرت بحقيهم الأحكام الواردة في البلاغ
الرسمي الصادر عنهم ، وهو :

بيان

لقد حكم المجلس العرفي العسكري في جلسته المنعقدة يوم ١٦ / ٨ / ١٩٤٤ على المتهمين
الذين جرت مراجعتهم أمامه ، والذين كانوا قد اشتروا في فترة مايس ١٩٤١ بالأحكام التالية :
١ - حكم بالاعدام شنقاً على المجرم كامل شبيب ، وفق الفقرة الأولى من المادة (٨٠) بدلالة

(١) أحكام المجلس العرفي العسكري في فترة شهري نيسان ومايس ١٩٤١ من ٤١

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٤١١ بتاريخ ٦ مايس ١٩٤٢

المادة (٥٣) من قانون العقوبات البغدادي ، وطرده من الجيش وفق الفقرة (آ) من قانون العقوبات العسكري وقد نفذ فيه هذا الحكم فجر هذا اليوم

٢- حكم على كل من المجرمين محمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ توقيفها الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤ وفق الفقرة الثانية من المادة ٨٠ بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٣- وحكم على المجرم الشريف شرف بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات ، وعلى المجرم رؤوف البحرائي بالحبس الشديد لمدة سنتين ، اعتباراً من تاريخ توقيفها الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤ وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٤- وحكم على المجرم عبدالقادر عبدالله الكيلاني بالحبس الشديد لمدة ثلاثة أشهر ، اعتباراً من تاريخ توقيفه الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤ وفق المادة (٢٥٥) من قانون العقوبات البغدادي ، ولما كان الموصى اليه قد اكل مدة محكوميته في التوقيف فقد قرر إطلاق سراحه إن لم يكن موقوفاً عن سبب آخر .

٥- قرر تضمين المحكومين كامل شبيب ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، والشريف شرف ، ورؤوف البحرائي ، مملون وسبعمائة ألف والفين وأربعمئة وثلاثين ديناراً ومائة وتسعين فلساً تعويضاً عن الاضرار التي نتجت عن جرائمهم في قضيتهم هذه وفق المادة (١١) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

على أن تحصل المبالغ منهم إجرائياً بالتكافل والتضامن ، وذلك من أموالهم المنقولة ، وغير المنقولة ، ويسلم ما يحصل من ذلك إلى خزانة الحكومة .

مدير الدعاية العام

١٩٤٤ / ٨ / ٢٠

قضية صلاح الدين الصباغ

كان العقيد صلاح الدين الصباغ قد فر من ايران إلى تركيا - كما أسلفنا - فلما صدر حكم الاعدام بحقه طالبت حكومة العراق حكومة الجمهورية بتسليمه ، فقررت محكمة سيواس « عدم إمكان تسليمه لأنها لم تر التهمة المسندة اليه واردة وثابتة » فأرسلت (حكومة العراق) المدعي

(١) لا وصل العقيد كامل شبيب إلى ايران ، وكتب إلى زعيمه العقيد سعيد يحيى الخياط ، وإلى السيد عبدالرزاق منير الكتائين اللذين نشرتهما أثناء البحث عن « الوزارة المدنية الحامية » راجت لإشاعات عن احتمال تخليه من حكم الموت الذي كان ينتظره ، فلما جيء به إلى العراق في ٢ نيسان ١٩٤٤م لأجراء محاكمته بذلك مساعي جهة لتخفيف الحكم الذي يصدر بحقه ، فلما صدر الحكم عليه بالاعدام في ٢٠ آب من هذه السنة كان السيد صالح جبر وزير الداخلية في الوزارة الباجية ، ينوب عن الرئيس ، السيد هادي الباجية ، في رئاسة الوزارة ، فأمر علي تنفيذ حكم الاعدام في كامل شبيب ليستقيم العدل .

العام السيد حمدي صدر الدين إلى تركيا ليقنع السلطات التركية بوجوب تسليم العقيد المحكوم ، فأخفق في مسعاه ، فكررت الحكومة العراقية طلب الاسترداد مراراً ، ولكن بدون جدوى ، فلما تبدل الموقف الحربي في أوروبا ، ومالت تركيا إلى بريطانيا استأنفت « الحكومة العراقية » طلبها ، واستعملت الحكومة البريطانية ضغطها ، ففكرت الحكومة التركية في حسم هذه المشكلة وارتأت أن تسلّم صلاح الدين كجندي هارب ، ولكن الدوائر الحقوقية هناك لم تستسغ هذا الرأي ، فقررت الحكومة طرده من البلاد التركية ، وكان الضغط البريطاني يزداد شيئاً فشيئاً حتى جرى تسليم المحكوم إلى الحكومة البريطانية في أول تشرين الأول ١٩٤٥ فنقلته إلى « حلب » بالقطار ، فأستطاع أن يفلت من يدها ويختفي في « حلب » فأعلنت السلطات جائرة مالية كبرى لمن يرشدها إلى مكانه ، فقبض عليه مجدداً ، وجيء به إلى بغداد ، حيث مثل بين يدي سمو الوصي ، وصلب على باب (وزارة الدفاع) في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٦ من هذا الشهر وبقي معلقاً إلى الساعة التاسعة .

قضية السيد ناجي شوكت

كانت قضية السيد ناجي شوكت من القضايا المعلقة أيضاً فإن الرجل حكم من قبل المجلس العرفي العسكري غياباً بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، وكان قد سافر إلى تركيا ، فألمانيا ، فإيطاليا ، فلما انهارت إيطاليا واستسلمت ، اعتقله « الجيش الأمريكي » في إيطاليا في تموز ١٩٤٥ م وبعد أسبوع استلمه « الجيش البريطاني » وأرسله برفقة ضابط إلى القاهرة وفي ٣ أيلول ١٩٤٥ م جيء به إلى بغداد بحراسة بريطانية شديدة فتسلمته الحكومة العراقية وسجنته في « أبي غريب » ومثل في اليوم التالي أمام سمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، فجرى حديث لا نرى مجالا لإثباته في هذا الحين ، ولا سيما وقد أصدر سموه إرادته في منتصف عام ١٩٤٨ م بإعفائه عما تبقى من مدة محكوميته . أما الدكتور محمد حسن سلمان فقد عاد إلى العراق وقضى فيه مدة محكوميته .

قضية السيد الكيلاني

أما السيد رشيد عالي الكيلاني فإنه كان قد ترك العراق إلى إيران في ٢٩ أيار ١٩٤١ م ثم انتقل إلى تركيا بموافقة من حكومة الجمهورية التركية ، ومن هناك ذهب إلى ألمانيا بوصفه « رئيس الحكومة العراقية الشرعية » وكان قد حكم عليه بالاعدام غياباً في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٤٢ فلبث في أوروبا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية واستطاع أن يفلت من حصار الحلفاء ورقابتهم ، ويستجير بجلالة الملك ابن سعود ، فأجاره الماهل العربي وأكرمه ، وجرت مراسلات طويلة بين البلاطين : العراقي والعربي - السعودي حول تسليمه فلم تسفر عن نتيجة رغم الضغط البريطاني

وقد صرح ابن سعود بأنه يفضل تسليم اثنين من أولاده إلى العراق ليجري إعدامهما علناً بدلاً من تسليمه الكيلاني لأن التقاليد العربية تأبى عليه القيام بمثل هذا العمل وإن كان طلب العراق صريحاً من ناحية المعاهدات القائمة بين الطرفين ، ولا يزال الرجل أميناً على حياته في حوزة الملك الوفي وهو إلى ذلك موضع عزه واستشارته

✽ استقالة وزير الخارجية ✽

لما تكونت « الوزارة السعيدية السادسة » في التاسع من تشرين الأول ١٩٤١م أسند منصب « وزارة الخارجية » بالوكالة إلى وزير الداخلية ، صالح جبر ، فلما استقال وزير المواصلات والاشغال ، محمد أمين زكي ، من منصبه في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢م ووزير العدلية ، صادق البصام ، من منصبه في ٩ شباط من هذه السنة أجري تعديل طفيف على هيئة الوزارة المذكورة ، ومن ذلك تعيين السيد عبدالله الدموجي وزيراً للخارجية بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط ١٩٤٢ وفي ١٥ نيسان من هذه السنة صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية



وزير الخارجية المستقيل - عبدالله الدموجي

بالوكالة إلى وزير العدلية الجديد ، داود الحيدري ، مدة تمتع الدموجي بإجازته المرضية ، وفي ٣١ أيار ١٩٤٢ رفع الدموجي كتاب استقالته وهو :

بغداد في ٣١ مايس ١٩٤٢

سيدي صاحب الغضامة رئيس مجلس الوزراء. السيد نوري السعيد المحترم
أتشرف بأن أرفع لفخامتكم بطيه التقرير الطبي المعطى إلي بتاريخ ١٨ الجاري من الطبيب الأول للمستشفى الفرنسي في بيروت ، وفيه تطلعون فخامتكم على احتياجي المبرم للراحة العقلية والجسدية لمدة لا تقل عن الشهرين درأ لتفاقم الحالة المرضية التي جا. ذكرها في نص التقرير ولما كان وضعي الصحي ، الذي طالما شكوت منه ، لا يشجعني كثيراً ، وهو لا يسمح لي

بالاستمرار على تقبل أعباء العمل ، وهو ما يضطريني من وقت لآخر التقدم لفخامتكم بطلب الإجازات المرضية للاستراحة والتداوي ، وهذا ما يؤسفني جداً أرجو فخامتكم قبول معذرتي هذه والتفضل بقبول استقالاتي من مناصبي وفخامتكم جزيل احترام المخلص
عبد الله الدمولوجي - وزير الخارجية "

وقد رد رئيس الوزراء على كتاب الاستقالة هذا بمجواب مقتضب هو :

صاحب المعالي السيد عبد الله الدمولوجي المحترم

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في ١٩٤٢/٥/٣١ يؤسفني أن أبلغكم بصدر الإرادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، شاكراً لكم مساعدتكم الثمينة مدة تآزركم وإياي في المسؤولية

١٩٤٢/٦/١٥

رئيس الوزراء : نوري السعيد^(٢)

وفي ١٥ حزيران ١٩٤٢ صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد

✽ ارتفاع في الأسعار واضطراب في الأسواق ✽

على أثر إعلان الحرب بين اليابان وأمريكا في ٨ كانون الأول ١٩٤١م أخذت أسعار الحاجات الضرورية ، من منسوجات ، وعطاريات ، ومواد منزلية متنوعة ، ترتفع ارتفاعاً فاحشاً حتى بلغت عشرة أمثالها عما كانت عليه قبل شهر ، وامتنع كثير من تجار الحامات ، والمنسوجات القطنية ، من بيع معظم ما كان في حوزتهم من تلك الأموال .
وإلى جانب المنسوجات والحاجات المنزلية ، ارتفعت أسعار المواد الغذائية ، ولا سيما الحنطة والشعير ، والرز ، والسمن ، ونحوها ، ارتفاعاً فاحشاً حال دون حصول الطبقة الفقيرة على ما يكفيها من المؤن

وعلى الرغم من وجود « قانون تنظيم الحياة الاقتصادية » وقانون منع الاحتكار ، وغيرهما من القوانين النافعة التي وضعتها « الوزارة السعيدة الرابعة » اثر إعلان الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩م ، نقول على الرغم من وجود القوانين والانظمة النافعة التي شرعت لمثل هذا اليوم الاسود ، فإن الوزارة السعيدة السادسة « وقفت من ارتفاع الأسعار موقفاً متفجعاً ، فلما شعرت من أن لقيفاً من الأعيان ، والنواب ، والوزراء ، والموظفين ، تزاوا إلى الأسواق كشتين ، وكحتكرين ، قامت بواجبها الانساني فوراً فأحصت الموجود من السكر ، والشاي ، والشمط ، والمنسوجات ، و... الخ ، وسيطرت عليها ، وأنشأت « مديرية التسوين » في « وزارة الاقتصاد »

لايقاف المتلاعبين بالأسعار والتصرف بذلك كله حسب المصلحة العامة، ولكن طمع المتنفذين في الكسب الحرام كان يحول دون نجاح التدابير الحكومية .

وسرت في الأوساط العامة شائعات مختلفة عن علاقة وجود الجيش البريطاني المحتل بارتفاع أسعار المواد المعاشية ، فأصدرت « السفارة البريطانية في العراق » البيان الرسمي التالي :

« اتصل بفخامة السفير البريطاني أخبار غير صحيحة قد انتشرت مفادها أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العراق ناتج مما يشتري بالواسطة أو بالنيابة من القوات البريطانية في العراق ، والبلدان المجاورة . إن فخامته يعلم أن مصدر هذه الإشاعات هم دعاة النازية ، والفاشستية ، الذين يحاولون الإضرار بالعلاقات الحسنة القائمة الآن بين العراق وبريطانيا العظمى ، تلك العلاقات التي تدعو إلى الاعتباط والسرور ، ولذلك يرغب فخامته أن يوضح الحقائق التالية :

١- لم تشتتر القوات البريطانية في العراق أي مادة من المواد الغذائية الحيوية في هذه البلاد ، وهذه المواد هي الحنطة والسكر ، والدهن ، والشاي ، والقهوة .

٢- لم ترد كميات الأرز (التمن) التي اشترتها القوات البريطانية في العراق على ما تحتاجه هذه البلاد بأجمعها لثلاثة أيام فقط .

٣- اتخذت القوات البريطانية في العراق الترتيبات اللازمة لزراعة الخضرات ، بما فيها البطاطا ، داخل البلاد ، وتسمى السلطات العسكرية جلب كميات من هذه الخضرات من إيران

٤- تستورد القوات البريطانية الفواكه من فلسطين بقصد عدم حرمان سكان العراق من فواكه بلادهم

٥- لم تشتتر القوات البريطانية شيئاً من السمك في العراق سوى كمية صغيرة كانت ضرورية للمستشفيات

٦- لم تشتتر القوات البريطانية في العراق من الشعير سوى ثمانية طن فقط ، واشترت كذلك أني طن فقط إلى القوات البريطانية في سورية

٧- كانت القوات البريطانية تشتري اللحم الطازج قبل الارتفاع الأخير في الاسعار بشمن يزيد قليلا من أسعاره قبل الحرب

٨- أوجدت القوات البريطانية في الوقت الحاضر عمالاً يقارب الاثنى عشر ألف عراقي تنفق عليهم ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ ديناراً شهرياً

تهتم حكومة صاحب الجلالة البريطانية اهتماماً جدياً بطلبات الحكومة العراقية لاستيراد مقدار إضافي من الحنطة لاستهلاك سكان البلاد ، ويتنظر أن تصل كمية كبيرة من الحنطة إلى

البصرة في الأيام القلائل القادمة»^(١)

٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢

السفارة البريطانية في العراق

لم تنف « السفارة البريطانية » شراءها اللحوم الطازجة ، والسمن ، والرز ، والشعير ، من الأسواق العراقية ، ولم تنف تشغيلها الأيدي العراقية لزراعة الخضر إلى القوات البريطانية ، الأمر الذي حمل الأزارع العراقيين على ترك زراعة المخضرات للشعب العراقي ، ليشتغلوا في زرعها للقوات المحتلة ، ولم يتعرض هذا البيان إلى المشتريات الفردية التي كان يقوم بها الجند البريطانيون ، والأمريكيون ، والبولنديون ، وسائر الجنود الذين كان العراقي يغص بهم مدة الحرب

والواقع ان حاصلات العراق الزراعية ، ولا سيما الخضر والفواكه ، محدودة ، واللحوم الفائضة عن استهلاكه السنوي تكاد لا تذكر بالقياس إلى عدد أفراد الجيش المحتل ، وكان يصدر الاغنام الفائضة إلى تركيا ، وسورية ، ولبنان ، ليستورد لقاءها بعض المصنوعات والمنتجات المحلية ، في هذه الأقطار الثلاثة ، فيستعين بها على إكمال حاجاته الضرورية ، أما بعد أن وضع الجيش البريطاني يده على هذا الفائض فقد حرمت البلاد مما كانت تستورده لقاءه من منتجات

أما المنسوجات ، والسكر ، والشاي ، فقد بلغت أسعارها حد الجنون حتى اضطرت الحكومة إلى توزيعها بموجب البطاقات ، ولكن كمياتها كانت تنضال يوما بعد يوم ، والأسعار ترتفع ارتفاعا فاحشا في السوق السوداء حتى اضطر الناس إلى الاستعاضة عن السكر بعصير التمر ، وحتى اضطرت العائلات المتوسطة إلى تكفين موتاهم بشراشف الاحقان ونحوها ، أما موتى الطبقة الفقيرة فكانوا يقعون بألبستهم لعدم وجود الاكفان اللازمة لتكفينهم على نحو ما سننقله من « محاضر مجلس الأمة » في الفصل المقبل

ولابد من الإشارة إلى ان الطبقة الحاكمة والمتمولة ما كانت تشعر بشيء من مصاعب التموين ، فكانت الحنطة ، والرز ، والسمن ، حتى الخضر والفواكه ، تنقل إليها من معارفها المزارعين « رؤساء القبائل » بدون ثمن ، وكانت تتدارك حاجاتها من السكر ، والشاي ، والمنسوجات من المخازن الحكومية بالسعر المخفض ، ولنا عودة إلى هذا الموضوع في فصل قادم

✽ هوائيات وانباء ✽

١- وصل إلى بغداد في يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٤١ سمو الأمير عبدالله ، أمير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالاً رسمياً فخماً وزار أضرحة الأئمة المقدسة في الكاظمية ، وكربلا ، والنجف ، ثم زاد

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٢٠ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢

البصرة ، ومع سمو الوصي الامير عبد الإله ، وفي ٧ تشرين الثاني عاد إلى عمان مشيعا بالاجلال والاکرام .

٢- ووصل إلى بغداد أيضا في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤١م الزعيم الفلسطيني المشهور ، فخري النشاشيبي ، وكان من الموالين للسلطات البريطانية فاعتيل ظهر يوم الاحد الموافق ٩ من هذا الشهر في مدخل « فندق سميراميس » وصدر هذا البيان :

« تنعي الحكومة العراقية المرحوم فخري النشاشيبي الذي اغتيل ظهر اليوم في الشارع العام بعد خروجه من فندق سميراميس ، وتبدي أسفها الشديد لهذا الحادث الذي يعتقد أنه من عمل الفلسطينيين الموجودين في العراق ، وقد اتخذت التدابير الحازمة للقبض على المعتدي ومعاقبته »
مدير الدعاية العام

ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الحكومة عن معرفة القاتل فاقصر إجراؤها على زج الفلسطينيين الاجئين في المعتقلات

٣- أمرت الحكومة بزيادة أجور العمال ، والمستخدمين ، بنسبة ٢٥ في المئة لمكافحة التلا. الذي شمل أسعار الحاجيات كافة

٤- أُلغيت « مديرية الصحة العامة » في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١م وأحدثت بمحلها « مديرية الشؤون الاجتماعية العامة »

٥- اتخذت الحكومة في يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ « قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي ، واستدعاء الوزير العراقي المفوض لدى تلك الحكومة ، وذلك بالنظر إلى موقف حكومة فيشي من الفتنة العمياء . في شهر أيار ١٩٤١ » ^(١)

٦- كذلك أبلغت الحكومة العراقية القائم بأعمال اليابان قرارها في غلق المفوضية اليابانية في بغداد ، بناء على موقفها الشاذ في محنة العراق الاخيرة ، ولم يكن لدى الحكومة العراقية مفوضية في اليابان كما هو معلوم ^(٢)

٧- أعرب جلالة الملك « الطفل » فيصل الثاني عن رغبته في زيارة البصرة ، زيارة شخصية ، فتحرك إليها في يوم ٣ كانون الاول سنة ١٩٤١ يصحبه خاله سمو الامير عبد الإله ، وعم أبيه سمو الامير زيد ، وبعض أفراد الحاشية الملكية ، وعاد إلى عاصمة ملكه في يوم ٦ من هذا الشهر ٨- توقفت مصلحة نقل البريد الجوي العراقي عبر المحيط الهادي منذ شهرت اليابان الحرب على

الامريكان في ٨ كانون الاول ١٩٤١

٩- اسند منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة إلى وزير المالية علي ممتاز الدفترى في

٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١

١٠- وصلت إلى بغداد في يوم أول كانون الثاني ١٩٤٢م بعثة من طلبة كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول في مصر، وهي مؤلفة من ١٩ طالباً وخمسة مدرسين حلوا ضيوفاً على وزارة المعارف .

١١- أصدرت « وزارة الشؤون الاجتماعية » بياناً إلى متصرفي الألوية كافة، في العشرة الأولى من كانون الثاني ١٩٤٢ رجت فيه استفزاز حمية أرباب الشهامة والمروءة، لجمع التبرعات المستعجلة لمساعدة الفقراء الذين نكبوا بارتفاع الأسعار العامة ارتفاعاً فاحشاً أدى إلى انتشار المجاعة والأمراض بين هذه الطبقة من الناس، فأحدث هذا النداء تأثيره المأمول فوراً .

١٢- وصل إلى « الموصل » في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٢م وفد مؤلف من الكولونيل روسيت مندوب المفوض السامي في دير الزور، والشيخ جدعان، رئيس العكيدات في سوريا، والأمير محجم المهيد، رئيس عزه في سوريا، لتحثيل سوريا في فض المنازعات على المراعي المتكوفة بين قبائل العكيدات العراقية، وقبائل شمر السورية، وقد تألف وفد عراقي من متصرف لواء الموصل، والقائم مقام المختص، والشيخ عكاب العجيل للمفاوضة مع الوفد المذكور .

١٣- ووصل إلى بغداد في يوم ١٣ من هذا الشهر السر ولتر مونكتون الرئيس الأعلى لإدارة الدعاية البريطانية في الشرق الأدنى، للإشراف على أمور الدعاية البريطانية وسيرها في العراق، فاجتمع بالصحفيين العراقيين، ووجههم التوجيه اللازم .

١٤- ووصل إليها في ٢٥ كانون الثاني أيضاً وزير الدولة البريطاني المقيم في مصر، المستر اوليفر ليتلتون للاطلاع على أمور العراق العامة، بوصفه وزير بريطانيا في الشرق الأوسط، فاجتمع بالصحفيين، والمسؤولين، وأعرب عن رجائه في أن تنتهي الحرب في صالح الديمقراطية، وطلب إلى الجميع التعاون التام لخدمة المجهود الحربي للتغلب على المحور وأنصاره .

١٥- قرر مجلس الوزراء فصل « مديرية التموين العامة » والمؤسسات التابعة لها عن وزارة الاقتصاد، وإحاقها بوزارة المالية، وعلى أثر ذلك صدرت الإرادة الملكية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢م بإسناد منصب وزارة الأشغال والمواصلات بالوكالة إلى وزير الاقتصاد السيد عبدالمهدي، بدلاً من وزير المالية، السيد علي نمتاز، الذي كان يتولى مكانها من قبل .

١٦- انتقل إلى رحمة ربه في العشرين من شباط ١٩٤٢م أمير البحرين الشيخ حمد الخليفة فخلفه أكبر أبنائه الشيخ سلمان الخليفة في الإمارة، فتبودلت التعازي فالتعاني بين المسؤولين في بغداد والبحرين في هاتين المناسبتين .

١٧- عقدت معاهدة صداقة بين العراق وحكومة الصين الوطنية في ٢٩ آذار ١٩٤٢م فبرق رئيس الوزارة العراقية، نوري السعيد، إلى رئيس الحكومة الصينية الوطنية، شيانغ كي شيك،

برقية تبريك وتهنئة بهذه المناسبة ، فرد الرئيس الصيني على ذلك ببرقية مماثلة .

١٨- ظهرت أسراب من الجراد على الحدود بين سوريا والعراق في أوائل نيسان ١٩٤٢م فكافحتها السلطات المختصة مكافحة فعالة .

١٩- رأت الحكومة العراقية أن تحذو حذو الحكومات العربية الاخرى ، فقرر مجلس الوزراء في يوم ١٥ حزيران ١٩٤٢م بأن يقدم الوقت ساعة واحدة من ٢١ حزيران إلى غاية أيلول ١٩٤٢م أي يكون للعراق توقيت صيني كما هو الحال في سوريا ولبنان .

٢٠- أعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في إهداء الجيش العراقي مقداراً من السيارات المدرعة الفائضة عن حاجة الجيش البريطاني ، فقابلت الحكومة العراقية هذه الرغبة بالشكر والامتنان ، وجرت حفلة تسليم وتسلم هذه المصفحات في معسكر الرشيد في بغداد في يوم ٩ تموز ١٩٤٢م وحضر الاحتفال جمهرة كبيرة من الرجال المدنيين والعسكريين .

٢١- استصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية في ٢٠ تموز ١٩٤٢م بإسناد منصب وزارة الاقتصاد إلى السيد عبد الآله حافظ مدير الواردات العام ، وكان يشغله بالوكالة من قبل وزير الأشغال والمواصلات ، السيد عبد المهدي .

٢٢- نفذ حكم الاعدام شتقاً في السيد يونس السبعادي وزير الاقتصاد في « الوزارة الكيلانية الثالثة » صباح يوم ٥ أيار ١٩٤٢م .

٢٣- انتقل إلى رحمة ربه في يوم ١٧ آب ١٩٤٢م السيد ناجي السويدي ، أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وكانت السلطات البريطانية قد اعتقلته في إيران ، ثم أبعدته إلى « ساليسبوري » في جنوبي افريقيا ، حتى توفي .

٢٤- لبي ندا . ربه في يوم ٢٠ آب ١٩٤٢م الحاج رمزي وزير الداخلية في « الوزارة النقيبية الثانية » .

٢٥- سافر وزير المالية علي ممتاز إلى لبنان للاصطياف في ٥ آب ١٩٤٢م فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الاقتصاد عبد الآله حافظ .

٢٦- وسافر وزير الداخلية ، صالح جبر ، إلى سوريا مجازاً في أول تشرين الأول ١٩٤٢م فصدرت الارادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة مدة تقيب الوزير المجاز عن العراق .

٢٧- بينما كان سمو الدوق كنت ، شقيق جلالة الملك جورج السادس ، ملك بريطانيا ، في طريقه إلى ايسلند للقيام بواجبه في خدمة السلاح الجوي الملكي البريطاني إذ قتل أثناء قيامه بهذا الواجب فتبذلت بين سمو الوصي وبين ملك بريطانيا برقيات التعازي بهذه المناسبة .

✽ بين رئيسين ✽

قام رئيس الوزارة البريطانية ، المستر تشرشل ، برحلة في الشرق الأوسط ، ولم يتوقف خلالها في بغداد ، لكنه أبرق إلى رئيس الوزارة العراقية هذه البرقية :

« أعتقد أن السر كنهان كورنواليس ، قد بلغكم شديد أسني لعدم تمكيني من التوقف في بغداد في خلال سفرتي الأخيرة ، ولو أتيح لي ذلك لسرني جد السرور الاجتماع بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي ، وبفخامتكم . لقد تنبعت بشديد الاهتمام سير الأحداث في العراق ، في خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة . ان التحسن المطرد الذي قد تم برعاية الوصي وإرشادكم الحكيمين ، مما يدعو إلى مزيد ارتياح أصدقاء العراق المخلصين ، واني لأقدر حق التقدير الوجه الذي قد أنجزت عليه حكومة العراق الحاضرة عهدوها المقطوعة ، وفق المعاهدة العراقية البريطانية ، واسلوب تعاونها مع حكومة جلالته في مكافحة الطغيان النازي ، وأجناد الشر . إن الدفاع عن العراق ازاء هجوم الاعداء قضية حيوية للحلفاء ، واني لوائق بأن فخامتكم قد رحبتم ترحيباً منطوياً على الارتياح الخاص بإنشاء قيادة مستقلة في العراق وايران ، وبتعيين العميد السر هنري ميتلند ولسن في هذا المنصب الخطير » اهـ

وقد رد رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، على البرقية المذكورة بما يلي :

« لقد كان لبرقية فخامتكم المؤرخة ٢٤ آب ١٩٤٢ أعنى أثر في نفس حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وفي نفسي . إن العرب لم ينسوا المساعدة التي أسديتموها اليهم في الماضي ، وكنا نود كثيراً لو سنحت لنا فرصة الاجتماع بكم في خلال رحلتكم في الشرق الأوسط ، لكي نؤكد لكم اننا نعتبر أن ما يقوم به العراق من عضد قضية بريطانيا العظمى ، والامم المتحدة ، إنما هو عضد لقضية العرب أنفسهم ، لأننا نعلم أن انتصار الامم المتحدة في هذا النضال ، الذي هو أخطر نضال عرفه التاريخ من أجل توفير الحرية والعدل لجميع الامم ، سيكون انتصاراً للعرب أيضاً ، وان الأمل في تحقيق رغبات العرب في الوحدة إنما نجده في ذلك النصر .

أما في صدد تعيين العميد السر هنري ميتلند ولسن فتقوا بأن العميد سيلقي منا كل ما نستطيع إسداءه من المساعدة وفقاً لمعاهدة التحالف بين البلدين » اهـ

✽ زيارة المستر ويلكي للعراق ✽

وصل إلى بغداد على متن طائرة قاصفة أمريكية خاصة في يوم ١٢ أيلول ١٩٤٢م المستر ويندل ويلكي ، المندوب الخاص للرئيس روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، في زيارة خاصة للشرق الأوسط ، ومن ضمنه العراق ، فاستقبل استقبالاً خاصاً ، وتزل ضيفاً على

الحكومة العراقية ، وفي يوم ١٣ من هذا الشهر أقيمت له مأدبة عشاء ، فخمة في قصر « رحاب العامر » وهو القصر الذي يقيم فيه سمو الوصي الامير عبد الإله ، حضرها لغير كبير من الشخصيات الممتازة ، كما أقام له رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، حفلة كبرى في حدائق بهو الأمانة ، وألقى فيها هذا الخطاب :

خطاب رئيس الوزراء

سيدي انني لأشعر بالفخر والامتنان إذ أرحب بمقدمكم الميمون إلى بلادنا العريقة في القدم ، نيابة عن الأمة العراقية . لقد قطعتم مسافات شاسعة حاملين رسالة عظيمة ، فبذ اللحظة التي قرر فيها زعيمكم المهام ، الرئيس روزفلت ، محي الآمال في قلوب الناس ، بإيفادكم أنتم زعيم المعارضة لتمثيله في بعثة إلى آسية وأوربة ، قد تحققنا نحن العراقيين ، ونحقق معنا على ما أتوقع العالم بأسره ، إن الأحزاب الامريكية جميعاً قد تضافرت ، عاقدة صادق العزيمة ، ليس على خوض غمار هذه الحرب حتى النهاية فحسب ، بل على الاشتراك بعد نيل الظفر في توطيد دعائم السلام الدائم ، تلك المهمة التي هي أصعب من مهمة الحرب . إن الوحدة الامريكية نفسها تجعل الأمم الصغرى ، كالأمة العراقية ، والأمم العربية الاخرى المشتت شملها ، مطمئنة إلى انتصار الأمم المتحدة في هذه الحرب الضروس ، وواقعة بمراعاة مبادئ الحرية والعدالة في التسوية التي ستعقب ذلك النصر ، ان الرسالة التي جئتم بها - يا مستر ويلكي - لرسالة على غاية الخطورة ، لأنها ستنشئ فينا ثقة جديدة ، وتبعث في نفوسنا عزيمة أكيدة لا تثنيانا عن زج كل ما لدينا من الموارد في هذا الكفاح . لقد أثبتتم يا سيدي بالخطب التي ألقيتها في خلال بعثتكم الحاضرة ، وبمجادتكم معنا أيضاً انكم مدركون حقيقة المصاعب والمعضلات التي نلقاها في الشرق الاوسط إدراكاً تاماً ، مقروناً بالعطف ، ولا شك في أن مصاعبنا ومعضلاتنا تختلف عماos لديكم من المصاعب والمعضلات ، وأعتقد أنني لست شاطا عن الصدد ، إذا هنأت رئيسكم بما أبداه من إصالة الرأي في اختياره إياكم مندوبه الخاص ، وذلك ليس لكونكم زعيم حزب عظيم فحسب ، بل لأنكم المستر ويلكي فكل إنسان في العراق ، بل كل إنسان في العالم الحر - على ما أعتقد - قد أصغى إلى الخطب التي ألقاها رئيسكم من حين إلى آخر ، معجباً بأقواله السامية ، وكلماته الطيبة ، تلك الخطب التي كانت مصدر إلهام لنا جميعاً ، وليس دونها شأن ما صرح به المستر روزفلت ، وذلك الزعيم العظيم الآخر ، المستر تشرشل ، في ميثاق الأطلنطي إذ أعلننا للعالم المبادئ التي تسير عليها الأمم المتحدة في الحرب ، وفي السلم ، وليست زيارتكم إيانا الآن سوى تأكيد للسياسة المبينة على تلك المبادئ التي نشق بأنها ستحل جميع قضايانا في الشرق الأوسط ، وتؤدي إلى اتحاد الأمة العربية بأجمعها مرة أخرى .

أما نحن العراقيين فإننا مدينون لبريطانية العظمى بإنشاء دولة العراق ، وحراسة هذه الدولة وإرشادها في السنين الأولى من حياتها ، وعدم ضياع أمل حليقتنا في مستقبلنا ، حتى في أظلم أوقات سوء التفاهم ، وهذا دين عظيم لن نستطيع إيفاءه . وإن ننسى ، لا ننسى أبداً ديننا للولايات المتحدة الأمريكية ، التي قد بذلت المساعي الكثيرة بواسطة معاهدها الثقافية في هذا القطر ، وفي الاقطار المجاورة ، في ترويج النهضة الفكرية التي لولاها لما تسنى لنا الحصول على الاستقلال الذي نتمتع به الآن ، كما اني أوأم أننا نحن أبناء الجيل الحاضر ، لن ننسى جميع ما عمله المرحوم المستر ولسن من أجل هذه البلاد .

لقد حللتم سيدي أهلا في هذه البلاد في اليوم الأول من شهر رمضان ، وهو الشهر المخصص للصلاة ، والصوم ، والتكبير في الخلق ، ومن البديهي أن زيارتكم في هذه الآونة ، مدعاة إلى التفكير في السلام الدائم ، في السلام الحقيقي الذي نحن عالمون بأن أمتكم العظيمة سنبذل قصارها في الحصول عليه . أما الآن فلا سلام في العالم ولا يحل السلم ما دام أولئك الأشرار ، الذين اتخذوا الكره ، والقسوة ، والظلم ، والحرب ، آلهة لهم في دست القوة فلا بد من عقد عزيمة شديدة لا تتثنى عن مكافحة الطغيان بسلاحيه ، وهما القوة والتدمير ، لأن الطغاة لا يفهمون غير هذين السلاحين .

اننا نشعر بقوة نستمدّها من وجودكم بيننا ، وهذه القوة تمكننا من الصبر على كل مشقة وتضحية يتطلبها تدمير قوات المحور بغرم لا يتثنى ، ومع اننا في العراق لسنا مثل غيرنا في الثروة والعدد ، إلا أننا نستطيع أن نكرس قواتنا ، ومواردنا ، لمساعدة تلك الأمم القوية ، التي قد انجرت للكفاح من أجل الحرية والحق ^(١)

جواب ويلكي

« منذ وصولي إلى الشرق الأوسط أخذ كل إنسان يسألني عما تنوي الولايات المتحدة عمله الآن ، وبعد أن تضع الحرب أوزارها ، فأجبت سائلي بحقائق ملموسة ، وأرقام ناطقة ، قائلا : إن الولايات المتحدة تبذل كل ما لديها من القوى البشرية ، والموارد المادية ، بلا قيد في سبيل نيل الظفر في هذه الحرب ، وقلت لهم أيضاً انها توزع على الأمم المتحدة ، والشعوب الأخرى ، التي تختار الانحياز إلى جانبنا في الكفاح من أجل الحرية ، بتمتضي قانون الإعارة والتأجير ، تجهيزات يبلغ ثمنها ألوف الملايين من الدولارات ، وأكد لهم ان الأمم المتحدة ، ستخرج منتصرة من هذه الحرب ، وكان آخر قولي لهم ان الولايات المتحدة تنوي ، بعد الحرب ، بذل قصارها لإنشاء عالم جديد يعيش فيه جميع الناس ، بقطع النظر عن انتائهم إلى أمم قوية أو صغيرة ، عيشاً حراً طلياً على

النحو الذي يختارونه هم أنفسهم . فضلا عن هذا الذي قلته لشعوب الشرق الأوسط ، سألت زعماءهم ، وعامتهم عما ينوون القيام به في هذه الحرب ، وسألتهم عن العالم الذي يرغبون العيش فيه ، وعن المستقبل الذي يتوقعونه لبلادهم ، فكان جوابهم واحداً أجمعوا الكلمة عليه ، وهو جواب الأمم المتحدة بما عرضته على العالم ، لا ما عرضه هتلر بنظامه الجديد

والى لشديد الامتنان من الأحاديث الطويلة الخاصة ، التي جرت لي مع رئيس الوزراء العراقي . لقد أثلج صدري ما سمعته من فخامته ، وأرحب ترحيباً منطوياً على الإخلاص التام بالهد الذي قطعه لي الليلة البارحة من أن موارد العراق ، وقواه ، ستكرس لعرض قضية الأمم المتحدة ، وأرحب أيضاً بتأكيد لي أن الشعب العراقي يناضل الآن بأساليبه الخاصة كوسيوصل هذا النضال في سبيل الوصول إلى العالم الذي نحارب من أجل خلقه بعد أن نزع الحرب ^(١)

هذان هما الخطبان اللذان تبادل إلقاءهما رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، وسفير رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط ، المستر ويندل ويلكي ، وقد أتى الأخير خطاباً آخر في اجتماعه بالصحفيين ، وتحدث إلى زعماء البلاد وساستها في موضوعات سياسية لم تخرج في كتبها عما جاء في خطابه المثبت نصه أعلاه ، فلما أصدر كتابه « عالم واحد » خص العراق بما يلي :

ما كتبه ويلكي عن العراق

« أحببت الرجال الذين قابلتهم في العراق ، وقد أقام لي الأمير عبد الإله الوصي مأدبة فخمة تحت الدار في بغداد سأذكرها ما حيت . وقف على سجادة بديعة في مرجة فسيحة ، وراح يستقبل مدعويه ، وبالقرب منه على طنافس أخرى ، وقف رؤساء حكومته . كان بعضهم في القفطان والعمامة ، منهم وزير الاقتصاد - السيد عبد المهدي - بظفر الغريب ، ورئيس مجلس الأعيان الذي ينظر إليه الأجانب الاوقاح ، نظرتهم إلى إله بسبب لباسه الصحراوي الظريف ، ولحيته الطويلة - وهو السيد محمد الصدر - وكان الباقون في الملابس الفرنسية ، وقد علمت أن كل وزير تقريباً تولى في وقت ما كل وزارة في الحكومة . قال لي صديق عراقي : أأست ترى عندما لا تجد بين يديك إلا عدداً قليلاً من ورق اللعب تضطر إلى خلطه مراراً ؟

« وبعد ليلتين أقيمت مأدبة أخرى . أقامها هذه المرة نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق وهو رجل ضئيل الجسم ، في وجهه نظرة فضولية نافذة ، وكان من أدهى الادمغة التي قابلتها في

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٦١ بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٤٢م

لقد خلقت « الأمم المتحدة » ومنها أمريكا دولة إسرائيل في الشرق الأوسط بسد ان قضت على مليون فلسطيني بالشرذ فالفناء ، فهل هذا هو العالم الذي حاربت الأمم المتحدة لأجله ؟ وهل هذه هي المدلة الأمريكية التي تفاخر بها ؟

حياتي . كان قد أعيد إلى الحكم في سنة ١٩٤١ بعد أن كان على البريطانيين استعمال القوات العسكرية خلع رشيد عالي الكيلاني ، سلفه الذي شراه الألمان . كان نوري يحكم العراق كحليف غير محارب لبريطانية العظمى ، مع رغبة ملحة للدخول في المعمة ، وهو ما فعله منذ ذلك الحين . وكان السر كنهان كورنواليس ، الوزير البريطاني في بغداد يصني إليه نوري من غير إسراف ، بانتهاء ينم عن احترام . على اني ارتأيت في أن يكون نوري واقعيّاً وفي أن يكون بعيداً عن الوقوع في أية مشادة من الوجهة النظرية ، حول الاستقلال التام من التحكم البريطاني ، وأن يكون عارفاً بأن الوقت كان حليفه في كفاحه لإنشاء أول دولة عربية عصرية مستقلة وبعد بضع خطب تقليدية انقلب العشاء إلى حفلة موسيقية ، والحفلة الموسيقية إلى معرض من الفتيات الراقصات العربيات ، وانقلب هذا بدوره إلى رقص أجنبي اختلط فيه ممرضات بريطانيات وجنود أمريكيون وضباط عراقيون راوحوا يرقصون تحت سماء عربية ، ما كان لامرئ أمضى السهرة تلك الليلة أن يحتفظ بالفكرة القائلة بأن الشرق والغرب لن يلتقيا ، وإن الله عازم على أن يبقى العرب قوماً من البادية يحكمهم الاجانب من وراء البحار

« رحت أفكر وأنا طائر في اليوم التالي من بغداد إلى طهران في حوادث الليلة الماضية فإذا أنا أحس ببعض تيارات خفية رشيدة لحظتها من قبل في أحاديثي مع الطلبة ورجال الصحافة والجنود في كل مكان من الشرق الاوسط ، وقد عززت جميعها الاعتقاد بأن هؤلاء القوم الذين تنبهوا حديثاً واستيقظوا سيكونون أتباع زعيم متطرف في هذا الجيل إذا لم يبادر حكامهم ، هم وسادتهم الاجانب ، إلى إشباع جوعهم الجديد إلى التعليم ، وإلى فرصة لإطلاقهم من الطقوس الحكومية ، والدينية القديمة ، التي تعيدهم . فالحجاب ، والطربوش ، والمرض ، والقذارة ، والنقص في التعليم ، وفي التقدم الصناعي العصري ، واستبداد الحكومة ، كل اولئك اختلطت في أذهانهم لتمثل ماضياً فرضه عليهم اتحاد بين قوى يعمل ضمن مجتمعهم الخاص كوبيّن: مصلحة السيادة الاجنبية»^(١) هذا هو الكلام الذي خطه المستر ويندل ويلكي في كتابه «عالم واحد» ولا شك في أن القارئ يشعر ، وهو يطالع به بإيمان ، ما ينطوي عليه من حقائق ناصعة ، ووصف دقيق للبلاد التي نكبت بالسيادة الاجنبية والآمال التي يعلقها البشر على نتائج الحرب الضروس

❖ سياسة المعارف ❖

فشت « القومية » في المدارس العراقية كافة فشواً عظيماً كان له الأثر الفعال في اشتراك طلبة المدارس في حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م ولهذا فقد جاء على لسان « خطاب العرش » المتقدم نصه :

« ان الحوادث قد أثبتت أن التعليم عندنا قد وجهته بعض الأيدي المفرضة توجيهاً مغلوطاً لا يتفق ومصلحة البلاد فاستغلت هذه الأيدي مراكزها التعليمية استغلالاً ضاراً ، وسأقت أولادنا وفلذات أكبادنا إلى تفكير أساء إلى سمعة البلاد الثقافية ، والوطنية ، لذلك كان لزاماً على حكومتنا إعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة »

وعلى هذا أبعد من خدمة التعليم كل من شمله هذا القول السامي ، وجيء إلى المعارف بإخصائين من البريطانيين ، والمصريين ، واللبنانيين ، أضراب البروفسور هملي ، وسكيف ، ومحمد صادق جوهر ، وغيرهم ليوجهوا سياسة التعليم توجيهاً قال عنه مدير المعارف العام ، الأستاذ حسن الجواد : « يعتبر محيي الدكتور هملي إلى المعارف نقطة تحول في حياتها ، فقد أصبحت بمجيئه خاضعة للاستشارة البريطانية ، بعد أن تخلصت منها بجهود المخلصين من رجالها ... وكان أمام الدكتور هدفان رئيسيان يجب عليه أن يسعى لتحقيقهما : أولهما القضاء على الذهنية النازية التي كان يرى الأستاذ هملي بثاقب نظره أنها منتشرة في المعارف والمدارس بقياس كبير ، والثاني إعادة تنظيم مناهج المدارس وكان في نفس الوقت يرى علاقة كبيرة بين الذهنية النازية وبين المنهج ... وهكذا جاء الدكتور هملي ليقوم بمهمة الإصلاحات الأخرى ، فرأى في ثاقب نظره أيضاً ان شعور العداء لبريطانية عظيم للغاية ، فلا يستطيع التغلب عليه فليس هناك من فائدة لنشر الدعوة لبريطانية بين الطلاب وأساتذتهم ، ورأى ان يقوم بعملية خطيرة للغاية ، هي ان يدعو للشيوعية ، وان يسعى لإغاثتها وتقويتها في دوائر المعارف ، لأن هذه الفكرة الجديدة هي الوحيدة التي تستطيع أن تضرب الذهنية النازية وتتغلب عليها ، وما يضره من ذلك ، انه إنما يسعى لبلبلة الافكار ، فليضرب الحديد بالحديد ، أليست روسية السوفييتية حليقتهم وتحارب إلى جانبهم ؟ ولذلك أعد للأمر عدته ، فكان لا بد له من ان يملأ الفراغ في الديوان أولاً فيقطع به عناصر جديدة مشهورة بحسن السيرة ليقوى بها كيانه ، ويغطي عن اهدافه ، وليس من الضروري أن تسير في ركابه أو تخضع لمبادئه لأنه كان يملك من الصلاحية والقوة ما يمكنه من التبديل ، والتحويل متى اراد فجلب إلى الديوان السادة : صادق الجوهر « من مصر » وحسن أحمد السلطان من البصرة ، وعبد الفتاح ابراهيم من بغداد ، وباشربندل الجهود لتبديل المناهج ، والأصح لمسخها »^(١)

ولنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصول المقبلة

✽ الوصي يزور عمان ✽

كان سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، قد زار بغداد ، وتجول في أنحاء العراق ، في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٤١ ، وكان سمو الوصي على عرش العراق ، الأمير عبد الآله ، يحاول

رد الزيارة لعمه الأمير عبد الله ، فتحول دون ذلك الموانع المختلفة ، فلما تطور الوضع الحربي في الشرق الأوسط اضطر للسفر إلى عمان في ٣١ آب ١٩٤٢م يصحبه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، ووزير العدلية ، داود الحيدري ، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء ، ومنصبي الوزارتين : الخارجية والدفاع بالوكالة ، إلى وزير المواصلات والأشغال ، السيد عبد المهدي ، مدة تغيب الرئيس نوري عن العراق ، كما صدرت بتعيين وزير الشؤون الاجتماعية ، جمال بابان ، ووزيراً للعدلية بالوكالة مدة تغيب الوزير الحيدري عن العراق .

أما بخصوص وكالة « الوصاية » على العرش فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ آب سنة ١٩٤٢ الموافقة على هذه المقررات :

١- غياب صاحب السمو الوصي المعظم عن البلاد العراقية للسفر إلى شرق الاردن لمدة لا تتجاوز عشرة أيام اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٣١ آب ١٩٤٢ .

٢- إقامة هيئة نيابة قوامها : السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الأعيان ، والسيد حمدي الباجه جي ، رئيس مجلس النواب ، والعين السيد جميل المدفعي ، مدة تغيب سموه عن البلاد العراقية ، على أن يحضر المشار اليهم في جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد في الساعة العاشرة زوالية من يوم ٣٠/٨/١٩٤٢ بحضور نائبي مجلس الأعيان والنواب لاداء اليمين المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون الأساسي .

٣- تولية هيئة النيابة جميع حقوق الملك المعينة في القانون الأساسي عدا اختيار رئيس الوزراء إلا بعد استحصال موافقة سموه .

٤- غياب رئيس الوزراء ، ووزير العدلية عن البلاد العراقية على أن يقوم السيد عبد المهدي وزير المواصلات والأشغال بوكالة رئاسة الوزراء ، ووكالة وزارتي الدفاع والخارجية ، وجمال بابان ، وزير الشؤون الاجتماعية ، بوكالة وزارة العدلية مدة غيابها ^(١) .

✽ استقالة الوزارة ✽

قلنا أن سياسة السيد نوري السعيد في « وزارته السادسة » التي أعقبت « وزارة المدفعي الخامسة » كانت تهدف إلى « تصفية الحساب مع القائمين بجوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١ تصفية عادلة ... وتطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ نصاً وروحاً منها كلفه الأمر » وكان من الطبيعي أن تصطدم هذه السياسة بميول بعض الزملاء الذين اصطفاهم لوزارته ، وأن يتسلل هذا البعض من المسؤولية واحداً بعد واحد وأن يجري بعض التغييرات في المناصب الوزارية

(١) جريدة « الزمان » العدد (١٥٠٩) بتاريخ ٣١ آب سنة ١٩٤٢

بين الفينة والفينة ، ورغم كل ذلك فقد اضطر الرئيس إلى التقدم بكتاب استقالة وزارته المذكورة في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ ولما تمض عليها سنة كاملة :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم

لما شرفتموني بثقة سموكم ، وعهدتم إليّ بتأليف الوزارة في ٩ تشرين الأول الماضي ، صدعت بأمر سموكم ، وأنا عالم جد العلم بخطورة المهمة التي اضطلعت بأعبائها ، فقد كان من الواضح حينئذ أن تجاهبه الوزارة الجديدة = فضلا عن مسؤولياتها الاعتيادية الخطيرة - مقداراً كبيراً من المصاعب الدقيقة التي خلقتها لنا أخطاء الماضي ، والمشاكل المختلفة الناشئة عن الأزمة العالمية ، التي ولدتها الحرب العظمى الحاضرة ، والتي شملت جميع مرافق الحياة .

وكان من المتوقع أن يؤدي العمل في مثل هذه الظروف الحرجة إلى اختلاف في الرأي بين أعضاء الوزارة ، وقد وقع ذلك فعلاً ، فإنه بعد أن أنجزت الوزارة شطراً كبيراً من مهمتها ، وتغلّبت على الكثير من المصاعب التي تجاهبها البلاد ، نشأ بين بعض زملائي المحترمين بعض الاختلافات في وجهات النظر حول بعض الأمور الهامة ، كقضايا التمويل وغيرها ، مما أدى إلى تقديم وزير المالية استقالاته في أوائل تموز المنصرم .

وقد اطّلعتم سموكم على مراحل ذلك الاختلاف في حينه ، وكانت إرشادات سموكم خير عون لنا على التوفيق بين الآراء ، وتذليل المصاعب التي نشأت عنه .

ولما كان الخلاف قد تطور في المدة الأخيرة تطوراً بات اعتقد معه بتعذر استمراره على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، وبأن الواجب الوطني يدعوني إلى إفراح المجال أمام سموكم لتأليف وزارة تتعاون على خدمة البلاد بروح التفاهم والتضامن المنشودين في ظروف أقل حرجاً من الظروف التي عملنا فيها في الماضي ؟ فإنني أرجو أن تتفضلوا بقبول استقالاتي من منصب رئاسة الوزراء .

وانني أنتهز هذه الفرصة لأرفع إلى مقام سموكم الملكي خالص الشكر ، وعظيم التقدير ، لكل ما لقيناه من سموكم - أنا وزملائي - من العطف والمساعدات الثمينة في أثناء قيامنا بواجبنا في الظروف العصيبة التي اجتازتها البلاد بنجاح بمعون الله وتوفيقه .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد ونجاحها تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ، وأرجو أن تتفضلوا بقبول خالص احترامي وتعظيمي .

العبد المطيع : نوري السعيد

١٩٤٢/١٠/٣

فقبل سمو الوصي هذه الاستقالة وأجاب عليها بما يلي :

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ٣ تشرين الأول ١٩٤٢ وإني مع إظهار أسني الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة لا بد لي أن أعرب لكم عن تقديري لتحملكم عبء المسؤولية في تلك الظروف الدقيقة ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه أنتم وزملائكم مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لحيز هذه البلاد .

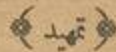
هذا وأرجو أن تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الرابع من شهر تشرين الأول سنة ١٩٤٢ الميلادية .

عبد الله



الوزارة السعيدية السابعة



يرى الباحثون في « تاريخ العراق الحديث » أن استقالة « الوزارة السعيدية السادسة » في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ كانت صورية أكثر منها حقيقية، فإن ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين « ناجي السويدي ، ورشيد عالي ، وناجي شوكت » كانوا قد ترعّموا حوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م وما لبثوا أن تركوا البلاد ، وأن أربعة من الرؤساء المذكورين « السيد عبد الرحمن النقيب ، وعبد المحسن السعدون ، وجعفر العسكري ، وياسين الهاشمي » قد انتقلوا إلى رحمة الله فلم يبق من « وزراء الملك فيصل الأول » غير توفيق السويدي ، ونوري السعيد ، وكان توفيق مذخوراً لوزارة « ما بعد الحرب » فلم يكن بد من أن يكون نوري باشا الوزارة الجديدة ولا سيما في مثل هذا الظرف فوجه الوصي إليه هذا الكتاب :

وزير الأفضم نوري السعيد

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى ما نعهد فيكم من دراية وإخلاص ، فقد رأينا أن نعهد إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تتخبروا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الثامن من شهر تشرين الأول ١٩٤٢
عبد الله

﴿ هبة الوزارة الجديدة ﴾

وتكونت « الوزارة السعيدية السابعة » الجديدة في اليوم المذكور « ٨ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ » من :

- | | |
|---|---|
| ١- نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للدفاع بالوكالة | |
| ٢- عبد الله حافظ : وزيراً للخارجية | ٦- عبد المهدي : وزيراً للمواصلات والاشغال |
| ٣- تحسين العسكري : وزيراً للداخلية | ٧- تحسين علي : وزيراً للمعارف |
| ٤- صالح جبر : وزيراً المالية | ٨- عبد المحسن شلاش : وزيراً للاقتصاد |
| ٥- داود الحيدري : وزيراً للعدلية | ٩- أحمد مختار : وزيراً للشؤون الاجتماعية |

الوزارة السعيدية السابعة

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع



نوري السعيد



وزير المالية * صالح جبر



وزير الداخلية * تميم المسكري



وزير الخارجية * عبد الله حافظ



وزير المواصلات والاشغال * عبد المدي



وزير المعارف * تميم علي



وزير الداخلية * داود الجبيري



وزير الاقتصاد * عبد الحسّن شلاح



وزير الشؤون الاجتماعية * احمد نثار

تذکرہ شہداء و شہیدان



شہید شمس الدین



شہید علی



شہید محمد



شہید احمد



شہید حسن



شہید علی



شہید احمد



شہید حسن



شہید علی

وفي حفلة الاستيوار نطق رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بهذه الكلمة :
« أرجو رفع عظيم امتثاني ، وجزيل شكري ، إلى مولاي حضرة صاحب السمو ، الوصي على
العرش المعظم ، على ما أولاني من ثقة غالية هي أعظم مشجع لي على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ،
وأبتهل إليه تعالى أن يأخذ بيدي لتحقيق حسن ظن مولاي وأن يكلاً حضرة صاحب الجلالة الملك
المعظم بعنايته الصمدانية .

ان خدمة البلاد بكل الوسائل الممكنة ، في مثل هذه الظروف العالمية الدقيقة ، هي الهدف
الأسمي الذي زمي إليه ، مستهدفين المصلحة العامة . واني لأرجو من اخواني الموظفين أن يقوموا
بواجباتهم بكل همة وإخلاص للوصول إلى الغاية التي يتوخاها الجميع على أفضل وجه والله نسال
أن يوفقنا جميعاً للخدمة الحقة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم »

✽ منبراج الوزارة ✽

لم تضع الوزارة الجديدة منهاجاً جديداً لها ، ولكن رئيس الوزراء . نشر هذا البيان عن منهاج
وزارته السابقة :

« لما عهد إلي صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش ، بإعادة تأليف الوزارة ، صدعت
بأمر سموه متكللاً على الله تعالى ، ومعتمداً على عضد سموه في استئناف الاضطلاع بأعباء واجبي
الوطني في هذه الظروف العالمية العصيبة .

« وكانت نيتي متجهة في بادئ الأمر إلى إزالة الاختلاف الناشئ بين وجهات نظر بعض
زملائي المحترمين ، في الوزارة السابقة ، بالاحتفاظ بهم جميعاً في الوزارة الجديدة ، وبإعادة توزيع
المناصب الوزارية توزيعاً من شأنه أن يزيل اختلاف وجهات النظر الذي حملني على الاستقالة ،
ويؤمن التفاهم والتضامن المنشودين في ظروفنا الراهنة ، ولكن اثنين من زملائي المحترمين آثرا
إفساح مجال الخدمة أمام غيرهما ، مما أدى إلى حرمانني وحرمان البلاد من مساعدتهما^(١) وخدماتهما
التيمنية في الوزارة الجديدة ، وإلى اختيار زميلين جديدين فيها .

« أما منهاجنا فهو منهاج الوزارة السابقة عينه ، وسنبذل كل ما في وسعنا لإنجاز ما بقي منه ،
ولا سيما ما يتعلق بتحسين شؤون التموين ، وإصلاح المعارف ، ولما كانت قضية التموين في مقدمة
القضايا التي تهتم بها البلاد ، بالنظر إلى خطورتها ، فإننا سنعتبر سياسة التموين أشد اهتمامنا ،
ونوجهها توجيهاً يطمئن حاجات الشعب الأساسية ، ويكون موضوع الارتياح التام . وفي مقدمة

(١) جريدة الزمان العدد ١٥٤٢ بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٤٢

(٢) هما وزير المالية ، علي عتمار ، ووزير الشؤون الاجتماعية ، جمال بابان ، وذلك مضافاً إلى وزير المدلية ،
صادق البصام ، ووزير الأشغال ، محمد أمين زكي ، ووزير الخارجية ، عبد الله الدملوجي ، الذين استقالوا من قبل

الأمر التي سنعني بها في هذا الصدد ، اتخاذ ما يقتضي لتأليف لجنة وزارية تشرف على التمويل ، وتوجه سياسته العامة التوجيه المنشود .

« ونسأل الله أن يسدد خطواتنا ، ويوفقنا إلى التغلب على المصاعب التي تعترض طريقنا ، ويلهمنا كل ما فيه الخير والمصلحة تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ^(١) »

✽ إرادات ملكية ✽

لما كان كل من وزير الداخلية ، تحسين العسكري ، ووزير المالية ، صالح جبر ، خارج العراق يوم تكونت هذه الوزارة فقد صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الخارجية ، عبد الإله حافظ ، وقد وصل تحسين العسكري إلى العراق في يوم ٢٦/١٠/١٩٤٢ وتسلم مهام منصبه ، ووصل إليه صالح جبر في ٢١ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ فأدلى بهذا التصريح :

« إن المحتكرين والمضاربين أعتبرهم أنا أنهم من الرتل الخامس ، وهم فريق من البشر إذا لم يقصدوا خدمة الأجانب فإنهم يربكون الحياة الاقتصادية ، ويحرمون الناس من تناول رزقهم فهم من حيث النتيجة يعتبرون من الرتل الخامس ، ويجب أن يعاملوا معاملة الرتل الخامس ^(٢) »
والظاهر أن وزير المالية الجديد كان يعتقد أن في إمكانه أن يعتقل أحد المضاربين أو المحتكرين كما اعتقل الوطنيين بتهمة النازية ، فصرح بمثل هذا التصريح ، فلما اتضح له بعد مدة أن الذين يمتكرون قوت الشعب ويتلاعبون بأسعار الحاجيات إنما هم عصبة من اليهود يشاركهم لغيف من المتنفيذ وأصحاب السلطان مثله ، أدرك أن تصريحه كان في غير محله أو أنه كان سابقاً لأوانه

✽ سفر رئيس الوزراء ✽

لم يكبد السيد نوري السعيد يكون وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الأول ١٩٤٢م حتى اضطر للسفر إلى القاهرة لإجراء اتصالات لها علاقاتها بالجهود الحربي ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المواصلات والأشغال ، السيد عبد المهدي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى وزير المدلية ، داود الحيدري ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المعارف ، تحسين علي ، وقد عاد الرئيس ، نوري السعيد ، إلى العراق في يوم ١٦ من هذا الشهر فانتهت وكالات الوزراء المذكورين .

(١) جريدة الزمان العدد ١٥٤٢ بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٤٢

(٢) جريدة الزمان العدد ١٥٥٥ بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٢

✽ استقالة وزيرين ✽

لما تكونت «الوزارة السعيدية السابعة» في يوم ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م أسند منصب «وزارة الاقتصاد» إلى الحاج عبد المحسن شلاش ، ومنصب وزارة «المواصلات والأشغال» إلى السيد عبد المهدي ، وكان معالي شلاش مريضاً في المستشفى فكلف معالي السيد عبد المهدي بتمشية أمور وزارة الاقتصاد ، وفي الوقت نفسه كان الوزير المريض يعرب عن رغبته في إعفائه من منصبه فاستصدر رئيس الوزراء. الأرادة الملكية المرقمة ٥٧٥ لسنة ١٩٤٢م بقبول استقالته من منصبه وكتب إليه ما يلي :

صاحب المعالي السيد عبد المحسن شلاش المحترم

يوسفني أن أبلغ معاليكم صدور الإرادة الملكية بقبول استقالتكم من منصبكم ، وبينا أقدر الأسباب الصحية التي حدت لمعاليكم إلى الاستقالة ، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر لكم مؤازرتكم الثمينة ، ولأتمنى لكم دوام الصحة والتوفيق

بغداد ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٢

رئيس الوزراء : نوري السعيد

وفي الوقت نفسه فإن وزير المواصلات والأشغال ، السيد عبد المهدي ، كان متضيقاً من قيامه بأعباء منصبين وزاريين في آن واحد ، فانتهز فرصة الجلسة الوزارية المنعقدة في يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٢م «أي بعد تكوين الوزارة الجديدة بأقل من أسبوعين» لبحث موضوع التمويل ، فأبدى معارضته لبعض الاتجاهات ، وما لبث أن تقدم بهذا الكتاب :

وزارة الاقتصاد

الرقم ٣٢ س التاريخ ١٠/٢١/١٩٤٢

فخامة رئيس الوزراء.

١- بسطت أمس لفخامتكم وزملائي الوزراء رأي الحخير البريطاني الذي يساند فيه المستر سوان في إلحاق مديرية التمويل العامة بوزارة المالية ، للأسباب التي سمعتموها ، والتي بغض النظر عن هذه الأسباب وكنها ، فإنني - للدواعي التي بينتها أمس ، وحرصاً على سلامة التمويل ، وتقاديا من العراقيل التي تقف أمام سيره ، فيما إذا بقي في وزارة الاقتصاد - أرى أن يكون هذا الإلحاق بالمالية ، وأن يتم بسرعة إذ ليس من الصحيح أن تبقى قضايا التمويل - لأي وقت ما - وهي في حالة ارتباك وتذبذب

٢- أبديت رأيي بوضوح عن وزارة الاقتصاد ، بعد أخذ التمويل منها ، وأعربت لفخامتكم وزملائي المحترمين من أنها أصبحت و كل ما فيها لا يدعو إلى أن تكون قائمة كوزارة مستقلة تستلم من أموال الدولة مبالغ لو أنفقت على نواح أخرى من مرافق البلاد ، لكانت فائدتها أكثر ولهذا فإنني لا أرى - والحالة هذه - ما يعر بقاءني فيها كوزير ، فإذا كنتم فخامتكم تعتبرون لي مهمة

فيها فأرجو أن تتهربوا أيضاً انتهاء هذه المهمة ، وافخامتكم مزيد الاحترام .

وزير الاقتصاد = عبد المهدي

وكان معالي السيد عبد المهدي - كما قدمنا - وزيراً للمواصلات والأشغال ، ووكيلاً لوزارة الاقتصاد ، فكان على رئيس الوزراء قبول استقالته من وكالة وزارة الاقتصاد فقط ولكنه استصدر الإرادة الملكية المرقمة ٥٧٤ لسنة بقبول استقالته من وزارة المواصلات والأشغال ، ووجه إليه هذا الكتاب :

الرقم آ (٣٩٧١) التاريخ ١٤/١١/١٩٤٢

صاحب المعالي السيد عبد المهدي المحترم

يوسفني كثيراً أن يضطري إصراركم على الاستقالة من منصبكم إلى رفعها إلى مقام حضرة

الوزيران المستقبليان



وزير المواصلات والأشغال . عبد المهدي



وزير الاقتصاد . عبد المحسن شلاش

صاحب السمو الوصي المعظم ، وإن أبلغكم صدور الإرادة بقبولها . وإنني لا أستطيع بيان مبلغ تأثري لفارقتكم ، وحرمانني مساعداتكم الثمينة في إنجاز ما اضطلعنا به من مسؤوليات غير أنه مما يخفف هذا التأثير عدم وقوع أي خلاف بينكم وبين زملائكم من حيث المبدأ والأساس في تحمل المسؤولية .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن جزيل شكري وعظيم امتناني للمؤازرة الثمينة والخدمات الجليلة التي قمت بها طيلة مدة تعاوننا راجياً استمرار صلات الأخوة التي تربطنا جميعاً على الدوام .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

✽ وزراء جدد ✽

على أثر استقالة وزيري الاقتصاد ، والمواصلات والأشغال : عبد المحسن شلاش والسيد عبد

المهدي صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٧٦ لسنة ١٩٤٢ بتعيين :

- ١- أحمد مختار بابان وزيراً للمواصلات والأشغال ، وكان وزيراً للشؤون الاجتماعية من قبل
- ٢- عبد الرزاق الأزري وزيراً للشؤون الاجتماعية
- ٣- سلمان البراك وزيراً للاقتصاد

﴿ مجلس الأمة في اجتماعه الرابع ﴾

نصت المادة الثامنة والثلاثون من القانون الأساسي على أن :
 « دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات »
 وقد مضى على الحياة النيابية في العراق سبعة عشر عاماً جرت خلالها تسعة انتخابات لتسع دورات انتخابية لم تحظ دورة منها بإكمال اجتماعاتها الأربعة غير الدورة التي نحن بصدددها .
 فقد عقد « مجلس الأمة » اجتماعه الاعتيادي الرابع والأخير من دورته الانتخابية التاسعة في يوم ١ تشرين الثاني عام ١٩٤٢ ، وقد امتد هذا الاجتماع إلى يوم حل المجلس في ٩ حزيران ١٩٤٣ بعد أن أجل جلساته شهراً ونصف الشهر اعتباراً من يوم أول كانون الأول ١٩٤٢ م وعقد مجلس النواب خلال هذا الاجتماع ٤٩ جلسة ، وعقد مجلس الأعيان ٢٢ جلسة وكان رئيس مجلس الأعيان في مجر هذا الاجتماع السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب السيد حمدي الباجه جي ، وفيما يلي خطاب العرش الذي افتتح به سمو الوصي هذا الاجتماع :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب :

نفتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، راجين للبلاذ في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .
 ومن دواعي سرورنا أن نزه بأن مجلس النواب الحالي ، هو أول مجلس نيابي أتم دورته الاعتيادية ، المنصوص عليها في الدستور ، منذ تأليف الحكومة العراقية ، وذلك فضلاً عن الاجتماع غير العادي ، الذي تحفل تلك الدورة . وبيننا نقبض بهذه الظاهرة السارة ، فإننا نقدر المغزى البارز الذي تنطوي عليه ، لأنه خير جواب على الدعايات الأجنبية المغرضة ، التي يبشها بعض أعداء العراق ، سواء أكان ذلك رأساً أم على يد بعض صنائهم ومأجورهم ، الذين حاولوا وضع وطنهم تحت نير الأجنبي ، فكتب الله لهم الفشل .

أيها السادة :

إن الموقف العالمي قد تابع تطوره السار ، الذي أشرنا إليه أمام مجلسكم العالي في العام الماضي . فإن وقوف بعض الدول الكبرى الجديدة إلى جانب حليفتنا بريطانيا العظمى ، في هذه الحرب

الطاحنة ، قد كان له الأثر المنتظر ، وقد كبح جماح المعتدين ، وحدد قوة الاعتداء الخاطف ، الذي فاجأوا به العالم .

وهذا التطور قد أضعف احتمال امتداد العدوان إلى ميادين شرقية جديدة كما انه جعل الدفاع ضد مثل هذا العدوان أكثر سهولة وأدعى إلى الثقة والاطمئنان .

وفضلاً عن هذا التطور الحسن هنالك تطور آخر منتظر ، من شأنه أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ هذا الصراع العالمي ، وينطوي هذا التطور على استخدام ما أعدته الأمم المتحدة ، وما استعده من قوى مختلفة ، للقضاء على آمال المعتدين . أما أجل الحرب فلا يزال مجهولاً ، والتقديرات المبينة على المعلومات المتيسرة والمستندة إلى ظواهر الحال ، تدعو إلى التفاؤل والثقة بالمستقبل أكثر من أي وقت مضى ، والنصر بيد الله يؤتاه من يشاء .

وان من واجبنا أن نستمر على تربية استعداداتنا ، وعلى اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفف عن بلادنا الأضرار الناجمة عن طبيعة الحرب ، سائلين الله أن ينقذ العالم من شرورها وويلاتها .

حضرات الأعيان والنواب :

لقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بتنفيذ بعض ما جاء في منهاج الوزارة السابقة ، رغم جميع الصعوبات والمشاكل التي اعترضت سبيلها ، ولا سيما من جراء الظروف العالمية العصيبة ، وسنسير حكومتنا على المنهاج عينه منجزة ما بقي من مواده ، ومستهدفة توسيع أعمالها ضمن أسسه . ان سياسة حكومتنا ، في الشؤون الخارجية ، قد سارت ضمن الحدود التي بسطناها في العام الماضي ، وهذه السياسة تستهدف توثيق وإثبات صلاتنا الودية بالأقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة والصديقة ، وتنفيذ معاهدة التحالف المتقدمة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى ، وهذا جميعه سائر على صورة موجبة للارتياح .

وقد قامت حكومتنا بتأسيس مفوضية عراقية في واشنطن ، بناء على ما شعرنا به من ضرورة توثيق الصلات الطيبة الموجودة بين جمهورية الولايات المتحدة والعراق . ومن آثار هذه الصلات شمول العراق بقانون الإعادة والتأجير ، مما كان له أطيب وقع في البلاد . ونظراً إلى الرغبة المتعاقبة بين حكومتنا والصين والعراق ، فقد تم الاتفاق على عقد معاهدة صداقة بينهما ، وجرى ذلك على وجه يوجب الارتياح . وقد كنا أشرفنا إلى الوعود الصريحة التي قطعتها حليفتنا على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ، باستقلال الأقطار العربية ، التي تأخر تحقيق استقلالها ، وأعربنا عن ثقتنا بتنفيذ هذه الوعود .

وتستهدف سياسة حكومتنا الخارجية تحقيق تلك الوعود على الوجه الذي يطمئن رغبات تلك

الأقطار ، ويحقق آمال العرب جميعاً . فقضية الأمم المتحدة هي قضية الأمة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الاقليات ، وخطب رئيس وزراء بريطانيا ، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانيا ، وأخيراً ما سمعه مجلس الأمة البريطاني من المارشال سمطس ، رئيس وزراء جنوبي أفريقيا ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية .

وقد انتهزت حكومتنا فرصة زيارة ممثل الرئيس روزفلت الشخصي ، المستر وندل ويلكي ، للعراق ، وبسطت له قضية الأمة العربية ، وأهدافها في الحرية ، والوحدة ، والاستقلال ، وأظهرت له ضرورة تغيير التفكير في أية سيطرة ، أو حقوق تدعي بها بعض الدول في بلاد العرب ، بأي اسم كان ، مما ينافي التطورات التي طرأت على العالم .

وقد قام العراق بالقسط الذي تفرضه مصلحته في عضد أنصار الحق ، والحرية ، وذلك لحيز العراق ، وباقي الاقطار العربية .

ونحن نتطلع الآن إلى انجلاء الحرب عن تحقيق جميع المبادئ ، التي وردت في خطاب قادة أنصار الحرية وزعمائهم .

أيها السادة :

سارت حكومتنا في الأمور الداخلية خطوات بعيدة في تعزيز الجيش من الناحيتين : المادية والروحية ، وأزالت عوامل الضعف التي كانت قد تسربت اليه في السنوات الأخيرة ، واستأصلت كل ما من شأنه أن يجعله آلة بيد المستهترين ، والجيش هو الآن الحارس الأمين للعرش ، والوطن ، والجهود منصرفة إلى تقويته من جميع الوجوه .

وقد سمعت حكومتنا ، ولا تزال تسعى ، لإصلاح المعارف ، وقد استعنا بشقيقتنا مصر للحصول على بعض الخبراء المجربين في أمور التدريس ، وقد لبثت الحكومة المصرية طلباتنا بعطف ، وأعارتنا خدمات طبقة ممتازة من رجال معارفها ، مما أوجب شكرنا وتقديرنا .

حضرات الأعيان والنواب :

ان من أهم الأهداف التي ترمي إليها حكومتنا ، معالجة أمور البلاد الاقتصادية ، على صورة عامة ، وشؤون التمويل على صورة خاصة ، وهي قائمة بإعداد لائحة ميزانية السنة المالية الجديدة ، وسنبذل قصارى جهدنا لحفظ التوازن فيها ، والاستمرار على المشروعات العمرانية الهامة ، ولاسيما المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الانتاج ، وذلك بقدر ما تسمح به الظروف الراهنة ، وستقدم حكومتنا إلى مجلسكم العالي بلائحة تشريع لتزويد غلاء المعيشة لموظفي الدولة ، ومستخدميها ، والمتقاعدين ، وذلك لمساعدتهم على مجابهة الارتفاع الحاصل في مستوى المعيشة . والحكومة جادة في تأمين المواد الغذائية ، والحاجات الضرورية الأخرى للأهلين ، بأقل ما يمكن من الكلفة ،

والجهد . وسنكافح التهريب بكل الوسائل المتيسرة ، وستهم حكومتنا بتنفيذ المنهاج المقرر لخدمة البلاد بوزارة مجلسكم العالي .
والله المسؤول أن يلهمنا جميعاً ما فيه الخير والتوفيق تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ^(١) .

المراق يعلم الحرب

✽ على دول المحور الثلاث ✽

توطئة

جا . في خطاب العرش الذي افتتح به سمو الوصي مجلس الأمة في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م :
« قضية الأمم المتحدة هي قضية الأمة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الأتلاتني ، وخطب رئيس وزراء بريطانية ، ورئيس الجمهوريات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانية ، وأخيراً ما سمعه مجلس الأمة البريطاني من المارشال سمطس ، رئيس وزراء جنوبي إفريقية ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية »

وعلى هذا نظم أنصار الوزارة من أعضاء مجلس النواب طلباً إلى رئيس المجلس المشار إليه في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م طلبوا فيه انضمام العراق إلى مبادئ ميثاق الأطلانطي هذا نصه :

نص التقرير

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

« أشار خطاب العرش بوضوح إلى أهداف الأقطار العربية ورغباتها في الحرية والاستقلال . وبما أن هذه الأهداف السامية من أوثق الوسائل لأجل تحقيقها هو انضمام العراق إلى مبادئ ميثاق الأطلانطي ليضمن مكانه اللائق عند مذاكرات الصلح .

« فإننا نرى الضرورة ماسة أن تتخذ الحكومة جميع التدابير لانضمام العراق إلى هذا الميثاق حيث أن مصلحة البلاد ، والشعوب العربية ، تستأزم ذلك ، فعليه نطلب من الحكومة أن تتخذ ما يلائم بسرعة لتحقيق هذه الغاية .

١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢

نائب ادبيل	نائب ادبيل	نائب المتنك	نائب ديالى
صديق ميران قادر	ابراهيم يوسف	محمد حسن حيدر	بهاء الدين سعيد

نائب البصرة	نائب بغداد	نائب البصرة	نائب بغداد
حامد النقيب	حسن سهيل	عبد الوهاب محمود	عارف حكمت
نائب العمارة	نائب العمارة	نائب كربلاء	نائب الديوانية
عبد الرزاق منير	ماجد القره غولي	حسين النقيب	فريق المزهري
نائب الحلة	نائب الحلة	نائب ديالى	نائب اربيل
عبد الهادي الظاهر	سلطان البراك	عز الدين النقيب	حمدي سليمان
نائب المنتفك	نائب البصرة	نائب البصرة	نائب بغداد
قاطع البطي	محمود النعمة	عبد الملاك	سلطان الشيخ داود
نائب الحلة	نائب ديالى	نائب الدليم	نائب المنتفك
محمد باقر الحلي	جميل عبد الوهاب	مشحن الحردان	سليمان الشريف
نائب كربلاء	نائب الدليم	نائب العمارة	نائب الديوانية
أحمد الوهاب	مصطفى السنوي	قاسم الحضيبي	رايغ العطية
نائب الحلة	نائب المنتفك	نائب البصرة	نائب بغداد
صادق حبه	ناصر السعدون	حميد الحمود	بهجت زينل

مذكرة فخامة رئيس الوزراء.

الرقم ١٢٥

التاريخ ١١-١/١٩٤٣

أولاً - ان الأركان الهامة ، التي يركز عليها كيان أية دولة ديمقراطية ، تلخص بما يلي :

(أ) نظام حكم معين ، يحدد تشكيلات الدولة ، وسلطاتها الأساسية ، ويضمن سيرها نحو أهدافها العليا ، ويكفل توطيد أركان العدل فيها ، وتقدمها في مرافقها الحيوية : من سياسية ، وإدارية ، وعمرانية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وغيرها . وهذا النظام يثبت عادة بقانون أساسي ، أو دستور ، ينيط الاشراف على سير أمور الدولة بمجلس أمة يختلف اسمه ، وتشكيلاته باختلاف الدول .

(ب) رئيس يقوده الشعب زعامة البلاد العليا ، ويعهد إليه بتوجيه سياسة الدولة ، والسهر على حسن سير الأمور فيها ، وفقاً لدستورها ، والقوانين المنبثقة عنه .

(ج) قوة تضمن سلامة كيان الدولة ، وتتألف من مجموع القوات المسلحة ، التي تدرأ عن البلاد الغوائل الداخلية والخارجية . والغالب في عصرنا هذا أن تعزز هذه القوة بعلاقات دولية ،

تدعم سلامة الدولة ، وتوثق بمعاهدات ومواثيق تربط الدولة ببعض الدول التي يقربها منها اتفاق المصالح ، وتلازم الأهداف . وقد أصبح لهذه العلاقات الدولية شأنها الهام في الآونة الأخيرة ، ليس للدول الصغرى والحديثة فحسب ، بل والدول الكبرى أيضاً ، مهما كبر شأنها ، وعظم سلطانها ، كدول الحلفاء ، ودول المحور ، التي ارتبطت بمعاهدات متشابكة تستهدف جميعها حفظ كيان تلك الدول ، وضمان سلامتها ، ومصالحها . ومن المتوقع أن تتسع هذه الروابط الدولية يوماً بعد يوم ، نظراً إلى ازدياد تشابك المصالح الدولية ، وتوسعها ، بفضل الاختراعات الحديثة ، حتى تبلغ درجة يتعذر معها على أية دولة أن تعيش في عزلة عن باقي دول العالم .

وأي خلل يطرأ على الأركان الأربعة المذكور ، لدى أية دولة من الدول ، يؤدي حتماً إلى تعريض كيانها للخطر ، وإلحاق الضرر بها بنسبة ذلك الخلل .

ثانياً - وإذا أمعنا النظر في تاريخ العراق الحديث ، وجدنا أن كيان الدولة العراقية الفتية قد تأسس بعد الحرب العظمى الماضية (حرب ١٩١٤-١٩١٨) . وقد سار العراق رويداً رويداً في توطيد أركانه الثلاثة مستهلاً ذلك بإيداع سيادة الأمة إلى مؤسس كيان العراق ، ومجدد مجده المغفور له الملك فيصل الأول المعظم ، ثم بسن دستوره ، وتأليف قواته المسلحة ، وتثبيت حدوده ثم بمقعد معاهدة التحالف بينه وبين الحكومة البريطانية ، التي اتفقت مصلحتها واستقلال العراق ، ثم بدخوله عصبة الأمم ، وانضمامه إلى ميثاقها .

وفي خلال هذا الدور لم يكن لأحد من فضل على الدولة العراقية في إيجاد كيانها ، وتوطيده - بعد الله تعالى - إلا للمخلصين من أبناء الشعب العراقي ، وللبليت الهاشمي العظيم ، وللدولة البريطانية التي رأت أن من مصلحتها عقد رغبات أهل العراق . وفي الحقيقة أنه ليس بين دول العالم الكبرى والصغرى - ومن ضمن ذلك الدول التي تدعو نفسها الآن بدول المحور - أية دولة اعترفت باستقلال العراق إلا عن طريق المعاهدة العراقية البريطانية ، تلك المعاهدة التي كانت موضع تقدير الاقطار العربية ، واعتباطها ، حتى إن كلمة رجالات مصر - وفي مقدمتهم الوفد المصري - اجتمعت على قيام مصر بمقعد معاهدة مماثلة لها .

ثالثاً - وبما يدعو إلى أشد الأسف أنه بعد أن تكامل تكوين دولة العراق ، وتوطدت أركانها ، شاء القدر أن تفجع هذه الدولة - وهي في مستهل حياتها الجديدة - بزعيمها ومؤسس كيانها الملك فيصل الأول . فتعرضت من جراء ذلك لمشاكل عديدة ، وأخطار جمة ، سهلت تسرب عوامل الضعف إلى أركانها . ولما برزت سياسة الاعتداء قبل بضع سنوات على يد بعض الدول الطامعة ، كان لهذه العوامل أثرها الفعال في إفساح المجال أمام ممثلي بعض تلك الدول لانتهاز الفرص ، والعمل على توسيع نطاق الضعف في العراق ، وذلك باتصالهم ببعض عناصر الشر في

العراق ، من أنانيين ، ومغامرين ، وتشجيعهم أعمالهم المضرة ، مما لم يدع أي شك في سوء نية الدول المشار إليها نحو العراق خاصة ، وباقي الأقطار العربية عامة ، برغم تظاهر تلك الدول بالعطف على قضايا العرب ، عن طريق دعايتها وأبواقها ، وهكذا فقد تم لها استغلال نقاط الضعف في العراق وتنشيط عوامل الخراب فيه ، وتوسيعها ، طاعة بذلك أركانها الثلاثة في الصميم .

الواقع انه لو سئل هؤلاء السامرة ، الذين وقفوا أنفسهم على خدمة الدول الاجنبية الطامعة في بلادهم ، عن الاسباب التي تدفعهم إلى خدمة تلك الدول ، لعجزوا عن تقدير موقفهم المشين ، الذي يعرض كيان بلادهم ومصالحها لأشد الأخطار .

رابعا - وقيل الحرب الحاضرة شرعت بعض الدول المنتهجة لسياسة الاعتداء ، في تنفيذ سياستها المستهجنة بقوة السلاح ، واعتدت على بعض الاقطار بالقوة المسلحة ، ثم اتسع نطاق اعتدائها شيئاً فشيئاً حتى آل الأمر إلى إعلان الحرب بين دول المحور من جهة ، وبريطانيا العظمى وحلفائها من الجهة الثانية ، واتسع نطاق الحرب حتى بلغ المرحلة التي نراها .

وكانت السياسة المثلى للدول جميعها - ولاسيما الدول الصغرى والحديثة - تقضى عليها باستهجان ، ومقاومة ، كل سياسة اعتداء . تنتهجها دولة من الدول . ولو اجتمعت كلمة دول العالم - قبيل الحرب الحاضرة - على مقاومة الاعتداء المسلح وإن كان واقعا على دولة بعيدة عنها بوقتها ، وروابطها ومصالحها ، لما شاهدنا في الآونة الأخيرة بعض الدول تفقد استقلالها الواحدة تلو الأخرى ، وتذهب ضحية الاعتداء . بكل ما يحمله من فظائع وآثام . فقد برهنت الحوادث على أن السكوت عن الاعتداء هو تشجيع له ، وإفساح المجال للتوسع والانتشار أمامه ، حتى يبلغ أقصى حدوده مع الزمن .

فدول المحور ، التي أسامت إلى العراق ، بتشجيعها وتغذيتها عوامل الضعف فيه ، قد طبقت خططها الاعتدائية تدريجياً ، وقطعت شوطاً بعيداً في توسيعها ، حتى أصبح عدد كبير من دول العالم يثن تحت محالبها : كشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، ويوكوسلافيا ، واليونان ، والزوج ، والدانارك ، وهولاندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وسيام ، بل وحتى قسم من الصين ، وروسيا ، والولايات المتحدة ، التي لا تزال بعض أراضيها مسارح لافزع أنواع الظلم ، تحت الاحتلال المحوري وكانت ثمة أدلة واضحة على قرب سريان الاعتداء المسلح إلى دول وأقطار أخرى ، عند سنوح الفرص ، ومن ضمن ذلك العراق كباقي الأقطار العربية ، التي اتخذتها دول المحور مسرحاً لدسائسها ودعاياتها السرية ، والعلنية ، منذ عدة سنين .

ولا شك في أن جميع المخلصين ، من ذوي الرأي في الدول المعتدى عليها ، يعضون الآن أصابع الندم على تأملهم في مقاومة سياسة الاعتداء منذ البداية ، ويسخرون من الآمال التي

كانوا يعقدونها على التخلص من الاعتداء على دولهم ، بالسكوت عن الاعتداءات التي كانت تتوالى على غيرها .

ولوعلت هذه الدول بالسياسة المثلى ، منذ بدء الاعتداءات ، وهبت متضامنة من فورها إلى مقاومة سياسة الاعتداء - كلاباً تبلغ إليه طاقتها - لكان وجه الحرب العالمية غيره الآن ، بل ولما أقدم زعماء سياسة الاعتداء وممثلوها على تنفيذ سياستهم .

خامساً - وقد أصابت سياسة الاعتداء المسلح نجاحاً كبيراً في بداية الحرب ، حملت الدمار إلى كل البلاد التي تمكنت قوات الشر من بلوغها .

وبلغت انتصارات دول المحور ذروتها في سنة ١٩٤٠ وبدأت تهدد العالم بالاستعباد ، والحرب تهديداً فعلياً . وقد أثارت سياسة الغدر ، والتدمير ، التي انتهجتها دول المحور ، موجة رعب وقلق لم تشهد لها البشرية مثيلاً ، واتجهت أنظار العالم إلى الأفق ، متطلعة إلى قبس من الأمل ينير أمامها ظلمة المستقبل . وفي تلك الظروف العصية ، وقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب ، اجتمع المستر تشرشل ، رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ، والمستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ونشرا للعالم في ١٤ آب سنة ١٩٤١ « وثيقة الأطلنطيك » التي عبرا فيها عن الأسس المشتركة لسياسة دولتيهما ، لضمان مستقبل سعيد ، يحل فيه السلم ، والتعاون ، والاطمئنان ، بين الشعوب محل الشك ، والريبة ، والتنافس ، وتتألف هذه الوثيقة من ثلثي مواد : يهمننا منها على صورة خاصة ، المادتان : الثانية ، والثالثة ، اللتان قصان على ما يلي :

المادة الثانية - لا يرغبان (أي الرئيسان الموصى إليهما) في إحداث تغييرات إقليمية ، لاتتفق والرغبات التي يعبر عنها سكان كل إقليم ، تعبيراً حراً .

المادة الثالثة - يحترمان حقوق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها ، ويرغبان في رد حقوق السيادة ، والحكومة الذاتية ، إلى أولئك الذين قد حرموها قسراً .
ان هاتين المادتين تثيران الطريق أمام رجال العرب ، العاملين على خدمة القضية العربية ، التي تجد فيها العلاجات الشافية لاختلالاتها والأسس الصالحة لحل مشاكلها ، وتحقيق أهدافها السامية ولا مجال للشك في ثبات هذه الأسس ، طالما الشعب الأميركي يجمع على التدخل في الشؤون العالمية ، بزعامة المستر روزفلت ، وذلك لحث الشعب الأميركي نفسه ، ولخير العالم .

أجل ان انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من ميدان السياسة الاوربية ، وتحليلها عن عضد المبادئ السامية ، التي كانت قد أخذت على عاتقها نشرها ، وتأييدها ، عند دخولها الحرب العظمى الماضية ، كان من أهم العوامل في زعزعة الاعتقاد بالعدل الدولي ، وضعف روح الثقة بين الأمم بعد تلك الحرب .

وقد أدى عمل الولايات المتحدة حينئذ إلى إطلاق يد باقي الدول المنتصرة ، التي كانت مرتبطة فيما بينها بتعهدات ليس من السهل عليها التنصل منها ، فنشأت عن ذلك بعض المصاعب ، والنتائج السيئة ، التي كان لبعض الأقطار العربية نصيبها منها مع الأسف .

فعودة الولايات المتحدة الأميركية الآن إلى التدخل في شؤون السياسة العالمية ، من شأنه أن يسهل إزالة الكثير من المشاكل ، التي تنشأ عن التعهدات الدولية السابقة - ولا سيما السرية منها . إن وجدت - ويضمن سير العدل في الشؤون الدولية ، وفقاً لما جاء في وثيقة الاتلانتيك . وقد أصبح مستبعداً جداً أن تنفض حكومة الولايات المتحدة الأميركية يدها من الشؤون الدولية العامة ، عقب انتهاء الحرب الحاضرة ، لأنها قدرأت بأمر عينها ما حلّ بالعالم أجمع من المصاعب والويلات ، على أثر انسحابها من الشؤون العالمية ، عقب الحرب الماضية ، وما يحل به الآن من ويلات الحرب الحاضرة ، وكوارثها التي تفوق كوارث أية حرب سبقت .

سادساً - وبعد أن اتسع العدوان المحوري ، ودخلت الولايات المتحدة الحرب ، اجتمع في واشنطن مندوبوا الأمم المتحدة ، الذين يمثلون ستاً وعشرين دولة ، تمثل أكثر من ثلثي سكان المعمورة ، ونشروا « تصريح الأمم المتحدة » المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ الذي يثبت مبادئ (وثيقة الاتلانتيك) ويرمي إلى مكافحة سياسة الاعتداء ، وأفسحوا فيه مجال الانضمام إليه للأمم التي تقدم ، أو قد تقدم ، المساعدات والإعانات المادية في النضال المشترك .

سابعاً - لا يخفى أن من مصلحة العراق الحيوية - وهو الدولة المرتبطة بمعاهدة التحالف العراقية البريطانية ، وميثاق عصبة الأمم ، والقائمة بتنفيذ تعهداتها الدولية بكل صراحة وإخلاص - أن يعضد أية سياسة تستهدف ضمان حرية الشعوب ، ومقاومة الاعتداء ، ولا سيما إذا كان في طبيعة الدول التي تعضد هذه السياسة ، الدولة التي سبق لها أن أقامت البراهين العملية على صداقتها للعراق ، وعلى ارتباط مصالحها باستقلاله ، بينما لم يبدر من الدول القائمة بسياسة الاعتداء الاكل ما يرمي إلى هدم كيان العراق ، وتشجيع كل حركة يقوم بها أعداؤه في داخله وخارجه .

وقد كان من واجب العراق أن يقف إلى جانب حليفته بريطانيا العظمى وحلفائها ، منذ إعلان الحرب ، ولكنه لم يفعل ذلك لانشغاله بمكافحة دسائس المحور .

وقد كان من أبرز الأدلة على سوء نية تلك الدول نحو العراق ، ما قامت ، ولا تزال تقوم به من نشر الأراجيف ، والدسائس حوله ، ووقف اذاعاتها على مهاجمة البيت الهاشمي الكريم ، والظعن في كل من يتولى الحكم على صورة مشروعة في العراق . كل ذلك طمعاً منها في حمل العراق على النكث بعهوده المشروعة ، المنصوص عليها في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، على حين أن دول المحور نفسها لم تعترف بكياننا ، واستقلالنا ، إلا عن طريق تلك المعاهدة ،

وبسببها .

وقد ظهرت نوايا دول المحور السيئة بارزة في عهد الفتنة العمياء ، فإنها لم تكثف بتدبير تلك الفتنة ، والاتفاق على التمهيد لها سراً ، بل انها عضدتها عضداً فملياً ، وحاولت إمداد القائمين بها بالمال والسلاح ، وذلك تشجيعاً للفتنة ، وتوسيعاً لاضرارها التي كادت أن تضعع أركان العراق ، وتودي بكيانه لا سمح الله .

وقد برهن رجالها على غرض دولهم من الاهتمام بشؤون العراق ، حينما قدموا هذه البلاد في أثناء تلك الحركة المشؤومة ، فإن أول عمل قاموا به حينئذ ، هو الاسراع إلى نهب ما وصلت إليه أيديهم من خيراته ، وشحن كيات كبيرة منها إلى بلادهم .

ولم تكثف تلك الدول بما ألحقته بالعراق من أضرار في النفوس والأموال ، بل هي تقوم الآن بايواء عدد من رجال الفتنة ، وأنصارهم ، الفارين من وجه العدالة ، وتستخدمهم في الدعاية ضد العراق ، لقاء المبالغ التي تنفقها عليهم .

فهذه الأعمال جميعها أعمال عدائية ظاهرة ، وتدل جميع الدلائل على أنها مقدمات لا تستر وراءها إلا عدواناً مسلحاً ، لا تتردد دول المحور من توجيهه إلى كيان العراق ، إذا سنحت لها الفرصة .

وما قامت به دول المحور نحو العراق ، قامت ، ولا تزال تقوم به ، نحو الأقطار العربية الأخرى ، التي تطمع في استعبادها ، مما لم يعد خافياً على أحد .

ثامناً - يتضح مما تقدم أن دول المحور قد استهدفت هدم كيان العراق ، وبذلت جهوداً مستمرة في سبيل ذلك منذ سنين ، وقد صارحته العداء منذ نشوب الحرب ، وهددت كيانه فعلاً بأشد الأخطار ، ولولا لطف الله تعالى ، لكان العراق اليوم عرضة لأنواع النهب والاضطهاد ، والاستعباد ، التي تعانيها البلاد الرازحة تحت النير المحوري .

وقد أعربت «أكثرية مجلس النواب» عن رغبتها في انضمام العراق إلى مبادئ وثيقة الاتلانتيك ، كما يتضح من كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ وانضمام العراق إلى «تصريح الأمم المتحدة» يوقفه رسمياً إلى جانب الأمم المتحدة ، المناضلة من مبادئ الحرية والعدل ، ويساعده كثيراً على تحقيق أهدافه الوطنية ، ومثله العليا ، في سياسته الداخلية والخارجية العلنيتين غير مرة ، والمستهدفين خير العراق وخير الأقطار العربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال ، وفضلاً عن ذلك ، فإن ما سيتحمله من المسؤوليات ، من جراء انضمامه إلى هذا التصريح ، لا ينتظر أن يتعدى - في جميع الأحوال - المسؤوليات المترتبة عليه في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، وميثاق عصبة الأمم .

انتهى

قرار مجلس الوزراء

وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم ١١ كانون الثاني سنة ١٩٤٣ م عقد مجلس الوزراء جلسته الرابعة للسنة ١٩٤٣ م فتليت مذكرة رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، واطلع المجلس على الاقتراح المقدم من قبل ٣٢ نائباً ، وبعد مذاكرة قصيرة اتخذ « المجلس » هذا القرار بالاجماع وهو : « انعقد مجلس الوزراء ، واطلع على الاقتراح الموقع عليه من أكثرية اعضاء مجلس النواب ، والذي قرر مجلس النواب إحالته إلى الحكومة ، والمرسل إلى رئاسة الوزراء في طي كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١٢ / ١١ / ١٩٤٢ واطلع أيضاً على المذكرة المقدمة من قبل فضامة رئيس الوزراء ، المرقمة ١٢٥ والمؤرخة في ١١ / ١ / ١٩٤٣

» ونظراً إلى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق ، منذ زمن طويل ، وإلى عملها المتواصل عن طريق صنائعها للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والضغط على مجلس الامة العراقي ، كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١ ومجلس الأعيان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١ وإلى ما قامت به من أعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١ .

» ونظراً إلى تقادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن ، بما تذييعه من محطات إذاعتها ضد العراق ومصالحه ، وإلى مساعيها المستمرة لاجتثاث الحلف والتفرقة بين أقسام سكان العراق بقصد تعريض الأمن والنظام العام للخطر ، وذلك بيش الأراجيف والأخبار الكاذبة ، بطريق محطات الإذاعة ، وبجميع الوسائط الاخرى المتيسرة لديها .

» ونظراً إلى ما تقوم به سلطات دول المحور من توجيه عبارات تمس كرامة العائلة المالكة المعظمة ، على صورة مستمرة ، وعلنية ، عن طريق محطات الإذاعة ، بقصد الإخلال بإخلاص الشعب العراقي ، وإلى تشجيعها بعض الخارجين على القانون ، الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، وإعالتهم إياهم بعد هروبهم من العراق .

» ولما كانت مقتضيات مصالح العراق خاصة ، والعرب عامة ، تقضي بانضمام العراق إلى (تصريح الامم المتحدة) الموقع عليه في واشنطن في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ المستند على (وثيقة الاطلنطيك) الموقع عليها من قبل رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية ، ورئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ، بتاريخ ١٤ آب ١٩٤١ وذلك بالنظر لما تضمنته الوثيقة المذكورة من المبادئ السامية ، التي تكفل لجميع الشعوب - صغيرة كانت أم كبيرة - حرياتهما ، واستقلالهما وتضمن لها كيانهما .

» وبعد الاطلاع على الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي قرر

المجلس :

« اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاث .

« الانضمام إلى تصريح الامم المتحدة الموقع عليه في واشنطن بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٢هـ

الارادة الملكية بإعلان الحرب

وإلى القارى. الآن نص الإرادة الملكية الصادرة بإعلان الحرب على دول المحور :

« نظراً إلى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، وإلى عملها

المتواصل - عن طريق صنائعها - للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، وإلى ما قامت به من

أعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١

« ونظراً إلى تقادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن

« وبناء على ما قرره مجلس الوزراء . واستناداً إلى الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين

من القانون الأساسي فقد :

« أصدرنا هذه الإرادة الملكية بناء على ما عرضه رئيس الوزراء .

« بإعلان وجود حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور اعتباراً من منتصف ليل ١٦/١٧

كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« على وزراء الدولة تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٦٢ واليوم الثالث عشر من شهر كانون

عبد الإله

الثاني سنة ١٩٤٣

نوري السعيد : رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

وزير الداخلية وزير الخارجية وزير المالية وزير المواصلات والأشغال

تحسين العسكري عبدالآله حافظ صالح جبر احمد مختار بابان

وزير العدلية وزير المعارف وزير الشؤون الاجتماعية وزير الاقتصاد

داود الحيدري تحسين علي عبد الرزاق الازري سلمان البراك

بيان رسمي

ورأت الحكومة أن تنور الرأي العام عن هذا الحدث التاريخي الخطير فأذاعت البيان

الرسمي الآتي :

« نظراً إلى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، وإلى عملها

المتواصل عن طريق صنائعها للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والضغط على مجلس الأمة

المراقي - كما جاء في قرار مجلس الامة على اسان مجلس النواب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١ ومجلس الأعيان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١ وإلى ما قامت به من أعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١ .

« ونظراً إلى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن ، بما تذييعه من محطات إذاعتها ضد العراق ومصالحة ، وإلى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف والتفرقة بين أقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر ، وذلك ببيت الاراجيف ، والاخبار الكاذبة ، بطريق محطات الاذاعة ، وبجميع الوسائل الاخرى المتيسرة لديها .

« ونظراً إلى ما تقوم به سلطات دول المحور من توجيه عبارات تمس كرامة المائلة المالكة المعظمة ، على صورة مستمرة ، وعلمية ، عن طريق محطات الاذاعة ، بقصد الاخلاص باخلاص الشعب العراقي ، وإلى تشجيعها الخارجين على القانون ، الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، وإعالتهم إياهم بعد هروبهم من العراق .

« لذلك ، واستناداً إلى المادة ٢٦ (٨) من القانون الاساسي ، فقد أصدر صاحب السمو ، الوصي على العرش المعظم ، إرادته الملكية المرقمة ٢٩ والمؤرخة في ١٣/١/٤٣ باعلان وجود حالة الحرب بين العراق ، وبين دول المحور اعتباراً من منتصف ليل ١٦/١٧ كانون الثاني ١٩٤٣ »^(١)
بيان آخر لوزارة الخارجية

وإلى جانب البيان الرسمي ، الذي أذاعته الحكومة ، أذاعت وزارة الخارجية العراقية هذا البيان :

« تنفيذاً إلى قرار مجلس الوزراء ، وبناء على صدور الارادة الملكية بشأن إعلان حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور الثلاث ، دعا معالي وزير الخارجية معالي الوزير المفوض التركي في بغداد بصفته ممثلاً لمصالح إيطاليا ، واليابان ، في العراق ، وسامه مذكتين بإعلان حالة الحرب لتبليغها إلى كل من الحكومتين . الايطالية واليابانية ، ودعا معاليه كذلك القنصل السويسري في بغداد بصفته ممثلاً لمصالح ألمانيا في العراق ، وسامه مذكرة بإعلان حالة الحرب لتبليغها إلى الحكومة الالمانية

وفياً يلي نص المذكرة :

« ان حكومة ألمانية بعد أن تدخلت في شؤون العراق الداخلية بكل طريقة من الطرق ، وبصورة علنية صريحة ، وحرضت على التمرد العلني على حكومة العراق الدستورية ، وشجعت ، استمرت علناً وبلا انقطاع على أعمالها العدائية نحو العراق ، بما تذييعه في محطات إذاعتها من الاراجيف

والاخبار الكاذبة ، والبارات البذينة ضد العائلة المالكة ، وبما تبثه من التحريض والكراهية والتفرقة ، ونظراً إلى هذه الحقائق فإن الحكومة العراقية تعلن بأن العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع ألمانيا وذلك اعتباراً من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« وحيث ان حكومة إيطالية قد ارتكبت ، بالاشتراك مع حكومة ألمانية ، نفس الأعمال بالتدخل في شؤون العراق الداخلية ، بإقلاق الأفكار ، وتهيج الحواطر ضده بكل الوسائل والطرق حتى الوقت الحاضر ، فإن الحكومة العراقية تعلن بأن العراق يعتبر نفسه بأنه في حالة حرب مع إيطالية وذلك اعتباراً من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« وحيث أن حكومة اليابان قد خرقت قواعد الحياد بصورة صريحة بمساعدتها الحكومتين : الألمانية والإيطالية في تدخلها بشؤون العراق الداخلية ، وأخذت منذ ذلك الحين تشتبك معها في ما تقوم به من أعمال استفزازية ضد العراق فإن الحكومة العراقية تعلن بأن العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع اليابان وذلك اعتباراً من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« وفي نفس الوقت أرسلت وزارة الخارجية نسخاً من هذه المذكرات إلى المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لتبليغها إلى ممثلي دول المحور الثلاث في أنقرة » اه^(١)
انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة

وبمناسبة إعلان العراق الحرب على دول المحور ، طلب رئيس الوزارة العراقية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تسير الانضمام إلى تصريح الأمم المتحدة وهذا هو نص برقيته في هذا الصدد
بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣

إلى فخامة المستر فرنكلن د. روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة - واشنطن
لما كانت حكومة العراق قد أعلنت وجود حالة الحرب بين العراق وألمانيا وإيطاليا واليابان ، لذلك أتشرف بإعلامكم برغبة حكومتي في الانضمام فوراً إلى ميثاق الست والعشرين دولة الذي تم امضاؤه في واشنطن في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٢ وقد أوعزنا بذلك إلى الوزير العراقي في واشنطن ، وأكون ممتناً جداً لكم - يا فخامة الرئيس - لو تفضلتم بإسداء كل المساعدة والمشورة الممكنتين إليه في إنجاز مهمته السامية

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد رد الرئيس روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة ، على هذا الطلب بهذا الجواب

إلى فخامة الجنرال نوري السعيد رئيس الوزراء - بغداد

لقد تلقيت رسالتكم التي تطلبون فيها أن تسدي إلى الوزير العراقي في واشنطن كل المساعدة

الممكنة على إنجاز واجباته فيما يتعلق برغبة حكومتكم في الانضمام فوراً إلى تصريح الأمم المتحدة . لقد تم قبول هذا الانضمام ، وقد بعث وزير الخارجية بذكره إلى الوزير العراقي مرجحاً فيها بانخراط العراق في سلك الأمم المتحدة ، وأود أن اعبّر لكم عن ارتياحي الشخصي إلى كون العراق قد انضم الآن انضماماً رسمياً إلى صفوف الأمم المتحدة في سعيها لإنقاذ العالم من خطر المحور الذي يتهدد الشعوب في كل حذب وصوب»

فرنكلن د. روزفلت

تصريح الأمم المتحدة

أما تصريح الأمم المتحدة الوارد ذكره في هذه الوثائق فهو :

« تصريح مشترك للولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة البريطانية العظمى ، وشمالى ايرلندا ، واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، والصين ، واستراليا ، وبلجيكا ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكوبا ، وجيكوسلوفاكيا ، وجمهورية الدومنيك ، وسلفادور ، واليونان ، وغواتمالا ، وهاييتي ، وهندوراس ، والهند ، ولوكسمبورغ ، وهولندا ، وزيلندا الجديدة ، ونيكاراگوا ، والزوج ، وبناما ، وبولندا ، وجنوب افريقيا ، ويوغوسلافيا .

« لما كانت الحكومات الموقعة على هذا التصريح قد قبلت بمنهج عام المقاصد ، والمبادئ المتضمنة في التصريح المشترك ، الصادر من رئيس الولايات المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ايرلندا بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٤١ ، والمعروف باسم (ميثاق الاطلنتيك) ولما كانت كذلك مقتنعة بأن الانتصار على الأعداء أمر جوهري للذود على الحياة ، والحرية ، والاستقلال ، والحرية الدينية ، والحفاظة على الحقوق ، والعدالة الانسانية في بلادهم ، وفي البلدان الاخرى ، وكذلك بأنها الآن في نضال مشترك ضد قوات البربرية ، والهمجية ، والتي تريد استعباد العالم ، فإنها تصرح بما يلي :

- (١) تقطع كل حكومة على نفسها عهداً بأنها ستستخدم كافة مواردها العسكرية والاقتصادية ضد دول الميثاق الثلاثي ، والمنضمين اليه ، من الذين تكون تلك الحكومة في حرب معهم .
- (٢) تقطع كل حكومة على نفسها عهداً بالتعاون مع الحكومات الموقعة على هذا التصريح ، وبعدهم عقد هدنة أو صلح على حدة مع الأعداء .

« يجوز الانضمام إلى هذا التصريح من قبل الأمم الاخرى ، التي تقدم الآن أو قد تقدم المساعدات والإعانات المادية في سبيل الكفاح للانتصار على المعتدية » اهـ

ميثاق الاطلنتيك

وأما « ميثاق الاطلنتيك » الذي طلب النواب ١١ (٣٢) في تقريرهم المقدم إلى رئيس مجلس

النواب في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ الانضمام إلى مبادئه فهو :

« ان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ، ورئيس الوزارة البريطانية ، الذي يمثل حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، وقد اجتمعا معاً ، ويجدان أنه من الصواب الاعلان عن بعض المبادئ المشتركة لسياسة مملكتيهما ، التي يمكن أن تكون أساساً لآمالها في مستقبل سعيد للعالم .

« أولاً - ليس الولايات المتحدة ، أو بريطانيا العظمى ، أي مطامع اقليمية أو غيرها لتوسيع بلاديهما .

« ثانياً - لا تريد الدولتان وقوع تغييرات اقليمية ، لا تتفق ورغائب الشعوب ، التي يعينها الأمر .

« ثالثاً - تحترم الدولتان حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي تريده ، وترغبان في إعادة حقوق السيادة ، والحكم الذاتي ، لتلك الشعوب التي فقدت ذلك عن طريق القوة .

« رابعاً - نسعى الدولتان ، مع احترامها لتعهداتها الحالية ، لتمكين جميع الدول : الغالبة منها والمغلوب ، الكبيرة والصغيرة ، من التمتع على قدم المساواة بحرية التجارة ، وبالمواد الأولية في العالم ، وذلك لانفا اقتصادياتها .

« خامساً - ترغب الدولتان في إقامة التعاون الاقتصادي بين جميع الأمم ، لضمان تحسين مستوى العمل ، والعمال ، وتأمين السلامة الاجتماعية لجميع الشعوب .

« سادساً - تعمل الدولتان ، بعد القضاء على النازية بصورة نهائية ، على إقامة سلام دائم ، يمكن جميع الأمم من العيش بطمأنينة وسلام ، ضمن حدودها وكذلك تأمين الحرية لجميع الأفراد في جميع الأقطار ليحيوا حياة خالية من الخوف والفاقة .

« سابعاً - إن سلماً كهذا ، من شأنه أن يؤمن لجميع الأفراد عبور البحار والمحيطات دون عائق .

« ثامناً - تعتقد الدولتان بأنه من المحتم على امم العالم جميعها ، بناء على عوامل واقعية وروحية ، ترك استخدام القوة . ولما كان السلم المقبل لا يمكن تأمينه إذا استمرت الأمم ، التي تهدد أو قد تهدد بالاعتداء خارج حدودها ، على استخدام الأسلحة البرية ، والبحرية ، والجوية ، فإن الدولتين تعتقدان بوجود تزع السلاح من تلك الأمم ، ريثما يتم تأسيس نظام واسع دائم لسلامة عامة . وكذلك مستقومان بمساعدة وتشجيع جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيف عبء التسليح عن عائق الشعوب المحبة للسلام » اه

وبمناسبة هذه الخطوة الجزئية التي خطتها «الوزارة السعيدية السابعة» أبرق رئيس الوزراء البريطاني ، سير ونستون تشرشل ، إلى نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقية ، هذه البرقية :
من فضامة المستر ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، إلى فضامة الجنرال نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقية

« لقد رحب الناس في هذه البلاد بنياً لإعلان العراق الحرب ، وقد شعرنا بارتياح خاص ، إذ تحقق لنا أن الدولة التي ساعدنا على إنشائها في إبان الحرب العالمية الأولى تشاؤكنا في الكفاح الحاضر من الآن فصاعداً . لما أخذت حكومة صاحب الجلالة على عاتقها أول مرة تبعة السير بالملكة العراقية الجديدة في سبيل المستقبل ، وضعت نصب العين استقلال العراق التام العاجل وقد تم بلوغ هذا الهدف قبل عشر سنوات ، ومنذ ذلك الحين لم يدخر أعداء بلادنا وسعاً للاخلال بعلاقاتنا الودية ، فقد تمادى أولئك الأعداء في أراجيفهم المنكرة حتى أنهم عمدوا إلى استعمال القوة ولكنهم لم يستطيعوا نيل فوز حاسم في مسعاهم . أما الآن فقد مارس مجلس الأمة العراقي سلطاته الدستورية ببلء الحرية والاستقلال ، وبدافع من نفسه ، وقرر أن يثبت للعالم تمسك العراق بأهداف الأمم المتحدة ، ومثلها العليا ، مع مقاومته مقاومة صميمية القوى الحيثة الساعية لاستعباد البشرية . إن الكفاح الذي أمامنا شاق إلا أن النتيجة مضمونة ، وأنه ليسرنا جد السرور أن نراكم إلى جانبنا »^(١)
وهذا جواب العراق :

من فضامة الجنرال نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقية ، إلى فضامة المستر ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية

« أشكر لكم برقيتكم الرقيقة التي أرسلتموها إلي بمناسبة دخول العراق الحرب إلى جانب الأمم المتحدة ، في هذا الكفاح العظيم ، لانقاذ البشرية من مظالم المهجية ، وإني لاشاطركم الثقة بأن النصر أكيد ، وبعد كل الجهد الذي بذلته بريطانيا العظمى ، والأمم المتحدة حتى الآن ، فإنني أرى أن ما بقي أمامها هو دون ما قد أنجزته ، ونحن نفخر هنا في العراق بتغلبنا على مساعي دول المحور الحيثة ، التي كانت ترمي إلى منع العراق من المساهمة المترتبة عليه في هذا الكفاح ، وإننا لمستعدون القيام بقسطنا في كل ما بقي من العمل ولن ننسى - يا مستر تشرشل - أن سياستكم الجريئة المنطوية على بعد النظر التي بدت في مؤتمر القاهرة سنة ١٩٢١^(٢) هي التي وضعت امس الاستقلال التام الذي نتمتع به في خلال السنوات العشر الماضية . أما الأقطار العربية

(١) جريدة الزمان العدد ١٦٢٢ بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣

(٢) راجع ص ٢١-٢٥ من « تاريخ الوزارات العراقية »

التي لم تحرر حتى الآن فهي تتطلع اليكم للحصول على الاستقلال الذي نتمتع به نحن الذين في العراق ، وبذلك تنجز بريطانيا العظمى الوعد الذي قطعت له العرب قبل ربع قرن ونيف بأنها ستساعدكم على نيل استقلالهم ، وتحقيق وحدتهم ، وإنا لوائتقون بأنكم أنتم والرئيس روزفلت واضعا وثيقة الاطلنطي لم يعجز كما ايجاد حل يمكن الامم المتحدة من تحقيق ذلك للعرب^(١)
برقيتان اخريان

كذلك انتهر الأمير عبد الآله ، الوصي على العرش ، فرصة إعلان العراق الحرب على دول المحور الثلاث ، فأبرق إلى الملك جورج السادس ، ملك الانكليز ، هذه البرقية :
بنداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣

حضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس - لندن
أنتهر فرصة إعلان حكومتي الحرب على دول المحور ، بمساندة الامة العراقية برمتها مساندة تامة ، لأقدم إلى جلالتيكم تحياتي الشخصية . لما نشبت الحرب في أيلول سنة ١٩٣٩ أكدت جلالتيكم أننا نحن العراقيين قد عقدنا العزم على التعاون مع حليفتنا العظمى في هذا الكفاح . أما الآن ، وقد قضي على دسائس المحور في بلادي القضاء المبرم ، فإنني لأفتخر بشعوري بأننا نستطيع البر بوعدنا والسير إلى جانب شعبكم العظيم وجميع الامم المتحدة . والأمر الذي يبعث على الارتياح الخاص في نفسي ، هو ان بريطانيا شرعت في عهد والدكم الكريم ، الملك جورج الخامس ، وعهد جدي الملك حسين ، في المهمة التي أخذت على عاتقها إنجازها بدافع من نفسها ، وهي تحرير العرب ، وتمكينهم من نيل استقلالهم ، ووحدتهم المشروعين ، وكان من نتيجة ذلك أن العراق ، وبعض الأقطار العربية الاخرى ، تتمتع الآن بالاستقلال التام ، واني لأتوقع واتقأ بأن بريطانيا العظمى ستتمكن ، بمعونة الامم المتحدة ، من إنجاز هذا العمل الجليل ، عندما تضع هذه الحرب أوزارها . وفي الختام اؤكد جلالتيكم أن العرب طراً مقتنعون بأنه سيحاطه وتعالى سينيل الامم المدافعة عن الحق والحرية نصراً مبدئياً .
عبد الآله الوصي^(٢)

وفيا يلي جواب صاحب الجلالة البريطانية

لندن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣

حضرة صاحب السمو الأمير عبد الآله ، الوصي على عرش العراق - بنداد
لقد تلقيت مسروراً جم السرور البرقية التي قفزتم سموكم بإبراقها إلي ، بمناسبة إعلان العراق الحرب . إن شعبي ليسر أنه يعلم بأن الامة العراقية تقف إلى جانبه ، وجانب حلفائه ، في محاربة

(١) جريدة الزمان العدد ١٦٢٢ بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣

(٢) جريدة الزمان العدد ١٦٢٨ بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣

أعداء العدالة والرقى، وإني لواثق أن مسعانا المشترك سيزيد أو اصر الصداقة المستحكمة بين بلدينا ووثقاً .

جورج الملك والامبراطور^(١)

دعوة العراقيين إلى العودة

وارقات « الحكومة العراقية » أن تدعو العراقيين النازحين إلى ألمانيا وإيطاليا ، أثر فشل الحرب العراقية - البريطانية للعودة إلى بلادهم والامتناع عن التعامل مع دول المحور الثلاث : ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، فأصدر هذا البيان الرسمي

بيان رسمي

لقد أعلن العراق وجود حالة حرب بينه وبين دول المحور ، وأذاعت محطة إذاعة بغداد ، ومحطات الدول الحليفة والمعادية هذا النبأ على العالم أجمع ، لذلك فإن دولة العراق تعتبر - بالنظر إلى القواعد الدولية - معادية لدول المحور ، ويعتبر كل عراقي يسكن خارج العراق عالماً بهذا الأمر . إن بقاء العراقي في بلاد دول الأعداء ، مع علمه بقيام حالة الحرب ، وعدم رجوعه إلى بلاده ، يعتبر إخلالاً بإخلاصه لحكومته وشعبه واشتراكاً مع العدو في مناوره وطنه ، وإن مساعدة العدو تعتبر جريمة معاقب عليها وفق الباب الثاني عشر من قانون العقوبات ، ومن حيث إن مرسوم الإدارة العرفية قد جوز إجراء المحاكمات غياباً ، وبما أن المادة الحادية عشرة من المرسوم تعتبر هذه الاعمال وأمثالها من الجرائم داخلية ضمن اختصاص المجلس العرفي ، لهذا فإننا نطلب من كافة الرعايا العراقيين الذين خارج العراق مراعاة ما يأتي :

١ - الامتناع عن إبداء أية مساعدة أو معاونه بأية صورة كانت لدول المحور سواء كان ذلك اصالح تلك الدول أو ضد مصالح العراق أو حليقاته

٢ - الامتناع بصورة باقة عن إجراء أية معاملة ، مالية أو اقتصادية مع دول المحور

٣ - أن يعود إلى العراق جميع العراقيين الموجودين داخل بلاد المحور ، والبلاد المحتلة من قبل ، خلال شهرين من تاريخ نشر هذا البيان .

كل من يخالف أحكام هذا البيان من العراقيين ، يعاقب وفق قانون العقوبات ، ضمن نصوص أصول المحاكمات وذلك بوضع الحجز على أمواله ، كما أنه يحاكم غياباً وفق مرسوم الإدارة العرفية وذيله^(٢)

وفي يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ أذاعت الحكومة بياناً آخر طلبت فيه إلى العراقيين الموجودين في

(١) جريدة الزمان العدد ١٦٢٨ بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣

(٢) جريدة صوت الأهالي العدد ١٩٩ بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٣

بلاد المحور^(١) أن يعودوا إلى العراق خلال شهرين من نشر هذا البيان ، وإلا فستجري بحقه الاجراءات القانونية غياباً

✽ برقيان غطبرمان ✽

تطور الوضع الحربي في صحراء ليبيا بين المحور والحلفاء فجأة في الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٢م فإن الجزائر مونتغمري قام بشن هجوم عنيف على جيش الجزائر روميل في الصحراء الغربية في يوم ٥ من هذا الشهر ، وبعد يومين فقط أثرت القوات الأمريكية إلى البر في افريقية الشمالية الفرنسية ، يساعدها الاسطول البريطاني ، والقوة الجوية الملكية ، فكانت حركة جريئة قوت مصير الحرب العالمية الثانية ، وسببت انتكاسات مستمرة لجيوش المحور فأبرق رئيس الوزارة العراقية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المناسبة هذه البرقية :

عزيزي الرئيس روزفلت

لقد كانت دهشتنا عظيمة لنسباً تزول القوات الأمريكية ، والبريطانية ، في مراکش والجزائر ، ذلك النبأ الذي غمرنا سروراً ، مما لم يترك مجالاً للوهلة الأولى لتقدير مدى عظمة هذه الحركة الموقفه ، أما الآن وقد أعلنت تفاصيل الحملة بمخادفها في الوسع تقدير العمل الجبار الذي تم بنجاح .

عندما أثرت الجيوش الأمريكية الجراحة في فرنسا سنة ١٩١٧ كان تزولها في قطر صديق ، وفي بلاد حليفة ، مما دعا أن نجد تلك القوات جميع الموانئ الفرنسية مفتوحة أمامها ، وقد مهدت لتزولها جميع الاسباب ، والعوامل المسهلة ، ووضع تحت تصرفها كل ما يقتضي من الموانئ ، وأسباب الملاحة ، وبطبيعة الحال لم تصدم آنذاك بأية مقاومة برية أو جوية . أما الحملة التي جردتها على شمال افريقيا في الآونة الأخيرة ، فتختلف اختلافاً كبيراً عن حملة سنة ١٩١٧ إذ كان على هذه الحملة ان تجابه مخاطر شتى ، من جميع مراكز دول المحور ، الجوية والبحرية ، فضلاً عن المخاطر التي كان عليها ان تجابهها وتذللها في سفرتها البحرية الطويلة المدى . يضاف إلى ذلك كله جهالة موقف القوات الفرنسية في شمال افريقيا ، الذي كان يكتنفه الغموض ، ولذلك كان بديهياً أن يؤخذ بنظر الاعتبار احتمال مقاومة العناصر المحترمة للجنودية في القوات الفرنسية في هذه الناحية ، مع العلم بأن الشعب الآفروسي كان دوماً ميالاً بشعوره وعاطفته نحو الحلفاء .

لقد وضع لنا المستر تشرشل ، وصرح ان الخطة كانت من بناء أفكاركم . فيا فضامة الرئيس لقد عودتنا على أن نتظر ، وننتوقع منكم ، اعمالاً جبارة ، وكيف لا يكون ذلك وأنتم

(١) كان مدمم ٧٥ عراقياً ونجد اسماءهم في البلاغ الرسمي المنشور في جريدة الزمان برقم ١٣٦٢ وتاريخ

صاحب المشروع الجديد ، الذي قلب امريكا ، وجعلها مصنعا عظيما يمتد الى الجبهة الديمقراطية ، لتسيير دفعة هذه الحرب ، وأوجد خطة هذه الحملة العظيمة ، التي تم رسمها واعدادها ، واختارت البحار إلى هدفها في قافلة مؤلفة من خمسمائة باخرة نقل تحرسها ثلاثمائة وخمسون مركبا حريبيا وقد بقي ذلك كله طي الكتمان التام ، حتى انجز العمل ، فكان عملا جليلا يستوجب اطيب الثناء على العميد ايزنهاور ، وعميد الماء كاتنهام .

و كانت الضربة الحاطفة قد قضت على مزاعم المحور وادعائه ، فيما يخص السيادة على البحر الابيض المتوسط ، وأدت إلى أن تهدد اضعف حلقة في سلسلة المحور ، إذ سيؤدي احتلال تونس ، ولا شك ، إلى اضطراب المانية إلى إرسال قوات كبيرة إلى إيطاليا ، إذا أراد المحور ان يؤجل لفظ نزعده واحتضاره .

وبصفتي جنديا قد اعجبت بهذا المشروع العظيم ، وما انطوى عليه من إقدام ، وشجاعة ، واحكام ، في تهينة خططه ، وإنجازاه على الوجه الأتم ، وبهذا قد أثبت امراء جيشك المتعاونون تعاوننا وثيقا مع زملائهم البريطانيين مقدرتهم الفائقة على وضع مثل هذه الخطط العظيمة وتنفيذها تنفيذاً دقيقاً . فقد تبدل الموقف برمتة في البحر الابيض المتوسط ، في خلال أيام معدودة مما جعل الفرح والسرور ينفذان إلى قلوب اصداقنا الولايات المتحدة ، ولا سيما الأقوام العربية في شمال افريقيا ، والشرق الادنى ، ونفوسهم ملأى بشعور الامتنان لشخص فخامتكم باعتباركم مصدر هذا العمل العظيم .

نوري السعيد

وبعد أيام ، تلقى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، هذا الجواب :

« لقد ابرق إلي الوزير الامريكي في بغداد ، نص كتابكم المؤرخ ١٨ تشرين الثاني ، الباحث في الحركة العسكرية التي قامت بها الجيوش الامريكية والبريطانية في شمالي افريقية ، وعليه ابادر إلى التعبير عن تقديري الصميم لرسالتكم ، وللثناء الذي تفضلتم به علي ، وعلى القادة الامريكيين والبريطانيين .

« هذا وقد سرني سروراً خاصاً تأكيدكم ان عرب الشرق الادنى ، وشمالي افريقية ، قد ابتهجوا بفوز جيوش الامم المتحدة فتقوا بأن الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة لن يهدأ لهن بال ما لم يقشعوا كل ظل لخطر اعتداء المحور على العالم العربي ، ذلك الخطر الذي ما زال يتهدد الاقطار العربية من مدة طويلة . وإننا لنفخر بأن نرى العراق والعرب قاطبة يعطفون علينا في قيامنا بهذا المشروع الخطير ، الذي قد عزمنا على تنفيذه بقوة تتعاضد دوما واختتم راجيا التفضل بقبول اطيب تمنياتي لشخصكم وللشعب العراقي »

فرانكلن د. روزفلت

✽ مطالب الارشاد ✽

قالت « جريدة الزمان » في عددها الصادر يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٤٢ برقم ١٥٥٩ :
 « يسرنا أن نرى دائرة قسم العلاقات العامة في السفارة البريطانية ناشطة في التعاون على إفهام
 الشعب العراقي حقائق الأمور في ميدان هذا الصراع العالمي ... فقد أخذت هذه الدائرة تبذل
 العالي والنفيس في نشر المجلات ، والجرائد العربية الراقية ، وتوزيعها مجاناً على المقاهي ، والنوادي ،
 والملاهي ، كما أنها تعرض صور الحوادث والأشخاص سواء بتوزيعها أو بتعليقها على جدران
 الأماكن العامة ، أو بواسطة السينما ، وهي في سبيل هذا العمل تبذل الجهود الجبارة ، وتعاون مع
 الدعاية العربية في كل مكان على إفهام الناس حقيقة الموقف ، وحقيقة الأهداف والمرامي من هذا
 الصراع العالمي » اهـ

قلنا : لم تكتف « دائرة العلاقات البريطانية » على التشهير بدول المحور ، وبالساسة العراقيين ،
 الذين تعاونوا مع المحور ، فأستفروها في كل لواء ، وكل قضاء ، وكل ناحية ، سميتها « مكاتب
 الارشاد » وهي المكاتب التي سميتها الصحف العراقية « مكاتب الإفساد » بعد انتهاء الحرب ،
 وطالبت بإلغائها ، وحرقت محتويات الدعاية فيها ، منعا للفساد الذي استشرى بين الناس ، بواسطة
 هذه المكاتب ، حيث لقنت المعصومين أساليب التجسس على الآل والافخاذ ، وعلمتهم طرق
 الدس والايقاع بين الناس ، وملأت أدمغتهم بالكاذب ، والأضاليل ، والصور الخلعية ونحوها
 وفي الوقت نفسه أسست الدوائر البريطانية المختصة جمعيات في أنحاء العراق سميتها « جمعيات
 إخوان الحرية » أو « أخوات الحرية » وكانت مهمة هذه الجمعيات بث الدعاية للمجهود الحربي ،
 والعمل على تحييب الناس بالحلفاء ، ومحاربة الدعاية ضدهم ، وقد انحلت هذه الجمعيات بعد انتهاء
 الحرب وأصبحت خبراً من أخبار التاريخ .

وإلى جانب « مكاتب الارشاد » و « جمعيات إخوان الحرية » كانت دائرة العلاقات تشغل
 سفات جولة لثري الناس ألواناً من السياسة الاستعمارية ، وكان الضباط البريطانيون الذين عينوا في
 كل بلدة ، وقصبة ، وناحية ، بعنوان « ضباط الارتباط » وما هم إلا حكام سياسيون يأمررون
 وينهون ، ويعتقلون ويسرحون ، ولكن باسم الموظفين العراقيين لا باسم « الجيش البريطاني » فكانت
 أعمالهم مدعاة للبهز والسخرية ^(١) .

(١) ابرقت وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء المهارة أنها قررت تسريح لفييف من المعتقلين
 بينهم سائق سيارة من إربل جاء اسمه في البرقية هكذا « زمبايل بيرمام » ولما لم يكن في المعتقل
 شخص بهذا الاسم توقف تسريح المقرر تسريحهم حتى تعرف شخصية السائق المذكور فلماروجعت
 الدوائر المختصة في هذا الشأن علم ان الشخص المراد تسريحه يدعى « اسماعيل بيرمام » وهو
 تعريب اللفظة الانكليزية Ismail Pirmam وعلى القاري أن يتفهم السر .

وكانت « السفارة البريطانية في بغداد » تستهوي الناس بالهدايا والعطايا ، كما كانت تنعم على المدارس والفقراء مبالغ طافية يتبرع بها « ضباط الارتباط » باسم « السفير البريطاني » حين يزورون هذه المدارس وهاتيك المنتديات لأغراض استعمارية لم تكن لتخفى على أحد ، وهكذا اختلط الحابل بالنابل ، وكابد العراقيون القصاص والآلام المنوعة .

﴿ فضأا المعتقلين ﴾

استمرت حركة الاعتقال في عهد « الوزارة السعيدية السابعة » كما كانت في عهد « الوزارة السعيدية السادسة » ولكن جنس المعتقلين تبدل ، فبعد أن كانت الاعتقالات مقتصرة على السياسيين شملت المنشردين ، والسراق ، وأبناء السبيل ، إمعاناً في إلحاق الأذى بالمعتقلين السياسيين ، ولم يفت السلطات البريطانية إرسال بعض العيون والأرصاد إلى المعتقلات « كمعتقلين » لموافاتها بساوك الذين في الشرك ، وبيان اتجاهاتهم ، وما ينوون القيام به من أعمال إذا ما كتب لهم الخروج من المعتقل ، أما الذين اعتقلتهم السلطات الإدارية في الألوية فكان بعضهم من الفسقة ، والفجرة ، والمجرمين المائدين والبعض الآخر من المشبوهين .

« وكان المعتقلون - أنفسهم - متخاصمين ، متشاكسين ، متباغضين ، يقذف بعضهم بعضاً ، ويطن فريق في عرض فريق ، ويسرق هذا من ذاك ، ويعتدي فلان على فلان ، ويشتم عمر بكراً ، ويضرب زيد خالداً ، ويهجو حسن علياً . . . وقد انصرفوا إلى الدس والوقعة والإفساد ، فكانوا يفترون على إخوانهم كذباً ، ويشهدون على الأبرياء زوراً ، ويمحئون السوق على المس بالكرامات ، وإهانة الأشراف وأصحاب المقامات ، متوهمين أن الترفع عن مقابلة الصغيرة بثملها ضعف ومسكنة ، فساد ما كان يتوهمون ، ومن المؤلم أن يكون بين المعتقلين لفيف من العمال والباهلين ، فكان شياطين الزعامة والثقافة يستغلون بساطتهم ، فيستخدمونهم في الاعتداء على من لا يجاريهم في تحبظاتهم ، وذلك بالضرب تارة ، وببذي الكلام طوراً ، حتى إذا استفحل أمرهم ، صاروا يذيقون أسيادهم مرارة العمل الذي كانوا يجرضونهم عليه »^(١)

وقد أصبحت قضية المعتقلين وتسريحهم ، بعد انتفاء الغاية من اعتقالهم ، موضوع مشادة عنيفة بين الجهتين العراقية والبريطانية يدلنا على ذلك تصريح العين جميل المدفعي في مجلس الأعيان بقوله :

« كنت أظن أن أكثر المباحثات التي ستجري هنا تنحصر في أمور جوهرية تتعلق في كيان البلاد وحياتها كالحرص على تطبيق المبادئ الديمقراطية التي ناضل العراق وكافح في سبيل الحصول [١] راجع كلمة المؤلف في مقدمة كتاب « يوميات ومذكرات معتقل » السيد عبد الله حسني ص (ي-ن)

عليها ، وكنت أعتقد أن البحث يجري فيما يؤمن سلامة دستورنا الذي ضحينا من أجله وباعنا على المحافظة عليه ككل أن لا يكون في البلاد معتقل بلا ضرورة ، ولا سجين يسجن في محلات ليست داخلة في تشكيلات السجون الرسمية ولا سيما إذا كان السجين من المحكومين السياسيين وإني أعتقد أننا وصلنا إلى حالة لا يمكن لوزير الداخلية الحالي ، ولا لوزير الداخلية السابق أن ينظر بحق معتقل أن لا ضرورة لبقائه في الاعتقال . هذا ما كان يجب أن نعالجه فيجب أن لا تذهب حقوقنا الدستورية بداعي رغبتنا في التعاون بالمجهود الحربي ^(١)

ولأجل أن نوضح طرفاً آخر من قضايا الاعتقال والمعتقلين ، نشر فيما يلي كتابين بعث بهما أمر المعتقل في « الفاو » إلى ضابط الارتباط البريطاني « الميجر » لويد ، وكنا نود أن نشر هذين الكتابين بالإنكليزية لولا ظروفنا المالية الخاصة :

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام :

أقدم بطيخ لمقامكم تقرير مفصل عن كل معتقل في الفاو فيما يخص سلوكه ، وحر كانه ، وسوابقه ، كل معتقل على حدة للتفضل بالاطلاع مع العلم أن قسم الاعظم من هؤلاء المعتقلين مشاغين ، مفسدين ، ويشنون الدعاية المضرة ، وإني أرى تبعيدهم إلى الأهواز ، أو تسليمهم إلى القوة البريطانية هو أحسن بكثير من وضعهم الحالي حيث يعتقدون أنهم في مراكزهم الرسمية ويحقرون الموظفين ولا يهمهم شيء حيث يأكلون ويشربون وينامون ، وهمهم الوحيد تحطيم الحكومة البريطانية وفخامة السيد نوري السعيد ورفقائه الوزراء ، وليلاً ونهاراً يشتمون ويسبون الحكومة البريطانية والعراقية ، وأكثرهم ميالين إلى النازية ، وإني أرى من المستحسن أن لأحد منهم يطلق سراحه ، حيث ديدنهم المشاغبات وبث الدعاية ضد الحكومة البريطانية ، والعطف والرافة لا يفيد بمثل هؤلاء ، وأرى من المستحسن تسليمهم ساعة أقدم إلى السلطات البريطانية لردهم ، وإني منذ ستة أشهر معهم تحملت أنواع الإهانات والشتم منهم دائماً يحرقون برقيات وعرائض وشكاوي ضدي . هذا ما لزم عرضه لسعادتكم سيدي .

أمر المعتقل في الفاو : السيد شاكر اسماعيل

١٩٤٢/٢/١

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام : سيدي اني أتيت لزيارتكم مرقين مع الأسف لم أحظ في مقابلتكم والآن قدمت تقرير مفصل عن المعتقلين على حدة لتطلعوا على عملهم وحر كانتهم الغير مرغوب فيها . أخبر سعادتكم عندي في المعتقل شخص يدعى السيد عبد الحميد الهاشمي أمر اللواء مقدم

الركن ومدير دعاية عامة سابقاً . اني أعتد على هذا الشخص ، وهو مستعد يتعاون مع السلطات البريطانية ، ويثبت دعاية وفق رغبتكم ، ويطلب مواجعتكم بالسرعة المستطاعة ، وإني شاهدت منه الإخلاص والتعاون ، وإني كفيله ، وسعادتكم تعتمدون عليه ، وهذا الشخص بالنسبة لمعلوماته العسكرية ، وخصوصاً في الدعاية وبالنظر إلى هذا الوقت العصيب أرجو التفضل بسرعة طلبه وحضوره أمام سعادتكم حيث يطلب حضوره أمامكم ليبين لسعادتكم كل شيء . وإني أنتظر الجواب ودمتم سيدي .

١٩٤٣/٢/١٢

أمر المعتقل في الفاو : السيد شاكر اسماعيل

✽ مراد وأبناء منوعة ✽

١- نعت « وزارة المواصلات والاشغال » السرجون وورد ، مدير الموانئ العراقية والملاحه العام ، الذي لب دوراً خطيراً أثناء التجا . سمو الوصي الامير عبد الإله إلى البصرة في أول نيسان ١٩٤١م وكانت وفاة المدير في ١٠/١٠/٩٤٢ اثر عملية جراحية أجريت له ففشلت

٢- وصل إلى البصرة في يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٤٢م المستر ريشارد كيسبي ، وزير الدولة المقيم البريطاني في الشرق الأوسط وفي يوم ١٧ من هذه الشهر جاء إلى بغداد فأقيمت له المآدب المختلفة من قبل « السفارة البريطانية » و « سمو الوصي المعظم » وفخامة « رئيس الوزراء » وبعد أن تفقد القادم مؤسسات العراق المنوعة ، اجتمع بالصحفيين في دار السفارة الانكليزية وحادثهم في موضوع الموقف الحربي ، وقضايا التمويل التي أثقلت الرأي العام ، وضرورة تضافر الجهود العامة والخاصة لخدمة المجهود الحربي ، وقد وجه فخامة رئيس الوزراء إلى الوزير البريطاني مذكرة خطيرة عن فلسطين سنفردها بالبحث في موضع آخر

٣- أصدرت « وزارة المالية » هذا البيان في ١ تشرين الثاني ١٩٤٢م :

« بنا . على مقتضيات المصلحة العامة ، قررت الحكومة عدم منح أية إجازة لتصدير الشعير

خارج العراق » وزير المالية - رئيس لجنة التمويل العليا

٤- وأصدرت « وزارة المالية » نظاماً برقم ٥٨ لسنة ١٩٤٢م يقضي :

« بإدماج كافة الشعبات المحدثه في وزارة المالية لشؤون التمويل ، في « مديرية التمويل العامة » التي أصبحت أعمالها تتعلق بشؤون التمويل بصورة عامة ، وتشمل الانتاج المحلي بكامله والانتاج المستورد ، وأمور وسائط النقل كافة »

وقد عين حسام الدين جمعة مديراً عاماً للتمويل وما يذكر بهذا الصدد أن « مديرية التمويل العامة » قررت ان تقوم « مديرية السجون العامة » بعمل الحيز والصمون وبيعها للجماهير اعتباراً من يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٤٢م فكان عملاً يستحق الشكر في حينه

٥- أضر الفيضان ، الذي حصل في موسم نضوج الحاصلات الشتوية للسنة ١٩٤٢م ، بالزراع ضرراً بليغاً نتيجة لكسر السدود لتخفيف الضغط في مياه الأنهر العالية ، لهذا شرعت الوزارة مساعدة للمتكويين والمتضررين

٦- اتخذت « وزارة المالية » قراراً سديداً خطيراً : هو ان تستوفي رسوم الاستهلاك عن المحصولات الزراعية ، وقدرها عشرة في المئة عيناً يضاف إليها واحد في المئة عن « ضريبة تنظيم تجارة الحبوب » فيكون المجموع ١١٪ وذلك اعتباراً من صباح يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٢م فكان لهذا القرار أثره الفعال في تأمين قوت الشعب ولو بمقياس ضئيل ، لأنه شمل ألوية الديوانية ، والحلة ، والمتفق ، وكربلا ، والمهارة ، فقط من أصل اربعة عشر لواء.

٧- قام الجيشان : العراقي والبريطاني بتارين عسكرية مشتركة في العشرة الاخيرة من تشرين الثاني ١٩٤٢ استمرت اربعة ايام وذلك في منطقة كفري الكائنة بالقرب من الحدود العراقية الشرقية ، وقد شهدها سمو الوصي وفخامة السفير البريطاني إلى فريق من رجال السيف والقلم في كلا الجانبين .

٨- قرر مجلس الوزراء في أوائل كانون الأول ١٩٤٢م استخدام الطلاب العراقيين ، الذين أكلوا دراستهم في خارج العراق ، في المفاوضات العراقية في أوروبا ، إلى أن يتمكنوا من الرجوع إلى بلادهم ، بعد أن تمرد على الحكومة جلبهم

٩- أفرجت الحكومة عن خمسة وثلاثين معتقلاً في يوم ١٣ كانون الأول ١٩٤٢م كان معظمهم من المرموقين وفي يوم ٥ تموز من هذه السنة أفرج عن (٥٧) معتقلاً آخرين ، وفي يوم ١٨ منه أفرج عن ثلاثة وعشرين معتقلاً غيرهم وفي يوم ٥ كانون الأول ١٩٤٣ أفرج عن (٥١) معتقلاً فتكون « الوزارة السعيدة السابعة » قد أفرجت عن (١٢٦) معتقلاً من أصل نيف و ٧٠٠ معتقل .

١٠- نظمت « السفارة البريطانية » قرصاً للدفاع الوطني البريطاني ، وطلبت إلى رؤساء القبائل العراقية المساهمة فيه فكان مما ساهم به رؤساء القبائل في لواء المهارة وحده زهاء ٥٠٠,٠٠٠ ألف دينار

١١- سافر إلى القاهرة في مساء يوم ١٤ كانون الأول ١٩٤٢م وفد من الأطباء العراقيين للاشتراك في « المؤتمر الطبي العربي » الذي يعقد في الاسكندرية يوم ١٨ من هذا الشهر

١٢- توجه سمو الوصي ، الامير عبد الإله ، إلى القاهرة في يوم الخميس الموافق ١٧ كانون الاول ١٩٤٢م في سفرة تستغرق ثلاثة أسابيع فقامت مقامه هيئة نيابية تكونت من السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الاعيان ، وحدي الباجه جي ، رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي ، وقدرافق سموه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء

بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، وإسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المعارف تحسين علي ، مدة تقيب رئيس الوزراء عن العراق ، وفي أثناء وجود سمو الوصي في مصر زار ، ومعه نوري السعيد ، ميدان معركة العليين ، وميناء الاسكندرية وغيرهما من المواقع الخطيرة وعاد سموه إلى بغداد في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٤٣

١٣- أهدت «الحكومة البريطانية» بضع طائرات إلى الجيش العراقي لتعزيز سلاحه الجوي فأقيمت حفلة تسليم وتسلم هذه الهدية في يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٤٣م حيث تبذلت فيها خطب المجاملة والشكر ، ثم أهدته تسع دبابات حديثة الصنع جرى تسليمها في يوم ٢٥ آذار من هذه السنة أيضاً

١٤- أعرب جلالة الملك فيصل الثاني «الطفل» عن رغبته في زيارة «عمان» فالتحذت التدابير الضرورية لتأمين سفره إليها في ١١ آذار ١٩٤٣م تصحبه جلالة والدته ، وجلالة والدته والدته ، ومن «عمان» واصل السفر إلى القاهرة فتولى مدير الداخلية تحسين العسكري القيام بالواجب نحو جلالته وقد عاد الوزير إلى بغداد في يوم ١٢ نيسان وعاد جلالة الملك إليها في يوم ٣٠ من هذا الشهر بعد ان زار بعض المؤسسات

١٥- سافر إلى القاهرة في مهمة خاصة وزير الداخلية ، تحسين العسكري ، يوم ٢٣ آذار ١٩٤٣م فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد .

٦١ = أقر «مجلس الأمة» قانوناً لمراقبة الإيجار والاستيجار الذي أصبح نافذاً من يوم ٣ آذار ١٩٥٣م وقد نص في مادته الأولى على ان :

« المحاكم ممنوعة من سماع دعوى تحلية دور السكن إذا طلب المستأجر تمديد عقد الإيجار بنفس الشروط المتفق عليها في العقد السابق ، ولا يجوز تربييد بدلات الإيجار ، بعد تنفيذ هذا القانون إلا بتمتضي قرار يصدره مجلس الوزراء ، يعين فيه زيادة نسب بدلات الإيجار كل سنة مرة واحدة» وقد أعان هذا التشريع صغار الموظفين وأصحاب الدخل المتوسط على مجابهة ارتفاع بدلات الإيجار ارتفاعاً جنونياً

١٧ - سافر إلى عمان في يوم ٢١ نيسان ١٩٤٣م سمو الأمير عبد الآله ، الوصي على العرش لاستقبال جلالة الملك فيصل الثاني في أوبته من القاهرة إلى العراق فقامت مقام سموه هيئة نيابية مؤلفة من السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الاعيان ، وحدي الباجهجي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي وقد عاد إلى بغداد في ٣٠ من هذا الشهر

١٨ - وصل إلى بغداد في يوم اول حزيران ١٩٤٣م الجنرال سيكورسكي رئيس وزراء

بولنده ، تفقد الحاميات البولندية المقيمة في العراق ، فاقامت له حفلات التكريم « الرسمية والشخصية » وتحدث إلى الصحفيين العراقيين ومراسلي الصحف الأجنبية بما ألمته عليه ظروف الحرب ، وشاء القدر أن تسقط به الطائرة التي كانت تقله فوق جبل الطارق يوم ٥ تموز فيقتل فتبودلت برقيات التعازي بين بلاط بغداد ورئاسة جمهورية بولونيا ثم بين وزارة الخارجية العراقية ووزارة خارجية بولونيا ، وقد اقيمت حفلة قداس للقتيل في بغداد

١٩ - قصد رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، فلسطين للراحة ، ولقضاء بعض المصالح في ١٠ تشرين الاول ١٩٤٣م فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري مدة غياب الرئيس نوري عن العراق ، وقد عاد فقامته إلى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر ٢٠ - دعي سمو الأمير عبد الإله إلى زيارة بريطانية فقبل الدعوى ، وسافر إلى لندن جواً في يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٣ على ان يقوم بوصاية العرش عمه سمو الأمير زيد ، وإلى أن يحضر سموه العراق ، تمينت هيئة نيابية من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان والسيد حمدي الباجهجي رئيس مجلس النواب ، والدين جميل المدفعي ، وقد وصل نائب الوصي إلى بغداد في يوم ٣١ من هذا الشهر وعاد سمو الوصي إليها في يوم ١٢ كانون الاول ١٩٤٣

تعديل القانون الاساسي

نصوص قانونية

نصت المادة الثامنة عشرة بعد المئة من القانون الاساسي العراقي على أنه :
 « يجوز لمجلس الامة ، خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون ، أن يعدل أيأ كان من الامور الفرعية في هذا القانون أو الإضافة إليها لأجل القيام بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين » هـ
 واستناداً إلى هذا النص « الدستوري » وافق مجلس الامة في اجتماعه غير الاعتيادي المنعقد في تموز ١٩٢٥ على اجراء تعديلات طفيفة « لا تتناول الاسس العامة » في القانون الاساسي :
 كجواز تقييد الملك عن العراق ، وكيفية احتساب مخصصات الأعيان والنواب عن مدة الاجتماع الاعتيادي للمجلس ، وفي كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي ، والطرق الواجب اتباعها في « تأليف المحكمة العليا » ... الخ وقد نشرنا هذا التعديل في الملحق الرابع من ملاحق الجزء الأول - ١ -

ونصت المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون المشار اليه على أنه :
 « عدا ما نص عليه في المادة السابقة ، لا يجوز قطعياً إدخال تعديل ما على القانون الأساسي إلى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة أيضاً ، إلا على الوجه الآتي :
 « كل تعديل يجب أن يوافق عليه كل من مجلس النواب والأعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كلا المجلسين المذكورين وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد ، فيعرض عليه ، وعلى مجلس الأعيان ، التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية ، فإذا إقترن بتوافق المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كليهما أيضاً يعرض على الملك ليصدق وينشر » هـ
فكرة التعديل الاساسي

كانت فكرة تعديل بعض المواد الأساسية في « القانون الأساسي العراقي » الشغل الشاغل للوزارات التي تكوّنت بعد تاريخ نشره في ٢١ آذار ١٩٢٥ م ، وكان المسؤولون ينتظرون بفارغ الصبر مرور المدة التي حتمتها المادة ١١٩ من هذا القانون الأساسي - وهي خمس سنوات - للشروع في هذا التعديل ، وإلى ذلك أشارت « الوزارة السعدونية الرابعة » المكوّنة في ١٩ أيلول سنة ١٩٢٩

« الفقرة ٥ من ايضاح المنهاج : ان التعديلات في القانون الأساسي تحتوي على امور كثيرة : منها تبديل مبدأ اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب المنحصات ، وانتقاء الوزراء من خارج المجلس ... الخ » (١)

المواد الزائدة في القانون

وفي « القانون الأساسي العراقي » بعض مواد كان يرى ضرورة الغائها ، لانتفاء الحاجة اليها ، منها :

المادة (١٣) المتعلقة بوجوب مراعاة القوانين العثمانية ، أو التي أصدرتها سلطات الاحتلال البريطانية ، والوزارات العراقية إلى حين نشر القانون الأساسي حتى تلغى أو تستبدل بغيرها
 المادة (١١٤) المختصة بشرعية « البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ... الخ »
 المادة (١١٥) التي نصت على اعتبار « كل شخص بريئاً ومصاصاً ... بشأن الأعمال التي أتى بها بسلامة نية ، إمتثالاً للتعليمات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، أو الحاكم الملكي العام ، أو المندوب السامي ... الخ »

المادة (١١٦) المتعلقة بشرعية الأحكام الصادرة من قبل الحكام السياسيين البريطانيين أو

معاونتهم ... الخ»

المادة (١١٧) الباحثة عن شرعية القرارات الصادرة من قبل الحكام السياسيين البريطانيين أو معاونيهم»

المادتان (١١٨) و (١١٩) الباحثان عن الزمن المحدد لتعديل القانون الأساسي، وكيفية تعديله إلى مواد أخرى دلت التطبيقات البرلمانية والحقوقية على ضرورة تبديلها أو إلغاؤها . وكانت اسس هذه التعديلات مهية في عهد الملك فيصل (٢٣ آب ١٩٢١ - ٨ أيلول ١٩٣٣) ولكن حصر العراق جهوده في موضوع إدخال العراق في عضوية الأمم ، واندلاع ثورة التيارات في آب ١٩٣٣ م^(١) أديا إلى تأخير تشريعها

وفي عهد الملك غازي (٨ أيلول ١٩٣٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩) اشتدت الرغبة في تعديل القانون الأساسي تعديلاً أساسياً .

« فألفت لجنة من رجال العراق الذين مارسوا تطبيق القانون الموضوع البحث في البرلمان زمناً طويلاً ، أشغلوها بعض الوظائف الحكومية الهامة ، مما جعلهم واقفين على ما يحتاجه القانون المذكور من تحويل وتعديل في أحكامه ، وكانت من نتائج أعمال تلك اللجنة أن تقدمت بلائحة احتوت على لزوم إلغاء بعض المواد من القانون ، لعدم وجود فائدة من بقائها ، بناء على أنها كانت موضوعة لدور انتقال العراق من الحكومة التركية ، ثم الإنكليزية ، إلى الحكومة الوطنية ، وتناولات أيضاً تعديل بعض المواد تعديلاً جوهرياً ، منه ما يمس حقوق الملك ، ومنه ما يتعلق بغير ذلك ، وقد كان بالإمكان القيام بهذه التعديلات لولا الكارثة التي حلت بالعراق بوفاته ملكه المرحوم غازي الأول ، وانتقال العرش إلى خلفه ، جلالة الملك فيصل الثاني ، تحت وصاية صاحب السمو الأمير عبد الآله ووجود النص الصريح في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون الأساسي الذي يمنع - في مدة الوصاية - إدخال أي تعديل في القانون بشأن حقوق الملك وورثته^(٢) بعث فكرة التعديل

وعلى أثر ترك الأمير عبد الآله ، الوصي على العرش ، بغداد ، والتجأه إلى البصرة في ٣ نيسان ١٩٤١ م ، وما أعقب ذلك من اصطدام الجيشين : العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني

(١) راجع عن « ثورة الآتوريين » ص ٣٢ / ٢٧٧ من الجزء الثالث وعن دخول العراق عصبة الأمم ص ١٨٤ / ١٧٤ منه

(٢) كانت اللجنة مؤلفة من السادة : ناجي السويدي ، ورستم حيدر ، وعبد العزيز العصاب ، ومستشار وزارة العدل ، المستر دزاور

(٣) - كلمة موجزة عن تعديل القانون الاسامي - ص ١ / ٢ مطبعة الحكومة ١٩٤٤

من أيار في هذه السنة؛ ثم تزوح القسامين بحوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م إلى إيران ، واحتلال العراق من قبل القوات البريطانية احتلالاً جديداً في حزيران من هذه السنة ، وعودة سمو الأمير المشار إليه إلى ممارسة واجبات الوصاية " على أثر ذلك كله تجددت الرغبة في تعديل « القانون الاساسي العراقي » تمديلاً يخالف التعديلات التي كان في النية إدخالها عليه من قبل ، لأنه تناول احداثاً آتية ارتأت الوزارة أن تعالجها عن طريق تعديل الدستور مثال ذلك :

جواز نقل العاصمة من بغداد إلى غيرها من المدن بصورة مؤقتة ^(١) وانتقال ولاية المهدي إلى أرسد رجل عراقي من أبناء اكبر النجبال الملك حسين بن علي مدة شغورها ، وهو الأمير عبد الإله بالذات ^(٢) وإعطاء الملك حق إقالة رئيس الوزراء عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ^(٣) وجعل عدد اعضاء مجلس الاعيان مساوياً لربع عدد اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٣٨ نائباً ، بعد ان حدد القانون الاساسي عدد الاعيان بالعشرين ^(٤) وجواز اجتماع مجلس الامة في خارج العاصمة إذا تعذر اجتماعه فيها ^(٥) وجواز تعيين نواب وزراء ، ووزراء بلاوزارة ^(٦) وضرورة تصديق مقررات مجلس الوزراء من قبل الملك ^(٧) وعدم جواز تشريع قانون بإعفاء من ارتكبوا جرائم من شأنها المساس بشكل الحكومة ^(٨) ونحو ذلك من التعديلات

الشروع في التعديل

في كانون الأول ١٩٤١ فاتحت وزارة العدلية سكرتارية مجلس الوزراء في موضوع تعديل القانون الأساسي ، موضحة ان المادة (٢٢) منه نصت على أنه لا يجوز إدخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته . وأن للفقهاء رأيين أحدهما عدم جواز تقيص حقوق الملك والآخر عدم امكان إضافة حقوق جديدة إلى الملك ، فقرر مجلس الوزراء في ١١ من هذا الشهر تأليف لجنة من :

- ١ - جميل المدفعي ٢ - توفيق السويدي ٣ - عمر نظمي ٤ - مصطفى العمري ٥ - محمود صبحي الدفترلي ٦ - نوري القاضي ٧ - بهجت زينل ٨ - عبد الهادي الظاهر ٩ - انطوان شماس ١٠ - عبد الجبار التكريلي ١١ = جميل عبد الوهاب ١٢ - عبد الوهاب محمود

لوضع التعديلات المقترضة للقانون الأساسي ، فواجهت « اللجنة » في بدء شروعاتها في العمل

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) تراجع ص ١٧٨ / ٢٤٥ من المجلد الخامس من الوزارات لمعرفة هذه الحوادث | (٢) المادة الثالثة من القانون المعدل |
| (٣) الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون المعدل | (٤) الفقرة السادسة من المادة (٢٦) |
| (٥) الفقرة الأولى من المادة (٣١) | (٦) الفقرة (٣) من المادة (٣٨) |
| (٧) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٦٤ | (٨) المادة (٦٥) من القانون المعدل |
| (٩) المادة (١٢٣) من القانون المعدل | |

مشكلة دستورية هي هل يجوز تعديل المواد التي تعين حقوق الملك في عهد الوصاية أو لا يجوز ؟
فارتأت الحكومة جمع « المحكمة العليا » لتفسير المادة ٢٢ من القانون فقالت الاكثية :
« لدى النظر في الموضوع ، وبعد المداولة ، رأت الاكثية المحكمة أنه إذا كان القصد إضافة
حقوق إلى جلالة الملك في لائحة الدستور الجديد ، فذلك جاز ، لعدم مخالفة نص العبارة الأخيرة
من الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من القانون الأساسي التي تمنح إدخال تعديل ما مدة الوصاية
بشأن حقوق الملك إذ لا يعد ذلك تعديلاً في هذا الباب » ٢٤ كانون الأول ١٩٤١
صالح باشا أعيان عبد المحسن شلاش حسن تاتار داود سمرة عمر نظمي محمد الصدر
وقالت الأقلية :

« إن ما جاء في آخر الفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين من القانون الأساسي يمنع إدخال
أي تعديل في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته ، وقد أيدت الفقرة القانونية
هذا المنع بكلمة (ما) التي يجب والحالة هذه أن تكون شاملة ومانعة أي تعديل كان ، بما فيه
تنقص الحقوق وتزويدها إذ أن الغاية من هذا المنع والتحذير ليس ملاحظة تنقص حقوق الملك في
عهد الوصاية فقط ، بل أراد القانون أن تمارس هذه الحقوق في عهد الوصاية كما كانت تمارس في
عهد الملك السابق ، دون زيادة أو نقصان إلى أن يبلغ الملك الصبي سن الرشد ويتولى العرش .
إن المقصود من (حقوق الملك) التي جاءت في المادة هي وجائب الملك وذلك بدلالة ما جاء في
الباب الثاني من القانون الأساسي الذي عدد الأعمال والوجائب التي يقوم فيها الملك في المواد ١٩
و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ تحت عنوان (الملك وحقوقه) فلهذا نرى إدخال أي تعديل
بشأن حقوق الملك مخالفاً للقانون الأساسي كما أننا نرى إضافة حقوق جديدة للملك هو (تعديل)
أيضاً وهذا يخالف نص الفقرة المذكورة التي جاءت مطلقة »

٢٤ كانون الأول ١٩٤١ عبد العزيز المطير عضو محكمة التمييز محمود صبحي الدفترى عضو
مجلس الاعيان

وخالف قرار الاكثية أيضاً عضو آخر ولكن من ناحية أخرى فقال :

« إن التعديل بتزويد حقوق الملك في القانون أمر جاز مستتب من قصد المشرع ، الذي استهدف
حماية هذه الحقوق بعدم التعريض لها بالتنقيص ... ولكنني أختلف مع الاكثية بأنني أرى أن تكون
هذه الحقوق الجديدة ، المراد إدخالها في القانون الأساسي غير منقصة من حقوق الشعب ، وحقوق

(١) جريدة الوقائع العراقية العدد (١٩٨٥) بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢

(٢) المصدر نفسه

مجلس الأمة ، الواردة في الدستور ، فأخالف الاكثرية من هذه الناحية فقط ^(١)

٢٤ كانون الأول س- مصطفى التكرلي عضو محكمة التمييز

واستأنفت « اللجنة » بعد صدور هذه الفتاوى نشاطها ، وانتهت من وضع التعديلات في ظروف لا تقبض عليها وفي ٥ آذار ١٩٤٣ رفعت نتائج عملها إلى « الوزارة السعيدية السابعة » فأحالتها هذه بدورها إلى « مجلس النواب » الذي قرر في يوم ٢٣ من هذا الشهر تأليف لجنة مختلطة من ٢٥ نائباً لتدقيق هذه التعديلات وكان أعضاء اللجنة السادة :

- ١- توفيق السويدي ٢- جميل عبد الوهاب ٣- رايح العطية ٤- روبين بطاط ٥- شفيق نوري ٦- عبد الوهاب محمود ٧- طالب محمد علي ٨- عارف حكمة ٩- فريق المزهر ١٠- علي ممتاز ١١- سلمان الشيخ داود ١٢- حامد النقيب ١٣- رزوق غنام ١٤- داخل الشعلان ١٥- حسن سهيل ١٦- عز الدين النقيب ١٧- ابراهيم يوسف ١٨- أحمد عثمان ١٩- أحمد الجليلي ٢٠- صالح شكارية ٢١- علي خيري الإمام ٢٢- رؤوف الشيخ محمود ٢٣- أمجد العمري ٢٤ جمال بابان ٢٥- محمد باقر الحلبي ^(٢)

ولاحظت « الوزارة » ان الوقت لم يعد كافياً لانجاز تعديل القانون ضمن المدة المتبقية من اجتماع البرلمان ، فقررت « لائحة التعديل » على « مجلس الأعيان » بصورة غير رسمية ، ليتفرغ لدراستها حتى إذا احيلت إليه من قبل « مجلس النواب » على صورة رسمية ، كان قد قتلها بحثاً وتديقاً ، وقد تألفت لجنة من النائبين : توفيق السويدي وعبد الوهاب محمود ومن العين ابراهيم كمال للتوفيق بين آراء أعضاء مجلسي النواب والأعيان

في مجلس النواب

خصص مجلس النواب جلسته الثانية والأربعون ، المنعقدة في يوم ٢٧ مايس ١٩٤٣م ، للمصادقة على « قانون تعديل القانون الأساسي » فوقف نائب بغداد ، وأحد رؤساء الوزارات السابقين ، توفيق السويدي ، وألقى خطاباً مطولاً جاء فيه :

« لم يحدث ، على ما أعلم ، شيء ما يستلزم النظر في أن من الضروري إجراء تعديل في دستور سنة ١٩٢٥ بشكل تتطلبه مصلحة ضرورية عامة ومستعجلة في هذه البلاد ، ولكن الشعور كان سائداً بأنه إذا ارتكبت أخطاء دستورية أثناء سير حياة الأمة فهي ليست ناشئة من الدستور ، أو من نقص فيه ، وإنما كانت من سوء تطبيق احكامه ، ومن أحكام فاسدة شرعت أو وقعت سواء كان ذلك في قانون الانتخابات الذي لم يحقق الأمل ، أو القوانين الاخرى التي سنت وهي

(١) جريدة « الوقائع المراقية » الرسمية العدد (١٩٨٥)

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ ص (١٩٥)

لم تحقق الأمل الدستوري الذي يجب أن يدعم هذا القانون الأساسي ... والآن بعد ما تخللت كثير من الحوادث أصبحنا نعتقد أنها متأتية من الدستور ، والحقيقة أنها لم تأت من الدستور بل إننا أتت من سوء التطبيق ، وضاع مراقبة المجلس ، وعدم استعمال سلطته ، واضعافه بشكل لا يمكنه من محاسبة الحكومة ، فتهدد هذا المجلس بالحل المتواصل هو الذي جعله أن يكون مجلساً لكل وزارة ^١»

وكان نائب ديالى ، جميل عبد الوهاب ، قد ذكر - في تقرير وتسوية منح الملك حق إقالة رئيس الوزراء ، « إن القاعدة العامة هي أن من يملك التعيين يملك الغزل . هذه القاعدة أخذت بها كثير من الدول ، وليست هي بدعة كما يعتقد ذلك بعض الاخوان فالدستور المصري ، والدستور التشيكوسلوفاكي ، والروماني ، والألماني ، وحتى الدستور الانكليزي أخذ بهذه القاعدة ^٢»
فرد السيد توفيق السويدي على ذلك قائلاً :

« في قانوننا المقصود في التعيين هو الاختيار ، والقاعدة التي جرت منذ عشرين سنة في التعيين هي الاختيار ، وهذه القاعدة هي التي جرت عندما منذ عشرين سنة قاعدة الاختيار ، لا التعيين ، وللاختيار شروط بالنسبة للمل الذي يسود المجلس تجاه أي شخص ، وهذه القضية ذكرت كثيراً ووددت أن أسجل وجهة نظري فيها حتى لا يكون التباس . وأما قضية عزل رئيس الوزراء . في الدستور الانكليزي فلا توجد بتاتاً ^٣»

وتدارك رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، الموضوع فقدم اقتراحاً بتعديل الفقرة السادسة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي على هذا الوجه :

(٦- للملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة أن يقبل رئيس الوزراء .)

ثم قال - نوري السعيد - ما نصه :

« إن حق إقالة رئيس الوزراء ما هو إلا حق كما يسمى - فيتو - ولا يستعمل في كل حين ، بل عندما يشعر رئيس الوزراء بعدم إمكان تمشية الأمور مع صاحب العرش أو مع المجلس لا بد وأن يستقيل ... وان بقاء هذا النص مع الزمن سوف يبقى لا حكم له ^٤»
فاستأنف النائب توفيق السويدي الكلام وقال :

« الدستور وضع مبدأ وهو انه في زمن الوصاية لا يتعرض بشي يتعلق بحقوق الملك ، وهذا قيد احترازي ، فمخاوفي تتأتى من ان زمن الوصاية ما دام موجوداً فكثير من القيود بالدستور

(١) عاخر مجلس النواب لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣ من ٣٧٦-٣٧٧

(٢) المصدر نفسه من ٣٧٨

(٣) المصدر نفسه من ٣٨١

(٤) عاخر مجلس النواب لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣ من ٣٨٩

التقديم تقيد التعديل في حقوق الملك ، ليس بالزيادة او غيرها ، ولو صرفنا النظر عن التعديل بأجمعه لكان أوفى وأحسن ، خصوصاً والجو جار ، وفيه إدارة عرفية ، وفيه مخاوف تتعلق بالخبر والرزق أكثر مما تتعلق بالدستور »^١

وعندما جاء دور التصويت النهائي تسلل من الجلسة الذين لم يرغبوا في مجابهة الوزارة بالرفض فبقي ٧٨ نائباً صوتوا كلهم بالموافقة
في مجلس الأعيان

خصص مجلس الأعيان جلسته الثانية والمشرعون المنعقدة في يوم ٩ حزيران ١٩٤٣ للمذاكرة في « قانون تعديل القانون الأساسي » وقد حضر الجلسة سمو الوصي الأمير عبد الإله بالذات ، وافتتح المناقشة رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، فألقى خطاباً مطولاً تناول حياة البلاد النيابية وأوضاعها الدستورية ، وما أصابها من رجات عنيفة ، وانقلابات خطيرة ، وأتى على فكرة تعديل الدستور ، والصعوبات التي جابهتها ، والطرق التي سلكتها لتحقيق هذا التعديل ، وما جاء على لسانه في هذه الجلسة قوله :

« إن الشعور بضرورة تعديل الدستور في الحقيقة قد بدأ قبل هذا التاريخ بزمان غير قليل . لقد بدأ هذا الشعور على عهد المنفور له الملك فيصل الأول ، وكانت هناك على ما أتذكر ملفة خاصة تحتوي على بعض مواد من الدستور كان جلالته قد وجد فيها نقصاً ورغب في تعديلها . . . وأهم الأسباب التي حملت جلالته على التفكير في ضرورة التعديل هو الحاجة الماسة التي لمسها جلالته ، والتي لمستها جميعاً من ضرورة إصلاح الموجع عن طريق العرش . . . إن القوانين الأساسية إنما تعدل بنتيجة الحاجة وقد حصلت الحاجة . . . وآخر هذه الضرورات ظهرت لنا عندما كنا في عمان في أيام الحوادث المعلومة وقد تجملت في ذلك الوقت هذه الخطورة بصورة ظاهرة مما أوجب علينا تلافيها في أول فرصة ممكنة »^٢

وتناول الحديث ، بعد رئيس الوزراء ، العين جميل المدفعي ، وكانت وزارته الرابعة المكونة في ١٧ آب ١٩٣٧ قد تبنت موضوع « تعديل القانون الأساسي » وألفت لجنة لهذا الغرض برئاسة السيد تاجي السويدي ، وعضوية السيدين : رستم حيدر وعبد العزيز القصاب ، تحت إشراف مستشار وزارة العدلية ، المستر دراور ، الذي كان قد ساهم في وضع أسس « القانون الأساسي العراقي » في عام ١٩٢٠ م فقال « المدفعي »

(١) المصدر نفسه ص ٣٩١

(٢) محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٤٣ ص ٤٨٥

« سادتي !

« أنا كنت ممن يعتقدون بأن الظروف الحاضرة غير ملائمة لتعديل الدستور ، رغم أنني كنت رئيس لجنة سابقة لتعديل الدستور وذلك :

أولاً - لأن العهد عهد وصاية ، وفي نظري أن ليس من المستحسن إدخال تعديل ، على حقوق الملك في عهد الوصاية

ثانياً - لأن الظروف ظروف حرب اضطرت الحكومة أن تتخذ بسببها بعض الاجراءات التي رأتها ضرورية ، مما قد تؤثر على سلامة المناقشة والتدقيق في مثل هذه اللائحة الهامة

ثالثاً - مع احترامي للكثير من أعضاء مجلس النواب ، أجد أن هذا المجلس ليس بالمجلس الجدير بأن يناقش ويعدل قانوناً أساسياً بعد ما سبق له من أعمال ظهر أنه لم يؤد الواجبات حقاً^(١) هذا فضلاً عن أن مشكلتنا لم تنجم حسب اعتقادي عن نقص في الدستور

« ومع ذلك بالنظر لوجود مواد مفيدة ومهمة في التعديلات ، التي أجريت ، ورغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لانجاز هذه اللائحة ، وافقت عليها ، وأرجو من المجلس العالي باسم اللجنة أن يوافق عليها أيضاً ، كما أرجو أن تكون هذه التعديلات فاتحة عهد خير ورخاء واطمئنان للبلاد إن شاء الله »^(٢)

ان السيد المدفعي بعد أن عدد أسباباً - لها قيمتها - لعدم ملائمة الظروف لتعديل القانون الأساسي ، عاد فأعلن موافقته على التعديل « رغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لانجاز هذه اللائحة »

وقال العين محمود صبحي الدفكري ، أشد الأعيان معارضة لفكرة التعديل :

« ظهرت فكرة تعديل الدستور إلى حيز الوجود بصورة جدية على اساس وضع مواد خاصة لتعزيز مجلس الامة وجعل سلطة واسعة له للاشراف على السلطة التنفيذية فاختمرت هذه الفكرة في عهد فخامة المدفعي فشكلت في سنة ١٩٣٨ لجنة من رجال القانون والسياسة ... غير انه قبل ان تقدم اللجنة مقترحاتها فجعت البلاد بوفاة المرحوم الملك غازي ، وانتقل العرش إلى صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني الذي كان ولا زال في عهد الوصاية ، الامر الذي جعل اللجنة أن تتجه

(١) يشير العين المحترم إلى حادثة اجتماع مجلس الامة في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١ م ومناذاته بالشريف شرف وصياً على العرش ، ثم ترجيبه بالأمير عبد الآله ، عند افتتاحه مجلس الامة في ٢ تشرين الثاني من هذه السنة ، والتاس سموه التنكيل بالشريف شرف والقائمين بمحوادث الشهرين نيسان وابار ١٩٤١

(٢) محاضر مجلس الأعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) ص ٤٩٠

في مقترحاتها عما يخص حقوق الملك اتجاهها خاصاً إذ كان من المقرر لديها ان تجري تعديلات هامة في حقوق الملك ووجائبه على اساس تنقيص تلك الحقوق وتوزيعها على سلطات اخرى لايجاد بعض التوازن بين القوى ... إلا ان اللجنة ارتأت حذف هذه المقترحات من اللائحة التي أعدتها باعتبار عدم جواز إجراء تعديل ما في القانون الأساسي بشأن حقوق الملك ووراثته خلال عهد الوصاية ... ان اللجنتين اللتين شكلتا من نخبة من رجال الأمة لغرض تعديل الدستور ، رغم تشكيل إحداهما قبل صدور قرار المحكمة العليا والأخرى بعده ، ارتأتا عدم جواز إجراء مثل هذا التعديل ... ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون الأساسي ، التي حذرت إجراء تعديل ما بشأن حقوق الملك في عهد الوصاية استهدفت نقطة هامة فيما يخص حقوق الملك والأمة معاً . كما لا يخفى على حضراتكم ان حقوق الوراثة والسلالة الملكية معينتان في القانون الأساسي إذ أن صاحب التاج في نظر القانون معلوم ، وهو من سلالة المنفور له الملك فيصل الأول ، فهذا الوضع يعين لنا الاتجاه على ان الدستور سكت عن تعريف شخصية الوصي ، ولم يقيدنا في انتخابه ، فإذا ان الشخص الذي يقوم بأعباء الوصاية مجهول في نظر القانون ، أو أمر انتخابه مناط بمجلس الأمة الذي قد يصيب فيه وقد يخطئ ، وقد حصل الأمران بالفعل ... نحن الآن في حالة حرب وان أرقى الأمم ديمقراطية في العالم في حالة كهذه تصدر قوانين استثنائية ... ونحن اتباعاً لهذه القاعدة أصدرنا قوانين ومراسيم هامة في هذا الشأن ... ان الصحافة أصبحت مقيدة تقيداً قوياً ، وان الاجتماعات لاشك غدت ممنوعة ... وكذلك المخبرات التلغونية وان الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية في اعتقال الاشخاص لم يملكها أي شخص فهل يعتبر هذا الوضع مع هذا القيد على حرية الآراء ملائماً لتعديل أو وضع دستور ؟

وخالف العين عمر نظمي لائحة التعديل من ناحية أخرى فقال :

سادتي ! وقعت في الماضي حوادث مؤلمة لاشك انها مست بالدستور والعرش ، وكان من أهم الأمور التي مست الدستور والعرش هو أولاً إنكار حق الملك بإقالة رئيس الوزراء ، وثانياً الاستمرار في الحكم من قبل رئيس وزارة لم يترك منصبه بالرغم من استقالة أكثر أعضائه وزارته خلافاً لأحكام المادة ٦٤ من القانون الأساسي ، ان الحكومة عند تقديمها لائحة تعديل الدستور في بادئ الأمر اعتقدت أنها كانت مرفقة ، لأن اللائحة تستهدف أمر معالجة الدستور بصورة كاملة غير منقوصة ، وفي مقدمة هذه المعالجات ، معالجة قضية الإقالة واعتبار الوزارة مستقلة عندما يقل عدد الوزراء عن سبعة ، فذلك أنا ومن كان على رأيي قد رجحنا بالرأي الأول كل الترحيب ،

(١) محاضر مجلس الأعيان والاجتماع العادي السابع عشرة ص ٤٩١/٤٩٣ وقد حرم

المجلس من الدفتری بعد انتهاء مدة عضوبته

أما الآن فقد رجعت الحكومة عن قسم من رأيها في التعديل إذ قبلت إدخال قيود وشروط في حق الاقالة ، وكذلك حذفت الفقرة المتعلقة بضرورة استقالة الوزارة ، عندما يصبح عدد الوزراء أقل من الحد الأدنى المعين في القانون الأساسي ، فأتانا مع احتفاظي برأيي عند المذاكرة على المواد المتعلقة بهذه القضية أقول ان هذه التعديلات الجديدة سوف لا تزيل الغموض الموجود في القانون الأساسي والتمرد على احكامه كما أوضح ذلك معالي العبد المحسن شلاش . سادتي ! ان الضرورة والمصلحة العامة عبارتان لا حدود لهما فإدخال مثل هذه القيود في صلب الدستور ، يجعل تقديرها بيد الملك ، ويبد المسؤولين الآخرين ، في وقت واحد ، فيجوز أن الملك يرى ظروفاً يقدر معها وجود ضرورة ومصلحة عامة توجب إقالة رئيس الوزراء ، في حين ان المسؤولين الآخرين لا يرون في ذلك اي ضرورة واي مصلحة عامة فكيف تحمل الأزمة ؟ ^(١)

وكان مجلس الأعيان قد ألفت لجنة خاصة لفحص لائحة التعديل قوامها السادة :

- ١- جميل المدفعي ٢- صادق البصام ٣- جلال بابان ٤- عبد المهدي ٥- أحمد الداود
 - ٦- عبد المحسن شلاش ٧- مصطفى العمري ٨- ابراهيم كمال ٩- عمر نظمي ١٠- صالح باش أعيان ١١- غزرة مناحيم ١٢- محمود صبحي الدقري
- فقررت هذه اللجنة قبول التعديل بالاكثرية وكان المخالفان لفكرة التعديل العبدان : محمود صبحي وعمر نظمي وقد اثبتنا وجهة اعتراض كل منهما أعلاه ، فوافق المجلس على التعديل باكثرية اثني عشر صوتاً ضد صوتين فقط وفيما يلي نص التعديل

✽ قانون التعديل الثاني للقانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ ✽

بعد الاطلاع على المادة ال ١١٩ من القانون الاساسي وتوفير كافة الشروط المعينة فيها وبموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بتصديق ونشر هذا القانون : -

المادة الاولى : تعدل المادة الثانية من القانون الاساسي بالوجه التالي : =

العراق دولة ذات سيادة وهي مستقلة حرة ملكها لا يجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

المادة الثانية : تعدل المادة الثالثة منه بالوجه الآتي : -

مدينة بغداد عاصمة العراق ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بصورة مؤقتة .

المادة الثالثة : تعدل المادة الرابعة بالوجه التالي : -

يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية : -

طوله ضعفا عرضه ويقسم اقلياً إلى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية ، أعلاها الأسود فالأبيض فالأخضر على أن يحتوي على شبه منحرف أحمر من جهة السارية . تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الأبيض . وارتفاعه ربع طول العلم وفي وسطه كوكبان أبيضان ذوا سبعة أضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية .

أما طريقة استعمال العلم وشعار الدولة وشاراتها واستحداثها فتعين بقانون .

المادة الرابعة : تعدل المادة الخامسة بالوجه التالي :

الجنسية العراقية وأحكامها يحددها القانون .

المادة الخامسة : تعدل المادة العاشرة بالوجه التالي :

١- حقوق الملكية مصنوعة . فلا يترع ملك أحد أو ماله إلا لأجل النفع العام في الأحوال والطريقة التي يعينها القانون وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلاً .

٢- ولا يجوز فرض القروض الإجبارية ولا حجز الأموال والأموال ولا مصادرة المواد الممنوعة إلا بمقتضى القانون .

٣- السخرة الجبائية والمصادرة العامة للأموال المنقولة وغير المنقولة محرمة بتاتا .

المادة السادسة : تعدل المادة الحادية عشرة بالوجه التالي :

لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بمقتضى قانون تشمل أحكامه جميع المكلفين .

المادة السابعة : تعدل المادة الرابعة عشرة بالوجه التالي :

للمراقبين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الأمور المتعلقة بأشخاصهم أو بالأموال العامة إلى الملك ومجلس الأمة والسلطات العامة بالطريقة وفي الأحوال التي يعينها القانون .

أما مخاطبة السلطات باسم جمع من الناس فلا تكون إلا للهيئات الرسمية والأشخاص المعنوية

المادة الثامنة : تعدل المادة الثامنة عشرة بالوجه التالي :

العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وإلهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أم عسكرية . ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون .

المادة التاسعة : تعدل المادة العشرون بالوجه التالي :

١- ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لأحكام قانون الوراثة .

٢- إذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة فإنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أكبر أبناء الملك الحسين بن علي مدة شغورها .

المادة العاشرة : تعدل المادة الحادية والعشرون بالوجه التالي :

يقسم الملك أثر تبوؤه العرش بين المحافظة على احكام القانون الاساسي واستقلال البلاد والإخلاص للامة والوطن امام مجلس الأعيان والنواب في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان

المادة الحادية عشرة : تعدل المادة الثالثة والعشرون بالوجه التالي :

١- للملك عند مسيس الحاجة أن يغيب عن العراق بقرار من مجلس الوزراء بحسب نشره وينصب الملك قبل غيابه نائباً عنه أو (هيئة نيابية) ويعين الحقوق التي يفوضها لمن ينوب عنه بموافقة هذا المجلس .

٢- لا يمارس النائب أو أي عضو من هيئة النيابة حقاً من حقوق الملك إلا بعد أن يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الأساسي .

٣- إذا كان مجلس الامة مجتمعاً تؤدي اليمين أمامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة . وإلا فتؤدي أمام مجلس الوزراء بحضور رئيسي مجلس الاعيان والنواب أو من يقوم مقامهما .

٤- لا يكون الوزير نائباً أو عضواً في هيئة النيابة . وإذا كان أحد أعضاء مجلس الامة نائباً أو عضواً في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه مدة النيابة .

٥- إذا امتد غياب الملك أكثر من اربعة أشهر ولم يكن مجلس الامة مجتمعاً يدعى حالاً إلى الالتئام للنظر في الأمر .

٦- يجب ان يكون النائب أو العضو في هيئة النيابة عراقي الجنسية لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ويجوز تعيين احد أقرباء الملك المذكور الذي أكل السنة الثامنة عشرة .

المادة الثانية عشرة : تعدل المادة السادسة والعشرون بالوجه التالي :

١- الملك رأس الدولة الأعلى وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها وبأمره توضع الانظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين ضمن ما هو مصرح به فيها .

٢- الملك يصدر الاوامر بإجراء الانتخاب العام لمجلس النواب وباجتماع مجلس الامة ويقترح هذا المجلس ويعطله ويفضه ويحل مجلس النواب وفقاً لأحكام هذا القانون .

٣- إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام أو لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص أو للقيام بواجبات المعاهدة فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الأحوال على ألا تكون مخالفة لأحكام هذا القانون الاساسي ويجب عرضها جميعاً على مجلس الامة في اول اجتماع عدما صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة أو المجلس التأسيسي فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى

الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعا عليها بتواقيع الوزراء كافة .

وتشمل لفظة - القانون - المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

٤- الملك يعقد المعاهدات بشرط ان لا يصدقها إلا بعد موافقة مجلس الامة عليها .

٥- الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم

٦- الملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ان يقيل رئيس الوزراء .

٧- الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٨- الملك بناء على اقتراح الوزير المسؤول يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين والموظفين

الملكيين والقضاة والحكام ويمنح الرتب العسكرية ويعين قواد الفرق فما فوقهم ما لم يفوض ذلك إلى سلطة اخرى بقانون . وله ان يمنح الاوسمة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف .

٩- الملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله ان

يعقد معاهدات الصلح بشرط ان لا يصدقها نهائياً إلا بعد موافقة مجلس الامة وله ان يعلن الاحكام العرفية أو حالة الطوارئ وفقاً لأحكام هذا القانون .

١٠- تضرب العملة باسم الملك .

١١- لا ينفذ حكم الاعدام إلا بتصديق الملك والملك ان يخفف العقوبة او يرفعها بعفو خاص

وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

المادة الثالثة عشرة : تعدل المادة الثلاثون بالوجه التالي :

لا يكون عضواً في أحد المجلسين :

١- من لم يكن عراقياً اكتسب جنسيته العراقية بالولادة او بموجب معاهدة (لوزان) او

بالتجنس على أن يكون المتجنس منتبهاً إلى عائلة عثمانية كانت تسكن عادة في العراق قبل سنة ١٩١٤ ومصر على تجنسه عشر سنوات .

٢- من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ودون الاربعين في الاعيان .

٣- من كان محكوماً عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره قانوناً .

٤- من كان محجوراً عليه من محكمة ولم يفك حجره .

٥- من كان محكوماً عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ومن كان محكوماً

عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة الامانة او تزوير او احتيال او غير ذلك من الجرائم المحلة بالشرف بصورة مطلقة .

٦- من كان له وظيفة في الحكومة أو المصالح الملحقة بها أو منصب أو وظيفة أو خدمة لدى شخص أو مؤسسة لها عقد مع إحدى الدوائر العامة أو له أية منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة مع ذلك العاقد إلا إذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من أكثر من خمسة وعشرين شخصاً . ويستثنى من ذلك أيضاً مستأجرو أراضي الحكومة وأملاكها والقائمون بالمهام الميئنة في الفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون .

٧- من كان مجنوناً أو مشوهاً

٨- من كان من أقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون .

٩- لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .

المادة الرابعة عشرة : تعدل المادة الحادية والثلاثون بالوجه التالي :

١- يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع النواب يعينهم الملك بمن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم ومن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن .

٢- يجوز انتداب العين أو النائب بموافقة وموافقة المجلس المنتسب إليه للقيام بمهمة خاصة في خدمة الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين .

المادة الخامسة عشرة : تعدل المادة الثانية والثلاثون بالوجه التالي :

مدة العضوية في مجلس الأعيان ثمانية سنوات اعتباراً من تاريخ التعيين ويجوز إعادة تعيين العضو السابق .

المادة السادسة عشرة : تعدل المادة الثالثة والثلاثون بالوجه التالي :

يختب مجلس الأعيان من بين أعضائه الرئيس ونائبيه لمدة تبتدى من ابتداء الاجتماع الاعتيادي في السنة التالية وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك ليصدق . وإذا حل مجلس النواب فلا تنتهي مدتهم إلا عند اجتماع المجلس الجديد ما لم تكن عضويتهم قد انتهت .

المادة السابعة عشرة : تعدل المادة الخامسة والثلاثون بالوجه التالي :

يعطى العين عدا مخصصات السفر مخصصات قدرها خمسون ديناراً شهرياً طيلة مدة العضوية .

المادة الثامنة عشرة : تعديل المادة السابعة والثلاثون بالوجه التالي : -

يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب والتصويت السري في انتخابهم ووجوب تمثيل الاقليات المسيحية والموسوية .

المادة التاسعة عشرة : تعديل المادة الثامنة والثلاثون بالوجه التالي : -

١ - دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول وإذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها مع مراعاة ما جاء في الفقرة الثانية

من المادة (٢٦).

٢ - يجتمع المجلس ستة اشهر من كل سنة ويعطل ستة اشهر ومع مراعاة الفقرة الاولى تعين ازمان الاجتماعات والعطل خلال السنة بإرادات ملكية .

٣ - يجتمع المجلس في العاصمة ويجوز اجتماعه خارجها عند تعذر الاجتماع فيها .

المادة العشرون : تعدل المادة التاسعة والثلاثون بالوجه التالي : -

١ - يدعو الملك المجلس إلى عقد اجتماعه وإذا لم يدع المجلس في اليوم المعين فانه يجتمع بحكم القانون . ويستمر اجتماعه حسبما ورد في المادة السابقة الا إذا حله الملك قبل ختام المدة .

٢ - المجلس ان يؤجل جلساته من حين إلى آخر وفقاً لنظامه الداخلي ويعتبر مجتمعا خلال مدد هذه التأجيلات .

المادة الحادية والعشرون : تعدل المادة الاربعون بالوجه التالي : -

١ - اذا حل المجلس يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادتين (٣٧) و (٣٩) فيما يخص التعطيل والتأجيل . وعلى كل حال يجب فض هذا الاجتماع في يوم (٣٠) تشرين الثاني لكي يبدأ الاجتماع الاعتيادي الاول من الدورة وإذا صادف هذا الاجتماع شهر كانون الاول أو كانون الثاني فانه يعتبر اول اجتماع للدورة .

٢ - إذا حل المجلس لامر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

٣ - للملك ان يدعو مجلس الامة للاجتماع علاوة على المدة المقررة في المادة (٣٨) وذلك للبت في امور معينة تذكر في الدعوة وبفض هذا الاجتماع بإرادة ملكية .

المادة الثانية والعشرون : تعدل المادة الثانية والاربعون بالوجه التالي : -

لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) ان ينتخب نائباً على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب وإذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة فعليه ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره . والموظفين الذين ينتخبون الحيار بين قبول العضوية ورفضها والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء والموفدين من الاعيان والنواب .

المادة الثالثة والعشرون : تعدل المادة الثالثة والاربعون بالوجه التالي :

يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم وفي الشواغر والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والعشرون : تعدل المادة السادسة والأربعون بالوجه التالي :
لنائب أن يستقيل من النيابة بتقديم استقالته كتابة إلى الرئيس ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة الخامسة والعشرون : تعدل المادة السابعة والأربعون بالوجه التالي :
عند شغور عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة أو استقالة أو فقد الصفات القانونية أو تغيب عن المجلس يجب أن يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .
المادة السادسة والعشرون : تعدل المادة الثامنة والأربعون بالوجه التالي :
يعتبر النائب ممثلاً للبلاد العراقية عامة لا لمنطقته التشريعية خاصة .

المادة السابعة والعشرون . تعدل المادة الخمسون بالوجه التالي :
١- يعطى النائب عدا مخصصات السفر مخصصات (اربعون) ديناراً شهرياً طيلة مدة العضوية .
٢- إذا حل المجلس في اليوم الاول من كانون الاول أو بعده يعطى النائب مخصصات الاشهر الباقية من السنة الاجتماعية حتى نهاية تشرين الثاني من السنة .

المادة الثامنة والعشرون : تعدل المادة الحادية والخمسون بالوجه التالي :
على النواب والاعيان قبل الشروع في أعمالهم أن يقسم كل منهم أمام مجلسه بين الاخلاص للملك والمحافظة على القانون الاساسي وخدمة الامة والوطن وحسن القيام بواجباتهم .
المادة التاسعة والعشرون : تعدل المادة الثانية والخمسون بالوجه التالي :

١- لا يباشر مجلس الاعيان أعماله ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف أعضائه المعينين فعلاً
٢- ولا يباشر مجلس النواب أعماله ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف أعضائه المنتخبين فعلاً
المادة الثلاثون : تعدل المادة الخامسة والخمسون بالوجه التالي .
يبت المجلس باللوائح القانونية مادة مفادة على حدة ثم يبت فيها جملة . وله ان يقرر الاقتصاد على البت فيها جملة فقط . وللأعضاء في هذه الحالة مناقشة المواد .
المادة الحادية والثلاثون : تعدل المادة الستون بالوجه التالي :

١- لكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود ونظام المجلس الذي ينتسب إليه . ولا تتخذ أية إجراءات قانونية ضده من اجل تصويت او بيان رأي او إلقاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته .

٢- لا يوقف ولا يحاكم احد من أعضاء مجلس الامة ما لم يصدر من المجلس الذين ينتسب إليه قرار بالاكثورية بوجود الاسباب الكافية لاقحامه او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جريمة مشهودة . وإذا اوقف أحد الأعضاء لسبب ما أثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة أن تعلم المجلس

بذلك عند اجتماعه مع الايضاحات وبيان الأسباب .

المادة الثانية والثلاثون : تعدل المادة الثانية والستون بالوجه التالي :

١- يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية إلى أحد المجلسين فإذا قبلها ترفع إلى الثاني ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

٢- إذا رفعت لائحة إلى أحد المجلسين وطلب رئيس الوزراء أو أحد الوزراء المذاكرة عليها بجملة مشتركة ووافق مجلس الأعيان على ذلك يجتمع المجلسان برئاسة رئيس مجلس الأعيان ويبت فيها بأكثرية ثلثي المجلس المشترك ولا تكون قانوناً إلا بعد تصديق الملك .

٣- يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة وبعد قبولها تعرض على الملك فإذا أن يصدقها وأما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة في برهة ثلاثة أشهر إلا إذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها أو إعادتها خلال خمسة عشر يوماً لإعادة النظر فيها مع بيان الأسباب الموجبة وإذا لم تعد في المدة المقيمة فإنها تعتبر مصدقة .

٤- إذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع إلى أحدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والستون بالوجه التالي :

١- لا يقل عدد الوزراء عن السبعة بضمهم رئيس الوزراء . ولا يكون وزيراً من كانت فيه إحدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) . والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه أكثر من ستة أشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب نائباً قبل ختام المدة المذكورة والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق مناصب العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه . ولا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة وأموالها .

٢- يجوز تعيين نواب وزراء على أن يكونوا من أعضاء مجلس الأمة .

٣- الملك أن يعين وزراء بلا وزارة لغرض الاستفادة من كفاياتهم ومواهبهم وذلك عند

الضرورة .

المادة الرابعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والستون بالوجه التالي :

مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ويعقد برئاسة رئيس الوزراء . ليقدر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في القضايا المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة وفي جميع الأمور الهامة التي تقوم بها الوزارات ويعرض رئيس الوزراء ما يقرره المجلس على الملك للمصادقة عليه .

المادة الخامسة والثلاثون : تعدل المادة الحادية والثلاثون بالوجه التالي :

تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة المتهمين بجرائم سياسية أو بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة وللمحاكمة أحكام التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم وللبت بالأمور المتعلقة

بتفسير هذا القانون وموافقة القوانين الأخرى لأحكامه .

المادة السادسة والثلاثون : تعدل المادة الثانية والمائون بالوجه التالي :

- ١- إذا اقتضى إجراء محاكمة أمام محكمة عليا تحال القضية إليها بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الأعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة .
- ٢- أما الأمور الأخرى فتحال إلى المحكمة العليا بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار من أحد مجلسي الأمة .

٣- تؤلف المحكمة العليا من ثمانية أعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه وأربعة من حكام محكمة التمييز أو غيرهم من كبار الحكام وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الأعيان وإذا لم يتمكن الرئيس من الحضور يتأسس جلسة المحكمة نائبه .

المادة السابعة والثلاثون : تعدل المادة الثالثة والمائون بالوجه التالي :

إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء بعد أن تؤلف وفق الفقرة الثالثة من المادة السابقة . أما إذا لم يكن مجلس الأمة مجتمعاً يكون نصب الأعضاء المذكورين في المادة السابقة بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية .

المادة الثامنة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والمائون بالوجه التالي :

إذا اقتضى تفسير القوانين أو الأنظمة في غير الأحوال المبينة في المادة السابقة أو إذا اقتضى البت فيما إذا كان أحد الأنظمة المرعية يخالف مستند القانوني يؤلف - بناء على طلب الوزير المختص - ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية وعند تعذر حضوره فتحت رئاسة نائبه . وينتخب أعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار ضباط الجيش إذا كان القانون يتعلق بالقوة المسلحة وثلاثة من كبار موظفي الإدارة إذا كان القانون يتعلق بالشؤون الإدارية وفقاً لقانون خاص .

المادة التاسعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والمائون بالوجه التالي :

يجب أن تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون ولا تقر إدانة المتهم إلا بأكثرية ثلثي المحكمة وقراراتها قطعية . والأشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب ينحون عن العمل حالا . ولا تمنع الاستقالة من التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة الأربعون : تعدل المادة السادسة والمائون بالوجه التالي :

- ١- كل قرار يصدر من المحكمة العليا ينص على مخالفة أحد القوانين أو بعض أحكامه لأنحكام هذا القانون يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة . وإذا صدر قرار من هذا

القبيل يكون ذلك القانون أو القسم المخالف منه ملغى من تاريخ صدور قرار المحكمة على أن تقوم الحكومة بتشريع يكفل إزالة الأضرار المتولدة من تطبيق الأحكام الملغاة .

٢- كل قرار يصدر من الديوان الخاص ينص على مخالفة أحد الأنظمة أو بعض أحكامه لمستند القانوني يجب أن يكون بأكثرية ثلثي آراء الديوان وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك النظام أو القسم المخالف منه ملغى من تاريخ صدور قرار الديوان الخاص .

المادة الحادية والأربعون : تضاف إلى آخر المادة الثامنة والثلاثون الفقرة التالية وتعتبر فقرة خامسة :

٥- المجالس العرفية والمحاكم الخاصة التي تؤلف في الأحوال المبينة في المادة (١٢٠) من هذا القانون .

المادة الثانية والأربعون : تعدل المادة التاسعة والثلاثون بالوجه التالي :
أصول المحاكم في المحاكم الخصوصية والرسوم التي تؤخذ فيها وكيفية استئناف أو تمييز أحكامها
تعين بقوانين .

المادة الثالثة والأربعون : تعدل المادة الحادية والتسعون بالوجه :
لا يجوز وضع ضرائب أو رسوم إلا بقانون . غير أن ذلك لا يشمل الأجور التي تأخذها
دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العامة أو مقابل الانتفاع من مال الدولة . ولا يجوز
وضع الضرائب والرسوم بمرسوم .

المادة الرابعة والأربعون : تعدل المادة الثانية والتسعون بالوجه التالي :
يجب أن تجبي الضرائب والرسوم من المكلفين بدون تمييز ولا يجوز أن يعفى عنها أحد منهم
إلا بقانون .

المادة الخامسة والأربعون : تعدل المادة الثامنة والمائة بالوجه التالي :
عملة الدولة تقرر بقانون .

المادة السادسة والأربعون : تعتبر المادة المائة والعشرون فقرة أولى . ويضاف إليها الفقرة
التالية وتعتبر فقرة ثانية :

٢- عند حدوث خطر أو عريان أو ما يخل بالسلام في أية جهة من جهات العراق للملك بموافقة
مجلس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء العراق أو في أية منطقة منها . وتدار المناطق
التي يشملها الإعلان وفقاً لقانون خاص ينص على محاكمة الأشخاص عن جرائم معينة أمام محكمة
خاصة وعلى الإجراءات الإدارية التي تتخذها سلطات معينة .

المادة السابعة والأربعون : تضاف المادة الآتية إلى القانون وتعتبر المادة الثالثة والعشرون

بعد المائة :

(مادة ١٢٣) - ليس لمجلس الأمة أن يشرع قانوناً يعفو الأشخاص ارتكبوا جرمًا من شأنه المساس بتبديل شكل الدولة أو تبديل الحكومة أو إدغام الملك أو الحكومة أو تهديدهما على إجراء عمل ما .

المادة الثامنة والاربعون : تضاف المادة التالية إلى القانون وتعتبر المادة الرابعة والعشرون بعد المائة :

مادة (١٢٤) التقاليد الدستورية التي لم يرد نص بشأنها في هذا القانون ولا يوجد نص يمنع الأخذ بها وكانت متبعة في الدول الدستورية يجوز الأخذ بها وتطبيقها كقاعدة دستورية بقرار مجلس الأمة في جلسة مشتركة

المادة التاسعة والاربعون : تعتبر المادة (١٢٣) مادة تحت رقم (١٢٥)

المادة الخمسون : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٦٢ واليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٤٣^(١)

عبد الإله

نوري السعيد

رئيس الوزراء

عبد الإله حافظ

وزير المعارف

سلطان البراك

وزير الاقتصاد

عبد الله القصاب

وزير الداخلية

ووكيل وزير الدفاع

ووكيل وزير المالية

عبد الرزاق الازري

تحسين العسكري

وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزير الخارجية

وزير الشؤون الاجتماعية

وزير العدلية

عمل مجلس النواب *

« دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات وإذا صادف أول الشهر عطلة رسمية فن اليوم الذي يليها . . . الخ^(٢) وكانت دورة اجتماع مجلس النواب « التاسعة » التي بدأت بالاجتماع غير الاعتيادي في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٩ أول دورة أتمت اجتماعاتها الأربعة ، دون أن يعقدها « الحل » الذي أصاب الدورات الثمان السابقة ، فقد عقد الاجتماع الاعتيادي الأول في يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٩م وعقد الاجتماع الثاني في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٠م^(٣) والثالث في ١ تشرين الثاني ١٩٤١م

« ١ » نشر في الوقائع العراقية العدد ٢١٢٣ بتاريخ ٣١-١٠-١٩٤٣

« ٢ » المادة (٣٨) من القانون الأساسي

« ٣ » صادف أول تشرين الثاني ١٩٤٠م حلول عيد الفطر المبارك

والرابع في أول تشرين الثاني ١٩٤٢م كما ان هذا المجلس قد دعي إلى اجتماع فوق العادة في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١م لإعلان وصاية « الشريف شرف » على عرش العراق بعد أن أسند إلى سمو الأمير عبد الإله ترك واجبات الوصاية ، ولكن « المجلس » طالب في الاجتماع الاعتيادي الثالث المنعقد في أول تشرين الثاني ١٩٤١م التشكيل بالهيئة الحكومية التي نصبت الشريف شرف وصياً بعد أن فشلت حركة أيار ١٩٤١م

وقد تقصد المسؤولون عن « الحياة النيابية في العراق » الابقاء على هذا المجلس للأسباب التي أعلنتها رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وهي :

« ومن النقاط التي تعرض الاعيان المحترمون إليها هي قضية إكمال المجلس النيابي دورته الاعتيادية . . . إن الفضل في ذلك لا يعود إلى أحد إنما الصدف ، نعم سوء الصدف أو حسن الصدف هي التي أوجبت إكمال المجلس دورته فقد اقتضت ان الدعاية المفروضة في الخارج كانت تبث دعايتها بعدم مشروعية الحكومة الحاضرة فكان خير جواب عليها هو عدم حل المجلس النيابي لإفهام من في الخارج بأن المجلس لم يتغير ولم يؤت بمجلس جديد لتأييد الوضع الحاضر »^(١) فلما أتم « هذا المجلس » تعديل « القانون الأساسي » على النحو المذكور ، صدرت الإرادة المرقمة ٢٢٩ بحله وهي :

نظراً إلى أن مجلس الأمة قد وافق بنصائه القانوني على تعديل القانون الاساسي ، واستناداً إلى المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون الأساسي ، المشار إليه فقد أصدرنا هذه الإرادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة المعينة في المادة الاربعين من القانون المشار إليه وان يعرض التعديل المذكور على مجلس الأمة

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٢ واليوم التاسع من شهر حزيران ١٩٤٣

نوري السعيد - رئيس الوزراء

عبد الإله

✽ تعديل وزارتي ✽

كانت أيام « الوزارة السعيدية السابعة » قلقه مضطربة بحكم ظروف الحرب السائدة وكانت الوزارة إذا خرجت من مأزق ما سالمة دخلت في مأزق آخر وهي أشد قلقاً من قبل ، وكانت

التبدلات بين أعضاء الوزارة تتأثر بالوضع الحربي السائد وقد صدرت الإرادة الملكية في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣ م

- ١- بنقل عبد الإله حافظ من منصب وزارة الخارجية ، وتعيينه وزيراً للمعارف
- ٢- ونقل تحسين علي من منصب وزارة المعارف ، وتعيينه رئيساً للديوان الملكي
- ٣- ونقل صالح جبر من منصب وزارة المالية ، وتعيينه وزيراً للداخلية
- ٤- ونقل تحسين العسكري من منصب وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيراً للأشغال والمواصلات
- ٥- تعيين السيد جلال بابان وزيراً للمالية
- ٦- تعيين السيد نصره الفارسي وزيراً للخارجية
- ٧- تعيين أحمد مختار بابان ، وزير المواصلات والأشغال ، وزيراً للعدلية ، بدلاً من وزير

العدلية ، داود الحيدري المنقول إلى السلك الخارجي

وفي يوم ٨ تموز ١٩٤٣ م سافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى القاهرة ماراً بالشام ، في بيروت ، فالقدس ، لاجراء مشاورات مع الزعماء العرب حول تأسيس جامعة الدول العربية ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، بوصفه أقدم وزير في الهيئة الوزارية القائمة ، وبإسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المواصلات والأشغال ، تحسين العسكري ، مدة غياب وكيل وزارة الدفاع نوري السعيد ، عن العراق ، وقد عاد الرئيس ، نوري السعيد ، إلى بغداد في يوم ١٠ آب ١٩٤٣ م فتخلى الوكيلان عن وظيفتهما . وفي يوم ٢٧ تموز من هذه السنة ، سافر وزير الداخلية ، صالح جبر ، إلى سورية ، فلبنان ، للاصطياف ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى وزير العدلية أحمد مختار بابان .

وفي يوم ٨ آب ١٩٤٣ م سافر وزير المواصلات والأشغال ، تحسين العسكري ، إلى خارج العراق للاصطياف فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المواصلات والأشغال بالوكالة إلى وزير المالية ، جلال بابان ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المعارف ، عبد الإله حافظ . وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر سافر وزير العدلية ، أحمد مختار بابان ، للاصطياف فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الخارجية ، نصره الفارسي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، نوري السعيد

جامعة الدول العربية

سئل المستر إيدن ، وزير خارجية بريطانيا ، في مجلس العموم البريطاني في يوم ٢٥/٢٤ شباط

١٩٤٣ م

« عما إذا كانت قد اتخذت خطوات لتحقيق تعاون اقتصادي ، وسياسي ، أكبر بين الدول العربية في الشرق الأوسط تمهيداً لإنشاء ، اتحاد عربي في النهاية » فأجاب بإيلي :
« ان الحكومة البريطانية - كما سبق لي أن أوضحت - تنظر بعطف إلى أي حركة بين العرب ترمي إلى تحسين وحدتهم الاقتصادية ، والثقافية ، والسياسية ، ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب أن يصدر من العرب أنفسهم ، وعلى ما أعلم لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان العام »

هذا ما فاجأت به « وكالة أنباء رويتر » الصحف العالمية ، ونشر في جريدة الزمان البغدادية في عددها المرقم ١٦٥٤ الصادر في يوم ١٩٤٣ م. أما الملك عبد الله ، ملك المملكة العربية الاردنية الهاشمية فيقول :

« الجامعة العربية صوت فاه به نوري باشا السعيد » وتلقفه مصطفى النحاس باشا ، وأيده المستر أنتوني إيدن ، فهو جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس - اليمن ونجد والعراق والشام ولبنان ومصر وشرق الأردن - بسرعة عجيبة في وقت كانت فيه سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، والعراق ومصر تحت المعاهدتين الساريتين إلى الآن ، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية ، وعهدية ، ما عدا اليمن ونجد فإنهما كانتا حرتين وفي هذا يتجلى للأمة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع ، سباق بين مقيد ومطلق ، اما قيد احتلال ، واما قيد عهد واما قيد جهالة ، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه ، ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون إذاعته ، وظن العرب الراضي عن هذه الجامعة انها ستكون خير أداة لدوام الانتدابات ، ودوام الاحكام العهدية ، واني تارك لغيري تفسير هذه الظنون »^(١)

وعلى كل فقد وقف مصطفى النحاس ، رئيس وزراء مصر ، في مجلس الشيوخ المصري في يوم ٣١ آذار ١٩٤٣ م وألقى بيانا خطيراً عن فكرة إنشاء « جامعة الدول العربية » جاء فيه قوله :
« منذ أعلن المستر إيدن تصريحه ، فكرت فيه طويلاً ، وقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن ان توصل إلى غاية مرضية هي أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع ، وانتهيت من دراستي إلى انه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة ، فيما ترمي إليه من آمال ، كل منها على حدة ، ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها في التوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل إلى ذلك ، ثم تدعوهم جميعاً إلى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية من جهة متحدة

بالفعل ، فإذا تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تشدها الأمة العربية . . . وقد أخذت انفذ هذه الخطوة ، فوجهت بالفعل إلى فخامة رئيس حكومة العراق دعوة رسمية ، حتى إذا ما وافق فخامته على هذه الخطوات ، بحثنا رأي العراق في هذا الموضوع من جهاته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وأوجه بعد ذلك الدعوة تارة للدعوة إلى الحكومات العربية ، وأستقضي من مندوبيها واحداً بعد واحد رأيها في الموضوع نفسه ، فإذا ما انتهت من هذه المباحثات التمهيدية ورأيت منها ما يشير بالنجاح ، كما أرجو ، دعت الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر في مصر ^(١) .

وقد قرن النحاس قوله بالفعل ، فوجه الدعوة إلى رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، فطار هذا إلى بيروت أولاً ، في يوم ٧ تموز ١٩٤٣ ، حيث التقى بالعاملين في حقل القضية العربية ، ثم جاء إلى دمشق للعرض نفسه ، ثم عاد إلى بيروت ، ومنها توجه إلى فلسطين في طريقه إلى مصر قبلها في يوم ٢٢ من هذا الشهر ، وفي أثناء مكوثه في فلسطين صرح لوكالة الأنباء العربية قائلاً :

« من المأمول أن يعقد مؤتمر من جميع الحكومات العربية في هذا العام لأن هناك عملاً كبيراً يقتضي الإنجاز ، وإن العراق في عام ١٩٤٠ حين كان رشيد عالي في الحكم عرض إرسال نصف قواته للقتال في خارج البلاد لمساعدة الحلفاء . إذا دعموا القضية العربية » .

وعند وصوله إلى القاهرة اجتمع بالنحاس اجتماعات متعددة ، ودرس الرئيسان : المصري والعراقي قضية تكوين « جامعة الدول العربية » من نواحيها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . ثم إن النحاس باشا اتصل بجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، و بجلالة إمام اليمن ، وبسمو الأمير عبد الله الهاشمي ، وفاوض مندوبيهم بما فاوض به رئيس وزراء العراق ، علي نجر ما جاء في خطابه الذي القاه في مجلس الشيوخ المصري .

وفي أوائل أيلول ١٩٤٣ م فرغ الرئيس المصري من مباحثاته واستشاراته مع ممثلي الجمهوريتين السورية واللبنانية ، ويمثلي جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، و جلالة الإمام يحيى حميد الدين ، وغيرهم ، وأخذ يدرس موضوع عقد مؤتمر تمهيدي لتحقيق هذه الفكرة .

وفي يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٤٣ م هبط بغداد وفد سوري برئاسة وزير الخارجية ، السيد جميل مردم ، لتوحيد وجهة نظره مع وجهة نظر العراق في موضوع الجامعة ، فكان الوفد بضيافة الحكومة ، ولما غادر البلاد في يوم ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ صدر هذا البلاغ :

« بمناسبة زيارة الوفد السوري العراق لقد جرت محادثات بينه وبين الحكومة العراقية ، وتبذلت الآراء في المسائل التي تهم القطرين الشقيقتين ، كما بحثت وجهات نظر الحكومتين فيما

(١) محاضر مجلس الشيوخ المصري : نقلاها الاستاذ نجيب صدقة إلى كتابه « قضية فلسطين » ص ٢٦٧-٢٦٨

يخص الوحدة العربية على الأساس الذي جرت عليه مشاورات الوحدة العربية في القاهرة، فأُسفرت هذه المحادثات ، التي كان يسودها الود الخالص ، والثقة المتبادلة ، عن اتفاق تام في وجهات نظر الطرفين « ١ »

وفي يوم ٣ نيسان ١٩٤٤ وصل إلى بغداد وفد لبناني برئاسة وزير خارجية لبنان ، رياض الصلح ، لنفس الغاية التي جاء من أجلها الوفد السوري من قبل ، ولنا عودة إلى موضوع « جامعة الدول العربية » في الفصول القادمة .

✽ الاعتراف باستقلال سوريا ✽

استهدفت « الثورة العربية الكبرى » التي أعلنها الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، على الترك في ٩ شعبان سنة ١٣٣٤ هـ انشاء امبراطورية عربية واسعة تجمع شمل العرب ، وتوحد كلمتهم ، وتجعلهم أمناء بعد خوفهم ، وعزاً بعد ذلهم ، ولكن اتفاقية سايكس - بيكو السرية التي عقدها حلفاء العرب من البريطانيين والفرنسيين في منتصف أيار ١٩١٦ م قضت بتقسيم البلاد العربية إلى حكومات ومقاطعات ، وفرضت عليهم انتدابات ظالمة بعنوانين مختلفة : بريطانية وفرنسية ودولية ، فكان لا بد من قيام ثورات داخلية في هذه الحكومات للتخلص من مظالم الاستعمار الاوروبي وانتداباته .

ولما انهارت فرنسا في أوائل الحرب العالمية الثانية ^(١) رأى الحلفاء أن يقضوا على الوضع الفرنسي الشاذ في سوريا ولبنان ، ويتخلصوا من المتاعب التي تعرقل مجهودهم الحربي في هذين البلدين . فرحفت قواتهم عليها في حزيران ١٩٤١ م وتم لها السيطرة فيها ، وفي يوم ٢٦ تشرين الثاني من هذه السنة ، أعلن الجنرال كاترو استقلال سوريا ، واعترفت دول الحلفاء المحاربة بهذه الحركة الاستقلالية ، وظلت سوريا تتعاون مع الحلفاء لاستكمال أسباب هذا الاستقلال ، حتى إذا قاربت « الحرب العالمية الثانية » نهايتها ، أعلن العراق اعترافه بهذا الاستقلال ، فصدر هذا البيان :

بيان رسمي

عندما حررت القوات الحليفة الديار السورية من سيطرة حكومة فيشي ، تعهدت كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة ، بمنح الاستقلال التام لسوريا ولبنان ، وفسح المجال الكافي أمامهما لتحقيق أهدافهما القومية . وفي أيلول من عام ١٩٤١ أعلن الجنرال كاترو باسم الحلفاء ، وبصفته مندوباً سامياً لقوات الافرنسيين الأحرار في الشرق ، إرجاع النظام الجمهوري لسوريا وفق المهود والوعود التي قطعها الحلفاء على أنفسهم لسوريا . وفي السابع والعشرين من أيلول عام ١٩٤١

(١) كان انهيار فرنسا في العاشر من حزيران ١٩٤٠ م

اعلن استقلال سوريا بصورة رسمية ، واعترفت بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة ، وبعض الدول الخليفة بالدولة السورية المستقلة . أما العراق فقد تريت بالاعتراف ، ريثما يعاد تطبيق أحكام دستور سوريا ، وتتألف في البلاد حكومة بمقتضاه ، وبالنظر لتحقيق ذلك الآن فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ / ٨ / ١٩٤٣ الاعتراف بسوريا كدولة مستقلة ، وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين القطرين الشقيقين ، وتبديل القنصلية العراقية في دمشق بمفوضية ، وقد ابلغت الحكومة السورية ، وكذلك الدول المتحدة الاخرى ، بقرار الاعتراف باستقلال سوريا وسيادتها ، وبهذه المناسبة ، فقد بعث فخامة رئيس الجمهورية السورية إلى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ببرقية ضمنها جميل شكره وتمنياته للحكومة العراقية ، وسجل فيها هذا الحادث التاريخي العظيم الذي يشيد في توثيق العرى بين القطرين الشقيقين ، ورد حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ببرقية رقيقة ؛ وبعث كذلك فخامة رئيس الحكومة السورية ، السيد سعد الله الجابري ، ببرقية إلى فخامة السيد نوري السعيد ، رئيس الوزراء ، وقد استهلها بالوقع الكبير الناشئ . عن اعتراف العراق باستقلال سوريا وسيادتها ، وأشار فيها إلى دلائل العطف والمودة المتبادلة بين العراق وسوريا ، وأشاد فيها بمساعي فخامة السيد نوري السعيد في سبيل القضية العربية الكبرى ، وقد رد فخامته عليها ببرقية ودية ؛ وبعث فخامة وزير الخارجية السورية ، السيد جميل مردم ، ببرقية إلى معالي وزير الخارجية السيد نصره الفارسي ، ضمنها ارتياح سوريا الكبير باعتراف حكومة صاحب الجلالة العراقية بالدولة السورية المستقلة ، وأشار فيها إلى ضرورة التعاون الوثيق بين الاقطار العربية ، وإلى قرار الحكومة السورية من ناحيتها بإحداث مفوضية سورية في بغداد ، وقد رد معالي وزير الخارجية عليها ببرقية شكر وتهنئة أعرب فيها عن ترحيب الحكومة العراقية بتأسيس العلائق الدبلوماسية بين البلدين ، وعن تمنيات العراق لفاه سوريا وسعادتها ^(١)

بغداد ١١ أيلول ١٩٤٣

مدير الدعاية العام

✽ هوادئ لبنان الدائمة ✽

لم يكفد العراق يعلن اعترافه باستقلال سورية ، على النحو الذي شرحه بيان « مدير الدعاية العامة » الصادر في ١١ أيلول ١٩٤٣ م ، حتى اتخذت الخطوات اللازمة لإعلان اعترافه باستقلال لبنان أيضاً ، وعلى هذا أبرق الوصي على عرش العراق ، الأمير عبد الإله ، البرقية التالية إلى :

صاحب الفخامة بشاره الحوري ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، بيروت

أنتهز فرصة اعتراف العراق باستقلال لبنان فأعرب لغضائكم عن أصدق تهاني القلبية المقرونة بأطيب التمنيات لفاهية القطر اللبناني الشقيق ، راجياً أن يتحقق في عهدكم ما تصبو إليه الأمة

البنانية من جميل الأماني والآمال . عبد الإله الوصي ^(١)

فرد رئيس الجمهورية اللبنانية ، الشيخ بشارة الخوري على هذه البرقية بما يلي :

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله ، الوصي على عرش العراق - بغداد

إن تهنئة سموكم بمناسبة اعتراف العراق باستقلال لبنان أثرت في نفسي تأثيراً عميقاً وتلقاها الشعب اللبناني مقبلاً . إني لا أشكركم على ما أعربتم عنه من صادق التمنيات نحو لبنان ، راجياً للقطر العراقي الشقيق تحقيق ما ينشده من مجد وعزة في ظل جلالة ملكه المعظم ، وتحت رعاية سموكم ^(٢)

رئيس الجمهورية اللبنانية : بشارة الخوري

وتبادلت بين وزير الخارجية العراقية ، ووزير الخارجية اللبنانية ، برقيتان بمآل البرقيتين

المتبادلتين بين سمو الأمير عبد الإله والشيخ بشارة الخوري

وأقرت « الجمهورية اللبنانية » تعديل « الدستور اللبناني » على أساس الاعتراف بـ « استقلال لبنان التام » ورفع المواد المتعلقة بالانتداب ^(٣) فأغاظ هذا القرار « لجنة التحرير الفرنسية في بيروت » وأصدر المسيو هيلو ، المندوب الفرنسي العام ، أوامره في العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ م باعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية ، الشيخ بشارة الخوري ، ورئيس وزرائه ، رياض الصلح ، واثنين من الوزراء ، وإبعادهم إلى جهة غير معروفة فقامت قيادة الدول العربية في بغداد ، والقاهرة ، والرياض ، وعمان ، حتى صنعاء ، واحتجت لدى الحكومتين : البريطانية والأميركية على هذا التعسف الفرنسي احتجاجات متواصلة ، وتولى رئيسا الوزارتين المصرية والعراقية مؤازرة الشعب اللبناني في مصابه هذا

وفي بغداد استدعى نائب سمو الوصي ، الأمير زيد المعظم « كلا من السفير البريطاني ، والقائم بأعمال المفوضية الأميركية في بغداد ، يوم ١٣ من هذا الشهر ، وأبلغهما - بحضور وكيل وزير الخارجية - احتجاجه واحتجاج الحكومة العراقية للأعمال غير القانونية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان ، وطلب منها تبليغ حكومتيها اتخاذ ما تترأياته مناسباً لإعادة الحالة في لبنان إلى مجراها القانوني ، وتوقيف مداخلته السلطة الفرنسية في شؤون لبنان »

وكانت الحكومتان : البريطانية والأميركية تراقبان الحوادث الدامية في بيروت عن كثب فقررتا العمل على وضع حد لاستغلال دول المحور هذه الحوادث فضغطتا على « حكومة الجنرال كاترو » وطلبتا إليها أن تطلق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية ، ووزرائه ، المعتقلين فوراً ، دون

[١] و[٢] جريدة الزمان العدد ١٨٥٥ بتاريخ ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٤٣

[٣] بعد أن احتل الجيش البريطاني لبنان في حزيران ١٩٤١ م أعلن قاده أن إعلان جمهورية لبنان المستقلة

أن تخطر لاتخاذ تدابير وخطوات أخرى ، فصدر الأمر بالافراج عن المشار إليهم في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣م واعتبر اللبنانيون عودة رئيس جمهوريتهم إلى منصبه فوزاً عظيماً لقضيتهم الوطنية

ومما يذكر بهذه المناسبة أن مجلسي الاعيان والنواب العراقيين دعيا إلى اجتماع مستعجل لبحث موضوع الاعتداء الفرنسي على استقلال لبنان فاجتمعا وألقى الاعيان والنواب المتحمسون خطاباً ثارية هاجموا فيها سياسة فرنسة التعسفية ، وعيروها بالاحتلال الألماني لبائيس ، ولسائر المدن الفرنسية الكبرى ، وناشدوا الحكومتين البريطانية والأمريكية أن تعملا يداً واحدة لإعادة الاستقرار إلى هذا القطر ، كما أن التوجيهات الخاصة حملت الأهلين في سائر الألوية على مشاركة نواب الأمة طلباتهم وانتهى الأمر بأن احتج المجلسان لدى الأمم المتحدة على هذه الأعمال غير القانونية ، كما احتج الزعماء السياسيون عليها

ولاشك في أن سياسة الاعتداء على استقلال لبنان وسيادته كانت مبيتة وقد أريد بها إخراج الفرنسيين من سورية ولبنان ليحل الإنكليز والأمريكان محلهم ، في هذين القطرين الشقيقين ، وإذا كان ذلك لم يتحقق حتى الآن بسبب صلابة هذين القطرين فليس معنى ذلك أن الاجانب قد نفضوا أيديهم نهائياً وسيكشف المستقبل ذلك كله

✽ امرو ، ولاية العهد ✽

نصت المادة العشرون من القانون الاساسي العراقي على أن :
 « ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سنأ على خط عمودي ، وفقاً لأحكام قانون الوراثة »
 وقد سألت « الوزارة السعيدية السادسة » من « المحكمة العليا » عما :
 « إذا ما انقطعت ولاية العهد - لا سمح الله - بفقدان الذكور من ورثة جلالة الملك فيصل ، هل تنتقل الولاية إلى الاناث من ورثته ؟ وعند عدم جواز ذلك فهل ان التصرف في هذه الناحية يغير من حقوق الشعب ؟ »

فاجتمعت « المحكمة العليا » في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤١م واتخذت هذا القرار :
 « لدى المذاكرة في هذا الموضوع رأت المحكمة ان عبارة الابناء تفيد الذكور حصراً ولا تشمل الاناث ففي حالة انقطاع ولاية العهد - لا سمح الله - ترى المحكمة ان التصرف في هذه الناحية حينذاك يعود إلى الامة بمحكم المادة ١٩ من القانون الاساسي »
 وعلى هذا لما شرع في تعديل القانون الاساسي جعلت المادة (٢٠) من القانون - المثبت نصها أعلاه - فقرة أولى أضيفت إليها هذه الفقرة :

٢- إذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة فإنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أبناء أكبر أبناء الملك حسين بن علي مدة شغورها «
ولما كان « أكبر أبناء الملك حسين بن علي » هو « الملك علي » ولم يكن الملك علي من الذكور غير الأمير عبد الله بالذات فقد اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته الثانية والسبعين المنعقدة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ أيام « الوزارة السعيدية السابعة » وهو :
« استمع مجلس الوزراء إلى الملاحظات التي أدلى بها فخامة رئيس الوزراء حول انطباق نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من تعديل القانون الأساسي رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ : على صاحب السمو الوصي المعظم ، وكون سموه أصبح ولياً للعهد بحكم القانون ، فقرر المجلس بالإجماع ما يأتي :
« إن الفقرة الأولى من المادة التي أشار إليها فخامة رئيس الوزراء تجعل ولاية العهد لأكثر أبناء الملك سنناً على خط عمودي وفقاً لأحكام قانون الوراثة ، وأن الفقرة الثانية منها صرحت بأن ولاية العهد إذا شغرت فإنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أبناء أكبر أبناء الملك حسين بن علي ، مدة شغورها ، وحيث أن صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني لا زال تحت الوصاية ، ولا يوجد له ولد ، فإن ولاية العهد تعتبر شاغرة بطبيعة الحال ، ونظراً إلى أن الأوصاف ، والمؤهلات ، المبحوث عنها في الفقرة الثانية من المادة الآتفة الذكر ، تنطبق على صاحب السمو الأمير عبد الله ، الوصي على العرش وحده تمام الانطباق ، لكونه أرشد رجل عراقي من أبناء جلالته الملك علي ، الذي هو أكبر أبناء جلالته الملك حسين بن علي ، لهذا فقد أصبح سمو الأمير عبد الله ولياً للعهد على عرش المملكة العراقية ، بحكم الدستور ، فقرر تسمية سموه بـ (صاحب السمو الوصي وولي العهد للملك العراق) وإعلان ذلك إلى الحكومات ، ونشره في الصحف ، وتبليغ كل من وزارات الدولة ودواوينها بذلك ، وتقديم نسخة من القرار إلى مجلس الأمة »
١٩٤٣ / ١١ / ١١

﴿ فضايأ التمويل أيضاً ﴾

اشتدت أزمة التمويل اشتداداً عظيماً ، وارتفعت أسعار الملابس والمأكول ارتفاعاً فاحشاً ، واختفت الحاجات الضرورية والمواد المعاشية من الأسواق العلنية ، وصارت تباع في « السوق السوداء » بعشرة أمثال أسعارها المقررة ، وزاد الطين بلة ، نزول بعض الوزراء وكبار الموظفين والمتقاعدين إلى السوق كمشترين وكمدخرين ، تعاونهم على ذلك شرذمة من التجار اليهود الذين برعوا في شراء الضائز وإفسادها ، فكان الناس يعانون الأمرين في البحث عن الحاجات الضرورية في السوق السوداء ، وفي تدبير الأثمان الباهظة المفروضة عليها لتأمين شرائها مما غلت أسعارها .
وشمل القحط قوت الشعب « الخبز » فكانت البلاد تنج بالمظاهرات ، وكانت النسوة يتقدمن الرجال في طلب العون والعلاج من المسؤولين ، فكانت الشرطة تفرق المتظاهرين بالقسوة تارة ،

وبرش الماء عليهم من الحراطين الخاصة بفرق إطفاء الحريق تارة أخرى ، كما كانت تعتقل المحرضين على المظاهرات بمجيج مختلفة .

وأدرك رئيس الوزراء خطورة الموقف الاقتصادي في البلاد ، فأذاع خطاباً من دار الإذاعة اللاسلكية العراقية في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، استهله بقوله :

« ان الترددي المطرد في حالة البلاد الاقتصادية قد أقلق بال الحكومة في الأشهر الأخيرة ، ولذا فقد أصبح من الحتم اتخاذ تدابير سريعة لمعالجة الحالة ، وقد ثبت نهائياً انه إذا لم تفرض رقابة حكومية فإن أسعار المواد ، ولا سيما الحاجات الضرورية للمعيشة ، ترتفع من جراء جشع المضاربين الذين يستغلون قلة المواد فيرفعون الأسعار إلى مستوى لا تستطيع معه الطبقات الفقيرة والوسطى أن تؤمن حاجاتها ، وبناء عليه فالحكومة ، بعد أن درست هذه المشاكل الاقتصادية ، قررت اتباع خطة تلخص بالمواد الثلاث التالية :

١- زيادة استيراد الأموال إلى البلاد بقدر المستطاع .

٢- مراقبة هذه الأموال مراقبة دقيقة لتأمين بيعها بأسعار تناسب أسعارها في البلاد التي أنتجتها .

٣- الاستعانة بسلسلة طبقات التجار الذين يشتركون عادة في توزيع الأموال المستوردة للاستفادة من حسن قيامهم بالواجب المترتب عليهم في تدابير المراقبة التي ستتخذها الحكومة طالما يثبت أن تلك الاستعانة مشروعة وداعية للأطمئنان »^(١)

وعلى أثر ذلك صدرت الإرادة الملكية بتعيين الكولونيل بليس ، البريطاني الجنسية ، مديراً عاماً للأموال المستوردة ، ومشاوراً اقتصادياً للجنة التموين العليا ، فاختار « بليس » هيئة ديوانه من البريطانيين الذين اشتغلوا في العراق كثيراً ، أو كانت لهم الخبرة الكافية بأمر العراق والعراقيين ، أضراب : المستر كرايس ، مساعد مستشار وزارة الداخلية ، والكابتن تي. اي. ببرد ، والكابتن جي. تي. موفات ، والميجر بيج ، والكابتن ويلش ... الخ .

واتخذ الكولونيل لنفسه صفة « رئيس لجنة تحديد الأسعار » فأصدر عدة بيانات رسمية حدد فيها أسعار المنسوجات القطنية ، والسكر ، والشاي ، والقهوة ، والحلويات على اختلاف أنواعها ، والملابس العتيقة التي شرع في استيرادها من أمريكا ، وبريطانيا ، ومن مخلفات قتلى الحلفاء في الحرب لتخفيف أزمة اللباس في العراق ، وحدد كذلك أسعار المواد الانشائية : كالأنابيب ، والعكوس ، والتقاسيم ، والحديد ، والصفائح ، ومواد الإضاءة وغيرها ، فكانت تدابير حكيمة لو لم تفسدها الرشوة والمحسوبية وسوء الإدارة .

على أن الحكومة عاجلت قضية قوت الشعب معالجة فعالة ، فحددت اسعار اللحوم ، والخضر ، والفواكه ، وفرضت رقابة شديدة على المقاييس والمكائيل ، وفتحت مخازن عديدة لعمل الخبز ، والصمون ، وتوزيعها بأسعار مخفضة ، إلا أن طحين الخبز كان يخلط بمواد متنوعة من الحنطة ، والشعير والذرة ، وبذور الكتان ، ودقيق الحنص ، والنخالة ، وسائر النباتات غير الضارة ، لأن جيش الحلفاء في العراق كان يستهلك منتوجات البلاد الزراعية بكميات واسعة ، وسنعود إلى بحث موضوع التموين في موضع آخر .

✽ استقالة ثلاثة وزراء ✽

قلنا ان أيام « الوزارة السعيدية السابعة » كانت قلقة مضطربة ، بحكم ظروف الحرب السائدة وكانت التبدلات الوزارية والاستقالات من المناصب الحكومية تتأثر بتلك الظروف ، وقد استقال ثلاثة من أعضاء هذه الوزارة في أيلول سنة ١٩٤٣ للأسباب التالية :

استقالة وزير الخارجية

لما ألف السيد نوري السعيد وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ أسند « منصب وزارة الخارجية » إلى الدكتور عبد الإله حافظ ، ثم رأى أن يطعم وزارته هذه بعناصر جديدة فاستصدر بإرادة ملكية في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣ م بنقل الدكتور المومني إليه إلى « وزارة المعارف » وبأسناد « منصب وزارة الخارجية » إلى السيد نصرت الفارسي ، إلى تبدلات أخرى اقتضتها مصلحة التطعيم .

ولما دعى النحاس باشا ، رئيس وزراء مصر ، نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق ، إلى القاهرة في تموز ١٩٤٣ للمداولة في موضوع إنشاء « جامعة الدول العربية » انفرد الرئيس العراقي في مفاوضاته ، ولم يستشر بها وزير خارجيته الجديد فأسرها السيد نصرة الفارسي في نفسه وبعد أيام كاف السيد نوري وزير العراق المفوض في القاهرة بأن يحمل رسالة خاصة إلى سمو الوصي في بغداد بما دار حول مهمته في القاهرة ، دون أن يأخذ موافقة وزير الخارجية العراقية على ندب الوزير العراقي المفوض لحل هذه الرسالة ، فتقدم الوزير بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٧ أيلول ١٩٤٣

حضرة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم

سيدي المحترم ! سبق لي أن أوضحت إلى فخامتكم أن اشتراكي في الوزارة لم يقد المصلحة العامة بشي ، لذلك أرجو قبول استقالي من منصب وزارة الخارجية ، وختاماً اسمحوا لي أن التمس منكم التوسط في رفع عظيم امتناني إلى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم على

ما نلت منه من ثقة غالية ، وأن أرجو منكم قبول مزيد شكري على أطفافكم مقرونا بأطيب التهنيتات لكم ولأصحاب المعالي الوزراء . ولغضامتكم فائق الاحترام

نصرة الفارسي

المخلص

وفي يوم ٦ تشرين الأول ١٩٤٣ استصدر رئيس الوزراء . إرادة ملكية بقبول هذه الاستقالة ووجه إلى الوزير المستقيل هذا الكتاب

صاحب المعالي السيد نصره الفارسي المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، وإني مع تقديري لجهودكم يؤسفني أن أحرم من معاضدتكم الثمينة ، ومساعدتكم المحمودة ، وتزولوا عند رغبتكم قد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم بقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الإرادة الصادرة بذلك هذا وأرجو أن لا تحرم الأمة من مساعيكم المشكورة وتقبوا فائق الاحترام .
رئيس الوزراء . - نوري السعيد

استقالة وزير المالية

وكان « منصب وزارة المالية » قد أسند إلى السيد صالح جبر بابان تكوين « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الأول ١٩٤٢ فلما أجريت عملية التطعيم في ٢٣ حزيران ١٩٤٣ م نقل السيد جبر إلى وزارة الداخلية ، وعين جلال بابان وزيراً للمالية

وكانت أمور التكوين مرتبطة بوزارة المالية ، فلاحظ الوزير الجديد أن الموظفين والمستخدمين البريطانيين في دوائر التكوين ، يتصرفون في إصدار بعض القرارات تصرفاً لا يت إلى المصلحة بصلة ، فهم ينعون مثلاً لإخراج بضاعة لا يستفيد العراق من بقائها فيه بصورة مطلقة وبأذنون في استيراد مواد قد لا يحتاج العراق إليها حاجة ملحة ، وإنهم يفضاون فريقاً على فريق في كيفية توزيع إجازات الاستيراد ، وفي التصرف بمصالح الناس ، ويوصفه المرجع الأخير للمصادقة على قرارات لجان التصدير والاستيراد ، فإنه كان يحاجج هؤلاء الموظفين ويعدل لهم بعض قراراتهم ، ولما ضاق بهم ذرعاً رفع كتاب استقالته من منصبه وهو :

صاحب الغضامة رئيس الوزراء بغداد ٣ تشرين الأول سنة ١٩٤٣

بعد التحية : بالنظر للأسباب والعوامل التي يعلها فغضامتكم مما دفعني إلى تقديم استقالي ، وذلك لعدم تمكني من الاستمرار على تحمل المسؤولية في مثل هذه الظروف الحرجة ، وعليه أرجو من فغضامتكم أن تتفضلوا بالتوسط لقبولها ، مع تقديم تشكري لفغضامتكم ، للموازرة الثمينة التي أوليتموني إياها مدة اضطلاعي بالمسؤولية معاً ، متمنياً لفغضامتكم حسن التوفيق في سبيل الواجب العام ودمتم باحترام

المخلص جلال بابان : وزير المالية

و قد صدرت الارادة بقبول هذه الاستقالة في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٤٣ وأجيب الوزير بهذا الكتاب :

صاحب المعالي السيد جلال بابان المحترم
تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة المالية ، واني مع تقديري الخالص لجهودكم لاأسف من أن أحرم من معاونتكم القيمة ، ومساعدتكم المشكورة طوال اشتراككم معي في تسيير أمور الحكومة . وتزولا عند رغبتكم فقد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك ، وهذا وأرجو أن لا تحرم الامة من مساعيكم المحمودة وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد تفضل معالي السيد جلال بابان فخصنا بهذا الايضاح :

إلى حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسيني

بعد التحية : بالاشارة إلى المحادثة التي جرت ما بيننا ، وسؤالكم عن أسباب استقالتكم من وزارة المالية في أيلول سنة ١٩٤٣ أبدي لكم بأن الاستقالة كانت بناء على اختلاف في النظر فيما يتعلق بالشؤون المالية ، وبالنظر لأهمية الظروف القائمة آنذا اضطررتي على الانسحاب ، وعدم تحمل المسؤولية ، وليس لدي الآن ما أبدية زيادة على ما جاء أعلاه واقبلوا احتراماتي الفاتقة

المخلص - جلال بابان

بغداد ١٠ تموز ١٩٥٣

استقالة وزير المالية

أسند منصب وزارة الداخلية ، عند تكوين « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م إلى السيد تحسين العسكري ، وزير العراق المفوض في مصر ، وصهر رئيس الوزراء ، السيد نوري السعيد ، فلما أجريت عملية التطعيم الوزاري في ٢٣ حزيران ١٩٤٣م نقل السيد العسكري إلى وزارة المواصلات والاشغال ، وعين السيد صالح جبر « وزير المالية » وزيراً للداخلية . وكان مجلس النواب قد حل في اليوم التاسع من حزيران سنة ١٩٤٣ ووجب الشروع في إجراء انتخابات جديدة فكانت لوزير الداخلية الجديد وجهة نظر خاصة ، وكانت لرئيس الوزراء وجهة نظر أخرى ، على حين كانت لسمو الوصي المعظم وجهة نظر ثالثة ، ولما أشير على وزير الداخلية التوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، عد نفسه الوزير المسؤول عن قمشة شؤون الانتخابات واستدعى إلى بغداد ثلاثة من متصرفي الاووية الذين كانوا لا يرون رأيه في إجراء الانتخاب على النحو الذي يرتأيه هو ، واعتبر تجسيد هؤلاء المتصرفين في العاصمة ضعفاً لوزير الداخلية لا يسوغ له البقاء في منصبه الوزاري مضافاً الى اعتراضه برأيه وعدم مساييرته لوجهات النظر الاخرى

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن خصومة شخصية نشأت بين وزير الداخلية ، السيد صالح جبر ، وبين متصرف لواء الحلة ، السيد عبد الهادي الظاهر ، حول قضية شفع فيها الوزير لدى المتصرف فاتخذ المتصرف بطاقة الشفاعة وسيلة للتشهير بالوزير ، ولما شعر السيد صالح جبر بأن ايداعه من وراء ستار لإفساد خطاطه في قضايا الانتخاب ، وفي قضايا الموظفين الاداريين ، لم يبدأ من الاستقالة من منصبه فتقدم بهذا الكتاب :

✻ الوزراء المستقيلون ✻



وزير الداخلية - صالح جبر



وزير الخارجية - امرة النارسي



وزير المالية - جلال بابان



وزير الداخلية الجديد - عبد الله القصاب

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم
سيدي الرئيس أعرض : اني أشعر ، نظراً للأسباب التي تعرفونها فخامتكم ، بأني لأستطيع مع الأسف الاستمرار على العمل ، ولذا أرجو من فخامتكم أن تتوسطوا في عرض استقالتني على صاحب السمو المعظم ليتفضل بقبولها ، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

وزير الداخلية - صالح جبر

٢٩ أيلول ١٩٤٣

وقد استصدر رئيس الوزراء ، السيد نوري السعيد ، الإرادة الملكية اللازمة بقبول هذه الاستقالة ، ووجه إلى الوزير المستقيل هذا الخطاب :

الرقم ٣٢٢٤

التاريخ ١٩٤٣/١٠/٦

صاحب المعالي السيد صالح جبر المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الداخلية ، واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتوها أثناء تقلدكم منصب الوزارة ، يؤسفني أن أحرم من معاضدتكم القيمة ، ومعاونتكم القوية ، اللتين كنت أتمسكها فيكم طول اشتغالكم معي في تحمل أعباء شؤون الحكومة

وتزولا عند رغبتكم قد اضطرت إلى التوسط لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطية نسخة من الإرادة الصادرة بذلك واني أمل أن لا تحرم الحكومة والأمة من ثمرات إخلاصكم ، واستقامة أعمالكم المشكورة ، وأرجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام . ٦ تشرين الأول ١٩٤٣ رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد أكد لنا السيد صالح جبر بأن اعتزازه برأيه في كيفية إجراء الانتخابات ، ونجاح خطته في كيفية انتخاب النواب ، وإصراره على ترشيح من رشحهم كل ذلك أذهل الغير فجعل بقاؤه في منصبه الوزاري غير منسجم مع السياسة العليا ففضل الاستقالة من منصبه هذا تجنباً لتعقد الأمور الوزراء الجدد

وعلى أثر صدور الإرادة الملكية المرقمة ٤٠٣ لسنة ١٩٤٣ بقبول هذه الاستقالات الثلاث ، صدرت الإرادة المشار إليها بتعيين السيد عبد الله القصاب ، متصرف لواء الديوانية ، وزيراً للداخلية وبإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى السيد تحسين العسكري ، وزير المواصلات والاشغال ومنصب وزارة المالية بالوكالة إلى عبد الإله حافظ ، وزير المعارف

❖ الانتخابات الجديدة والمجلس الجديد ❖

بعد أن حل « مجلس النواب » في التاسع من حزيران ١٩٤٣م أصدرت « وزارة الداخلية » أوامرها بالشروع في الانتخابات العامة للمجلس الجديد ، ضمن المدة القانونية ، رغم وجود حالة الحرب ، ورغم سيطرة الأحكام العرفية والقوانين والمراسيم الاستثنائية على الأحوال العامة ، وقد تمت انتخابات الثانويين في الشرة الثالثة من آب سنة ١٩٤٣م وتم انتخاب النواب في الخامس من تشرين الأول من هذه السنة ، فكان معظمهم من النواب السابقين أو الأسبقين ولم ينتخب غير (٢٦) نائباً لأول مرة

وصدرت الإرادة الملكية في ٤ تشرين الأول ١٩٤٣م بدعوة المجلس إلى عقد « اجتماعه غير

الاعتيادي» في التاسع من هذا الشهر فكان الاجتماع الأول للدورة الانتخابية العاشرة . وقد دام هذا الاجتماع إلى يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ حيث صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٤٧٣ بفضه بعد أن عقد مجلس النواب ثمانين جلسة في بحر هذه المدة ، وعقد مجلس الأعيان خلالها ثلاث جلسات وقد احتفظ السيد محمد الصدر برئاسة مجلس الأعيان خلال هذا الاجتماع غير الاعتيادي ، وانتخب السيد حمدي الباجه جي رئيساً لمجلس النواب واقتصر الاجتماع على إقرار قانون تعديل القانون الاساسي في الجلسة الرابعة المنعقدة في يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٤٣ بطريقة الاستعجال وفيما يلي نص خطاب العرش الذي ألقاه سمو الأمير عبد الإله في هذا الموضوع :

✽ خطاب العرش ✽

حضرات الأعيان والنواب

نفثع باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ورايين لكم التوفيق في اعمالكم والسادات في آرائكم

أيها السادة

ان الاحوال والتجارب وسنة التقدم في النظم الدولية قد أوجت بضرورة تعديل قانوننا الاساسي . فقامت الحكومة ومجلس الامة بذلك متوخين المصلحة العامة مستلهمين ما رأوه من التعديل في مواد من العادات المألوفة في الدول الدستورية مسترشدين ببعض الدساتير المقررة في الامم الديمقراطية مهتدين بالتجارب التي مرت على البلاد في حياتها العملية .

وقد حل مجلس النواب السابق الذي اضطلع بهذه المهمة بحكم المادة التاسعة عشرة بعد المائة من الدستور ودعي مجلسكم الموقر في المدة القانونية اتباعاً لأحكامه .

وسيعرض عليكم ايها السادة التعديل المنوه به الذي أقره مجلس الامة للبت فيه حسب ما فرضته المادة التاسعة عشرة بعد المائة الآتفة الذكر كما سيعرض عليكم أيضاً في أقرب فرصة أخرى تعديل قانون الانتخاب الذي يلائم الاسس التي بني عليها تعديل الدستور

أيها السادة

ان ما تستهدفه الحكومة في سيرها مما يدعم كيان الدولة داخلاً وخارجاً ويسعد حياة الأمة من الناحية التشريعية والإدارية والاقتصادية سيوضح لكم في خطاب العرش المفصل الذي سيتلى عليكم في الاجتماع العادي .

واني لوائق بأنكم ستعالجون مهتمكم بكل الدراية والإخلاص ناظرين إلى المصلحة العامة واستقرار الامور . وأسأل المولى عز وجل ان يأخذ بأيدينا إلى التوفيق ويسير بنا إلى الصواب تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المعظم انه خير مرشد ومعين .

✽ اجتماع مجلس الامة ✽

عدلت المادة (٣٨) من القانون الاساسي العراقي بموجب « قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٤٣ » فأصبح موعد اجتماع مجلس الامة الاعتيادي أول كانون الأول من كل سنة بعد أن كان موعد هذا الاجتماع أول تشرين الثاني من كل سنة .

وفي يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣م صدرت الارادة المرقمة (٤٧٤) بدعوة « مجلس الامة » إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الأول من دورته الانتخابية العاشرة في يوم الاربعاء الموافق ١ كانون الأول ١٩٤٣ ، فقد في اليوم المذكور ، واستمر الاجتماع قائماً إلى يوم ٣١ أيار ١٩٤٤م حيث عطل بالارادة الملكية المرقمة (٢٣٨) الصادرة في نفس التاريخ ، فتكون مدة هذا الاجتماع ستة أشهر عقد خلالها مجلس النواب (٢٩) جلسة وعقد مجلس الأعيان خلالها (١٣) جلسة ، وقد انتخب النواب سلمان البراك ، وزير الاقتصاد ، رئيساً لمجلسهم ، وانتخب الأعيان السيد جميل المدفعي رئيساً لمجلسهم (بدلاً من السيد محمد الصدر الذي استمرت رئاسته لمجلس الأعيان أربع عشرة سنة مستمرة) وعلى هذا فقد استقال « البراك » من منصبه الوزاري ، فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته وبتعيين السيد حمدي الباجه جي وزيراً للاقتصاد .

ونظراً لخطورة « خطاب الرش » الذي افتتح به سمو الأمير زيد ، نائب سمو الوصي ، هذا الاجتماع الاعتيادي لم نبدأ من نشره - على طوله - وهو :

✽ خطاب الرش ✽

حضرات الأعيان والنواب

نفقش باسم الله تعالى مجلسكم ، مرجين بكم ، راجين لكم التوفيق في أعمالكم ، والسداد في آرائكم .
أيها السادة :

ان هذه الحرب التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، قد تركت أبلغ الأثر في حياة الامم المحاربة ، والمحايده منها ، على حد سواء . وقد سرت كوارثها إلى أبعد الأقطار عن ميادين القتال ، فاستفحلت الجماعة في بعضها ، وعم العوز في أكثر الحاجيات أرجاء العالم ، غير أن الامم الرشيدة قد سايرت الحوادث فتطورت حياتها وفقاً للظروف ، وعدلت عن سيرها المألوف في الأحوال العادية كافة عن التبسط في العيش ، ومتعودة على القناعة بما يسد الحاجة ، وذلك خشية الوقوع في ضيق لا مفر منه . وقد قام معظم الحكومات بوضع قوانين وتدابير ترمي إلى تدريب شعوبها على السير ضمن الحدود الضيقة ، المقيدة لحياتها العادية بحكم الضرورة . أما الشعوب الراقية فقد تقبل أفرادها

ما وضعت حكوماتهم برغبة صادقة ، وتعاونوا معها في تطبيقه ، فانتظمت شؤون تلك الشعوب الاقتصادية ، وعما اليسر ، وسادتها الطمأنينة . وأما الشعوب الأخرى فأثر الكثير من أفرادها مصالحهم الخاصة على مصلحة المجتمع ، واستقرهم الجشع إلى التهرب من تدابير حكوماتهم بمختلف الطرق ، فشدوا على الطريقة المثلى ، وبقوا في نضال مستمر مع السلطات ، معرضين بلادهم للشاكل المعقدة ، والأزمات المستحكمة .

ومما يدعو إلى الارتياح ان هذا الكفاح العالمي ، الذي كبد البشرية خسائر فادحة في الأرواح والأموال ، وقضى على كثير من مؤسسات المدنية ، ومعالم الحضارة ، يسير بسرعة نحو آخر أدواره . ولكن لو فوجئنا بانتهائه يوماً ما - وقد يكون ذلك قريباً - فليس معنى ذلك ان المصاعب قد انتهت ، وان المشاكل قد ذلت ، لأن إرجاع الحالة الاعتيادية إلى نصابها بعد الحرب يتطلب زمناً لا يقل عن مدة الحرب ، ويستدعي جهوداً جبارة في مختلف نواحي الحياة لا تقل عن جهود الحرب ، ويتقضي حنكة ودراية كافيتين لتسيير سفن الأمم سالمة في بحر الحياة الجديدة ، التي ستختلف كثيراً عن الحياة قبل الحرب ، سواء اكان ذلك في النظم الدولية ، أم في الوضع الاجتماعي والحياة الاقتصادية وغيرها . وسيظهر البون الملموس بين نظم الحياة قبل الحرب وبعدها ، وتبعث مشاكل تستدعي معالجتها الكثير من الحكمة وصدق العزيمة .

تلك أيها السادة حقائق انبته اليها قادة الأمم فوطدوا العزم من الآن على تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب ، يسوده السلام ، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الأمم ، وعلى إنشاء حياة أكثر رخاء ، وأشمل عدلاً واطمئناناً لجميع الشعوب ، كبيرها وصغيرها . والعراق بوصفه دولة من مجموعة الدول التي ترمي إلى هذه الأغراض السامية ، عليه أن يساهم في بناء هذا العالم ، وتلك الحياة ، ضمن أهدافه القومية المعروفة بالوحدة العربية ، من جهة ، وضمن مجموعة شعوب العالم التي ستنظم على تلك الاسس العادلة القويمة ، من جهة أخرى ، وعليه ان يدرك ويعد الوسائل اللازمة لذلك من الآن .

أيها السادة :

ان حكومتنا لم تأل جهداً في توثيق الروابط بحلفائنا وجيراننا ، وان الغرض الأول من زيارة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لحليفنا بريطانيا العظمى هو ترصين تلك الروابط وتأصيلها ، ومن المؤمل أن يتم إنشاء العلاقات السياسية ، وتبادل الممثلين بين العراق وروسيا السوفيتية ، في فرصة غير بعيدة . وقد قام العراق بنصيبه في الجهود الحزنية مع حلفائه ، محترماً عهوده ، عاملاً على تحقيق أهدافه السامية ، متصلاً بشقيقاته الدول العربية للعمل المشترك في سبيل الوحدة العربية ، والتعاون مع تلك الدول الشقيقة على صيانة استقلالها ومصالحها . وقد أثر هذا التعاون وضوح

الحياة الاستقلالية الصحيحة في الحكومتين الشقيقتين : سوريا ولبنان ، فجرت فيها الانتخابات الحرة ، المنبئة من صميم رغبة الأمة ، وتكون في كل منها مجلس نيابي ، وحكومة وطنية ، على أساس ديمقراطي واضح ؛ فأرى ذلك إلى اعترافنا مع سائر الدول ذات الشأن باستقلالها ، وأسئنا فيها مفوضيتين سياسيتين على الفور

وقد جرت مداولات شخصية قيمة بين رئيس حكومتنا ، ورئيس الحكومة المصرية ، حول الأسس التي تبني عليها الوحدة العربية المنشودة ، والشكل الذي تتحقق الرغبة فيه ، ولنا قوى الأمل أن تثمر هذه المداولات الشخصية في القريب العاجل ، فيعقد مؤتمر رسمي يمثل الاقطار العربية تنفق فيه الآراء على مصالح مشتركة تؤلف بين البلاد العربية وتوحد كلمتها ويبحث منها أمة محترمة الجانب ، مسموعة الكلمة في العالم الدولي ، سواء أكان في أمورها السياسية والاقتصادية الخاصة ، أم في الشؤون الدولية العالمية العامة

وكان انضمام العراق إلى ميثاق الائتلافي ، وإعلانه حالة الحرب بينه وبين الدول الرامية إلى استبعاد العالم ، خير دليل على استعدادنا لتحمل نصيبه من أعباء الأمم الحرة . وحكومتنا منبهة إلى الاتجاه الدولي المشترك ، وسائرة في الخطوط العامة التي تسير فيها الأمم لتحقيق الحياة الجديدة المستقبلية كما أنها ساعية من جهة أخرى لمعالجة الشؤون الداخلية ، وتحقيق إرادة الشعب في سير الحكومة ، وتأمين سيطرته على أعمالها ، وعاملة على تذليل المصاعب المنبئة من طبيعة الحرب ومقتضاها ، وعلى إزالة ما يشكي منه من الأمور التي هي وليدة أسباب أخرى . وللوصول إلى هذه الأغراض الجوهرية ستعمل حكومتنا لتحقيق الأمور التالية :

أولاً - التقدم إلى مجلسكم العالي بلائحة قانون للانتخاب ، مبنية على مبادئ وأسس تحقق تمثيل طبقات الشعب في مجلس الأمة تمثيلاً أقرب إلى الواقع مما يحققه القانون الحاضر لتتجلى سيادة الشعب بأجلى مظاهرها ، وتثمر الأمة بأنّها هي الحاكمة لنفسها ، وإن الحكم منها وإليها .

ثانياً - تشجيع تأليف الأحزاب السياسية التي تجري في سيرة على مناهج إنشائية ، تستهدف رفع المستوى الاجتماعي ، والصناعي ، والزراعي ، والتربية السياسية الراسخة ، ليتسنى لنا بذلك تأمين حياة نيابية صحيحة أسوة بالعالم الديمقراطي . وإذا خشي البعض حدوث بعض المشاكل ، في بادئ الأمر ، من جراء تطاحن الأحزاب فإن الاطمئنان من انتظام هذا التطاحن شيئاً فشيئاً ، كما تقدمت الحياة الحزبية بمواقفنا . أخطاره المتصورة ، كلما مرت التجارب ، يبرر الاقدام على هذا الأمر الذي ثبت أن نفعه أكبر من ضرره ، ووجوده أحق من عدمه ، لأمة تصبو إلى حياة نيابية حقيقية

ثالثاً - التوسع في السيطرة على بعض المواد الضرورية ، ووضع حد لاستغلال المربين ، والمراجين لموارد الجمهور استغلالاً فاحشاً ، ومنع تلاعب المضاربين بالمواد التي عليها قوام حياة الأمة

في هذه الأيام العصيبة . وكما دعت الضرورة إلى تشديد هذه السيطرة فستقوم الحكومة بذلك حفظاً لمصلحة الاكثية الساحقة من الشعب ، وحرصاً على انتظام أمر التموين في البلاد وستعاون الحكومة مع التجار في توزيع بعض المواد الضرورية للجمهور ، مما تستورده الحكومة نفسها ، على أن يكون البيع بالسعر والشكل اللذين تقرهما على ضوء التجارب التي مرت بالعالم في أمور التموين . ان وضع الدولة المالي جيد ، بالرغم من تأثيرات الظروف العالمية الراهنة . وان حكومتنا ساعية لاعداد ميزانية سنة ١٩٤٤ المالية على أساس مراعاة الاقتصاد التام في النفقات من جهة ، وقيام الدولة بالخدمات العامة الضرورية في مثل هذه الظروف من جهة أخرى ، مع ملاحظة لزوم ترفيه أحوال الموظفين والمستخدمين بصورة تحفف وطأة الضائقة الاقتصادية عنهم كما انه تقرر تنظيم ميزانية خاصة لكافة الدوائر المؤلفة لموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، وستلحق هذه الميزانية بالميزانية العامة تسهيلاً للقيام بأعمال التموين . وان المفاوضات الجارية مع السلطات الاجنبية المختصة قد أسفرت عن حصول زيادة كبيرة في حصص الاستيراد (للعراق) لسنة ١٩٤٤ مع زيادة في أنواع المواد أيضاً ، وبناء على تعيين خبراء في شؤون التموين ، فإن تدابير فعالة متخذة الآن لاعادة تنظيم إدارة التموين في البلاد ، بما في ذلك القيام بالترقيات الضرورية لحفض مستوى الاسعار . هذا وان حكومتنا مهتمة بمكافحة التهريب بكل الوسائل المتيسرة لديها ، على أساس تعاون جميع الدوائر المختصة ، لتحقيقاً للغاية المتوخاة .

رابعاً - نشر الحكومة بأن بعض الموظفين قد استغلوا الازمة الناشئة عن الحرب لمصالحهم الخاصة ، وأساءوا القيام بواجباتهم ، مما لا يتيسر معالجته بالطرق القانونية الحاضرة . لذلك فإنها ستعرض على مجلسكم العالي لائحة قانون خاص يكفل بمبادئه استئصال مثل هذه التصرفات ، وسيعهد بالبت في قضايا هذا الموضوع إلى محكمة خاصة تديرها أيد قوية عادلة . والحكومة مهتمة برفع مستوى كفاءة الموظفين في سائر دوائر الدولة وانتخابهم من العناصر الصالحة وهي متجهة بكل رغبتها إلى توطيد الأمن في المملكة ، وتقوية الادارة الداخلية إلى حد بعيد

خامساً - القيام بالمشاريع الانشائية ، والعمرانية الضرورية ، لتقدم البلاد وازدهارها . ومن ذلك تشجيع الجمعيات التعاونية على استثمار الاراضي الاميرية الصرفة ، على أسس حديثة ، وإنشاء قرى لهذه الجمعيات على طراز القرى العصرية في الامم المتقدمة ، يشرف على إنشائها إخصائون قديرون ، بحيث تكون نموذجاً صالحاً للزراعة الحديثة ، بما تدره من خيرات ، وما تحتوي عليه من مرافق حيوية تضمن لأهلها رغد العيش . ولا شك في أن هذه القرى ستكون خير مشجع للعمران في سائر القرى ، وأقوى باعث للزارعين على تحسين إنتاجهم ، والتوسع في الاستفادة من أراضيهم ، وسيفسح مجال العمل للشبان المثقفين في هذه المشروعات الانتاجية ، ترجيحاً على غيرهم

وستمدهم الحكومة بكل ما يقتضي لنجاحهم من أموال، ومساعدات، ليتيسر لهم استثمار مواهبهم في تزييد إنتاج البلاد، ولفتح باب العمل الحر أمامهم على مصراعيه. ولن تقف الحكومة عند هذا الحد، بل إنها ستفتح المجال لأية جمعية تعاونية تقوم بأي عمل آخر، من الأعمال المنتجة المفيدة، كما أنها ستعاضد الشركات التي تؤسس لأية غاية ترمي إلى انعاش الحياة الاقتصادية في البلاد، أو ترفيه العيش لسائر الناس.

ومن المشاريع التي ستقوم بها حكومتنا، الشروع في إنشاء «خزان نجمة» في حوزة الزاب الكبير، ذلك الخزان الذي سيخفف وطأة فيضان دجلة إلى حد بعيد، وينقذ البلاد من أخطار العرق الذي لم يزل يكبدها الحسائر الفادحة، وسترصد الحكومة في ميزانية السنة ١٩٤٤-١٩٤٥ المبالغ الكافية للبدء بتحقيق هذا المشروع العظيم، الذي سيكون ثاني خزان من نوعه في العالم. ومن تلكهم المشاريع ربط العراق بالبحر الأبيض المتوسط، بسكة حديد تقرب بينه وبين العالم المتمدن، وتسهل على المنتج العراقي تصدير منتوجاته إلى الاسواق العالمية بأسرع وقت وكأقل كلفة، فيتيسر له أن يبيع غلاته بأسعار مشجعة مرضية. كذلك مد سكة حديد بغداد - كركوك إلى اربيل، المنطقة الزراعية المهمة، والمركز الذي له شأنه الخطير.

ونظراً لأهمية الطيران المدني في العالم، ستعنى الحكومة بتنظيم مطارات العراق المدنية على طراز يؤول العراق لأن يكون مركزاً خطيراً في عالم الطيران المدني، كما أن النية معقودة على تأليف شركة طيران عراقية تربط العراق بالاقطار المجاورة، وبالخطوط الجوية العالمية الكبرى. ورغبة في توفير الانتاج في المملكة، والاستفادة من مواردها الطبيعية، ستعنى الحكومة بالعابات والأحراج المهمة، في سائر أنحاء العراق، لتوفير الأخشاب، وموارد الوقود في المملكة، فلا يبقى هذا المورد العظيم غفلاً. ولهذا الغاية ستحدث الحكومة دائرة خاصة مجهزة بالاختصاصيين، فيتوفر بذلك للعراق الشيء الكثير من أهم المواد في الحياة الاقتصادية.

سادساً - إن حكومتنا متجهة من ناحية أخرى إلى إصلاح الثقافة العامة، وتقريب مناهج الدراسة من المناهج المتبعة في الاقطار العربية الراقية، توطئة لتوحيد الثقافة في الممالك العربية. وهي ساعية أيضاً إلى النهوض بالحكم إلى مستوى أرفع، بإدخال التعديلات الضرورية في تشكيلات المحاكم، وقانون القضاة والمحاكم، وقانون القضاة والحكام، وإصلاح بعض القوانين العدلية الأخرى.

وهي مستمرة على خطتها في تحصين دعائم الجيش، وتعزيزه من حيث العدد والعدد. ومعتمدة على مضاعفة عنايتها بالشؤون الاجتماعية، والتقدم تؤسستها إلى المسكينة اللاتقة بها لتصبح أعم نفعاً وأغزر فائدة.

هذا هو المنهج الذي سنسير عليه حكومتنا وتبذل الجهد في تطبيقه بقدر ما تسمح به ظروف الحرب العالمية . واننا نؤمل أن تنال مؤازرتكم التامة ، ومعاونتكم الثمينة ، لتحقيق منهاجها على أفضل وجه . وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير البلاد تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم^(١)

✽ استقالة الوزارة السعيدية السابعة ✽

رأى السيد نوري السعيد - بعد عودة سمو الوصي إلى العراق - أن يعيد النظر في توزيع المناصب الوزارية على أعضاء وزارته « السابعة » وأن يستعين ببعض الزملاء الجدد لإتمام رسالته ، وتنفيذ خططه فتقدم في التاسع عشر من كانون الاول ١٩٤٣م - أي بعد افتتاح جلسات مجلس الأمة بتسعة عشر يوماً - بكتاب استقالته وهو :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

عقب استقالة زملائي الوزراء الثلاثة ، قبل سفر سموكم الملكي إلى الخارج ، كنت عرضت على سموكم أن وضع الوزارة أصبح يتطلب إعادة النظر في تأليفها مجدداً ، على أساس منهج تضامن عليه وزارة يتجلى في أعضائها الكفاءة ، والمقدرة ، وروح التضامن ، لمجابهة التطور العام الناتج من الحرب ، سواء كان في هذا الوقت ، أو بعد الهدنة .

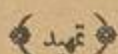
أما وقد عدتم سموكم بالسلامة من سفركم الميسون ، فاسترحم أن تعيدوا النظر في هذا الامر الخطير لاسيما هذا الوقت الذي تنتظر فيه البلاد وزارة متجانسة ، وذات كفاءة للقيام بواجبها . فحقيقاً لهذا الغرض المهم أرفع اسموكم الملكي استقالي ، والله أسأل أن يلهم سموكم ما فيه خير البلاد .

المخلص المطيع - نوري السعيد

بنداد ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م



الوزارة السعيدية القائمة



لم يكن في الامكان - وقد أشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها - أن يعهد سمو الوصي إلى غير السيد نوري السعيد بتكوين الوزارة الجديدة ، نظراً لأن نوري باشا كان القابض على زمام الأمور في هاتيك الظروف ، ونظراً لأن الأحوال العامة كانت تتطلب عودته إلى الحكم لإنجاز ما بدأ به فوجه إليه صاحب السمو هذا الكتاب :

فأجاب رئيس الوزراء

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع



توفيق السويدي



نوري السعيد

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتابكم المؤرخ في ١٩ كانون الأول ١٩٤٣ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ولا يسعني إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري لخدماتكم الجليلة ، التي أدبتموها بالبلاد ، خلال مدة بقائكم في دست الحكم ونظراً لثقتنا بكم ، واعمادنا عليكم ، فإننا نعهد إليكم بتأليف الوزارة الجديدة ، على أن تتنضوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم السابع والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٢ الهجرية الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٩٤٣ الميلادية

عبد الإله

﴿ هبة الوزارة ﴾

وتكونت « الوزارة السعيدة الثامنة » في هذا اليوم من الذوات :

- | | |
|---|--|
| ١- نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة | ٢- توفيق السويدي : نائباً لرئيس الوزراء. |
| ٣- محمود صبحي : وزيراً للخارجية | ٤- عمر نظمي : وزيراً للداخلية |
| ٥- علي ممتاز : وزيراً المالية | ٦- أحمد مختار : وزيراً للعدلية |
| ٧- صادق البصام : وزيراً للمواصلات والاشغال | |
| ٨- عبد الإله حافظ : وزيراً للعارف | |
| ٩- سلمان البراك : وزيراً للاقتصاد | |
| ١٠- محمد حسن كبة : وزيراً للشؤون الاجتماعية | |
| ١١- ماجد مصطفى : وزيراً بلا وزارة | |

﴿ كلمة لرئيس الوزراء في حفلة الاستقبال ﴾

« أرجو أن ترفعوا إلى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي ، الوصي المعظم ، عظيم شكري ، وفائق امتناني لما تفضل فأولاني به من الثقة الغالية ، وأن تؤكّدوا لسموه بأن هذه الثقة ستكون أعظم مستند لي في تحمل أعباء المسؤولية ، والله تعالى أسأل أن يوفقني إلى تحقيق حسن ظن مولاي وأن يكلاً حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية أيها السادة ! ان الهدف الأنسي الذي ترمي إليه هذه الوزارة دوماً ، وتضعه نصب عينها ، هو خدمة البلاد بما يلائم الحالة العالمية الحاضرة ، والسعي المتواصل لرفاهية الأمة على اختلاف طبقاتها ، وللتوصل إلى هذه الأغراض السامية ، لي كل الأمل أن يقوم كل موظف في الدولة بواجبه ، متحلياً بالإخلاص ، والنزاهة ، والنشاط في العمل ، ليتسنى الحصول على الثمرات الطيبة في خدمة الأمة والعرش على أتم وجه وأحسنه ، وأسأل الله أن يأخذ بأيدينا إلى طريق النجاح ، وأن يدنا بمعونه وعنايته تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » اهـ^(١)

﴿ استقالة نائب رئيس الوزراء ﴾

كانت الإرادة الملكية المرقمة ٥١٨ لسنة ١٩٤٣ الصادرة بتكوين « الوزارة السعيدة الثامنة » في يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣م قد سمحت السيد توفيق السويدي « نائباً لرئيس الوزراء » في الوزارة المشار إليها ، فلما تليت هذه الإرادة في الجلسة الثمانية المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني ١٩٤٤م حصلت ولولة حول مشروعية إحداث منصب كهذا في الهيئة الوزارية فاستصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية ثانية برقم ٨ وتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٤٤م سمى بوجها السيد السويدي « وزيراً بلا وزارة ونائباً لرئيس الوزراء » فلم تنته الولولة فقرر مجلس الوزراء إحالة تفسير المادة (٦٤)

اعضاء الوزارة السعيدية الثامنة



وزير الخارجية * محمود صبحي الدفتري



وزير المالية * علي ممتاز



وزير الداخلية * عمر نظمي



وزير المواصلات والاعمال * صادق البصام



وزير المعارف * عبد الله حانظ



وزير العدلية احمد مختار بابان



وزير الاقتصاد * سلمان البراك



وزير بلاوزارة * ماجد مصطفى



وزير الشؤون الاجتماعية * محمد حسن كبه

تذکرہ تہذیبیہ قادیان

جلد اول



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین



حضرت مولانا محمد رفیع الدین

من القانون الأساسي إلى « المحكمة العليا » لتعطي قرارها فاضطر السويدي أن يتقدم بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٣ شباط سنة ١٩٤٤

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد الافخم = رئيس الوزراء.

كان القصد - كما تعلمون - من تشريك المساعي مع فخامتكم استهداف الخدمة الوطنية في هذا الوقت العصيب وتخفيف العبء الذي أخذتموه على عاتقكم ، فرأينا معكم بأن اشتراكي في الوزارة المؤتلفة الحاضرة بصفة وزير دولة ونائب رئيس الوزراء. قد يساعد على تحقيق الغرض الذي توخينا به غير ان شعور وزارتنا بضرورة تجنب المشادة بين القوتين التشريعية والتنفيذية قد حملها على طلب تفسير المادة (٦٤) من القانون الأساسي لتوضيح ما غمض على البعض في اتباع الشكل الدستوري بإيداع مهمة نائب رئيس الوزراء. إلى أحد وزراء الدولة ، وقد أرسلنا في هذا اليوم إلى مجلس



نائب رئيس الوزراء المستقيل * توفيق السويدي

الأعيان طلب الحكومة لانتخاب أعضاء المحكمة العليا .

والآن وقد أودعت القضية للمحكمة فإني أشعر بضرورة التنحي عن العمل ليكون مجال النظر فيها مفسوحاً للجميع توخياً لإيجاد حل معقول . لذلك أرجو أن تقبلوا استقالتي من مناصبي ، وأن تعرضوا رغبتني هذه على صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ليتفضل بتأييدها . هذا وأعتمد هذه الفرصة لأعرب لفخامتكم عن تقديري الفائق لما لقيته منكم من ثقة وشعور طيب نحوي أثناء اشتراكي معكم في المسؤولية وتقبلوا خالص احترامي سيدي .

المخلص توفيق السويدي

ورأى رئيس الوزراء. أن لا بد من قبول هذه الاستقالة ، فاستصدر الإرادة الملكية اللازمة بها ، ووجه إلى الوزير المستقيل هذا الجواب :

عزيزي صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي المحترم

تلقيت كتاب فخامتكم المتضمن استقالتكم من منصب وزير بلا وزارة ونائب رئيس وزراء . وإني مع تقدير الحاصل لجهود فخامتكم الثمينة التي بذلتموها أثناء تقلدكم المنصب المشار إليه يؤسفني أن أحرم من معاضدتكم القيمة التي كنت أتمسكها فيكم طول اشتغالكم معي في تحمل أعباء المسؤولية وتزولا عند رغبتكم فقد اضطررت إلى التوسط لدى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطية نسخة من الإرادة الصادرة بذلك . وإني آمل أن لا تحرم الحكومة والأمة من ثمرات إخلاصكم واستقامة أعمالكم المشكورة وأرجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء - نوري السعيد

الرقم ٨٣٨ التاريخ ١٩٤٤/٣/٦

قرار المحكمة العليا

واستمرت التدابير القانونية لتفسير المادة ٦٤ من القانون الأساسي في مجراها القانوني فاجتمعت « المحكمة العليا » في اليومين ٤ و ٣ من أيار ١٩٤٤م وأصدرت حكمها النهائي ، وقد تضمنته كتاب رئيس مجلس الاعيان إلى رئيس مجلس الوزراء . وهو :

الرقم ١٩٣

التاريخ ٧ أيار ١٩٤٤

فخامة رئيس الوزراء

بالإشارة إلى كتابكم المؤتم ١٢٢٤ والمؤرخ في ١٠/٤/١٩٤٤

عقدت المحكمة العليا جلستين في يومي ٣ و ٤ أيار ١٩٤٤ ونظرت في مقبس قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٢١/٢/١٩٤٤ وبعد المداولات في الامر ، ولدى أخذ الرأي ؛ كانت نتيجة التصويت على الوجه الآتي :

اتفق أعضاء المحكمة العليا جميعاً على جواز إيداع مهمة إلى الوزير بلا وزارة ، وأما فيما يخص الفقرة الثانية من السؤال ، وهي جواز إضافة لقب أو عنوان أو صفة أخرى لهذه المهمة « كنيابة رئاسة الوزراء » فقد رأى أربعة أعضاء جواز ذلك ، ورأى أربعة أعضاء آخرون عدم جواز ذلك باعتبار أن عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في المادة ٦٤ وكان رأي عضو خامس

« بما أن عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في القانون الأساسي فعنوان غير منصوص عليه في القانون الأساسي لا يمنح صاحبه حقاً دستورياً يزاول به عملاً دستورياً فيبقى حائزاً والحالة هذه في انه عنوان أو لقب من الألقاب التي هي من إشارات الشرف حسبما هو مستنبط من صراحة الفقرة الثامنة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي »

وبما أن التفسير المطالب من المحكمة العليا لم يتناول الفقرة ٨ من المادة ٢٦ وإنما ينحصر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ فيكون رأي العضو الخامس المشار إليه ، والحالة هذه ، متفقاً من حيث

الأساس ورأي الأعضاء. الأربعة القائلين بعدم جواز إضافة أي لقب أو عنوان إلى الوزير بلا وزارة يارس بوجه أي عمل دستوري استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ من القانون الأساسي ، ولذلك فقد أصبحت نتيجة أكثرية الآراء في المحكمة العليا هي :

« إن إضافة أي لقب أو عنوان ككتابة رئاسة الوزراء إلى الوزير بلا وزارة استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ لا تتفق وصرافة المادة المذكورة »

تجدون في طيه صورة مصدقة من الشروح المتعلقة بإبدا. رأي كل فريق من الأعضاء للاطلاع.

رئيس مجلس الأعيان : جميل المدفعي

✽ استسلام شيخ بارزان ✽

نشرنا فصلاً مطولاً عن « ثورة بارزان » على ص ١٦٩/١٧٤ من المجلد الثالث من هذا الكتاب ، وذكرنا لمأ عن « القضية البارزانية » ومنشئها ، وعن الشيخ احمد ، شيخ بارزان ، واستسلامه ، على الصفحات المذكورة فلتراجع .

والواقع ان « القضية البارزانية » لم تنته باستسلام الشيخ احمد المذكور ، في منتصف حزيران سنة ١٩٣٢ م ، ولا بالتعضا. على عصابة خليل خوشوي البارزاني التي تكلمنا عنها في ص ١٣٥ من المجلد الرابع من « الوزارات » فقد ذكر قرن الشيخ مصطفى بارزان شقيق الشيخ احمد بارزان ، وأخذ يقوم بما كان يقوم به أخوه الشيخ احمد من قبل ، وقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية ، ووجود قوات الاحتلال البريطانية في الألوية الشمالية على استفعال حركة الشيخ مصطفى الجديدة ، فالتحفت الحكومة التدابير اللازمة لتخفيف شدة هذه الحركة ، ولكن لم يدع عن هذه التدابير غير هذا البيان المختضب :

بيان رسمي

لقد أظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به فاغتم فرصة وجود معالي وزير الدولة السيد ماجد مصطفى في مركة سور بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٤ وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلماً للحكومة بدون قيد أو شرط ، كما أنه ترك من فوره كل ما كان قائماً به من الأعمال . كذلك رفع استرحاماً إلى صاحب السمو الملكي وولي العهد مبدياً إخلاصه للعرش وتقانيه في خدمة سموه . وقد حضر فعلاً العاصمة بتاريخ ٢٢/٢/١٩٤٤ مع ليف من الشيوخ البارزانيين لمرض الطاعة والخضوع إلى صاحب السمو الملكي وقد أصبحت الحالة اعتيادية في منطقة بارزان ، واستتب الأمن في كافة أنحائها . واستأنفت الحكومة أعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي .

٢٢ شباط ١٩٤٤

مدير الدعاية العام

وحيث أننا سنعود إلى ذكر التدابير المتخذة لقمع هذه الحركة أثناء البحث عن « الوزارة الباجية » فقد اكتفينا بما ذكرناه في هذا الفصل الآن .

✽ هوادث وأخبار ✽

١- أقام رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، مأدبة شاي فخمة للجنود البريطانيين في بغداد بمناسبة حلول عيد الميلاد لسنة ١٩٤٣ م دعى إليها زهاء سبعة عشر شخص وألقى فيهم كلمة رقيقة بمناسبة حلول هذا العيد .

٢- قدم المحامون : يحيى قاسم ، وعبد الأمير أبو تراب ، وعبد الرحمن شريف ، ومحمود صالح السيد ، وتوفيق منير ، وإبراهيم الحصري ، ويوسف جواد العماري ، وإبراهيم الدركزلي ، طلباً إلى وزارة الداخلية في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٣ م لتأليف حزب سياسي باسم « حزب الشعب » فلم يلب الطلب مدة بقاء هذه الوزارة في دست الحكم .

٣- بناء على دخول السيد سلمان البراك ، رئيس المجلس النيابي ، وزيراً للاقتصاد في « الوزارة السعيدية الثامنة » فقد انتخب النواب معالي الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً لمجلسهم ، وذلك في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ .

٤- سافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى فلسطين لأسباب صحية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٤٤ م فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى نائب رئيس الوزراء ، توفيق السويدي ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، وقد عاد الرئيس المريض إلى بغداد في يوم ٧ شباط من هذه السنة .

٥- وصل إلى بغداد في ٩ نيسان ١٩٤٤ سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالاً فخماً ، وبعد أن بقي في العراق ثمانية عشر يوماً تجول خلالها في بعض مدينته ومؤسساته ، عاد إلى عمان في ٢٧ نيسان مشياً بالاجلال .

٦- ووصل إليها في يوم ٦ من هذا الشهر لفي من الوزراء والضباط وغيرهم من العراقيين الذين كانت السلطات البريطانية العسكرية قد اعتقلتهم في إيران وسفرتهم إلى أفريقيا الجنوبية في آخر عام ١٩٤١ .

٧- هبت على بغداد عصر يوم الأحد ١٦ نيسان ١٩٤٤ عاصفة شديدة هوجاء لم يسبق لها مثيل من قبل فتوقفت معظم المصالح والأعمال ، وانقطع التيار الكهربائي ، وأغلقت المتاجر والمخازن وأعقب العاصفة هطول مطر غزير استمر ثلاث ساعات وصحبه برد كبير الحجم ، وقد أسفرت هذه الظاهرة الطبيعية العربية عن ضحايا متنوعة في الأموال والأشخاص .

٨- عقد مؤتمر مالي لدول الشرق الأوسط في القاهرة في الأسبوع الأخير من شهر نيسان

١٩٤٤م دعي اليه وزرا. المال في هذه الدول ، وقد سافر وزير مالية العراق ، السيد علي ممتاز الدفترى ، إلى القاهرة في يوم ٢٢ من هذا الشهر على رأس وفد خاص لحضور هذا المؤتمر ، فصدت الإرادة الملكية بإستاد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير المعارف الدكتور عبد الآله حافظ ، مدة غياب الوزير الدفترى . أما الأبحاث التي دارت في المؤتمر فكانت تتعلق بقضايا التضخم النقدي والضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض .

❖ القضية الفلسطينية ❖

إذا عُدَّت « العوامل الخارجية » للحوادث التي أدت إلى اصطدام الجيشين : العراقي والبريطاني في ٢ أيار سنة ١٩٤١م ، كانت « القضية الفلسطينية » في مقدمة هذه العوامل . فقد بيّنت بريطانيا للعرب اقتطاع أخطر بقعة من « الوطن العربي الأكبر » وتقديمها لقمة سائغة لمتشردي اليهود ، فأوغرت صدور العرب ، وجعلتهم يحقدون عليها ، ويناصبونها العدا . ويتربصون الفرص للايقاع فيها ، فكان ما كان .

ولما احتل الجيش البريطاني العراق احتلاله الثاني في ٢ حزيران ١٩٤١م منعت الصحف العراقية من بحث موضوع فلسطين بأي شكل من الأشكال ، ولكن لما حلت الانتخابات الجديدة لرئاسة الجمهورية الأمريكية ، وأخذ المتراحون يعلنون عن مناهجهم ، فاجأت الحكومة العراقية الرأي العام في العراق بهذا البيان :

« بلغ الحكومة العراقية أن دعاة الصهيونية ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، تصدوا في مجلسي الشيوخ الأمريكي ، والنواب الأمريكي ، إلى قضية الهجرة في فلسطين ، للحصول على تأييد اقتراح يتضمن فتح أبواب الهجرة لليهود في فلسطين ، خلافاً لما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني . »
« لقد قامت الحكومة العراقية بإجراء كل مايلزم لدحض هذه التشبثات المستندة إلى استغلال الشعور في أمريكا ، وإيضاح الموقف الحقيقي للرأي العام ، وقدارسل كل من صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي ، رئيس مجلس الأعيان ، وصاحب المعالي السيد رضا الشيباني ، رئيس مجلس النواب ، برقيات إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، وإلى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين الذين قاموا بتقديم هذا الاقتراح ، موضحين فيها النتائج الضارة التي تنشأ من جراء هذا الاقتراح ، الذي يؤدي بالنتيجة إلى الاعتداء على حقوق العرب في فلسطين ، وقد قامت حكومات مصر ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، ولبنان ، بنفس العمل الذي قامت به حكومة العراق ، وقد أدت هذه التشبثات إلى الحصول على نتائج مرضية »

مدير الدعاية العام^(١)

١٩٤٤/٢/٢٩

وفيما يلي نص البرقيات التي يشير إليها هذا البيان :

المفوضية العراقية - واشنطن

يرجى إبلاغ ما يلي لرئيس الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي :

فوجئنا نحن العراقيين بالسياسة التي أعلنها أخيراً حزبكم في الانتخابات ، وخلاصتها تجييز هجرة اليهود الصهيونيين إلى فلسطين ، بدون قيد أو شرط ، حتى يتسنى إنشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور . وبما يؤلفنا حقاً تجاهل الحقيقة من قبل بعض الأحزاب الأميركية فيما يخص فلسطين ، وخطط ومؤامرات الصهيونيين ضدها . هذا مع علمنا بأن حزبكم من الأحزاب المعروفة دائماً بالآراء الحرة ، والعطف على الأمم الصغيرة .

لذلك ، نتشرف بإيضاح بعض الحقائق الراهنة ، وفي مقدمتها أن فلسطين - وهي بلاد مكتظة فعلاً بسكانها بحيث لا يسعها إيوا . عدد آخر من اليهود اللاجئين بدون مساعدات مالية دائمة تسد من الخارج - إن إحداث أي زيادة في عدد المهاجرين إلى فلسطين لا يرهق سكان البلاد المذكورة اقتصادياً فقط بل يقضي على كيان أبنائها من العرب ، ويهدد حقوقهم السياسية المشروعة في بلاد آبائهم وأجدادهم ، وهي بلاد لا يمكن أن تكون يهودية مهما حاول الصهيونيين ذلك . إن كل محاولة لتهود فلسطين ستقابل بمقاومة شديدة من العالم العربي ، وامتصاص لا مثيل له من من العالم الإسلامي .

إن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين أصبحوا عالة على سكانها الأصليين ، وخطراً يهدد الطمأنينة والأمن العام ، وإن الاضطرابات والحركات الإرهابية التي يقومون بها الآن ، لأبلغ دليل على سوء نيتهم ، ونكرانهم للجميل . إن هذه الحقيقة الناصعة من شأنها أن تضع حداً للتضليل الذي قد يقع فيه بعض أبناء الشعب الأميركي النبيل .

إن معظم اليهود هاجروا إلى فلسطين من جراء ما قاسوه من الظلم والاضطهاد في أوروبا ، ولم يُنظر ببالهم إنشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور ، ولذا في وسع هؤلاء المهاجرين أن يعودوا إلى أوطانهم في أوروبا ، وذلك بعد تحررها ، واستتباب الأمن والطمأنينة فيها ، في ظل العدالة والحكومات الديمقراطية .

ومن الحقائق المسلمة في التاريخ أن اليهود عاشوا في ظل الدولة العربية قروناً كثيرة سعداء مطمئنين . وفي وسعنا نحن العرب أن نفاخر بتسامحنا تجاه اليهود ، وعطفنا عليهم ، ونحن لا نسلم مطلقاً بأن البلاد الديمقراطية الأخرى تفضلنا في حسن معاملتنا لليهود وسائر الأقليات .

ولا نخال أن حزبكم الموقر غير عالم بالروابط التي تربط البلدان العربية بالحلفاء في الحرب الحاضرة ، وكثير من العرب يقاتلون الآن جنباً إلى جنب مع الجيوش الحليفة في سبيل قضية

الديمقراطية ، وفي سبيل إنشاء عالم جديد أفضل . وعليه فليس من المتوقع أن تقوم أميركا بإرغام
عرب فلسطين ، الذين يزودهم على مليون مسلم ومسيحي ، بالتخلي عن حقوقهم في بلادهم
للدخلاء المهاجرين .

ولنا وطيد الأمل بأن حزبكم سوف لا يجذ أية خطة سياسية لو طبقت في فلسطين ان ينتج
منها إلا الحراب ، والدمار ، وسفك الدماء في فلسطين ، وهي الأرض المقدسة .

محمد رضا الشيبني
رئيس مجلس النواب
جميل المدفعي
رئيس مجلس الاعيان
المستر توماس ديوي : حاكم ولاية نيويورك
الباني - نيويورك

ان تصریحكم الأخير ، الذي تدعون فيه إلى فتح أبواب الهجرة اليهودية الصهيونية إلى
فلسطين ، بجحف بحق عرب فلسطين ، ومناف لمبادئ الميثاق الأطلنطي ، وللبادئ الانسانية
النبيلة التي تستر هذه الحرب من أجل المحافظة عليها وتعيمها .

ان تصریحاً كهذا قد يكون سببه معلومات خاطئة حول ماضي العرب ، ويقظتهم الحديثة .
ان فلسطين هي بلاد عربية منذ آلاف السنين ، ولا يمكن أن تضحي حقوق سكانها العرب
على حساب المطامع الصهيونية الاهدائية .

نحن نحتج بشدة على تصریحكم هذا ، ونود أن نبدي أن الصهيونيين في أميركا إذا كانت
لهم ثروة ونفوذ ، فالعرب في فلسطين لهم إيمانهم القوي بالله ، ولهم حقوقهم الثابتة ، وهناك أمة
من ورائهم تدافع عن هذه الحقوق .

نحن نرجو أن لا تقيدوا أنفسكم بتصریحات قد تضطرون إلى العدول عنها عندما تتجلى لكم
الحقائق في المستقبل .

ولنا وطيد الأمل بأن الشعب الأميركي لن يضحي بمبادئه السامية ولا بصداقة العرب الذين
انحازوا إلى جانب الحلفاء في هذه الحرب ولا غاية لهم في ذلك سوى انتصار الديمقراطية والاشترك
في بناء عالم مؤسس على العدل والانصاف بين الامم جميعها .

محمد رضا الشيبني
رئيس مجلس النواب
جميل المدفعي
رئيس مجلس الاعيان

وفي الوقت الذي كانت « الحكومة العراقية » تنتظر عضة « الحكومة البريطانية » لسياسة
العرب ازاء الهجرة اليهودية رددت الصحف الانكليزية البيان الذي أدلى به وزير المستعمرات
البريطاني في تشرين الثاني ١٩٤٣ ومآله :

« إن الحكومة البريطانية توصلت إلى نتيجة وهي أنه ليس من الانصاف غلق أبواب فلسطين في وجه الاشخاص الذين يغلب على الظن بأنهم كانوا يصاون قبل الموعد المعلن لانتها. الكتاب الابيض في ٤٤/٣/٣١ لو لم تكن ضرورات الحرب قد حالت دون ذلك »^(١)

وسنعود إلى موضوع فلسطين الذبيحة في فصل آخر لئلا هل تحققت النتائج المرضية لتبثبات الحكومة العراقية كما جاء في ختام بيانها المذكور ؟

✽ أحداث وزارة التموين ✽

رفت « الوزارة السعيدية الثامنة » إلى مجلس النواب في منتصف آذار ١٩٤٤ لائحة قانونية لإحداث وزارة جديدة باسم « وزارة التموين » تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها ، ويكون وزير التموين عضواً في « لجنة التموين العليا » وجاء في الأسباب الموجبة لإحداث هذه الوزارة :

« لقد شعرت الحكومة بضرورة ربط دوائر التموين بوزارة مسؤولة تحت إشراف « لجنة التموين العليا » التي تستمد منها صلاحيتها ، وعلى القدر الذي توجبه الحاجة ... الخ »

والواقع ان مشكلة التموين في العراق كانت من المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية الثانية وظروف ما بعد الحرب ، فقد ارتفعت الأسعار العامة لجميع الاموال المستوردة ارتفاعاً عالى الشعب منه الأمرين ، واختفت المواد المعاشية والمترلية من الاسواق حتى صار البحث عنها كالبحث عن الذهب النادر وقلت الأيدي النظيفة التي تتولى شؤون التموين قلة ظاهرة فزاد القضية تعقيداً ولهذا كان تكوين « مديرية التموين العامة » ثم « وزارة التموين » ضرباً من المحاولات العقيمة للتغلب على الصعاب القائمة

وقد زاد الطين بلة ان الموظفين البريطانيين هم الذين كانوا يشرفون على الاستيراد والتصدير ، وكانت لهؤلاء سياسات وتوجيهات خاصة أشارت إليها الصحف والمؤسسات بكل صراحة . فقد كانت إجازات الاستيراد مثلاً وقفاً على اليهود وكان الوطنيون المتطرفون لا يحصاون إلا على النزر اليسير منها كما ان « التجاويل » كانت تعطى لفريق دون فريق ، وكانت الرشوة تفسد ضمائر الناس ، وتحول دون توزيع العدل بينهم ، كما ان المطامح الشخصية والرغبة في الحصول على أموال السحت والحرام كانت منتشرة انتشاراً خيفاً ، وبالإجمال فقد كانت أيام التموين لطخة سوداء في جبين الإنسانية والفضيلة والكرامة الشخصية .

❖ سياسة إضفاف الجيش ❖

كان « الجيش العراقي » ولا يزال مفخرة الدول العربية عامة ، ومفخرة العراق خاصة ، منذ تكونه في آخر عام ١٩٢٠ ، وقد برهنت الحوادث والثورات التي مرّ العراق فيها بين العامين ١٩٢٠ و ١٩٤١ م ، على أن هذا الجيش قوة يعتد بها ، ويعتمد عليها ، فلا غرو - والحالة هذه - أن تصاب هذه القوة بنكسة مؤلمة بعد حوادث أيار سنة ١٩٤١ .

و كنا نود أن يكون لنا بعض الاختصاص « في موضوع الجيش » لنكتب عنه في كتابنا هذا ما تمس الحاجة إليه ، أو له علاقة بموضوع الكتاب ، فقد لفظت الأنديّة كثيراً حول سياسة إضفاف الجيش ، ونشرت أمور متنوعة في موضوعه ، فطلبنا إلى الصديق الكريم الرئيس الأول الركن المتقاعد السيد محمود الدرة ، صاحب كتاب « تاريخ الجيش العراقي » أن يكتب إلينا خلاصة موجزة بين وضع الجيش قبل حوادث أيار ١٩٤١ م وبين وضعه بعدها - بما له علاقة بموضوع كتابنا - فتفضل علينا بهذه الرسالة :

بغداد في ١٤ تموز ١٩٥٣

عزيزي الأستاذ السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم

سألتني أن أكتب كلمة عن سياسة إضفاف الجيش العراقي ، بعد اصطدامه بالجيش البريطاني عام ١٩٤١ م ، وأراني مضطراً - تزولا عند رغبتك الملحة ، ولحرصك على تدوين تاريخ العراق الحديث بدقة لم يسبقك إليها مواطن آخر حتى الآن - أن أستجيب إلى طلبك مع علمك بأني ابتعدت عن الجيش بعد قتل ذلك الاصطدام ، وأن الخوض في مثل هذا الموضوع الشائك قبل أوانه تعتبره كثير من الملابسات والصعوبات بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصاءات الضرورية كافة .

الجيش قبل الاصطدام :

كان الجيش العراقي في بداية الاصطدام يتألف من نحو (١٨٠٠) ضابط و (٤٥٥٠٠٠) ضابط صف وجندي ، و (١٣٥٠٠٠) حيوان ، وكانت قواته المحاربة تتألف من ٤٢ فوج مشاة و ٢١ بطارية مدفعية ، ومجموع أربع كتائب خيالة ، وعدة أسراب جوية ، وأربع بوأخر نهرية ، وصنوف فنية وإدارية أخرى ، وكانت تشكيلاته تتألف على الوجه التالي :

١- أربع فرق مشاة : منها فرقتان كاملتان بمدفيعتهما ، وهندستهما ، ومخابرتهما ، ونقلتهما الآلية ، وسائر صنوفها المختلفة ، ويكاد يكون ملاكهما كاملاً بالنسبة لملاك الفرق البريطانية المعمول به في الجيش البريطاني . أما الفرقتان الأخريان فكان ملاكهما من المشاة سائراً نحو التكامل ، ومدفعية إحداهما ليست كاملة ، ولم يكن ملاك الصنوف المعاونة كالمخابرة والهندسة

والخدمات الإدارية كاملاً في كليهما .

٢- القوة الآلية : وكانت تتألف من فوج مشاة محمول بالسيارات ، وسرية دبابات ، وسرية مدرعات ، ولواء مدفعية آلي ، وبعض الخدمات الفنية والإدارية ، وفي خلال حركات مايس ١٩٤١ أعلن تأليفها كفرقة آلية ، وأُلحق بها لواء الخيالة .

٣- الخيالة : وتتألف من لواء يحتوي ثلاث كتائب فضلاً عن خيالة الحرس الملكي ، وسرايا خيالة ثلاث فرق .

٤- الحرس الملكي وفوج الحراسة .

٥- القوة الجوية وتتألف من نحو أربع أسراب لمختلف الأغراض .

٦- قوة الحدود : وتتألف من ثلاثة أفواج مشاة ، وثلاث بطريات مدفعية من طراز قديم .

٧- القوة النهرية : وتتألف من أربعة سراكب صغيرة .

٨- بطرية مقاومة الطائرات .

٩- التجنيد : سار التجنيد نحو التكامل ، وبلغ الحد الأعلى من الملحقين بخدمة العلم لمواليد عام واحد (١٢٥٠٠) جندي ، وبلغ الحد الأعلى من الجنود الاحتياط الذين لبوا الدعوة في العام الواحد (٧٥٠٠) جندي .

١٠- كان للجيش عتاداً احتياطياً وافراً أصنوف الأسلحة المختلفة ، وكان لديه معمل لعتاد الأسلحة الخفيفة ، وآخر لصنع البنادق ، وثالث لصنع قنابل المدفعية (في دور التأسيس) وورش كاملة لمختلف صنوف الجيش الفنية والآلية .

الجيش بعد الاصطدام :

اعيد إلى الجيش العراقي في أواخر عام ١٩٤١ الضباط الاستشاريون البريطانيون ، ومعظمهم من الذين عمادوا كاستشاريين في بد. تأسيس الجيش ، وقد اشتهروا بتزعمهم الاستعمارية ، فسيطر هؤلاء على الجيش سيطرة تامة .

وكان من العسير على الانكليز إلغاء الجيش دفعة واحدة ، ولذلك عمدوا إلى الإبقاء على هيكله ، مع تجريده من القيادة الكفؤة ، روح القتال ، الوسائل المادية التي تازمه للدخول في معارك نظامية ، وقد انبط باللواء (الفريق) اسماعيل نامق وكالة رئاسة أركان الجيش ، الذي أصبح بعد مدة وزيراً للدفاع . . . لهذا لا نعجب حين نخطب في ندوة مجلس الأمة قائلاً : « والآن فقد نظفنا المسدس - ويعني الجيش - وزيتناه »

وإلى التاريخ اسجل ما استطعت أن أحصل عليه من حقائق خلال تلك الفترة المظلمة :

١- اخرج من الجيش في السنوات السبع التي أعقبت الاصطدام (٢٨٧٩) عسكرياً منهم

(١٤١٩) عسكرياً لم يكملوا الخدمة التقاعدية وجلبهم من الضباط الشبان ، والباقيون وعددهم (١٤٦٠) عسكرياً فيهم كثير من القادة والضباط الأركان الذين يستحقون التقاعد وكان هؤلاء يؤلفون العمود الفقري للجيش .

٢- أهمل التجنيد عن عمد ، وفسح المجال للمتطوعين بترك الخدمة في الجيش ، وغض النظر عن المتخلفين ، فانخفض ملاك ضباط الصف ، والجنود ، في القوات المسلحة إلى نصف العدد الذي كان عليه في مطلع عام ١٩٤١ وأحياناً إلى ثلث ذلك العدد .

٣- وبينما كان الجيش يتناقص على النحو المتقدم ، فإن الشرطة كانت تتزايد ، ويعاد تنظيمها على أساس انها من القوات الموالية ، فازداد عددها من (١٢٢٦٦) في عام ١٩٤١ إلى (٢١٧٣٠) في عام ١٩٤٧ .

٤- وقد تعطي حقائق الأرقام هذه فكرة تقليص الجيش اقتصاداً في نفقات ميزانية وزارة الدفاع ، لصرفها على المشاريع المنتجة مثلاً ، ولكن لا يذهب القارىء إلى هذه الفكرة خطأ فإن ميزانية وزارة الدفاع تضاعفت ، فبينما كانت ١٦٦ ٢٣٠ ٦ ديناراً في عام ١٩٤١ إذا بها ترتفع خلال السنوات الأربع التي تلتها حتى بلغت ٨٠٥ ٣٦٢ ٥ ديناراً في عام ١٩٤٥ م ، أما ميزانية الشرطة السنوية فإنها ارتفعت من (٨٣٤ ٣٥٧) ديناراً في عام ١٩٤١ إلى (٢٠٨٨ ٤٥٠) ديناراً في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .

٥- ألغيت فرقة واحدة من الفرق الأربع ، و أعيد تنظيم الجيش ، فاندجحت وحداته ببعضها ، فبقيت بعض التشكيلات قائمة اسماً (بدون سلاح) سواء كان ذلك في القوة الجوية ام في بعض الصنوف الاخرى .

٦- طلبت الحكومة البريطانية من الجيش العراقي إعادتها ما لديه من معامل وذخائر حربية لتعزيز « المحمود الحربي » فسلبت معمل الأسلحة ، وما يدخره من تجهيزات وأدوات فنية ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما أصاب الجيش من نكبة مروعة في إغراق « معسكر الرشيد » الذي حدثت كسرتة بالقرب من مخازن عتاد الجيش المشيدة تحت الأرض ، وإلى جوار معسكر القوة الجوية (ولم تنشر بعد نتيجة تحقيق أسباب القرق) لأدركنا ما آل الجيش العراقي اليه .

٧- إنهاك الضباط والجنود بثورة البارزانيين التي حدثت على غرار الثورات المحلية ، ولم يحل المراقبون أسبابها ومسبباتها ، واستمر رئيس البعثة البريطانية «الجنرال رنن» على إضفاف معنوية الجيش العراقي بتطبيقه سياسة التدريب الاجمالي المتواصل ، الذي جعل الضباط ، والجنود ، يزهدون في الخدمة العسكرية ، بالإضافة إلى استهلاك تجهيزاته التي لم تعوض بغيرها .

٨- وزيادة في الاحتياط طبقت في الجيش سياسة « سلاح بلا عتاد » و « جهاز حربي تنقصه

الادامة» وثجلت هذه السياسة بعد ست سنين من تلك الحركة ، في حرب فلسطين ، على النحو الذي سجله التاريخ . . . فالطائرات النفاثة لا تملك حتى العتاد الذي تقاقل به لحماية نفسها ، وإن وجد القليل من العتاد ، فقطع التيار كانت تنوز بحر كاتها ، وإن وجد القليل من المدرعات الحديثة فإن مدافها كانت تنقصها ، وإن وجد المدفع ، فالتقابل مفعودة ؛ وكنا قد أمتنا عتاداً احتياطياً للمدفعية بمعدل ٢٥٠٠ قنبلة للمدفع الواحد ، على أن المدفعية العراقية كانت تشكو - في حرب فلسطين قلة في العتاد .

هذا وختاماً أرجو قبول فائق احترامي ومزيد إعجابي بحيويتكم البالغة .

المخلص : محمود الدرة

نصيب العراق

✽ في مجرور اللفاء المربي ✽

نصت المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية - البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٠م على أنه :

« إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، وغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر الفريق الثاني المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه ، وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المتقتضية . ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محقق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والمواني . ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » اهـ

وكان تفسير المعنى المستتر لمنطوق هذه المادة موضوع خلاف شديد بين الحكومتين العراقية والبريطانية طوال السنة ١٩٤٠م أدى إلى حوادث الاصطدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في أيار ١٩٤١م واحتلال العراق احتلالاً جديداً ، إلا أن الموقف الرصين الذي وقفته الوزارة المدفعية الخامسة التي تكونت في ٢ حزيران من هذه السنة أخفى براعم هذا الاحتلال أربعة أشهر كوامل ، فلما تم انتقال العراق من حالة الحرب إلى حالة السلم ، وهدأت الاعصاب ، وتنوشت حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م ألف السيد نوري السعيد وزاراته السادسة والسابعة والثامنة وقد امتدت أيامها من ٩ تشرين الأول ١٩٤١م إلى ٣ حزيران من عام ١٩٤٤م فأينمت تلك البراعم

من جديد، وصارت السلطات المحتلة تتوصل إلى تحقيق أهدافها العسكرية عن طريق العراقيين أنفسهم ليس في إمكان المؤرخ المعاصر أن ينشر كل ما يعرفه عن حوادث سني الحرب العجاف ، كما تفعل الصحف اليومية أحياناً . ولكن في استطاعتنا أن ننشر تقريراً خطيراً وضعه المقدم شفيق حداد ، الملحق العسكري للسفوضية العراقية في واشنطن ، عن « نصيب العراق في مجهود الحلفاء الحربي » وهو التقرير الذي رفعه المستر كابر ، ممثل ولاية كانساس في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الكونغرس الأمريكي في نيسان ١٩٤٤م وطلب طبعه في ملحق السجل المعد عن « مجهود الحلفاء الحربي » وقد عربته جريدة البلاد البغدادية ونشرته في أعدادها المرقمة ٢٣٠٦ و ٢٣٠٨ و ٢٣٠٩ والصادرة في ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ آب سنة ١٩٤٤ فهو أحسن تقرير يصف التضحيات التي قدمها العراق لمجهود الحلفاء الحربي في الحرب العالمية الثانية وهذا نصه :

منذ أن دخل العراق الحرب ، وسعت عمليات إدارته الوطنية ، ونسقت إلى حد واسع مع نواحي المجهود الحربي ، الذي تبذله الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، فوسعت منظمات الأمن العام ، كالشرطة ، والرقابة ... الخ وذلك لتمد بالحماية الضرورية القوات الحليفة الكبيرة المرابطة في العراق ، وتجهيزات المواد الحربية الضخمة التي نقلت عبر المملكة في طريقها إلى روسية ، وقد تحملت الحكومة العراقية جميع التكاليف التي نشأت من جراء وجود هذه المؤسسات ووضعت جميع منشآت التلفون ، والهق ، تحت تصرف حلفاء العراق ، وقلل العراق من استعمال المدنيين للنداءات البرقية البعيدة ، والمحلية إلى أدنى حد . أضف إلى ذلك أن المواصلات التلفونية مع الأقطار المجاورة قد أوقفت بصورة تامة لغرض استعمال المدنيين ، وبدلاً من ذلك سلمت للقوات العسكرية الحليفة ، كما أن الحكومة العراقية جعلت الخطوط الرئيسية ، والبدالات ، والأدوات ، والأسلاك ، والأنعمدة ، والمعدات الأخرى ، التي كانت تملكها ، والتي طلبتها للقيام بما كانت في أمس الحاجة إليه ، لتوسيع ، وحفظ شبكة المواصلات في البلاد ، جعلتها تحت خدمة السلطات العسكرية مع خدمات المهندسين العراقيين ، ومعامل التصليح العراقية

وجعلت « وزارة المعارف » جميع التسهيلات التعليمية ، والمعامل العائدة لمدارس التدريب اليدوي في متناول أيدي الحلفاء . وأوجدت « وزارة الشؤون الاجتماعية » منهاجاً للعمل حتى يمكن بواسطته سد الاحتياجات العسكرية بكفاءة زائدة ، فتكون لها الأسبقية على احتياجات المدنيين ووسعت « مديرية الصحة العامة العراقية » والمستشفيات خدماتها لتشمل القوات الحليفة ، والفنيين العائدين للقوات الحليفة المرابطة في العراق .

وقد استمرت خدمات « مديرية الأشغال العامة » ومعاملها الواسعة ، المجهزة تجهيزاً حسناً ، فاستعملت استعمالاً خاصاً لإنشاء ، وحفظ خطوط المواصلات الحربية ، واستخدمت مقادير كبيرة

من المواد ، التي لا يعرض عنها ، والتي تملكها المديرية : كالفولاذ ، والمعادن الأخرى ، وكان يقصد استعمالها أصلاً لحاجات البلاد ، وذلك لمعاوضة المجهود الحربي للأمم المتحدة ، وقد وضعت تحديدات صارمة للغاية على استعمال المدنيين لمواد البناء ، وذلك حتى تحول المقادير الموجودة لأغراض عسكرية .

وقد وضعت جميع شبكة السكك العراقية (وطولها ١٢٠٠ ميل تقريباً) وكذلك مع المعامل ، ومقادير المواد ، والموظفين ... الخ تحت السيطرة المشتركة للحكومة العراقية ، والقيادة العسكرية البريطانية ، وصرح الفريق ه. س. سميث ، الملقب بالجيش البريطاني ، في بيان وقعه وأرخه في ١٤ تموز ١٩٤٣

« إن هذه السكك الحديدية قد جهزت القوات العسكرية البريطانية بسرعة بواد ومخازن ومعدات ... الخ مختلفة كلها كانت الحاجة تدعو إليها ، وقد قدمت لتلك القوات أيضاً تسهيلات حول تجهيز الكهرباء ، والماء ، والقيام بالتصليحات في المعامل . زد على ذلك أن الأراضي ، وغرف الحفظ ، والمباني ... الخ وهي ملك عائد للسكك التي كانت القوات البريطانية تحتاجها لأغراضها الخاصة ، كلها قد وضعت تحت تصرف تلك القوات ، وستستمر هذه الإدارة بتقديم مثل هذه التسهيلات ، وتوسيع ما يشبه ذلك من المساعدات كلها ، وطالما تدعو الحاجة إليها ، وقد لا يكون خارج حدود المعقول أن نذكر هنا أن مطالب السلطات العسكرية البريطانية قد وضعت ضغطاً ثقيلاً على شتى مصالح هذه السكك ، وخاصة على عمليات النقل ، وأن هذه الإدارة ممتنة لتسجيل هنا الحقيقة التالية :

ان جميع الموظفين ، سواء كانوا العراقيين وغير العراقيين ، قد نهضوا لمواجهة الحالة فكفوا هذه الإدارة بمجهوداتهم السخية على مجابهة النقل العسكري المتزايد ، والحاجيات الأخرى بكفاءة وسرعة »

ان كافة الطرق الموجودة في العراق استعملت مجانياً ، ودون عوض ، من قبل جيوش الأمم المتحدة ، وأنشئت عدة طرق رئيسية جديدة ، وأنفقت الأموال الطائلة لتقوية الجسور ، والمعابر الأخرى ، وذلك لحمل النقل الثقيل جداً ، وقد أخذت جميع الثقليات « السيارات والحيوانات » وخصصت لأغراض عسكرية

وسلمت البواخر ، والسفن النهرية ، ومنشآت الموانئ البرية ، والقنوات ، إلى القوات العسكرية فلم يترك لاستعمال المدنيين إلا أقل ما يمكن من التسهيلات ، وجعل ميناء البصرة مع الأراضي والمعدات الراجعة إليه ، وبضمنها القوة الكهربائية ، ومعامل قصفية الماء ، والطرق ، والمطارات ، وأوكار الطائرات ، ومحلات السكن ، ودور الراحة ، والنوادي متوفرة لاستعمال البريطانيين

والامم الخليفة الاخرى ، حتى ان النقل التجاري قد جعل شيئاً ثانوياً بالنسبة إلى ذلك كله .
وقد جرى إخلاء عمال الميناء المدنيين ، حتى يفسح مجال السكن للقوات ، ووسعت المعامل
حتى تجهز القوات الخليفة بالكهرباء ، وماء الشرب النقي ، وخصصت مساحات واسعة من الاراضي
الخاصة بالميناء ، للسلطات العسكرية - الخليفة - لإنشاء المباني والمعسكرات ، وكانت جميع
المشاريع الكبرى التي قام بها مهندسو الميناء الفنيون :

أ - إنشاء حوضين لرسو البواخر ذات العمق الكثير .

ب - إنشاء المراسي لتتزل السفن الخفيفة فيها حولتها

ج - تسوية الاراضي لغرض خزن البضائع

د - إنشاء رافعات إضافية للميناء .

واقدمت تسهيلات المواصلات الجوية جميعها ، كالمواني الجوية ، والمطارات ، وأوكار
الطائرات ، والمعامل ، والمعدات إلى السلطات العسكرية الخليفة لاستعمالها الخاص .

لقد اضطرت «مديرية الري العامة» أن تشمل مواصلات البلاد الاستراتيجية بحماية تامة ، وكذلك
المساحات الواسعة التي تحتلها جيوش الامم المتحدة ، ومؤسسات الحزن المتعددة التي تحتوي كميات
ثمينة من المواد الحربية وقد جعل تشييد ، وتقوية السداد الموجودة على ضفاف الأنهر ، والمنشآت
الوقائية الأخرى ، كفتح المجاري لتحويل المياه الفائضة ، وإقامة السدود والفتحات ، جعل من
الضروري زيادة خمسين في المئة في عدد مهندسي المديرية ، وزيادة ٤٠٠ وزيف في المئة في عدد
عمالها ، واستخدمت المقادير المتوفرة من مواد البناء ، التي كان يقصد استعمالها أصلاً لتوسيع نطاق
الري حسب الخطة التي وضعها العراق للتنمية الاقتصادية ، استخدمت بكاملها لأغراض عسكرية
لقد اضطرت الحكومة رغبة منها في التشجيع على زيادة إنتاج المواد الغذائية - إلى الإسراع
في إتمام القنوات التي كان يجري إنشاؤها ، وإلى القيام بفتح قنوات جديدة لغرض زيادة المساحات
الصالحة للري بمقدار (٣٠) بالمئة

وكان الفلاحون قبل الحرب مسؤولين بذاتهم عن تطهير الاحوال من القنوات المارة عبر
أراضيهم ، بيد ان قنوات الري كلها الآن يجري تطهيرها من قبل الحكومة على نفقتها الخاصة ،
وقد جرى العمل بهذه الخطة لغرض مضاعف : ليبقي عمال المزارع في حفرهم الانتاجية ، ولضمان
جريان الماء بشكل معتدل حتى يكتفي لري جميع الأراضي الموجودة بالتساوي ، واضطرت مديرية
الري ملاقات هذه التمهيدات الفادحة جداً من أموال الحكومة

لقد اضطر العراق ، رغم كونه بلداً زراعية بالدرجة الأولى ، إلى زيادة صادراته السنوية من
المواد الغذائية حتى يحل الأزمة التي كانت تحايقها الأمم المتحدة لتجهيز الطعام في الشرق الاوسط ،

ولذا فقد اتخذت الخطوات التالية :

- أ - السيطرة على المواد الغذائية في النقطة التي تنتج فيها ، واستلام الحكومة جميع الحاصلات الزراعية بصورة إجبارية وبأسعار معينة
ب - توزيع البذور على الفلاحين مجاناً
ج - توسيع « مديرية الزراعة العامة » للمنظمة التي تقوم بحملة مكافحة الجراد والآفات الزراعية

د - قيام الحكومة بأعداد التسهيلات للاستدانة ، ومد القروض المالية إلى الفلاحين وبتنمية التدابير المذكورة أعلاه ، التي قامت بها مديرية الري والزراعة في سبيل الجهود الحربية أفلح العراق في زيادة المقادير التي يمكن تصديرها من المواد الغذائية بخمسين بالمئة ، وقد جعلت هذه الزيادة في متناول أيدي الحلفاء .

١ - بواسطة مركز تومين الشرق الأوسط ليوزعها على كل من السكان العسكريين ، والمدنيين ، في البلدان المحيطة بالعراق ، وعلى لاجئي الحرب المrapطين في العراق ويقدر عددهم ٢٠٠,٠٠٠ نفر

٢ - بواسطة المتعهدين المحليين إلى المهندسين ، والقوات العسكرية الكبيرة ، المrapطة في العراق نفسه

ولأسباب مقتضيات الأمن والحيلة ، لا يمكن إمالة اللثام عن مجهودات العراق العسكرية عدا حقيقة أن جميع معامل صنع الأسلحة العائدة للجيش العراقي ، والمتعهدين فيها ، وكذلك مؤسساتها العسكرية وقد وضعت دون مقابل تحت تصرف حلفاء العراق ^(١) وفيما يلي قليل من

(١) ان ما بأيدينا من المستندات لا يؤيد هذا الزعم فقد :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الدفاع المرقم د / ١١ / ٤٠ من ١١٥ والمؤرخ في ١٩٤٣/٥/٣١ وكتاب وزارة المالية المرقم م / ٣١٩ والمؤرخ في ١٩٤٣/٦/١٤ ووافق على مبادلة بعض المكائن من معمل البندقيات في السبب ببعض مكائن جديدة أخرى تصنع في الكاترة وترسل إلى العراق بعد الحرب ، او عند تسيرها قبل ذلك ، بشرط ان تتمتع الحكومة البريطانية بتقديم عمل إلى ٤٥ عاملاً عراقياً ، وتشغيلهم في هذه المكائن أو ما يماثلها حتى انتهاء الحرب ، او حتى تسليم المكائن الجديدة وان تأخذ المشار إليها على عاتقها سد جميع طلبات الجيش العراقي لادامة ٣٠,٠٠٠ بندقية إلى ان يتم إعادة نصب المكائن الجديدة على ان لا تعتبر هذه المبادلة بمثابة إعارة المكائن إلى القوات البريطانية »

« وفي ٥ شباط ١٩٤٤ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« وافق مجلس الوزراء على مبادلة بعض مكائن معمل البندقيات في السبب بالاضافة إلى المكائن التي سبق ان وافق مجلس الوزراء على مبادلتها في جلسته المنعقدة في ٢٥-٦-١٩٤٣ وبنفس الشروط الواردة في القرار الآنف الذكر ، عدا ما يتعلق بتزويد عدد العمال العراقيين الذين تستخدمهم الحكومة البريطانية فيكون مالا يزيد على

كثير من التضحيات القيمة بالذكر التي قدمها العراق لمساعدة المجهود الحربي :
إن الأقمشة يجري توزيعها بالبطاقات ، وكذلك المواد الغذائية المستوردة الضرورية ،
كالسكر مثلاً

أخذت الدور إجبارياً ، واحتلت وأخرج المستأجرون الذين كانوا يسكنون فيها ، وكذلك لتوفير
وسائل السكن للقوات العسكرية
سمح للقوات العسكرية الخليفة استعمال الأراضي التي تملكها الحكومة لإقامة المعسكرات
ولأغراض أخرى وذلك دون أجر أو عوض
فرضت سيطرة على التحويل المالي إلى الخارج حتى يجعل من العراق عضواً في منطقة الليرة
الاسترلينية .

امتنعت الحكومة العراقية عن فرض ضرائب مكوس كركية على الكميات الضخمة من
المواد الحربية المستوردة إلى داخل القطر ، أو المنقولة عبر طرقها الرئيسية ، وسككها الحديدية ،
إلى الأقطار المجاورة ، كما أن الحكومة امتنعت عن جباية الضرائب سواء من أعضاء الأمم المتحدة
المدنيين أو العسكريين المرابطين في العراق ، والمنتهكين في المجهود الحربي
أما الفائض من إنتاج الصوف ، والقطن ، والتمور (١٥٠,٠٠٠ طن سنوياً) وبذور السمسم . الخ
فقد استخدم برمته للمجهود الحربي ، وصدر لذلك الغرض تحت السيطرة بأسعار واطنة ثابتة .
فيتضح مما تقدم أن العراق - شعباً وحكومة - قد اعترف بأهمية وضع تلك البلاد الجغرافي ،
والاستراتيجي ، وأن محاولته مساعدة حلفائه في سبيل القضية المشتركة ، أحدث ارتباكاً شديداً في
اقتصاد المملكة الوطني . فكل مادة ومؤسسة لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بمصلحة النقل
والمواصلات قد جرى عليها ضغط إلى أقصى حد ، وذلك لتسيير الآلاف من الأطنان من المعدات
العسكرية ، وللقيام بمختلف الخدمات المطلوبة لتحقيق كفاءة القوات الخليفة المسلحة المربطة في
العراق ، والأقطار المجاورة

إن جزءاً كبيراً من مؤسسات الأمة المختلفة مثل : آلات الميناء ، والسكك ، والمكائن ،
وآلات المعامل ، والمعدات التلفزيونية ، والتلفزيونية ، والمحطات الكهربائية ، ومحطات تطهير المياه . الخ
كل ذلك سيحتاج إلى الاستبدال ، عند انتهاء الحرب ، وسيكون من الواجب التعويض عن

مئة عامل بدلاً من (٤٥) عامل وذلك حسبما جاء في كتاب وزارة الدفاع المشار إليه أعلاه .

وفي جلسة المجلس المنعقدة في أول آذار ١٩٤٤

« وافق مجلس الوزراء على قيام وزارة الدفاع بتسليم ألف بفل لاستعمالها من قبل القوات البريطانية الحاربة
في إيطاليا على أن تحول الوزارة المشار إليها أن تأخذ عوضاً نقداً أو أي شكل آخر لتمشيد أمور الجيش
حسب حاجتها »

المقادير المختلفة للمواد التي كان يراد استخدامها للاحتياجات المحلية

ان كل هذه المواد التي ينبغي التعويض عنها بعد الحرب ستكون أكثر من قيمتها الاصلية ، ولكن بالنظر إلى أنه لم تجمع أية ضرائب أو واردات أخرى من أي شيء له صلة بالمجهود الحربي ، والذي كان في الوسع إنشاء رأس مال احتياطي من وارداته ، فسترغم الامة على مجابهة عبء فادح من الضرائب في فترة ما بعد الحرب ، وفي غضون تلك الفترة سيكون ثمة عجز في كل حاجيات المملكة الاقتصادية والاجتماعية

وكانت الواردات الجركية تؤلف ٥٤ بالمئة من الميزانية قبل الحرب ، وهبطت الآن إلى ٤٤ بالمئة واضطر إلى التعويض عن النقص بزيادة الضرائب ، ويقدر بأن ما يقارب ٣٥ أو ٤٠ بالمئة من العمال الموجودين في العراق قد استخدموا لأغراض عسكرية غير مشرة ، أو منتجة ، وسيكون لهذا أثره وعواقبه على الدخل القومي في السنوات القادمة فالأجور العالية التي كانت تدفع للعمال أجل العمل الحربي قد جذبت العمال من قبائل ، ورعاة غنم ، وسمري المواسي ، وأخرت حركة الاستقرار على الارض ، وهكذا فقد أصبح تجهيز العمال للزراعة قليلا

وباستثناء التمور فإن العراق لم يصدر الفواكه ، وهذه زرعت بكميات تكاد تكفي لسد مطالب القطر ، وقد سمح للقوات الحليفة الكبيرة ، وللأجنيين المرباطين في المملكة ، شراء الخضرات ، والفواكه بدون تحديد ، وقد قللت هذه الحالة من التجهيزات المتوفرة للعراقيين ، وسببت ارتفاعاً حاداً جداً في كلفة المعيشة

عندما يفكر الفرد في كون عدد سكان العراق يبلغ ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، وان الدخل القومي هو واطى نسبياً ، يتجلى له ان المواطنين العراقيين يلقون على أنفسهم بسرعة عبئاً من الضرائب للفرد الواحد قد يجبرهم بشكل خطر إلى قرب الخط الفاصل بينهم وبين الكارثة الاقتصادية ، ويجري العمل بذلك من علم ، وبروح تعاونية صادقة من قبل الامة العراقية انه وأيم الحق للمجهود مشرف من جانب شعب لم يبلغ من العمر غير العشرين سنة ١٥

✽ استقالة الوزارة ✽

شاخت أيام الوزارات السعيدية « السادسة » والسابعة ، والثامنة » وانتفت الحاجة إليها ، وشعر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بضرورة ترك مقاليد الحكم إلى وزارة أخرى تسير على سياسة جديدة « هي سياسة ما بعد الحرب » فعمد إلى إعداد كتاب استقالة وزارته بشكل يثير الدهشة والاعجاب ، ورفق كتاب الاستقالة بذكره عن إصلاح المنطقة الكردية للقضاء على الاضطراب الذي كان يسودها

وفي يوم ١٧ نيسان ١٩٤٤م قدم كتاب الاستقالة المذكور فإذا به يقول :

سيدي صاحب السمو الملكي الرضي المعظم

منذ نحو من سنتين ونصف ، عندما قفلقتم فاستدعيتموني من مصر لتأليف الوزارة في ظروف عالمية غير اعتيادية ، لبيت إرادتكم المطاعة ، فألفت الوزارة حسب رغبتكم ، وبذلت الجهد المستطاع طوال تلك المدة في تسيير سفينة الدولة سالمة من أخطار العواصف العالمية ، وتوجيه دفتها إلى السلامة بين أمواج السياسة الدولية العامة ، كما هو معلوم سموكم ، وحققت النتائج التالية :

١- تقديم كيان الدولة الداخلي : وذلك بتعديل القانون الأساسي ، تعديلا له أثره الفعال في السياسة الداخلية ، وبكافة العناصر الهدامة ، التي غايتها التضليل ، وبث روح الرغبة في خدمة الأجنبي ، وإضمار الوطن العراقي ، وهدم صرحه الذي بذل المخلصون في تشييده ، جهوداً غالية مشكورة .

٢- الاشتراك في وضع أساس الوحدة العربية المنشودة ، اشتراكاً كان له النصيب الوافر في الحياة الاستقلالية العربية العامة .

٣- انهاض حركة التقنين الحديث في أمور جوهرية ، لها مساس بصميم حياة الشعب المدنية والثقافية .

٤- وضع التمييز على أساس ظهرت فوائده ونتائج الحسنة بارزة للعيان ، بما خفف وطأة المصائب تخفيفاً لا يقبل الإنكار .

هذه مجمل أهم النتائج التي توصلت إليها ، وقد جابهت في تحقيقها مشاكل وعراقيل أدت إلى تبديل زملائي في الوزارة مراراً .

ولقد كان سموكم أقوى مؤيد ومشجع لنا في كل عمل نرمي به إلى سلامة الدولة أو هداية من ضل الطريق إلى الصراط المستقيم .

وقد ابتليت في هذه المدة بأمراض خطيرة عدة مرات ، أنهكتني ، وحدثت من نشاطي ، ولم تمكنني الظروف ، وتتابع الحوادث من أخذ قسط من الراحة الكافية أستعيد بها ما ضيعت من صحة ، وما فقدت من نشاط .

والدولة العراقية اليوم أمام مستقبل يندر وقوع أمثاله في العالم السياسي ، يقضي بالتحفز والتهنيؤ لانتهاز الفرص المؤقتة فيه ، والحرص عليها من الافلات والضياح من غير استفادة منها . مستقبل يدعو إلى الانتباه ، والعمل من الآن لنكون على بصيرة من الأمر عند حواله ، وها أناي الحُص ما أشعر به من أمور خطيرة ، تتطلب معالجتها إحضار تصميم يستند إلى الروية والحكمة وروح الإقدام .

الامور الخارجية

١- تطور الوضع الخارجي : ان مراقبة التطورات العالمية ، والوقوف عليها وقوفاً صحيحاً ، تقتضي الاهتمام بها اهتماماً خاصاً ، لينسنى للعراق ان يسترشد بها ، ويستعد لإدراك ما تستوجب حياته المادية والمنوية من قبل أن تضع الحرب أوزارها ، ونحن نعلم أن الأمم جادة في تنظيم امورها لما بعد الحرب ، ولاسيا الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمالية ، فإذا لم يهيء العراق نفسه من الآن لتنظيم هذه الامور ، التي هي الحجر الأساسي في كيان الأمم ، فإنه لا يستطيع أن يتبوأ مكانه اللائق بين الشعوب .

٢- معالجة القضية العربية ، التي أخذ العراق القسط الأوفر منها على عاتقه ، معالجة تحقق الأمان والامال التي لم يزل العرب ، على اختلاف أقطارهم ، ينتظرون تحققها بروح الرغبة المبتعدة من صميم قلوبهم .

٣- السعي لضمان الأسواق في الخارج للمنتجات العراقية بأسعار تشجع المنتجين على النهوض بمحرفهم ، وتحسين إنتاجهم ، لتتوفر الثروة العامة في المملكة .

الامور الداخلية

١- إصلاح إدارة الدولة إصلاحاً يزيل الوهن الذي لمسنا اثراته المرة ، والقضاء على روح الارتشاء الذي تسرب إلى بعض الموظفين ، والتخلص من مراعاة المحسوبية في دوائر الدولة .

٢- معالجة الادارة والأمن في المناطق الشمالية بسرعة حازمة حكيمه ، تتناسب مع الأحوال الحاضرة على ضوء التقرير المرفق .

٣- رفع مستوى الجيش ، وجعله أكثر صلاحاً للأغراض التي انشئ لأجلها .

٤- السير بأمور التموين على وجه اكمل ، وأضن للغاية ، والعناية بإتمام الانتاج الزراعي ، والصناعي ، عن طريق تشجيع الشركات التعاونية ، والتقدم بالأعمال العمرانية ، خصوصاً في امور الري والمرافلات . هذا عدا ضرورة بذل الجهد في توجيه الثقافة توجيهاً يساعد على حصول الامور الآتفة الذكر ، وعدا ضرورة إعداد الوسائل الصحية التي نحن في أشد الحاجة اليها .

ان تحقيق كل من هذه الامور يحتاج إلى جهود دائبة ، ونشاط مستمر ، وان الاتعاب - غير الخافية على سموك - التي تكبدتها في أدوار تأليف الوزارة ، علاوة على المسؤوليات غير الاعتيادية التي تحملتها في امور التموين ، وفي وزارة الدفاع ، وشؤون الوقف ، والمشاكل التي جابهتها ، لتدفعني إلى استعطاف سموك للنظر فيما يلازم لانجاز تلك الامور الجسام ، التي يتوقف عليها حياة الأمة حياة صحيحة ، وكيان الدولة متين الأساس ، وقد يكون من الأسهل على سموك أن تتفضلوا بقبول

استقالي ، وتأليف وزارة تتمكن من إنجاز تلك القضايا . وذاكرتكم ، وندرس أعمالها تحت إشرافكم .

وإني أنشئ هذه الفرصة لأقدم عظيم شكري وامتناني لسموكم ، آملاً أن تقبلوا مني إخلاصي الصريح وطاعتي الواجبة .
التريث في قبول الاستقالة
رئيس الوزراء - نوري السعيد

بقي كتاب استقالة الرئيس ، نوري السعيد ، في حوزة سمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، أكثر من شهر دون أن تتخذ عليه أية معاملة ، فلما ضاق نوري ذرعاً بمعارضة أعضاء مجلس الأمة لوزارته وبمعارضة الصحف سياسته من طرف خفي عمد إلى تقديم كتاب آخر غمز فيه سياسة البلاط ، واتهم المقامات العليا بتأييد المعارضة وهذا نص كتابه الثاني :

التاريخ : ٢٣ / ٥ / ١٩٤٤

صاحب السمو الملكي الوصي المعظم

كنت عرضت على أعتاب سيدي بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٤٤ نسخة من مسودة كتاب استقالي من رئاسة الوزارة ، التي أزمعت على رفعها إلى سموكم الملكي ، وذلك بغية إطلاع سموكم على الأسباب التي تدعوني إلى هذه الاستقالة .

لقد حدث في الأشهر الأخيرة أن بعض النواب ، الذين كانت الحكومة قد رشحتهم في قائمتها - كما يتذكر سموكم - وانتخبوا نواباً ، قد قاموا في المجلس بأساليب غريبة سموها « معارضة الوزارة » وسموا أنفسهم « معارضين للحكومة » . في الأوساط العامة ان معارضتهم هذه تستند إلى رغبة من كبار حاشية البلاط الملكي ، يقصدون بهذه الاشاعة التضليل ، وخدع من يأملون انضمامهم اليهم من النواب ، ليشد أزرهم في معارضتهم .

ولو وقف الأمر عند هذا لكان ، ولكنهم أخذوا يصفون العبارات الماسة بكرامة الوزراء والحكومة بلا مبرر ، حتى انهم لم يتورعوا في القذف والتعرض بالكرامة الشخصية . وقد كان الوزراء يشكون من هذا التصرف ثارة عند سموكم ، وتارة لدي . وقد بذلت جهدي في إقناع الوزراء بأن لا قيمة لتهماتهم هؤلاء الناس ، ولا أهمية لها ، طالما لم نشعر من سموكم بغير التأييد لنا ، ولم نقلق من الاكثية الساحقة في مجلس الأمة إلا الثقة والتأييد ، كما هو ظاهر في التصويت على اللوائح القانونية التي تقدمها الحكومة إلى المجلس ، ومن المقترحات الحكومية التي تقترحها عليه . وقد تنذر كون سيدي شكواي لدى سموكم من وقت لآخر من تلك الأساليب ، وبياني بأن استمرار الفتن الضخيلة على معارضتها ، بالشكل الآنف الذكر ، من القذف ، والمساس بالكرامات الشخصية ، يزي بسمعة المجلس والحكومة معاً ، ويؤدي إلى إضعاف كيان المملكة ، ومن جهة

أخرى ان تهجمات هؤلاء المعارضين ، وخروجهم عن المألوف في المعارضة المشروعة ، وإشاعاتهم بين الناس بأن هذا الأمر مرغوب فيه من سموك ، قد خلق جواً لا يأتلف ومصلحة الدولة ، في الظروف الحاضرة غير الاعتيادية ، التي تتطلب أعمالاً جدية ، وسمعة طيبة ، كما أوضحت ذلك في الكتاب الذي عرضته على سموك بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٤٤ .

ان تجاوز المسمين أنفسهم بالمعارضين على الكرامات ، وطعنهم بالأعراض ، لم يقتصر على رجال الحكومة ، بل تعدى إلى الاعيان والنواب المؤيدين لها ، وقد حدث من جراء ذلك عند التصويت على الميزانية في جلسة ٢١ من الشهر الجاري حوادث لم يسبق لها مثيلاً في تاريخ البرلمان العراقي ، كادت تؤدي إلى جرائم تستنكرها الشرائع والقوانين .

إن هذه الاعمال المشكوك منها ، وإن كان صدورها من أقلية ضئيلة من النواب ، وإن الاكثية الساحقة لم تزل مؤيدة للحكومة كل التأييد ، علاوة على تأييد سموك ، فإنها قد تجاوزت حدها المعقول ، وأصبحت بخطتها الشاذة خطرة تهدد حرية سائر النواب المصانة بالقانون الاساسي ، وتهدد ذوي الكفايات من تولي مناصب الوزارات في الحال والمستقبل . هذا عدا ما فتحت خطب بعض هؤلاء المعارضين من الثغرات لتسرب التفكك إلى عرى المواطنين ، التي نحرص على بقائها متصلة الحلقات كل الحرص .

ان الأمر لو اقتصر على معارضة هذه الاقلية الضئيلة للحكومة في امور معينة معارضة تزييهة - لخدمنا المعارضة ، وشكرنا المعارضين - ولكن خروجهم عن الحدود المألوفة ، وإطالة ألسنتهم بالقذف ، وجرح الكرامات ، وبثهم - في دعاياتهم الكاذبة - ان سموك تعطفون على هذا الاتجاه ، وهذا اللون من المعارضة ، مستندين في دعاياتهم هذه إلى تصريحات رجال الحاشية في البلاط ، كل هذا قد شوش الموقف ، وجعل من الضروري معالجته بعمل صريح يقضي على القشويش ، ويحلي الموقف ، ويضع حداً لا كاذب هذه الفئة واختلاقاتها ، ويعيد المعارضة إلى نصابها المشروع ، ويردع المتجاوزين على الكرامات بالقذف ، وصرف العبارات المخدشة للكرامات الشخصية ، الأمر الذي تستوجب العادات المألوفة في سائر بلاد الله ، وتحمته القوانين .

اني أشعر بضرورة ملحة إلى أن تتكون في البلاد حكومة مؤيدة من سموك ، كل التأييد ، ومن أكثوية المجلس ، وان تجري المعارضة على الخطة المشروعة ، لتتعاون السلطات الثلاث في الخدمة الصادقة لنجاح المملكة ، في الاحوال الاعتيادية ، فضلاً عن الظروف غير الاعتيادية ، كالظروف الحاضرة ، التي أصبح التعاون والتأزر فيها فرضاً تحتمة الخطورة المحلية الخاصة ، والعالمية العامة . وعدا هذا أرى من الضروري أيضاً أن يحسب للحاشية في البلاط حسابها ، لئلا تكون وسيلة يتذرع بها المخادعون ، وذوو الاغراض ، في اختلاق الكاذب عن أسمى مقام في الدولة ،

وبث روح التشكيك في الثقة بين رئيس الدولة ووزرائه .
إذا لم تتلاف هذه القضية بصورة جلية ظاهرة للعام والخاص - بأي شكل من الاشكال
التي تفتق ورغبة سموكم - فلا مناص من حدوث امور غير محمودة ، مما قد يؤدي إلى ضرر أعظم
بما نتصوره الآن .

لهذا أسترجم بإصرار أن يعاد النظر في أمر الوزارة الحاضرة ، وأن تتكون وزارة جديدة
تتمتع بثقة سموكم ، وبتأييد أكثرية المجلس ، على وجه لا يدع مجالاً للمضادين أن يشككوا
البسطاء في تلك الثقة ، وذلك التأييد ، ويكفهم عن اختلاق الاكاذيب من عدم التأزر بين سموكم
والوزارة ، وتسبباً لهذا الأمر الجوهري الخطير اقدم استقالي مسترحماً قبولها بسرعة . وأنتهز
هذه الفرصة لأعرب عن شكري وامتناني لسموكم ، وان تقبلوا مني إخلاصي الصحيح وطاعتي
الواجبة . ٢٣ أيار ١٩٤٤
رئيس الوزراء - نوري السعيد

جواب سمو الوصي

لم يرض كتاب الاستقالة « الثاني » سمو الوصي المعظم ، ولم ينل تأييد سموه الملكي ، ويقال
أن سموه أنكر على رئيس وزرائه اللهجة التي جاءت في هذا الكتاب ، والمسوغات التي استند اليها
في كتابته ، حتى قال لنا أحد الوزراء . في تلك الوزارة أن سمو الوصي رد كتاب رئيس وزرائه اليه
واتخذ المعاملة المقتضاة على كتاب الاستقالة الأول المرفوع إلى سموه في ١٩ نيسان ١٩٤٤ فوجه
إلى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي نوري السعيد :

استلمت كتابكم المؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٤٤ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة
الوزراء ، وإذا فأسف على تخليكم من منصبكم في هذه الظروف العالمية التي تحتاج فيها المملكة
إلى خبرتكم ودرايتكم ، لا يسعنا إلا أن نعرب لكم ولزملائكم عن تقديرنا المساعي المفيدة ،
والجهود الصادقة التي بذلتوها في سبيل خدمة البلاد راجين أن لا تحرم المملكة من خدماتكم
في نواحي أخرى ، وان قبولنا استقالتكم هذه لا يمس بوجه من الوجوه ما نكنه لكم من تقدير
لشخصكم ، وإعجاب بزيائكم وحسن نواياكم ، مع اعتقادنا بإخلاصكم وولائكم لمرشنا ، هذا
وأرجو أن تستمروا بتدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الهجرية
الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤ الميلادية .

❖ أهم التشريعات التي انجزتها ❖

«الوزارات السعيدية السادسة والسابعة والثامنة»

١- عدلت «قانون الاستهلاك رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٣» تعديلاً يبيح لوزير المالية أن يأمر باستيفاء رسوم الاستهلاك عن الحاصلات الزراعية في المناطق التي يعلن عنها ، ومن الحاصلات التي يعين نوعها ، عيناً بدلاً من استيفائها نقداً لتتمكن من توفير الخبر للطبقات المعتمدة والمتوسطة وقد أقر مجلس النواب هذا التعديل في جلسته الثانية والعشرين المنعقدة في يوم ٥ آذار ١٩٤٢

٢- قدمت إلى مجلس الأمة «لائحة قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٢» التي استهدفت إلغاء ورخص الجمعيات السياسية التي أصبح وجودها إسمياً ، بسبب عدم ممارستها الأعمال الحزبية ، أو بسبب انقطاع المنتسبين إليها عن العمل ، وكذلك استهدفت تحويل وزير الداخلية صلاحية تصفية ممتلكات مثل هذه الجمعيات

وقد أقر مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته التاسعة والأربعين المنعقدة في ١٤ أيار ١٩٤٢

٣- وضعت قانوناً لمراقبة الإيجار والاستيجار أقره مجلس النواب في جلسته السابعة والأربعين المنعقدة في يوم ١٣ أيار ١٩٤٢ م . وقد عاجلت فيه قضايا دور السكن ، وتحديد بدلات إيجارها تحديداً يحول دون تحكم المؤجرين في رقاب المستأجرين ، وقد استفادت الطبقات المتوسطة من هذا القانون فوائد ملموسة ، كما استفادت منه القوات البريطانية والحليفة التي أشغلت معظم الدور الحديثة ، ولا سيما التي في الكرخ من بغداد ، لأغراض عسكرية

٤- أقر مجلس النواب في يوم ٢١ شباط ١٩٤٣ «لائحة قانون شمول الحصانات والامتيازات الواردة في معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى على قوات الأمم المتحدة» التي كانت محتشدة في العراق لخدمة المجهود الحربي البريطاني وفي الامكان مراجعة هذه الامتيازات في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، والمنشورة على ص ٢٨/١٦ من المجلد الثالث من «تاريخ الوزارات العراقية»

٥- كان من نتيجة وجود قوات بريطانية ، وأمريكية ، وحليفة ، في العراق بكثرة فائقة أن حصل تضخم مالي أدى إلى ازدياد مقادير العملة التي في متناول الأيدي وارتفاعها من نحو ستة ملايين دينار إلى نحو أربعين مليون دينار فكان من جملة التدابير التي ركبت الوزارات السعيدية إليها أنها تقدمت إلى مجلس النواب بـ «لائحة قانون القرض العراقي» التي صادق المجلس المذكور عليها في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ أيار ١٩٤٤ م وهي اللائحة التي أجازت استقراض بضعة ملايين من الدنانير بواسطة سندات خزينة لآجال قصيرة وبعيدة وبغائدة لا بأس بها فكان الاقبال على شراء هذه السندات عظيماً

٦- أقر مجلس النواب في جلسة ٢٨ آذار ١٩٤٤م «لائحة قانون إحداث وزارة التسيير» وهي الوزارة الجديدة التي تقرر تكوينها لتتولى الإشراف على أمور الاستيراد، والتصدير، وتنظيم بطاقات السكر، والشاي، والمنسوجات، والخامات، وغيرها من المواد المعاشية والمنزلية والبنائية التي أخضعت للسيطرة الحكومية

٧- وهناك عدة لوائح قانونية تقدمت بها «الوزارات السعيدية السادسة والسابعة والثامنة» لمنح الموظفين، والمستخدمين، والمتقاعدين «مخصصات غلاء المعيشة» وكانت ترفع هذه المخصصات تارة وتخفيض تارة أخرى تبعاً للظروف والأحوال المعاشية، وقد ساعدت المخصصات المذكورة موظفي الدولة ومستخدميها المتقاعدين فيها إلى حد لا بأس به في التغلب على الأمور المعاشية التي سادت أيام هذه الوزارات

٨- أما «لائحة قانون تعديل القانون الأساسي» التي تقدمت بها الوزارات السعيدية، موضوعه البحث إلى مجلس الأمة فأقرها، فقد سبق أن نشرنا تفاصيلها وملابساتها أثناء البحث عن هذه الوزارات فلا نعود إليها في هذا الموجز

٩- وهناك قوانين أخرى تقدمت بها هذه الوزارات لتسيير إقصاء نواب الحكام، والحكام، عن الخدمة القضائية، والاستفادة من كبار الضباط الذين سبق أن أحيوا على التقاعد لأسباب غامضة لم تحقق فيها المعدلة، والسيطرة على السفن ووسائل النقل، ولشطب بعض الديون المستحقة التي تعذر استحصاؤها من المدنيين، وتنظيم الدفاع السليبي، وإنشاء جمعيات تعاونية، وتشريع الأعمال الرئيسية للسكك الحديدية، وتعديل قوانين الخدمة الخارجية والمدنية والمهنية... الخ



الوزارة الباجية جية الاولى

﴿ توطئة ﴾

كانت « الحرب العالمية الثانية » قد شارفت نهايتها يوم ودعت « الوزارة السعيدية الثامنة » مقاليد الحكم في أول حزيران ١٩٤٤م، وكان « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الامة في أول كانون الأول ١٩٤٣م قد أشار إشارة صريحة إلى وجوب :
« تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد ، بعد الحرب ، يسوده السلام ، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الامم ، وعلى إنشاء حياة أكثر رخاء ، واشمل عدلا واطمئناناً لجميع الشعوب كبرها وصغيرها ... الخ »



رئيس الوزراء - حمدي الباجه جي

فكان لزاماً - والحالة هذه - أن تكون وزارة جديدة تأخذ على عاتقها تهمة الوسائل المادية والمعنوية لبناء « عالم بعد الحرب » أو لتمهيد الطريق أمام وزارة تلغي القيود التي فرضتها ظروف الحرب، وتعيد إلى الناس أمنهم وعزهم، فاختر السيد حمدي الباجه جي لتكون مثل هذه الوزارة الانتقالية ، ووجه سمو الوصي اليه هذا الكتاب :

وزيري الأفخم حمدي الباجه جي :

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيد ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤ الميلادية .
عبد الإله

اعضاء الوزارة الباجية الاولى

وزير الخارجية ووزير التكوين بالوكالة



صالح جبر * وزير المالية



ارشاد العمري



مصطفى العمري * وزير الداخلية



وزير المعارف * ابراهيم عاكف



وزير الدواع * نخبين علي



وزير العدلية احمد مختار بابان



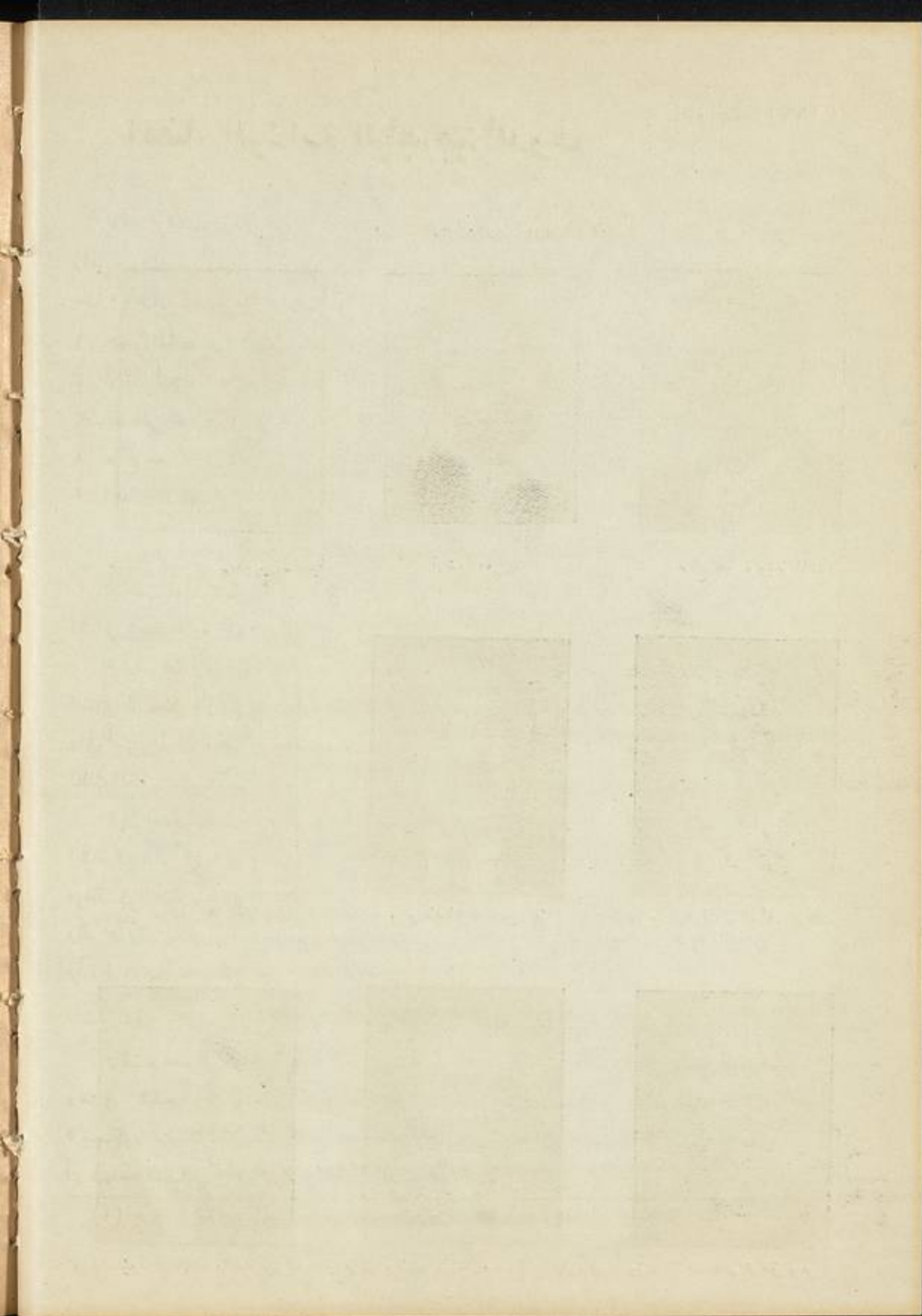
وزير الاقتصاد * توفيق ومي



وزير المواصلات والاشغال * عبدالامير الازري



وزير الشؤون الاجتماعية * محمد حسن كبة



❖ هيئة الوزارة الجديدة ❖

وقد تم اختيار زملاء السيد الباجه جي في يوم ٣ حزيران ١٩٤٤ م . وأكد لنا فخامته انه زامل وزيرين من وزراء . وزارته هذه لم يسبق له أن اجتمع بها أو تحدث اليها من قبل ، فكانت هيئة « الوزارة الباجه جية الاولى » مكونة من :

- | | |
|--|---|
| ١- حمدي الباجه جي : رئيساً لمجلس الوزراء . | ٦- تحسين علي : وزيراً للدفاع |
| ٢- أرشد العمري : وزيراً للخارجية ووكيلاً للمعتمد | ٧- عبد الأمير الآزري : للمواصلات والاشغال |
| ٣- مصطفى العمري : وزيراً للداخلية | ٨- ابراهيم عاكف : وزيراً للمعارف |
| ٤- صالح جبر : وزيراً للمالية | ٩- توفيق وهي : وزيراً للاقتصاد |
| ٥- احمد مختار بابان : وزيراً للعديلية | ١٠- محمد حسن كبة : للشؤون الاجتماعية |

❖ الكلمة الاولى لرئيس الوزارة الجديدة ❖

وكانت أول كلمة نطق بها رئيس الوزارة الجديدة ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي ، بعد تلاوة الإرادة الملكية بتكوين الوزارة ، وهي :

« أرجو أن ترفعوا إلى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عظيم شكري وفائق امتناني لما تفضل فأولاني به من الثقة الغالية ، التي ستكون أعظم عون لي في تحمل أعباء المسؤولية ، واني أبتهل إلى الله تعالى أن يوفقني إلى تحقيق حسن ظن مولاي ، وأن يكلاً حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصديقية .

« إن الهدف الذي ترمي اليه هذه الوزارة ، هو خدمة البلاد ، والنهوض بها في شتى مناحي الحياة ، وبذل كل ما في وسعها لرفاهية الشعب على مختلف طبقاته ، وان لي وطيد الأمل بأن كل موظف في الدولة سيقوم بواجبه على الوجه الاكمل ، واضعاً نصب عينيه خدمة الامة ، متحلياً بالاخلاص والنزاهة والأخلاق الفاضلة لتحقيق الهدف المنشود ، وأسأل الله أن يأخذ بأيدينا في طريق النجاح ، وأن يرعانا بعنايته في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » ^(١)

❖ منهاج الوزارة ❖

لم تضع هذه الوزارة منهاجاً لها ، كما فعلته معظم الوزارات السابقة ، ولكن رئيس الوزراء وعد في كلمة موجزة القاها في مجلس النواب ، في يوم ١٨ حزيران ١٩٤٤ م ، أن منهاج وزارته « سيكون تنفيذياً أكثر منه خيالياً » . وقد انتهت أيام وزارته التي قاربت ثلاثة أشهر ولم يظهر أثر لمنهاجه التنفيذي ، أما كلمته في مجلس النواب فهذا نصها :

(١) جريدة « البلاد » الرقم ٢٢٤٢ بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٤

« سادتي وزملائي المحترمين !

كما يؤسفني جداً أنني عندما أولاني مولاي صاحب السمو الوصي ، وولي العهد ، أمر تشكيل الوزارة ، اعتراني مرض أقمدني عشرة أيام ، وهذا مما سبب عدم تنظيم منهاج الوزارة وتأخيرها إلى وقت آخر . غير أنني اطمئن المجلس الموقر بأن منهاج سيكون مطمئناً لرغائب الأمة ، وما أبديتموه حضراتكم سابقاً من طلب إصلاح ، ووضع مشاريع ، فكونوا على ثقة بأن منهاجنا سيكون تنفيذياً أكثر مما سيكون خيالياً ، ومع هذا فإن التأخير الذي حصل لا ينبغي من أن أقول بأن هذه الوزارة عندما شكلت أخذت على عاتقها تحقيق ثلاث قضايا مهمة :

الأولى هي قضية التمويل : إن التمويل سينظم أمره ، وسيكون مطمئناً لرغائب الشعب ، ومفيداً ، وساداً لاحتياجاته سداً كاملاً .

القضية الثانية الأمن : إن الأمن سيأخذ مجراه الطبيعي في البلاد ، وستتخذ جميع التدابير لاستبقائه .

القضية الثالثة هي تريد كفاءة الموظفين وتحسين سمعتهم تجاه ما يترتب عليهم من الواجبات . هذا وأدعو أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد »^(١)

✽ هوادث متنوعة ✽

١- سافر سمو الأمير عبد الإله ، الوصي وولي العهد ، إلى القاهرة جواً في يوم ١٠ حزيران ١٩٤٤م ، فصدرت الإرادة الملكية بإقامة هيئة نيابية قوامها : السيد جميل المدفعي ، رئيس مجلس الأعيان ، والسيد محمد رضا الشيباني ، رئيس مجلس النواب ، والعين السيد محمد الصدر ، تنوب عن سموه مدة تغيبه عن العراق ، ثم استبدل السيد المدفعي بالشيخ صالح باش أعيان في ٢٩ حزيران ، وقد عاد سمو الوصي إلى بغداد في يوم ٣ تموز ١٩٤٤ .

٢- تقرر عقد مؤتمر دولي للنقد في « الولايات المتحدة الأمريكية » في الأسبوع الأول من تموز ١٩٤٤م ، وقد دعي العراق لحضوره ، فقررت الوزارة قبول الدعوة ، وندبت وفداً برئاسة العين ابراهيم كمال ، وعضوية المستر سوان ، مستشار وزارة المالية ، والسيد ابراهيم الكبير ، مدير المحاسبات العام ، والمستر لومب ، مراقب التحويل الخارجي في العراق ، وقد غادر الوفد بغداد جواً في يوم ٢٦ حزيران من هذه السنة .

٣- صادق مجلس الوزراء في أول تموز ١٩٤٤م على « اتفاقية التمور » التي عقدت بين « شركة اندروير البريطانية » وبين « جمعية التمور العراقية » وهي تتضمن تعهد الشركة المذكورة بشراء حاصل تمور البصرة من مواسم ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ برمته وشراء ٣٥ ألف طن من حاصل

الزهدي للألوية الأخرى لموسم ١٩٤٤ م بالأسماء المتفق عليها بين الجهتين .

٤- غادر العاصمة جواً في يوم ١٨ تموز ١٩٤٤ م السيد حمدي الباجه جي ، رئيس مجلس الوزراء ، قاصداً سوريا ولبنان ليقضي فيها دور الاستجمام والراحة ، ثم يقصد القاهرة لحضور « مؤتمر الوحدة العربية » الذي أشرنا اليه في فصول متقدمة ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالسيد صالح جبر ، وقد عاد الباجه جي إلى بغداد في يوم ٢١ آب .

٥- بلغت التبرعات التي جمعت من العراقيين في شهر تموز ١٩٤٤ لمساعدة منكوبي الفارات من البريطانيين ٨٠٦٠٠٠ دينار .

٦- تقرر عقد مؤتمر للبحامين العرب في دمشق في يوم ١٢ آب ١٩٤٤ فتألف وفد من محامي العراق للاشتراك فيه قوامه أربعون محامياً برئاسة نقيب المحامين ، السيد نجيب الراوي ، وقد سافر أعضاء هذا الوفد تباعاً في العشرة الأولى من آب .

٧- أفرجت الوزارة عن ثمانية عشر معتقلاً في يوم ٢٦ آب ١٩٤٤ م .

٨- لما تكونت « الوزارة الباجه جية الأولى » في ٣ حزيران ١٩٤٤ استند منصب وزارة التموين بالوكالة إلى وزير الخارجية السيد ارشد العمري ، وفي ٣ آب من هذه السنة استند منصب وزارة التموين بالوكالة إلى وزير المواصلات والأشغال السيد عبدالأمير الأتري ، ومنصب وزارة المواصلات والأشغال إلى وزير الدفاع السيد تحسين علي ، واستند منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المالية السيد صالح جبر تمهيداً لإحالة بعض القادة والضباط على التقاعد .

﴿ فضيلة وزير الدفاع ﴾

لم يكن نقل السيد تحسين علي ، من منصب وزارة الدفاع إلى منصب وزارة الأشغال والمواصلات ، وإسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المالية ، السيد صالح جبر ، من الأمور التي يحسن السكوت عنها ، ولا سيما وقد أدى هذا النقل إلى استقالة « الوزارة الباجه جية الأولى » لإخراج السيد تحسين علي من الهيئة الوزارية القائمة . لهذا كتبنا إلى معالي السيد تحسين نستوضح الأسباب التي لا بدت هذا النقل فتفضل علينا بهذا الجواب :

بغداد في ١٤/٩/١٩٥٣

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في ٥/٩/١٩٥٤

تشكلت وزارة المرحوم حمدي الباجه جي في ٣ حزيران ١٩٤٤ وكنت وزيراً للدفاع فيها ، وعند استلامي شؤون الوزارة ، علمت أن هناك بعثة عسكرية بريطانية يرأسها جنرال بريطاني هو « الجنرال رنن » الذي قدم العراق منذ مدة قريبة . ولما حضر لمقابلي أعلاني بأنه مكلف بتفتيش

وحدات الجيش في جميع معسكراتها، ليضع تقريراً مفصلاً عن حالة الجيش، وعن كفاءته العسكرية وإعادة تنظيمه خلال شهر واحد من تاريخ المقابلة.

وجاء تقريره المفصل في المدة المعينة، وكانت توصياته تقضي بتقليص وحدات الجيش، وإلغاء فرقتين من الفرق الأربعة، والاكتفاء بفرقتين: فرقة كاملة وفرقة للتدريب. متخذاً من نواقص ملاك الوحدات العسكرية، وعدم تمكن السلطات الإدارية في مختلف أنحاء العراق من تطبيق قانون التجنيد الإلزامي، وعدم خضوع المشائر للقانون المذكور، وسيلة لهذا التقليص.

فأحلت تقريره هذا إلى «مجلس الدفاع» لدرسه، وتمحيصه، وتقديم مقترحاته وتوصياته حول ما جاء فيه، وخصوصاً فيما يتعلق بالغاء الفرقتين، وإدماج الوحدات العسكرية ببعضها، والاكتفاء بفرقتين عسكريتين فقط. فعقد «مجلس الدفاع» عدة جلسات تذاكر فيها حول ما جاء في التقرير المذكور، وانتهى به الأمر بتقديم توصياته بضرورة الاحتفاظ بالفرق الأربعة، واتخاذ جميع الوسائل الممكنة مع السلطات الإدارية، وسلطات التجنيد، لسوق المتخلفين عن الجندية إلى وحداتهم العسكرية، لا كالأ نواقص الملاك المقرر.

وبطبيعة الحال فإنني أخذت بهذا الرأي، وقررت الاحتفاظ بالفرق الأربعة، وطلبت من وزارة الداخلية إصدار أوامرها المشددة إلى متصرفي الألوية، لبذل أقصى الجهود لسوق المتخلفين عن الجندية إلى دوائر التجنيد، كما واني قت بحيلة تفتيشية في الألوية الشمالية، تذاكرت فيها مع السلطات الإدارية، ومع مدراء التجنيد، حاثاً إياهم على القيام بهذا الواجب الوطني.

أما الجنرال البريطاني «رونن» فقد اعتبر هذا القرار، وعدم الأخذ بآرائه ومقترحاته تحدياً له، فرفع الأمر إلى المقامات العليا، وعلى هذا فقد تقرر عقد اجتماع في «مضيف سرسنك» بحضور صاحب السمو الملكي الوصي، وولي العهد المعظم، ليبدلي كل منا بآرائه وحججه، فاستصحب معي «عدي الجنرال المشار إليه» كلا من الفريق استاعيل نامق، وكيل رئيس أركان الجيش، والزعيم الركن استاعيل صفوة، مدير الحركات، والمقدم الركن رفيق عارف وعقدنا عدة اجتماعات بحضور سموه الملكي وأدلى كل منا بآرائه ومقترحاته، وتم الاتفاق على الاحتفاظ بفرقتين كاملتين وفرقة ثالثة للتدريب، وعدنا إلى بغداد.

ولما بدأنا بتطبيق هذه المقررات، وإدماج الوحدة العسكرية ببعضها، لاجداث هذه التشكيلات الجديدة، ظهر لي أن ما لا يقل عن أربعائة ضابط، من مختلف الرتب، سيكونون خارج الملاك، الأمر الذي يجب سرقهم إلى التقاعد، فقررت - بقدر الامكان - الاحتفاظ بخدمات القسم الأكبر منهم، وذلك بإحداث بعض الوظائف الفعلية في الوحدات العسكرية، لتمينهم فيها، لحاجة الجيش إليهم، عندما تمس الحاجة لخدماتهم.

وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء، فتح وزير الخارجية، السيد أرشد العمري، هذا الموضوع وتساءل عن أسباب عدم موافقتي لسوق هؤلاء الأمراء والضباط على التقاعد؟ فأجبت أنه هذا الأمر هو من اختصاص وزارة الدفاع، وليس لوزير الخارجية المداخلة فيه، وإذا كان لأحد من الوزراء حق توجيه مثل هذا السؤال لوزير الدفاع، فهو لرئيس الوزراء، ليس إلا. غير أنني لاحظت أن الوزراء الآخرين، ومن ضمنهم وكيل رئيس الوزراء، السيد صالح جبر، لم يستذكروا هذه المداخلة من وزير الخارجية، فأظهرت رغبتني في الاستقالة، غير أن وكيل رئيس الوزراء، علق الأمر على مقابلة صاحب السمو الملكي. وفي اليوم التالي، وعند مقابلتي سموه بصحبة وكيل رئيس الوزراء، وجدت أن النية متجهة إلى إجراء هذه التسيقات، فقدمت استقالتي، وخرجت، وكان ذلك في ٢٨ آب ١٩٤٤ وبعد هذا وبدون علمي وموافقتي، صدرت الإرادة الملكية بتعييني وزيراً لوزارة الأشغال والمواصلات، فامتنعت عن قبولها. غير أن وكيل رئيس الوزراء، طلب مني التريث حتى عودة صاحب السمو الملكي من مصيف سرسنگ فوافقت^(١)

ولما عاد رئيس الوزراء، السيد حمدي الباجه جي، من مصر، وفي أول مقابلتي له، أعلمني أن ثلاثة من الوزراء، وهم كل من السيد صالح جبر، والسيد أرشد العمري، والسيد مصطفى العمري، يريدون تقديم استقالتهم، لأنهم يدعونني غير متضامن معهم، ولا يوجد بيننا انسجام. فأجبت بأنه لا يوجد أي سبب لذلك، ورجوت أن يعتبرني مستقلاً من «وزارة الدفاع» حيث لا زالت استقالتي في جيب وكيل رئيس الوزراء، السيد صالح جبر، فأظهر عدم رغبته في قبول الاستقالة ثم أخبرت بأنه سيعقد اجتماع مساء ذلك اليوم في «قصر الرحاب» بحضور صاحب السمو الملكي لتسوية الخلاف، فحضرت وكان الحاضرون كل من رئيس الوزراء، والوزراء الثلاثة، الأنفي الذكر. وجرت مناقشة حادة بيننا حيث أنهم يدعون بأنه ليس في وسعهم التضامن والتآزر معي، لعدم رغبتي في التضامن معهم، فأجبتهم بأنني مقدم استقالتي من وزارة الدفاع فلتقبل وينتهي الأمر، ولكن رئيس الوزراء، طلب مني أن أقدم استقالة أخرى من وزارة الأشغال، فامتنعت وأصررت على امتناعي هذا، طالباً بما أن يستقيل الوزراء الثلاثة المذكورون، وأما أن تعتبر استقالتي من وزارة الدفاع، فلم يوافقوا على ذلك وانتهت الجلسة في وفي اليوم التالي استقال رئيس الوزراء.

(١) كان رئيس الوزراء، حمدي الباجه جي، قد غادر العراق إلى سورية، فلبنان، فمصر، متبياً عنه وزير المالية، صالح جبر، وذلك في يوم ١٨ تموز ١٩٤٤م وفي يوم ٣ آب من هذه السنة استصدر نائب رئيس الوزراء الإرادة الملكية المرقمة ٣٣٩ والمؤرخة ٣ آب ١٩٤٥ بنقل السيد حسين علي من منصب وزارة الدفاع وتعيينه وزيراً للأشغال والمواصلات، وفي يوم ٢١ من هذا الشهر عاد السيد الباجه جي إلى بغداد وفي يوم ٢٨ منه رفع كتاب استقالة وزارته الأولى

(بصورة شكلية) وشكل الوزارة مجدداً من عين الوزراء ما عداي .
هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
المخلص تحسين علي

✽ استقالة الوزارة ✽

كان طبيعياً بعد الامعان بالنظر فيما جاء في كتاب السيد تحسين علي = أن تستقيل
« الوزارة الباجه جية » الأولى فرفع السيد حمدي الباجه جي كتاب استقالته وهو :
بنفداد في ١٩٤٥/٨/٢٨

صاحب السمو الوصي المعظم

نظراً لما أشعر به من عدم وجود التأزر بين بعض الوزراء ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة
القيام بأعباء المسؤولية ، أرى من الواجب أن أقدم استقالي هذه إلى سموكم مسترحماً التفضل بقبولها
وسأبقى ذلك العبد المخلص لسيدي صاحب السمو المعظم .

العبد المخلص حمدي الباجه جي



الوزارة الباجه جيه الثانية

﴿تمهيد﴾

كان من المنتظر - بعد استقالة الوزارة الباجه جيه الأولى - أن يعهد سمو الوصي إلى رئيس الوزراء المستقيل بتشكيل الوزارة ثانية. ليتسنى تنفيذ ما جاء في «خطاب العرش» الذي افتتح به مجلس الأمة، في أول كانون الأول ١٩٤٣م، من وعود وعهود، فوجه سموه الملكي إلى السيد الباجه جي المستقيل هذا الكتاب :

عزيزي حمدي الباجه جي

أخذت كتابكم المؤرخ في ٢٨ آب سنة ١٩٤٤ المتضمن استقالتكم من رئاسة الوزارة، ولا يعني إلا أن اعبر لكم، ولزملائكم، عن تقديري لحُداثكم القيمة التي أدتتموها للبلاد. ونظراً لثقتنا بكم، واثباتنا عليكم، فقد عهدنا إليكم بتأليف الوزارة الجديدة، على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا، والله ولي التوفيق.

صدر عن قصرنا الملكي في مصيف سرسنك في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من أشهر آب سنة ١٩٤٤ الميلادية.

عبد الله

﴿هيئة الوزارة الجديدة﴾

وتكونت الوزارة الجديدة برئاسة السيد حمدي الباجه جي في هذا اليوم فكان :

- | | |
|---|--|
| ١- حمدي الباجه جي : رئيساً لمجلس الوزراء | ٥- محمد حسن كبه : وزيراً للشؤون الاجتماعية |
| ٢- أرشد العمري : وزيراً للخارجية ووكيلاً للدفاع | ٦- مصطفى العمري : وزيراً للداخلية |
| ٣- صالح جبر : وزيراً للمالية ووكيلاً للتموين | ٧- احمد مختار : وزيراً للعديلية |
| ٤- عبد الأمير الأتري : وزيراً للمواصلات | ٨- توفيق وهي : وزيراً للاقتصاد |
| والأنفال | ٩- ابراهيم عاكف : وزيراً للمعارف |

وبلاحظ أن التبديل الذي طرأ على «الوزارة الباجه جيه الأولى» هو عبارة عن خروج معالي السيد تحسين علي، الذي كان وزيراً للدفاع في «الوزارة الباجه جيه الأولى» ثم نقل إلى وزارة المواصلات والأنفال قبيل استقالة هذه الوزارة، وتولى معالي السيد أرشد العمري «منصب وزارة الدفاع» بالوكالة، بعد أن كان وزيراً للتموين بالوكالة في «الوزارة المستقيلة» وترك معالي السيد

صالح جبر « منصب وزارة الدفاع » بالوكالة وتوليده وكالة « وزارة التموين » وعودة معالي السيد عبد الأمير الأزري لإشغال وزارة المواصلات والأشغال التي أشغلها إبان تكوين « الوزارة الباجية الأولى » .

❖ لا حفلة استيزار ولا منبراج ❖

كان الغرض الرئيسي من تبديل « الوزارة الباجية الأولى » بـ « الوزارة الباجية الثانية » إخراج معالي وزير الدفاع ، تحسين علي ، من هيئة الوزارة ، الأسباب التي جاءت صريحة في كتابه الموجه إلينا بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٥٣م ، وقد نشرنا نصه في آخر البحث عن وزارة السيد الباجيجي الأولى ، أما التبدلات التي طرأت على توزيع بعض المناصب الوزارية فتأتي في الدرجة الثانية ، وعلى هذا لم نجر حفلة استيزار جديدة ، ولم يلتق رئيس الوزراء . كلمة يستكشف منها هدف الوزارة الجديدة والأغرب من هذا أن « الوزارة الباجية الثانية » لبثت في الحكم نحو ثمانية عشر شهراً دون أن تضع منهاجاً لها ، ودون أن تفاجي . « مجلس الأمة » ببيان مكتوب عن السياسة التي ستتتبعها أثناء اضطلاعها بأعباء المسؤولية ، كما كانت تفعله بقية الوزارات ، أما إذا كانت تعتبر « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الأمة في اجتماعه الاعتيادي في أول كانون الأول ١٩٤٤ فإن كل وزارة أعدت « خطاب العرش » نشرت منهاجاً لها قبل إلقاء هذا الخطاب ولو بمدة قصيرة ولعل ظروف الحرب القائمة التي جعلت مهام معظم الوزارات إدارية صرفة ، هي التي اضطرت هذه الوزارة إلى الاكتفاء . بخطاب العرش .

على أن رئيس الوزراء ، حمدي الباجيجي ، كان يصرح للصحفيين ، ولبعض جلسائه ، أن منهاج وزارته سيكون « عملياً » لا كتابياً ، وسنرى في الصفحات التالية مبلغ انطباقها على هذا التصريح .

❖ مجلس الأمة بسفائف عقد اجتماعه ❖

حل موعد الاجتماع الثاني من الدورة الانتخابية العاشرة لمجلس الأمة بحلول يوم السبت الموافق ٢ كانون الأول ١٩٤٤م (نظراً لكون اليوم الأول من هذا الشهر كان يوم عطلة رسمية) فاجتمع بموجب الإرادة الملكية المرققة ٦٠٠ لسنة ١٩٤٤م واستمر الاجتماع قائماً إلى يوم ٣١ أيار ١٩٤٥م صدرت الإرادة الملكية المرققة ٢٤٢ لسنة ١٩٤٥ بتعطيله بعد أن أتم اجتماعه القانوني وهو ستة أشهر .

وفي ٢ حزيران ١٩٤٥م صدرت الإرادة المرققة ٢٤٣ بدعوة المجلس المذكور إلى اجتماع غير اعتيادي لإنجاز الأشغال المستعجلة فاستمر هذا الاجتماع خلال شهر حزيران كله ، فيكون مجلس

الوزارة الباجية الثانية

وزير الخارجية ووزير الدفاع بالوكالة



وزير الداخلية * مصطفى العمري



أرشد العمري



رئيس الوزراء * حدي الباججي

وزير المالية ووزير الثمنين بالوكالة



عبدالامير الأزري * وزير المواصلات والاعمال



صالح جبر



أحمد مختار بابان * وزير المدلية



محمد حسن كبة * وزير الشؤون الاجتماعية



إبراهيم عاكف * وزير المعارف



توفيق وهي * وزير الاقتصاد

THE HISTORY OF THE

PROGRESS OF THE ART OF PRINTING IN GREAT BRITAIN

FROM THE FIRST BEGINNINGS TO THE PRESENT TIME

IN TWO VOLUMES

THE FIRST

OF THE HISTORY OF THE ART OF PRINTING

IN GREAT BRITAIN

FROM THE FIRST BEGINNINGS TO THE PRESENT TIME

IN TWO VOLUMES

THE SECOND

OF THE HISTORY OF THE ART OF PRINTING

IN GREAT BRITAIN

FROM THE FIRST BEGINNINGS TO THE PRESENT TIME

IN TWO VOLUMES

THE THIRD

OF THE HISTORY OF THE ART OF PRINTING

IN GREAT BRITAIN

FROM THE FIRST BEGINNINGS TO THE PRESENT TIME

IN TWO VOLUMES

THE FOURTH

OF THE HISTORY OF THE ART OF PRINTING

IN GREAT BRITAIN

FROM THE FIRST BEGINNINGS TO THE PRESENT TIME

IN TWO VOLUMES

THE FIFTH

OF THE HISTORY OF THE ART OF PRINTING

IN GREAT BRITAIN

FROM THE FIRST BEGINNINGS TO THE PRESENT TIME

النواب قد عقد (٤٢) جلسة خلال اجتماعه الاعتيادي وخمس جلسات خلال اجتماعه غير الاعتيادي وعقد مجلس الأعيان (٢٢) جلسة خلال الاجتماع و (٧) جلسات خلال الاجتماع غير الاعتيادي ، وكان مجلس النواب قد انتخب الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً له ، وانتخب مجلس الأعيان الشيخ صالح باش أعيان رئيساً له .

وفي يوم ١٤ كانون الأول ١٩٤٤م قدم رئيس مجلس النواب ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، استقالته من منصب الرئاسة للأسباب التي سنبجسها بعد قليل فانتخب الحاج محمد حسن كبه ، وزير الشؤون الاجتماعية ، رئيساً لمجلس النواب في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٢٠ من هذا الشهر وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القى في حفلة افتتاح مجلس الأمة في هذا الاجتماع :

✽ خطاب العرش ✽

حضرات الأعيان والنواب

نففتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرجين بكم ، راجين لكم التوفيق في أعمالكم ، والسداد في آرائكم .

أيها السادة

ان الحرب قد وصلت إلى المرحلة التي يصح أن نشق كل الوثوق من أن الظفر سيكون حلفائنا ، وأن السلم سيستبد العالم على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتأمين كيانها وحريتها . ان العراق بصفته حليفاً قد قام بكل ما يقتضيه واجب الحلف من تضحيات ، وهو عازم على أن يبذل جميع جهوده لمعاونة حلفائه بكل ما لديه من وسائل لتقرير السلم العام ، وحرية الشعوب والرفاهية العالمية ...

ان السلم الذي تصبو اليه جميع الامم سوف يلزمنا بواجبات لا تتأخر عن اداؤها كاملة ، ما دامت الفكرة السائدة هي تأسيس العدل العام ، وتوثيقه ، ورفاهية الشعوب ، والسلام الطويل الأمد ، وما يدعو إلى ارتياحنا التام ان الدول العربية المدركة سمو هذه المبادئ الانسانية ، رغبت في المساهمة في ذلك ، فأسـرعت إلى الاجتماع ، وقررت تأسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي يصبو اليها كل عراقي ، لتكون أقدر على المساهمة ، وأظهر أثرأ فيها . وقد وقع على البروتوكول الذي أقرته اللجنة التحضيرية المؤتمر العربي ، ولنا من تراثنا المجيد ، وتاريخنا الحالد ، ونهضتنا الحاضرة ، ما يجعلنا نعتقد بأن صرح هذه الجامعة سيتم في أقرب وقت ، لتكون الأقطار العربية على أمتن وضع يؤهلها للقيام بواجباتها المشتركة فيما بينها من جهة ، وللإضطلاع بمهمتها العالمية من جهة أخرى .

أيها السادة ! إن صلاتنا مع حليفنا وصديقنا ، بريطانيا العظمى ، مشبعة بروح الثقة والتآزر ،

وقد اثبتت الأيام مزايا هذه الصلات ، وخيرها للطرفين .

كما أن علاقتنا مع حليفائنا ، الدول المتحدة ، ومع جارائنا العزيزة على احسن ما يرام ، وهي توجب الارتياح التام .

أن سياستنا الخارجية ترمي إلى توثيق صلاتنا الأخوية بالأقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة الصديقة ، ولنا ملء الثقة أن هذه الصلات مع الدول الحليفة ، والشقيقة ، والصديقة ، ستزداد قوة ووثوقاً .

ويسرنا أن نرى العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفياتي قد اسست ، وحصل الاتفاق بين الدولتين على تبادل التمثيل السياسي .

ومما يشرنا بالخير أن معظم الدول قد اعترفت باستقلال الدولتين الشقيقتين : سورية ولبنان ، وفأمل أن يتم أمر اعتراف الدول الاخرى باستقلالهما عما قريب .

وقد اشتركت الحكومة العراقية في عدة مؤتمرات عالمية مهمة ، وذلك تأييداً للرغبة في التعاون المشترك بينها وبين الدول المتحدة .

وتستوجب الظروف العالمية توسيع التمثيل الخارجي ، وجعله بشكل يتناسب وهذه المقتضيات وهذا ما ستعطيته حكومتنا اهتمامها .

وعدا ذلك فإن الحكومة تهتم كثيراً بالتشكيلات المقضية لتأسيس الجامعة العربية ، وستساهم فيها بكل عناية .

وأن الحكومة أوت ، وستولي فلسطين عناية خاصة ، تتفق وما لسكان فلسطين العرب من حقوق عادلة مشروعة .

لقد عزمت حكومتنا على القيام باصلاح شامل من جميع الوجوه وذلك بتطهير البلاد مما تركته الحرب من سينات ، واحلال الطمأنينة بين أفراد الشعب ، وتحقيق ما تصبو اليه الامة من الامن ، والعدل ، ورغد العيش ، وتقوية الروح الوطنية ، وحب الواجب ، والقضاء على ما يخل بوحدة العراق ، من الدعايات الضارة ، والعمل على توطيد الامن بتقوية الشرطة من حيث الكفاية والتنظيم ، واعلاء مستوى كفاية الادارة لتصبح قادرة على النهوض بالواجبات المكلفة بها ، والاهتمام بتنظيم البلديات ، وتزويد صلاحيات المتصرفين والادارة المحلية للقيام بالاصلاحات التي تقتضيها المصلحة العامة ، وتنفيذ قانون إدارة الالوية بعد صدوره من مجلسكم .

ان الحكومة جادة في تنظيم لائحة ميزانية السنة ١٩٤٥ المالية على أساس يكفل التوازن فيها ، مع مراعات الاقتصاد التام في النفقات ، وتخصيص الاعتمادات التي تساعد على نهوض البلاد من النواحي الصحية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، على قدر الامكان .

وهناك لوائح قانونية جديدة رهن الدرس تستهدف تعديل قوانين الخدمة المدنية ، وانضباط موظفي الدولة ، والملاك ، والتقاعد ، بشكل يرمي إلى تحقيق الاهداف المنشودة على وجه أكل . وقد انتهى المصرف الزراعي والصناعي من درس مشاريع اقتصادية وصناعية بغية تنفيذها في اول فرصة ممكنة ، وهم هذه المشاريع (معمل النسيج القطني ، ومعمل نسيج الصوف ، ومعمل الدباغة ، ومشروع صيد الاسماك) وفي النية أن تقوم شركات المساهمة بهذه المشاريع باشتراك المصرف .

وقد تألفت لجنة خاصة لدرس ما يتعلق بتنظيم شؤون العراق بعد الحرب ، ورفع تقرير بما يجب القيام به لتحقيق ذلك .

ان حكومتنا مهمة بتنظيم الشؤون القضائية ، ورفع مستوى مؤسساتها ، واثاء كفايات القائمين بها من طريق التشريع ، الضامن لحسن توزيع العدل ، والحقوق ، والواجبات ، فاهتمت بوضع اللوائح القانونية التي تحقق هذه الغاية الحيوية ، ومن أهمها لائحة القانون المدني ، ولائحة قانون الخدمة القضائية ، وتشكيل المحاكم ، وهي مهمة بتوسيع اعمال التسوية ، وتزويد فروعها .

وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لتقوية الجيش ، واصلاحه ، وتجهيز المعدات الآلية اللازمة لجعله قادراً على القيام بواجباته .

ستعني الحكومة بتنظيم منهاج لمشاريع الري ، وخزن مياه الفيضان ، ومحافظة المزروعات ، وانشاء الخزانات والسدود لرفع سوية المياه لتكثير السقى السحي ، والعناية بأمر المبازل اضافة الاراضي من الخلل ، وجعلها صالحة للزراعة . كل ذلك بالاستعانة بخبراء فنيين . هذا والعزم معقود على استئناف مشروع الجبانية بوجه اوسع واكمل يحقق الغرضين : وهما خزن المياه ، وتخفيف وطأة الفيضان . وقد بوشر فعلاً بالانعمال التمهيدية اللازمة لتنفيذ مشروع خزان نجمة ، وقد اتخذت التدابير لتطهير الجداول الرئيسية بواسطة الخفارات الميكانيكية وقد أعدت اللائحة القانونية لذلك . وهي مهمة للحصول على المكائن الضرورية لانشاء الطرق وتبييدها ، ساعية لتوسيع شبكة الخطوط الحديدية ، وقد بدى ، فعلاً بالعمل في خط كركوك اربيل ، واخذ بنظر الاعتبار تطورات الملاحة الجوية في العالم ، والحكومة مهمة بتوسيع المطارات ، وتشيدها بصورة تتفق مع التطورات المذكورة . وستولي حكومتنا عنايتها باذخال اصلاحات على نواحي التعليم ، ورفع مستوى الكفايات في المدارس ، وجعلها اداة فعالة لتكوين نش . حديث ذي مقدرة على ما تتطلبه مقرمات الحياة ، والاهتمام بالمدارس الصناعية ، والمهنية ، والزراعية . وسوف لا تقتصر نواحي الاصلاح في هذا المضاد على المدارس ، بل ستعدي نواحي التهذيب إلى أفراد المؤسسات الحكومية والاهلية ، وستنظر الحكومة في مشروع التعليم الإلزامي العام ، واعلا . سوية افراد الشعب ، من حيث

الثقافة ، وتقوية التعليم الثانوي ، والنهوض بالمعاهد العلمية إلى مقام ارفع .

ان حكومتنا ستعني عناية خاصة بتنظيم الزراعة ، واجراء اصلاح جوهرى في حالة الاراضي ، والري ، والغلال ، وادخال الميكانيك في الزراعة ، واصلاح الغابات ، والعناية كذلك بشؤون الجماعات التعاونية . وقد هيئت منطقة واسعة لتنظيم زراعتها ، طبقاً للطرق الحديثة الراقية ، وذلك باحداث ملكيات صغيرة فيها ، وقد بدى بالفعل بتعمير اراضي الدجلة على النمط المذكور ، ولنا قوي الأمل أن هذا النوع من التنظيم الزراعي سيتناول مساحات واسعة اخرى . وستتخذ الوسائل الممكنة لاحداث غوذجات زراعية حديثة يمكن لكل زارع أن يستفيد منها في زراعته . كما أنها قائمة بمكافحة الحشرات والآفات الزراعية . أن الوزارة المختصة تدرس الوسائل الفعالة لتوسيع ، وتنظيم الشركات ، والمعامل ، والمؤسسات التجارية ، لما بعد الحرب .

وستتخذ الوسائل لتنظيم تجارة الحبوب على اسس جديدة ، وعلى ضوء تقارير ذوي الاختصاص ، والاسراع في انشاء المخازن الفنية لغرض تنظيم التجارة ، وتسهيل البيع والشراء ، وإدخال عناصر جديدة في أنواع المزروعات ، وجلب خبراء يركزن لأرائهم لنجاة هذا المشروع .

ومن المقاصد المهمة التي ستعني الحكومة بأمرها إعلاء سوية الطبقة الفقيرة ، وخاصة طبقة الفلاحين والعمال ، والاعتناء بأمر سكانهم ، وصحتهم ، وتعليمهم ، وقد سهلت الحكومة تأليف النقابات لأصحاب المهن للعناية بشؤون العمال . وقد توصلت الحكومة إلى نتائج سارة في مكافحة الامراض الوبائية والمستوطنة ، والمسااعي مبذولة لتكثير وسائل الشفاء ، ومكافحة السل ومحافظة حياة الطفل ، وقد وجهت الحكومة عنايتها الجديدة بالمستشفيات والمستوصفات ، وتكثير عددها لتعم نعم الصحة جميع الطبقات ، والمسااعي مبذولة ايضاً لتوفير الادوية الضرورية . وقد اتخذت الحكومة الوسائل لرفع مستوى التهذيب الطبي في الكلية الطبية ، وتهينة الوسائل اللازمة فيها لتمكينها من تحقيق كفايات متخرجيها . وقد أخذت الحكومة تنظر في حالة السجون وتكثيفها بما يلائم العصر الحاضر وانها عازمة على تحسين دوائر النقوس وقد استقدمت فعلاً اخصائيان لهذا الغرض .

ان الحكومة بعد أن درست جميع التجارب التي اجريت في نواحي اصلاح التموين ارتأت ان التجنب بقدر الامكان عن التدخل في السوق وارجاع الحال إلى وضعه الطبيعي ، إذ قد ثبت أن أكثر قضايا وضع اليد ، وتقييد الأسعار ، لم يكن من نتائجها إلا إرباك الوضع ، واختفاء الاموال من السوق ، أو تهريبها وإن قرب انتهاء الحرب يعتبر من العوامل الهامة لتأييد هذه السياسة ، ولكن لم تزل الحاجة ماسة لبقاء السيطرة على المواد الضرورية ، وخاصة الأقمشة ، لأكساء أفراد الشعب وتوفير الغذاء للجميع ، وانها جادة في توفير المنسوجات . والأمل وطيد بوصول كميات

من هذه المواد .

هذا هو النهج الذي سسير عليه حكومتنا بقدر ما تسمح به الظروف العالمية .
وأسأل المولى أن يأخذ بأيدينا إلى التوفيق ويسير بنا إلى الصواب تحت رعاية صاحب الجلالة
الملك المعظم . إنه خير مرشد ومعين ^(١) .

﴿ فضيلة رئيس مجلس النواب ﴾

لما جرت انتخابات الرئاسة لديوان مجلس النواب في الاجتماع الاعتيادي الأول من الدورة
العاشر في يوم الاربعاء الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٣ م أعلنت الحكومة أنها لا تؤيد مرشحاً
معيناً ولا تعارض من يرشح نفسه ففاز العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاث وسبعين صوتاً ضد (٦٤)
صوتاً وفاز بها معالي سلمان البراك فكان الشبيبي « رئيس مجلس النواب » خلال هذا الاجتماع الذي
دام إلى آخر يوم من أيار ١٩٤٤ م ولكنه اتهم بالتحيز للمعارضة وبمالة الوطنيين المتطرفين .
فلما جرت انتخابات الرئاسة في الاجتماع الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية العاشرة في
يوم ٢ كانون الأول ١٩٤٤ م رشحت الوزارة سلمان البراك لرئاسة هذا المجلس ، ورشحت المعارضة
الشبيبي لهذه الرئاسة « فاحصت الاوراق » وعند تصنيفها ظهر أن الاوراق الانتخابية كانت
مستعملة في اجتماع مضى مسوحة مسحاً غير كامل في بعضها وذلك لظهور اسم المنتخب على صفحتي
الورقة ولذلك اقترح الأعضاء المشرفون على الانتخاب اعمال هذه الاوراق واجراء الانتخاب
مجدداً « ١ - فلما جرت الانتخابات مجدداً فاز الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاث وأربعين رأياً وفاد
سلمان البراك بخمسة وثلاثين رأياً وظهرت أربع ورقات بيضاء . فأصبح الشبيبي رئيساً للمجلس في
هذا الاجتماع الثاني فسامت هذه النتيجة وقعاً في نفوس الحكوميين ، وما لبث بعض النواب أن
رفعوا العريضة التالية إلى البلاط الملكي

يا صاحب السمو المعظم

رفع إلى مقام سموكم نتيجة انتخاب ديوان الرئاسة لمجلس النواب لتصديقها من مقامكم السامي ،
وفقاً لحقكم الصريح الوارد في المادة الرابعة والأربعين من القانون الأساسي . ولما كانت جمهرة
كبيرة من النواب تعتقد جازمة بعدم صحة انتخاب رئيس المجلس ، نظراً لما لابس الانتخاب من
الشواذب التي تلفت النظر ، فإننا نود أن يتناول التفاتكم السامي النقاط الآتية قبل استعمال حقكم

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ص ٣

(٢) محاضر مجلس النواب للاجتماع العادي الثاني لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ص ٤

الواردة في المادة الدستورية في تصديق نتائج ذلك الانتخاب -

أولاً - التزامهم الشديد الذي جرى حول انتخاب الرئيس في هذا العام قد نفت النظار كثيراً ولهذا فليس من المستبعد أن تظهر بعض الشوائب في الانتخاب ، خاصة وإن أحد المترشحين هو الرئيس السابق الذي كان أثره عظيماً على سكرتير المجلس وموظفيه ، الذين لا ينكر أثرهم في كيفية تنظيم الانتخاب ، وكيفية اجرائه .

ثانياً - كان أول خطأ مقصود وقع في اجراء الانتخاب مخالفة المادة الرابعة من النظام الداخلي التي تنص على اختيار ثلاثة من النواب للإشراف على الانتخاب بطريقة الاقتراع ، وتصنيف الآراء . وعندما اجري الاقتراع ، وكان الذي دبره سكرتير المجلس ظهرت الاسماء الآتية -
نجيب الراوي . صديق ميران قادر . سالم نامق . حسب التسلسل . ولكن ديوان الرئاسة الموقت سحب اسماً رابعاً خلافاً لنص المادة المذكورة ، وهو اسم عبد النبي الحمادي ، وطلب إلى « صديق ميران قادر » ترك الإشراف على الصندوق ، وقد لفت بعض النواب أنظار ديوان الرئاسة إلى ذلك ، فلم يلتفت .

ثالثاً - وعند تلاوة الاسماء . لمعرفة عدد الحاضرين تبين ان العدد كما أعلن الكاتب (٨١) نائباً ، وعند فتح الصندوق ظهرت أوراق كتب على أحد صفحاتها اسم « سلمان البراك » وعلى الثانية « رضا الشبيبي » وأن هناك أوراقاً كتب على صفحاتها « رضا الشبيبي » وقد لفت ذلك الأنظار ثم ظهر أن هيئة كتاب المجلس استعملت أوراقاً كتبت عليها « رضا الشبيبي » فابطل الانتخاب لهذا السبب .

رابعاً - عند إعادة الانتخاب للمرة الثانية ، فبالرغم من طلب بعض النواب وهم نصره الفارسي ، ومحمود رانز ، وعبد الوهاب محمود ، قراءة أسماء الحاضرين ، وتعيين عددهم بالضبط ، فإن الاسماء لم تتل ، وبقي عدد الحاضرين مجهولاً ولكن عند تنسيق الاصوات ظهر أن عدد البطاقات (٨٢) بطاقة في الوقت الذي كان العدد في الانتخاب الأول (٨١) والحال فقد خرج من الحاضرين كل من توفيق السويدي ، وعاصم النقيب ، وسلمان الشيخ داود ، وشعلان السلمان الظاهر ، وغيرهم ولم يحضر بجملهم نواب آخرون فمن أين جاء هذا العدد الزائد ؟

فمن الأسف الشديد تبين إذن أن هناك تلاعباً لأول مرة في هذه الانتخابات ، التي كانت مزهية عن مثل هذه الشوائب ، لهذا فإننا نعتقد ان سموكم ، باعتباركم صاحب الحق في تصديق صحة هذا الانتخاب ، وبعد أن اطعتم على هذه الحقائق ، سوف تقولون دون اقرار مثل هذا الانتخاب المزور

نائب الديوانية	نائب البصرة	نائب بغداد	نائب ديالى
داخل الشعلان	عبد الوهاب محمود	علي ممتاز	بهاء الدين سعيد

نائب الحلة	نائب كركوك	نائب البصرة	نائب البصرة
سلمان البراك	محمد الحاج نعمان	محمد سعيد عبد الواحد	عبد القادر باش أعيان
نائب البصرة	نائب الكوت	نائب أربيل	نائب أربيل
محمود النعمة	طارق السكري	محمد صديق سيد طه	صديق ميران قادر
نائب كركوك	نائب السليمانية	نائب كركوك	نائب كركوك
داود الجلاف	ماجد مصطفى	دارا الداودة	سليمان فتاح
نائب الديالى	نائب أربيل	نائب الموصل	نائب أربيل
عبد الله سليمان	أحمد عثمان	محمد علي النقشبندی	جمال بابان

ولم يشأ سمو الوصي أن يرد طلب أصحاب هذه العريضة ، ولا صادق سموه على انتخابات هذه الرئاسة ولما كانت جلسة مجلس النواب الاولى تأجلت « إلى ميعاد آخر سيعين في حينه » رأى العلامة الشبيبي أن ينقذ الموقف بتقديم استقالته من رئاسة المجلس فوجه وكيل رئيس الديوان الملكي إلى رئيس مجلس النواب هذا الكتاب .

الرقم ٥٨٧ التاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٤٤

رئاسة مجلس النواب

إشارة إلى كتابكم المرقم ١ والمؤرخ في ٢ كانون الأول ١٩٤٤

اطلع حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على نتيجة انتخاب أعضاء ديوان الرئاسة التي جرت في الجلسة الاولى من اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ فوافق عليها وأمرني أن أبلغكم بذلك وكييل رئيس الديوان الملكي

وعين يوم ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤ موعداً لانعقاد جلسة المجلس الثانية فترأسها نائب الرئيس الأول وتلى على النواب كتاب استقالة الرئيس الشبيبي وهو :

عزيزي السيد عز الدين النقيب نائب الرئيس الأول المحترم .

يرجى اتخاذ ما يلزم لإبلاغ حضرات أعضاء المجلس النيابي بأنني قررت التخلي عن رئاسة المجلس ، بناء على ما يوجد لدي من اسباب خاصة تحول بيني وبين مزاويتي مهام الرئاسة في هذه الظروف ، . . . لقد آذرتني أعضاء المجلس باجتماعيه السابق واللاحق مزاورة تذكري فتشكر ، وانني لن أنس قط ما غمرني به الاخوان من لطف وتأييد ، وجل ما أتمناه الآن أن ألقى ما يشعر بموافقة حضراتهم على القرار المشار اليه آنفاً ، راجياً للجميع مزيد التوفيق .

محمد رضا الشبيبي رئيس المجلس النيابي

١٨ ذي الحجة سنة ١٣٦٣ - ١٤/١٢/٤٤

فانقسم النواب فريقين. طلب أحدهم بطبع كتاب الاستقالة والمذاكرة عليها في جلسة قادمة، وقال الثاني بوجوب قبولها فوراً ولما كانت القضية «مبينة» كما قدمنا فقد وضعت في التصويت وقبلت بالأكثرية ثم جرى انتخاب «الرئيس الجديد ففاض وزير الشؤون الاجتماعية» محمد حسن كبة، بمنصب الرئاسة وبانتخابه رئيساً انتهت هذه المشكلة.

✽ وزراء جدد ✽

وبناء على تخلي الحاج محمد حسن كبة من منصب وزارة الشؤون الاجتماعية فقد صدرت الأرادة الملكية في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤ بتعيين السيد عبد المجيد علاوي وزيراً للشؤون الاجتماعية وتعيين اسماعيل نامق وزيراً للدفاع وكانت قد صدرت ارادة ملكية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤ «أي قبل افتتاح مجلس الامة بأسبوعين» بتعيين يوسف غنينة وزيراً للتموين بعد ان أشغل منصب وزارة التموين بالوكالة من قبل وزير المالية «صالح جبر» منذ ٢٩ آب ١٩٤٤

✽ في مجلس النواب ايضا ✽

جرت العادة في المجلس النيابي العراقي أن تولف لجان خاصة لدرس خطب العرش والرد عليها، فيبدأ النواب والأعيان في مناقشة سياسة الحكومة القائمة، في ضوء الجواب الذي أعدته هذه اللجنة وبعد أن تستمع الحكومة إلى الانتقادات والاستفسارات التي توجه اليها، ترد على ذلك فقرة فقرة حتى ينضج الموضوع ويكتفى بالمناقشة

ولما أعلن «مجلس النواب» ورود الصيغة الجوابية التي وضعتها اللجنة الخاصة على خطاب العرش الذي افتتح به المجلس النيابي في أول كانون الأول ١٩٤٤ في الجلسة الثالثة المنعقدة في يوم ٣١ من هذا الشهر نهض رئيس الوزراء «حمدي الباجه جي» وألقى خطاباً مطولاً في تفسير ما جاء في «خطاب العرش» فمد نائب بغداد «توفيق السويدي» عمل الرئيس الموصى اليه خروجا على التقليد النيابي الذي سار العراق عليه نحو عشرين عاماً. وحصلت مشادة بين الحكومة وفريق من النواب حول هذا الموضوع

وقد جاء في شرح رئيس الوزراء لخطاب العرش أن وزارته حققت ثلاثة أمور في حق الوزارة الخارجية أولها - الجامعة العربية. وثانيها ضمان وتأييد استقلال القطرين الشقيقين: سورية ولبنان. وثالثها القضية الفلسطينية

وفيما يتعلق «بجامعة الدول العربية» استطاعت «الوزارة الباجه جية» أن تنجز الأعمال التي شرعت فيها «الوزارة السعيدية السابقة» وأن تسيّر بالموضوع قدماً حتى انتهى مساهماً إلى وضع

دستور الجامعة .

وفيا يتعلق بضمان استقلال سورية ولبنان وتأييدهما فإن وزارة الخارجية العراقية شاركت بقية الدول العربية في الاحتجاج على مظالم الفرنسيين في هذين القطرين وحمل الحكومتين : الاميركية والبريطانية على التدخل في إنهاء هذه المظالم .

وأما فيما يتعلق بموضع فلسطين فإن الوزارة سمعت لتطمين شعور العرب بما قامت به من مراجعات واحتجاجات

هذاما يختص بالسياسة الخارجية ، أما ما يختص بالسياسة الداخلية فقد ذكر الرئيس الباجه جي أن وزارته أرادت تنفيذ مشاريع اصلاحية كبرى ، فحال فقدان الموظفين الانكفاء التزيين دون ذلك لأن معظم الكفاءة من هؤلاء . كان قد اعتقل أو فصل من الخدمة لمشايعة حوادث الشهرين نيسان وأيار سنة ١٩٤١ وعدم اطمئنان الانكليز اليه وأضاف الباجه جي إلى ذلك الشرح قوله : ان وزارته تبذل خبر مساعيها لتقوية الجيش وتدريبه « وأن الحكومة عازمة أن تولي عنايتها بالشرطة التي هي كالعصب في جسم الدولة » ثم قال :

« إن من الامور التي يؤسفنا أن لا نتمكن من الاسراع فيها هي قضايا مشاريع الري الكبرى وأعمال الخزانات التي هي ضرورية لعمران هذه البلاد » وقال :

« لقد مرت سنون على تأسيساتنا الوطنية التعليمية ، وكان يؤمل أن تكون هذه المدة كافية لأن نجد طبقة متعلمة راقية تسد الفراغ الهائل في إدارة دفة الحكومة ، والمشاريع العامة ، ولكن من المحزن جداً أن نقول أن هذا الأمل لم يتحقق » وقال :

« إن للتموين صفحات وأدوار لاتسر ولا تبهج ، وهي ناشئة من غلطات قد ارتكبت ، ولم يحسب لهذه الحرب حسابها ، وأن الوزارة لما أخذت على عاتقها المسؤولية وجدت قضايا التموين مربكة ، متشابكة ، مزعجة وكانت الطريق التي اتخذت لاصلاح التموين لا تلائم ، ولا تنسجم مع حالتنا الاقتصادية والنفسية ، حتى أن هذا التموين أوشك أن يصبح آلة خطرة على الاخلاق »^(١) وبعد أن أخذ الباجه جي يعني النواب بالاصلاحات ، انفجرت المعارضة في وجهه فأخذت تندد بالحكم المزدوج القائم ، وتطعن في كفاءات الموظفين ، وتسند أفعال الرشوة ونحوها إلى موظفي التموين إلى طعون أخرى في التجانس الوزاري

وقال نائب الديوانية ، سعد صالح

« الوزارة لا يمكن أن تكون مستقرة إلا إذا كانت متجانسة ، أما الوزارات التي تؤلف من

أعضاء غير متجانسين فلا يمكن أن يصلحوا الادارة أو يسيروا سفينة الدولة لأنهم يكونون في شغل شاغل في شؤونهم فلا تضي مدّة على هذه الوزارة حتى يتناولها التعديل والترقيع ثم الاستقالة. فسبعة أشهر تداول على التسيير أربعة وزراء. تقاسموا في هذه الوزارة الفشل فلم تكن الوزارة مستقرة لا يمكن أن نحصل على ادارة مستقرة»

وقال نائب ديالى، جميل عبد الوهاب

« إن الارتجال والاستعجال في تأليف الوزارات على هذا المنوال من أناس لا رابطة بينهم ، لا في المبادئ. ولا في الأهداف، هو الذي جعل المملكة تسير سيراً أعرج وثيداً في طرق الإصلاح» وقال نائب الحلة، جعفر حمدي

« نحن نريد حياة حرة ديمقراطية مسندة إلى أركانها المعلومة ، مستوحية ارادتها وخطتها وأنظمتها من إرادة الشعب . إننا نريد صحافة حرة تقول ما تريد وتنتقد حسباً تراه أما الرقابة فيجب أن لا تتعدى الأمور العسكرية والخارجية ... إننا نريد الإصلاح الشامل ونحن نرحب بهذا الإصلاح ... »

وأخيراً وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش وقبلتها الأكثرية الحكومية

✽ بين العراق والاتحاد السوفياتي ✽

كان وزير العراق المفوض في انقره، السيد كامل الكيلاني، قد زار الوزير السوفياتي الجديد لانقرة في تشرين الأول سنة ١٩٤٠ م فأعرب السفير له عن رغبته ورغبة حكومته في تأسيس علاقات ودية بين العراق والاتحاد السوفياتي فلما نقل الوزير العراقي هذه البرقية إلى «وزارة الخارجية العراقية» قامت قيامة «الحكومة البريطانية» لهذه البادرة فكان ما كان مما أشرنا إليه في ص ١٤٥ من المجلد الخامس من كتابنا هذا

فلما تحالفت بريطانيا مع الاتحاد السوفياتي ضد المانية في منتصف السنة ١٩٤١ م أشارت «بريطانية» على الحكومة العراقية بضرورة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين العراق وروسية السوفياتية وبعد مفاوضات ومقدمات يطول شرحها أبرق وزير الخارجية العراقية، ارشد العمري البرقية التالية إلى قوميسير الشؤون الخارجية الروسية في ٢٥ آب ١٩٤٤ إلى السيد مولوتوف

قوميسير الشؤون الخارجية للاتحاد السوفيتي - موسكو

عظماً على المحادثات التي جرت بين وزير العراق المفوض والممثل السوفيتي في طهران، وبننا على التفاهم الحاصل حول الرغبة المتبادلة لتأسيس علاقات متبادلة بين العراق والاتحاد السوفيتي

يسرني أن أخبركم بأن الحكومة العراقية قررت تأسيس علاقات دبلوماسية وتبادل التمثيل السياسي بين البلدين، وأنامل أن الحكومتين ستعلان على ترشيح ممثليهما في أقرب فرصة ممكنة .
ويسرني أن يتحقق أمر مفاوضاتكم في هذا الموضوع في يوم انتصار للجيش الروسية . فإن الجيوش الروسية قد قامت ، ولا تزال ، بما يسجلها التاريخ بمداد الفخر في نصر الجبهة الديمقراطية ، وعملت في سبيل تحرير الشعوب فيسري بهذه المناسبة أن أعرب لكم ولبلادكم عن أخلص التهاني وأصدق التهنيتات .
أرشد العمري

وزير خارجية العراق^(١)

وقد رد الميسر مولوتوف على هذه البرقية بهذا الجواب :

سيدي الوزير

اتشرف بأن أؤيد تلقي بركاتكم المؤرخة في ٢٥ آب . أن حكومة الاتحاد السوفيتي تقدر كل التقدير الشعور الذي أعبتم عنه اتجاه الجيش السوفيتي . وان الحكومة السوفيتية تقبل بسرور اقتراح الحكومة العراقية حول تأسيس علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والعراق ، وهي تعتبر العلاقات الدبلوماسية مؤسسة بينهما من هذه اللحظة ، وهي مستعدة في أقصر وقت ممكن أن تبادل الوزراء المفوضين .
مولوتوف

قوميسار الشعب للشؤون الخارجية

حكومة الاتحاد السوفيتي^(٢)

❖ جامعة الدول العربية ايضا ❖

مراسلات رسمية

بجنا موضوع تكوين « جامعة الدول العربية » على ص (١٣٨) وما يليها من هذا المجلد السادس ، ونوهنا بالجهود المضنية التي بذلها رئيس وزراء مصر ، مصطفى النحاس ، لاجراء هذه الفكرة من حيز التفكير إلى ميدان العمل ، ولما أنهى رفعته بمحادثاته مع الدول العربية على الانفراد وجه هذا الكتاب إلى رئيس الوزارة العراقية في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ :

حضرة صاحب الدولة حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية

تعلمون دولتكم أن مشاورات الوحدة العربية قد جرت حتى الآن مع العراق ، فشرق الاردن ، فالمملكة العربية السعودية ، فسورية ، فلبنان ، فاليمن . وقد كنت - ولا أزال - أعلق أهمية

كبيرة على أن تجري أيضاً مع من يثاؤون عرب فلسطين تمثيلاً صحيحاً ، ولم أر الانتقال إلى المرحلة التالية من مراحل مشروع الوحدة العربية حتى يتم ذلك ، ولما كانت المعلومات المتجمعة لدي تدل على أنه إذا لم يفرج عن الزعيمين الفلسطينيين جمال الحسيني وأمين التميمي المعتقلين في جنوب أفريقيا كان من المتعذر تأليف هيئة « عربية » يرضى عنها الرأي العام الفلسطيني العربي وتمثله تمثيلاً صحيحاً ، فقد بذلت مساعي متصلة للافراج عنهما غير أن هذه المساعي لم تثمر ثمرتها .

ولما كانت المصلحة تقتضي من جهة أخرى الاسراع قدر المستطاع في مشروع الوحدة العربية حتى لا تسبقنا الحوادث التي أصبحت اليوم تعدو سراعاً ، ولما كان من المتفق عليه أن تكون المرحلة الثانية من مراحل هذا المشروع عقد لجنة تحضيرية بمصر لتسجيل ما اتفقت وجهات النظر عليه في مرحلة المشاورات ، وتستوفي ما يحتاج إلى استيفاء . البحث من الامور ، وتقدم لعقد المؤتمر العربي العام ، لذلك اتشرف بأن أقترح عقد اللجنة التحضيرية في أواخر يوليو - أوائل اغسطس سنة ١٩٤٤ واني لأرجو من دولتكم إفادتي برأي الحكومة العراقية في هذا الاقتراح ، وفي حالة الموافقة عليه أرجو ابلاغني أسماء المندوبين الذين يقع عليهم الاختيار لتمثيلها في اللجنة المشار اليها وتفضلوا بدولتكم بقبول فائق الاحترام

٢١ يونيو ١٩٤٤ رئيس مجلس الوزراء . وزير الخارجية : مصطفى النحاس

وأسرع الرئيس العراقي فعين وفد العراق إلى اللجنة التحضيرية ورد على كتاب الرئيس المصري بهذا الجواب :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء . وزير الخارجية
تلقيت رسالة رفعتكم الكريمة المؤرخة في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ المتضمنة اقتراح فخامتكم عقد لجنة تحضيرية بمصر ، للغرض الذي نوهتم عنه ، وذلك في أواخر يوليو - أوائل اغسطس سنة ١٩٤٤

إني أرى من الواجب أن أقدم إلى رفعتكم بخالص الشكر ، ومزيد الامتنان ، على ما بذلتموه من جهود صادقة ، ومساع متصلة ، في سبيل تحقيق الوحدة العربية . إني أتعف ورفعتكم كل الاتفاق بأنه من الضروري الاسراع في السير في مشروع الوحدة العربية لتلا تسبقنا الحوادث والمفاجآت . لذلك تقرر انتداب حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، بصحبة معالي السيد عطا أمين الوزير المفوض ، ومدير الخارجية العام ، ليكونا ممثلين عن العراق في اللجنة التحضيرية الآتفة الذكر

هذا وبقرّب سفري إلى لبنان للاستجمام ، فقد أحاول انتهاز فرصة وجودي هناك للشخص إلى مصر بغية الاشتراك في مباحثات اللجنة التحضيرية فيها إذا ساعدتني أحوالي الصحية على ذلك

والله أسأل أن يأخذ بيد الجميع لتحقيق ما تصبو اليه الامة العربية وتفضوا ورفعتمكم بقبول
فائق الاحترام ١٦ تموز ١٩٤٤ رئيس الوزارة - حمدي الباجه جي

جدول أعمال اللجنة التحضيرية

- ثم تحدد يوم ٢٥ أيلول ١٩٤٤ موعداً لاجتماع اللجنة التحضيرية، وعين جدول أعمالها فإذا به يتضمن:
- ١- النظر في امكان اطلاع كل حكومة على محاضر المشاورات بالحكومات الاخرى أو على خلاصتها
 - ٢- تسجيل المسائل التي كانت موضع الاتفاق التام في مرحلة المشاورات
 - ٣- تقريب وجهات النظر في المسائل الاخرى
 - ٤- استيفاء ما يحتاج إلى استيفاء البحث من الامور
 - ٥- النظر في عقد المؤتمر العربي العام وتحديد زمانه، ومكانه والموضوعات التي تطرح عليه
 - ٦- درس الاقتراحات التي قدمت إلى رفعت النحاس باشا فرأى رفعت عرضها على اللجنة
 - ٧- ما يستجد من الاقتراحات والأعمال

الوفد العراقي

وعدت «الحكومة العراقية» عن ترشيح الوفد المقترح سابقاً، وعينت وفداً آخر برئاسة رئيس الوزراء، حمدي الباجه جي، وعضوية العبد نوري باشا السعيد، ووزير الخارجية، أرشد العمري، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية، صالح جبر، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المدلية، أحمد مختار بابان، أما منصب وزارة الدفاع بالوكالة «الذي كان يتولاه وزير الخارجية» فقد عهد إلى وزير الداخلية، مصطفى العمري وفي يوم ١٦ أيلول ١٩٤٤ غادر الوفد العراقي جواً، ولبث في مصر زهاء شهر إذ حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية التي استمرت من ٢٥ أيلول إلى ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ م وفي يوم ١٣ تشرين الأول من هذه السنة عاد الرئيس الباجه جي إلى العراق وتأخر السيدان نوري السعيد وأرشد العمري في لبنان

وكان من بين القرارات التي اتخذتها «اللجنة التحضيرية» تكوين لجنة سياسية فرعية تتولى اعداد مشروع نظام جامعة الدول العربية على أن تجتمع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٤ م. وكانت «الحكومة العراقية» تحرص الحرص كله على أن يعقد «المؤتمر العربي العام» بدلاً من أن تجتمع اللجان التحضيرية أو الفرعية ولكن لما كان اجتماع المؤتمر العربي العام من دون أن يكون هناك نظام خاص به غير ممكن فقد اجتمعت «اللجنة الفرعية» في الاسكندرية يوم ٢٥ كانون الأول

١٩٤٤ وضعت بروتوكول المؤتمر أو الجامعة العربية

وبعد مراسلات طويلة تم الاتفاق على صيغة البروتوكول ثم وضعت الصيغة النهائية لجامعة الدول العربية فاتخذ مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ آذار ١٩٤٥ هذا القرار قرار مجلس الوزراء.

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ش ٧١٠/٧١٠/١٤ والمؤرخ في ١١/٣/١٩٤٥ م وعلى مرقفه مشروع الجامعة العربية ، وكذلك على البرقية الايضاحية التي أرسلها معالي وزير الخارجية إلى وزير العراق المفوض في القاهرة ، والمرفق رقم ٢١ والبرقية الواردة لفخامة رئيس الوزراء من فخامة رئيس وزراء مصر ، وبعد أن استمع إلى ملاحظات وزير الخارجية قرر ما يلي :

- ١ - الموافقة على مشروع ميثاق الجامعة العربية المحتوي على ٢٢ مادة كما جاء من وزارة الخارجية
 - ٢ - انتداب كل من السيد أرشد العمري وزير الخارجية ، وفخامة السيد علي جودة الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن ، ومعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي تحت رئاسة معالي وزير الخارجية المشار اليه ، ليمثلوا العراق في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام الذي سيعقد في القاهرة بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٥ وتحويل وزير الخارجية باستصحاب من ينسبه كأعضاء في الوفد للحضور في اللجنة المذكورة وكذلك تحويل معاليه ، والمنتدبين معه ، الحضور في المؤتمر العام الذي سيعقده بعد انتهاء اللجنة من عملها وتحويل معاليه ومن ينسبه أيضاً ، الصلاحيات الكاملة للتوقيع على الصيغة النهائية التي سيقورها المؤتمر المذكور ٥ . وفيما يلي نص «ميثاق الجامعة» الذي وقع فيه يوم ٢٢ آذار ١٩٤٥
- ميثاق جامعة الدول العربية

ان صاحب الجلالة ملك العراق ؟

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية ؟

وحضرة صاحب السمو الملكي امير شرق الاردن ؟

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ؟

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن ،

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة ، والروابط العديدة ، التي تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم

هذه الروابط . وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسياستها ، وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصالح أحوالها ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيتها وآمالها ، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية ، وقد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية ، وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق :

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري ، وزير الخارجية

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي ، وزير العراق المفوض بواشنطن

حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري ، وزير العراق المفوض في القاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية

قد أناب عن سورية :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري ، رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك ، وزير الخارجية .

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرقي الاردن

قد أناب عن شرقي الاردن :

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا ، رئيس الوزراء :

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا ، وزير الداخلية .

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك ، نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية :

سعادة الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية .

سعادة السيد خير الدين الزركلي ، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنان :

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي ، رئيس الوزراء .

سعادة السيد يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر :

- حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا ، رئيس مجلس الوزراء .
- حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ .
- حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا ، وزير الخارجية .
- حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ، وزير المالية :
- حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا ، وزير العدل .
- حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السنهوري بك ، وزير المعارف العمومية .
- حضرة صاحب الغزة عبد الرحمن غزام بك ، الوزير المفوض بوزارة الخارجية .
- حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن
- قد أناب عن اليمن :

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم ، التي تخولهم سلطة كاملة ، والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ - تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الواقعة على هذا الميثاق .
ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب
المادة ٢ - الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها ،
وأحوالها في الشؤون الآتية :

- (أ) الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري ، والجارك ، والعمل ، والامور الزراعية ، والصناعية .
- (ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية ، والطرق ، والطيران ، والملاحة ، والبرق والهيد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية ، والجوازات ، والتأشيرات ، وتنفيذ الأحكام ، وتسليم المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ - يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، ويكون لكل

- منها صوت واحد ، مهما يكن عدد ممثليها .
- وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ، ومراعاة تنفيذ ما تهرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار اليها في المادة السابقة ، وفي غيرها .
- ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .
- المادة ٤ - تؤلف لكل من الشؤون الميينة في المادة الثانية لجنة خاصة ، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة ، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ، ومداها ، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها ، تمهيداً لرضها على الدول المذكورة .
- ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى ، ويمجدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين ، وقواعد التمثيل .
- المادة ٥ - لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين ، أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة ، أو سيادتها ، أو سلامة أراضيها ، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف ، كان قراره عند اذن نافذاً وملزماً .
- وفي هذه الحالة لا يكون للدول ، التي وقع بينها الخلاف ، الاشتراك في مداوات المجلس وقراراته .
- ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يحنى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ، وبين أي دولة اخرى من دول الجامعة ، أو غيرها ، للتوفيق بينها .
- وتصدر قرارات التحكيم ، والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .
- مادة ٦ - إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من دول الجامعة ، أو خشي وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها ، أو المهددة بالاعتداء ، ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .
- ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالاجماع ، فإذا كان الاعتداء من احد دول الجامعة لا يدخل في حساب الاجماع ، رأي الدولة المعتدية .
- وإذا وقع الاعتداء بحيث يحيل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فتمثل تلك الدولة فيه ، ان يطلب انعقاده للفاية الميينة في الفقرة السابقة ، وإذا تمذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة ، حق لأي دولة من أعضائها ان تطلب انعقاده .
- مادة ٧ - ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .
- وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الاساسية .

مادة ٨ - تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى ، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ - لدول الجامعة العربية ، الرغبة فيما بينها في تعاون وثيق ، وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاق ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .
والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها ، أو التي تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى ، ولا تلزم ، ولا تقيد الأعضاء الآخرين .
مادة ١٠ - تكون « القاهرة » المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، وللمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يريه .

مادة ١١ - ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين في العام ، في كل من شهري مارس و أكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ - يكون للجامعة امانة عامة دائمة ، تتألف من أمين عام ، وامناء مساعدين ، وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الامين العام . ويعين الامين العام بموافقة المجلس الامناء المساعدين ، والموظفين الرئيسيين في الجامعة .
ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الامانة العامة ، وشؤون الموظفين .
ويكون الأمين العام في درجة سفير ، والامناء المساعدين في درجة وزراء مفوضين .
ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ - يمد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه ، قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات ، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ - يتمتع أعضاء مجلس الجامعة ، وأعضاء لجانها ، وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات ، والحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بمهامهم .
وتكون مضمونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ - ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، وبعد ذلك بدعوة من الامين العام .

مادة ١٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، ويكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :

(أ) شؤون الموظفين .

(٢) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس ، واللجان ، والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ - تودع الدول المشتركة في الجامعة ، الأمانة العامة ، نسخاً من جميع المعاهدات ، والاتفاقات ، التي عقدها أو تعدها مع أي دولة أخرى من دول الجامعة ، أو غيرها .

مادة ١٨ - إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها ، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

وللمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لا تقوم بهذا الميثاق ، منفصلة عن الجامعة ، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول ، عدا الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ - يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة ، تعديل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن وأوثق ، لإنشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

والدولة التي لا تقبل التعديل ، أن تنسحب عند تنفيذه ، دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ - يصدق على هذا الميثاق ، وملاحقه ، وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ، ويصبح الميثاق نافذاً من قبل من صدق عليه ، بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

الامضاءات . . .

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن الدول العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها وغير تابعة لأي دولة أخرى ، وأعلنت

معاهدة لوزان ان امرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولي امورها ، فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على اساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها ، واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية ، امر لا شك فيه ، كما انه لا شك في استقلال البلاد العربية الاخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة .
ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه ونظراً لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً ، يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله .
الامضاءات

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها ، وفي لجانها ، شئوننا يعود خيرها واثرها على العالم العربي كله ، ولأن امانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له ان يراعها وان يعمل على تحقيقها .

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيتها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب .
الامضاءات

ملحق خاص بتعيين الامين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن غزام بك اميناً عاماً لجامعة الدول العربية .
ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة .
الامضاءات

تصديق الميثاق

ونظراً لما جاء في المادة العشرين من هذا الميثاق ، تقدمت الوزارة بـ « ميثاق جامعة الدول العربية » إلى « مجلس الامة العراقي » لتصديقه وقد رفعته بالأسباب الموجبة وهي :
الأسباب الموجبة

« لما كان العراق ، منذ تأسيس الحكم الوطني ، قد جعل أهم مبادئ سياسته الخارجية التعاون

مع البلاد العربية ، تحقيقاً لقضية العرب الكبرى ، التي تمثلت في كفاح العرب المستمر في سبيل تحرير البلاد العربية ، وجمع شملها ، وبفضل السياسة التي اختطها المنفور له جلالة الملك فيصل الأول من أجل تحقيق هذه الأهداف ، فقد سارت الحكومات العراقية المتعاقبة على تلك الخطط ، حتى اثمرت جهودها المتتابعة بأن كُنت جواً ملائماً للبدء في وضع اسس التعاون بين الدول العربية ، وقديوسر بالمشاورات بين مندوبي الدول العربية لغاية الاتفاق حول وضع نظام يحقق تعاوناً وثيقاً بين تلك الدول ، ويكون أداة للوصول إلى الأهداف العليا للامة العربية فقد تشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر وبدأت أعمالها في ٢٥ أيلول سنة ١٩٤٤ وانتهت منها في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ بوضع بروتوكول عرف ببروتوكول الاسكندرية وتألقت بموجب البروتوكول لجنة سياسية فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع « مجلس الجامعة » الذي نص عليه البروتوكول وبحث القضايا السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات حولها بين الدول العربية

وقد اجتمعت اللجنة السياسية المذكورة في ١٤ شباط ١٩٤٥ في القاهرة تنفيذاً للمهمة التي انيطت بها ، حسب بروتوكول الاسكندرية ، وتوفقت في وضع ميثاق الجامعة الذي تم التوقيع عليه ، وعلى ملاحقه ، من قبل مندوبي الدول العربية في ٢٢ مارت ١٩٤٥ « وتتألف جامعة الدول العربية ، بموجب هذا الميثاق ، من الدول العربية وهي مصر ، وسورية وشرقي الاردن ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، واليمن ، والعراق ، وللدول العربية المستقلة الاخرى حق الانضمام إلى الجامعة في المستقبل .

« أماغراض الجامعة فهي توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، وكذلك التعاون في الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، وشؤون المواصلات ، والثقافة وشؤون الجنسية والجوازات ، والشؤون الاجتماعية ، والصحية ، ويكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة لتحقيق اغراضها المذكورة » ٥١ .

وقد تذاكر « مجلس النواب » في هذا الميثاق بصورة مستعجلة في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ آذار ١٩٤٥ ووافق عليه بالاجماع ، كما وافق عليه بالاجماع مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في الثامن والعشرين من آذار ١٩٤٥ م

✽ رئيس الجمهورية السورية في بغداد ✽

أعرب فخامة السيد شكري القوتلي ، رئيس الجمهورية السورية ، عن رغبته في زيارة العراق فأعد منهاج حافل لاستقبال فخامته لما بين سورية والعراق من تاريخ حافل بالتآخي والتضافر لاعلاء

مجد العرب ، وتدعيم قواعد الاسلام .

« حوالي الساعة الثانية عشر من ظهر يوم السبت الموافق ١٠ آذار ١٩٤٥ هبطت في مطار بغداد المدني طائرتان تقلان الرئيس السوري وحاشيته المكونة من رئيس مجلس النواب ، سعد الله الجابري ، ونائب رئيس مجلس النواب ، لطفي الحفار ، وأمين السر العام ، محسن البرازي ، وغيرهم من السكرتيريين والمرافقين ، وكان في استقبالهم في المطار مندوب عن سمو الوصي ورئيس مجلسي الاعيان والنواب ، ورئيس الوزراء ، والوزراء ، وليف من الاعيان والنواب وكبار موظفي الدولة وتزل الضيف وحاشيته في « القصر الابيض » فكانوا موضع احترام العراقيين واجبالهم حكومة وشعباً كما اقيمت لهم مأدب تكريمية في البلاط الملكي وفي غيره . وفي صباح يوم الاربعاء ١٤ من هذا الشهر غادر الرئيس السوري « مطار بغداد » مشياً بالاجلال والتكريم فأبرق إلى سمو الوصي هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله الوصي على العرش وولي العهد - بغداد
في الساعة التي اغادر فيها القطر الشقيق العزيز أبعث إلى سموكم وحكومتمكم الرشيدة ، خالص الشكر على كريم الوفادة ، وبالغ الحفاوة ، التي لاقيتها أثناء اقامتي في ضيافتكم ، حامداً لشعب الرافدين ما حباني من جميل العاطفة ، ومجال الترحيب والتكريم ، داعياً إلى الله أن يحفظ جلاله الملك لشعبه الأبي العريق بإيمانه بالعروبة ، وأن يقر العراق ، ويتولاه بفيض من السعادة ، والمجد والرفاء .
شكري القوتلي

وقد رد سمو الوصي على هذه البرقية بهذا الجواب :

حضرة صاحب الفخامة شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية السورية - دمشق
كان لبرقية فخامتكم الرقيقة ، المعبرة عن عواطفكم الودية لماقيتموه من واجبات الضيافة ، أطيب الأثر في نفسي ، وما ذلك إلا بعض الشعور الذي نكنه نحو فخامتكم ، وبلادكم الشقيقة ، وشعبكم النبيل .
عبد الله

❖ الأثر « غير المشروع » ❖

يقول اللورد كرومر ، المقيم البريطاني السابق في مصر :

« لا يمكن للغرب أن يسيطر على الشرق سيطرة تامة إلا بأمرين إضفاء الدين وفساد الاخلاق »
وقد عمل الاستعمار البريطاني في العراق على تحقيق هذين الأمرين علامتاوصلا حتى بلغ الهدف

ولاسيما بعد حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١ م

فقد لاحظ الانكليز بعد احتلالهم - العراق ثانية في حزيران ١٩٤١ - أن بعض رؤساء

القبائل وسادتها يخشى أن يفتضح امره لدى قبيلته إذ استلم منهم «الحاوة» جهازاً كما يستلمها الغير فابتدع الانكليز لهذا البعض طريقة طريقة للتعميض ، وذلك بأنهم خصصوا له عدداً من قاطرات الشحن « واغونات » لقاء أجور اسمية زهيدة ، وسمحوا له بتأجير هذه «القاطرات» على المحتاجين الحقيقيين اليها باجور تفوق عشرة أمثال الاجور الاسمية المذكورة

ولاحظوا ان بعض الوزراء ، والمدراء ، والوجهاء ، ومن لف لفهم يترفع عن أخذ ما يأخذه الغير باسم الدعاية أو المساعدة أو الاجور ، فابتكروا طرقاً أخرى لشراء هذا وذلك انهم كانوا يمنحونه «تحويل التحويل» لشراء السيارات ، ونحوها ، بثمن واطنة ، ثم يهدون له بيعها بأمثال أمثال أسعار الشراء.

وكانوا يشجعون ضفاف النفوس على أخذ الرشوة ، والاتجار في السوق السوداء ، والمضاربة في الاسعار ، ومشاركة أرباب «الكوتا» ارباحهم ، ونحو ذلك من الاعمال التي يعاقب القانون عليها فإذا حصلت شكاوى ضد هذا الفريق من الموظفين حماء هؤلاء الانكليز بأساليبهم المعروفة

ولعل أغرب ما سعى اليه الانكليز لشراء الناس انهم أسروا إلى شركات النفط أن تسمح إلى بعض الوزراء ، والمتنفذين ، ومن يلوذ بهم ، بتأسيس محطات لبيع البنزين في بعض المحلات الرئيسية ، أو في مفترق الطرق العامة ، وكانت هذه المحطات تدر على اصحابها مبالغ تتراوح من الفين إلى عشرة آلاف دينار في كل سنة ولكن الله يعلم ما كانت تخفيه هذه الأوكار من أوضاع ومثالب وقد انتبعت السلطة التنفيذية إلى الفساد الذي استشرى في دواوين الدولة ، وأذى أصحاب المصالح العامة والخاصة فأرادت أن تقمع هذه البادرة الخطيرة فوضعت لذلك لائحة خطيرة باسم لائحة قانون الآثار غير المشروع « ١ - هذه بعض موادها :

المادة الاولى - تؤلف لجنة خاصة في العاصمة للتحقيق في شؤون الموظفين ، وفق أحكام هذا القانون ، وقوامها رئيس وأربعة أعضاء يكون أحدهم نائباً للرئيس ، مع العدد الكافي من الاعضاء الاضافيين ، يعينهم مجلس الوزراء جميعهم من كبار الحكام والموظفين السابقين والحاليين

المادة الثانية - تحقق اللجنة في شؤون الموظفين ، بما فيهم الموظفون السابقون ، للتوصل إلى ما إذا كانوا قد استحصلوا على اموال منقولة وغير منقولة ، لا تتناسب مع مواردهم المشروعة ، مما يؤدي إلى الاقتناع بحصولهم عليه بطريقة غير مشروعة بالنظر إلى صفة الوظيفة خلال مدة الخدمة

(١) سبق لوزارة السبدي الاولى ان وضعت «قانون ذبل قانون انضباط موظفي الدولة» في عام ١٩٣١ لتطهير دوائر الدولة من الموظفين الذين لم تبرهن الأيام على نزاهتهم او لم تكن لهم المؤهلات اللازمة لتوظيف «راجع من ٩٣ من المجلد الثالث من الوزارات» واعقبها «الوزارة الهاشمية الثانية» فوضعت قانوناً مماثلاً في عام ١٩٣٦ «راجع من ١٤٦ من المجلد الرابع» اما وزارة السيد حمدي الباجهجي الثانية فقد حاولت تشريع القانون الذي نحن بصدده فقام عليها التكبر واضطرت إلى سجنه

المادة السادسة - إذا ظهر للجنة بنتيجة التحقيق أن الموظف قد استحصل على مال بواسطة ممنوعة قانوناً فلها :

- ١ - أن تفرض عليه العقوبات المناسبة المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة إذا كانت الوسطة التي استحصل منها المال ممنوعة بمقتضى القانون المذكور ويكون قرارها قطعياً
- ٢ - أن تحيله إلى محكمة جزاء بغداد الكبرى مباشرة لحاكمته إذا كانت تلك الوسطة تعتبر جريمة بمقتضى هذا القانون أو القوانين الأخرى على أن لا تقل درجة أعضاء المحكمة الكبرى عن الدرجة الثالثة من درجات الحكام

المادة السابعة - (١) إذا ظهر لمحكمة جزاء بغداد الكبرى أن أموال الموظف أثناء مدة خدمته قد ازدادت بصورة تتجاوز مقدار موارده المشروعة ، أو أن مصاريفه أكثر من موارده ، أو أنه ينفق من الأموال ما لا يتناسب مع موارده ، مما يظن لسبب معقول على أن هذه الزيادة قد استحصلها بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسمين الأول والثاني من الباب الرابع عشر من قانون العقوبات البغدادي ، دون وجود الدليل الكافي في تعيين المادة المنطبقة عليها الجريمة فلها أن تطلب إليه أن يثبت استحصالة هذه الزيادة بواسطة مشروعة فإذا عجز عن ذلك فللمحكمة أن تستنتج بآنية ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة ، وتعاقبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكل العقوبتين مع مصادرة مبلغ لا يتجاوز المبلغ الذي لا يستطيع المتهم أن يبين كيفية استحصاله إياه بصورة مشروعة

٢ - أما إذا ثبت للمحكمة بأن الزيادة الحاصلة قد وقعت بجريرة معينة من الجرائم المتقدمة الذكر أو أية جريمة أخرى فعليها أن تنظر فيها رأساً وفق أحكام القوانين المرعية

٣ - يعتبر الموظف المحكوم بمقتضى هذه المادة معزولاً من الوظيفة من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

المادة الثامنة - (١) إذا ثبت للجنة أن الموظف استحصل المال بواسطة مشروعة فعليها أن تقرر براءته أو الافراج عنه

- ٢ - كل قرار يصدر من اللجنة بالبراءة لا يمكن إعادة النظر فيه
- ٣ - لا يمنع قرار الافراج من إعادة فتح القضية عند ظهور أدلة جديدة لها علاقة بالموضوع الذي جرى التحقيق بشأنه

* * *

هذه هي أهم الأحكام التي تضمنها « لائحة قانون الآثار » غير المشروع ، وهي على جمودها وعلى تهاة الأحكام العقابية الواردة فيها كانت ضرورية جداً لتطهير دواوين الدولة من المرتشين ،

والسراق ، والخنوة ، ومن الذين اتخذوا الوظيفة ستاراً لابتزاز أموال الدولة ، وسلب الحلال من المراجعين واصحاب الحاجة . وقد قوبلت اللائحة بفائق الاستحسان عندما نشرت في الصحف المحلية ، وأودعت إلى مجلس النواب لتقنينها ، ولكنها ما كادت تدخل في محضر الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥م حتى قامت قيامة الذين كانوا يحمون أمثال هؤلاء الموظفين لتأمين الموارد غير المشروعة لهم ولا لهم وذوهم فأصبحت اللائحة خبراً من أخبار التاريخ .

ولابد من الاستشهاد بأقوال بعض النواب لمعرفة درجة انتشار فساد الرشوة في دواوين الحكومة قال نائب الديوانية ، سعد صالح :

زيد أن يحاسب هؤلاء . ولكن لا يوجد عندنا من هو في عفة عمر ، واستقامة عمر ، وقوة عمر ، حتى يحسن الحساب ، وحتى لا يراعى في الأقوياء والمحسوبين والمنسوبين إلا ولا ذمة ، أما تطبيق القانون على بعض الناس وترك الكثيرين يتمتعون بما كرهى أمانع من عقاب الجوف فهذا أمر لا نستحسنه^(١) وقال نائب الهامة ، عبد الكريم الأزري :

« ان قوانين الجزاء الخاصة بالرشوة لا تقف بالمرام ، ومن الضروري اتجاه وضعية كهذه أن نأخذ مبدأ قانوني آخر وهو الأصل اشغال الذمة بدلاً من برايتها ، ونقول الموظف ذمتك مشغولة حتى يثبت برايتها . . . لي اعتراضان على هذه اللائحة وقد أبديتها مراراً في اللجنة المشتركة الاولى قضية اقتصار هذا القانون على الموظفين فقط دون الوزراء . . . السبب الثاني هو الخطر الناشئ من الانتقام السياسي . . . وخير لهذا القانون أن لا يخرج من المجلس إذا كان شمله مقتصر على الموظفين فقط فالقصد أن يكون الموظف سواء أكان صغيراً أو كبيراً أو وزيراً معرضاً لنفس العقاب القانوني » - ٢ -

✽ مشروع القانون المدني ✽

لاحظت الحكومة العراقية منذ زمن بعيد أن « مجلس الأحكام العرفية » التي ورثتها عن الامبراطورية العثمانية أصبحت لا تلائم التطورات القانونية في البلاد العربية ، ولا تتفق مع تطور العراق الحديث ، ففكرت « الوزارة الكيلانية الأولى » في سن قانون مدني منذ تموز ١٩٣٣م ، ولأنجل أن تحقق هذا الغرض وجدت نفسها أمام ثلاثة مسالك :

١ - اتباع القانون المدني السويسري أو الألماني ، وتعديل القسم الذي لا يلائم روح البلاد

(١) عاشر مجلس النواب لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥ من ٤٦٢ لقد صرح هذا القانون ان يشمل صفات الموظفين دون كبارهم وان لا يشمل وزراء الدولة (٢) المصدر نفسه من ٤٦٤

العراقية لجله بصورة تتفق وحاجاتها

- ٢- اتخاذ «مجلة الأحكام العدلية» نفسها لوضع القانون المدني المأمول، والاتفاق على تعديل بعض الأحكام التي أصبحت لا تتفق مع مقتضيات العصر، ولاتلائم التطور القانوني في البلاد
- ٣- اتخاذ «القانون المدني المصري» أساساً للتشريع العراقي المأمول، وللتقارب بين الازهنتين:

العراقية والمصرية وتعديل بعض الأحكام منها وإضافة البعض الآخر

وفي ٢٩ تموز ١٩٣٣م تألفت لجنة برئاسة وزير العدلية، محمد زكي، وعضوية مستشار وزارته المستر دراورد، ورئيس محكمة التمييز، المستر بريجاد، والحكام: داود سمرة، وانطوان شماس، وعبد الله سلام، ونور القاضي، والمحامين السادة: محمد علي محمود، ويوسف الكبير، ونصرت الفارسي، فمقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٣١ آب من هذه السنة، وتوقفت عن مواصلة عملها على أثر النكبة التي مني بها العراق بارتحال الملك فيصل إلى دار البقاء ليلة يوم ٨ أيلول ١٩٣٣ وفي عهد «الوزارة الهاشمية الثانية» سنة ١٩٣٥/ ١٩٣٦ انتهز رئيس الوزارة، ياسين الهاشمي وجود الدكتور عبد الرزاق السنهوري عميداً لكلية الحقوق في بغداد فعهد إليه وضع مشروع «القانون المدني العراقي» فقام الدكتور المشار إليه بما عهد به إليه ووضع «كتاب البيوع» وعهد إلى لجنة مكونة من كبار الحكام والمحامين لتدقيق هذا الكتاب فاجتمعت اللجنة في ٤ تموز ١٩٣٦ في دار وكيل وزير العدلية، رشيد عالي الكيلاني، ولكن انقلاب ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ العسكري الذي طوح بتلك الوزارة سبب توقفها عن العمل.

وفي ١٧ آب ١٩٤٣م أنير من جديد، واستقدم الدكتور السنهوري من مصر إلى العراق لوضع القانون المأمول خصباً فتألفت لجنة برأسته، وعضوية السادة: أنطوان شماس، ونوري القاضي، وعبد الجبار التكريلي، وحسن سامي تاتار، ونشنت السنوي، ومنير القاضي، وعين السادة: حسين الاعظمي، وحامد مصطفى، وسعيد الصفار وكامل السامرائي سكرتارون لهذه اللجنة ثم اقتضت السكرتارية على كامل السامرائي الذي رافق المشروع في أدواره كافة

وبينا كانت هذه اللجنة توالي اجتماعاتها في بغداد قامت في مصر وزارة وفدية، فطلب الامر أن يتخذ الدكتور السنهوري دمشق سكناً له، فكانت اللجنة تتصل به بالمراسلات، فلما أنجزت مهمتها، تبدل الوضع الوزاري في مصر، وأصبح السنهوري وزيراً للمعارف المصرية فتألفت لجنة فرعية برئاسة رئيس مجلس النواب، محمد حسن كبه، وعضوية السادة: منير القاضي، وحسن سامي تاتار، وعبد الجبار التكريلي، وسكرتارية السيد كامل السامرائي سافرت إلى مصر في ١١ تموز ١٩٤٥ على عهد «الوزارة الباجية الثانية» ولبثت هناك ثلاثة أشهر تعمل مع رئيسها الأصلي، الدكتور عبد الرزاق السنهوري، باستمرار حتى إذا فرغت من عملها عادت إلى العراق

في ٧ تشرين الأول ١٩٤٥

وما يذكر بهذه المناسبة أن مشروع « القانون المدني العراقي » قدم إلى البرلمان في عام ١٩٥٠ فصادق عليه صفقة واحدة على أن ينفذ بعد مرور سنتين على نشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية وقد نشر فعلاً في عددها المرمّ (٣٠١٥) الصادر في ٨ أيلول سنة ١٩٥١ وأصبح نافذ المفعول منذ يوم ٨ أيلول ١٩٥٣ م

✽ يوم النصر ✽

وما كادت تحل الأيام من شهر أيار ١٩٤٥ م إلا وكانت البشائر بانتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا تحتل مقامها في الأوساط العامة والخاصة ، فقد شرعت المقاومة الألمانية في الانهيار ، وأخذت جيوش الحلفاء تحتل الميادين الهامة وتقتضي على الجيوش التي بقيت على عنادها . وفي مساء يوم الخميس الموافق ١٠ أيار ألقى سمو الوصي هذا الخطاب

خطاب سمو الوصي

شعبنا الكريم : محمد الله تعالى ونشكره على الخاتمة الحسنة لهذه الحرب الظالمة ، التي أثارها الظفاعة ، للسيطرة على العالم لاستعباد الشعوب ، وطعن الإنسانية في صميمها . فقد انتصر العدل على الظلم ، وغلب الحق الباطل ، وفازت الامم المتحالفة باقدس الأمانى ، وأشرف الغايات من صيانة الحريات من العبث بها ، والضرب على أيدي العدوان وانهيار قوى الشر ، والتطلع إلى عالم جديد يسود فيه السلام ، وتحفظ فيه كرامات الامم

إن عزم حلفائنا الجبار ، وصبرهم الجليل في كوارث الحرب الشاقة ، وإيمانهم بانتصارهم وهم في أشد الأزمات ثم فوزهم بهذا الظفر اللامع ، لبرهان ساطع على حسن النوايا ، وصدق الغرائم في سبيل الدفاع عن الحق والانتصار لمبادئ الإنسانية ، مقرون بالفوز والنجاح معها تقلبت الامور وتطورت الأحوال .

وإننا بصفتنا من الامم المحاربة مع الحلفاء في حربها ، والمساعدة في الجهود الحربي مساعدة فعلية ، منذ نشوب الحرب لمسرورون فرحون بهذا النصر الذي أحيا آمال الامم المحبة للحرية والسلام ، شاكرون الله تعالى على هذه النتيجة الطيبة التي تبشر الإنسانية بحياة هادئة ، ورغد في العيش ، وكرامة في الحياة ، وأبتهل إلى الله تعالى على أن ينصر السلام في أقطار العالم كلها ، وأن يشمل الامم برحمته ، ويمتعه بنعمته ، والسلام عليكم « اه - ١ -

تبادل برقيات التهاني

وأسرع سمو الوصي المعظم فأبرق إلى ملك بريطانيا العظمى هذه البرقية :

صاحب الجلالة الملك جورج السادس - لندن

حينما بعثت إلى جلالته في شهر أيلول سنة ١٩٣٩ برقية بمناسبة نشوب الحرب ، أعربت فيها عن انتصار قضية الحرية انتصاراً عاجلاً ، وفي هذا اليوم السار أبعث إلى جلالته بتهاني الصميمية للأعمال التاريخية المحيدة التي حققت لقوات الحلفاء . تحرير أوروبا من الاستبداد والجور اللذين خيما عليهما الأعوام ، وأيدت قضية الحرية البشرية . أن قوات جلالته في هذا النصر العظيم ، ومن ورائها بسالة الشعوب البريطانية في انكسارها ، وفي عبر البحار قد لعبت دوراً عظيماً . واني أرجو من جلالته أن تقبلوا أطيب تمنياتي وتمنيات الأمة العراقية لاسحق العدو بسرعة في الشرق الأقصى ولاستمرار سعادة ورفاه جميع رعايا جلالته الأوفياء .

عبد الآله الوصي

وفيا يلي جواب ملك بريطانيا على هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي وصي المملكة العراقية - بغداد

تلقيت بمزيد السرور برقية سموك بتهاني حضرة صاحب الجلالة الملك بمناسبة النصر في أوروبا ، الذي يمث الحرية إلى كثير من الأمم التي كانت فريسة إلى الاعتداء الوحشي ، واني أشكر سموك على تمنياتكم الشخصية والشعب العراقي لسرعة كسب الحرب الدائرة رعاها في الشرق الأقصى .

جورج آر . آي

كما أن سمو الوصي أبرق إلى فضامة الرئيس ترومان هذه البرقية :

فضامة الرئيس ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الأميركية - واشنطن

بمناسبة يوم النصر أرجو من فضامته أن تقبلوا تهاني القلبية للانتصارات الباهرة التي أحرزتها قوات الحلفاء ، والتي أدت إلى زوال الاستبداد المقيت ، وتحرير أوروبا وحرية الأمم الصغيرة تلك الانتصارات التي لعبت فيها القوات الأميركية دوراً نبيلاً واني أبعث إلى فضامته بتمنيات الشخصية وتمنياتي الخاصة ، وكذلك تمنيات الأمة العراقية لاستمرار رفاه وسعادة الشعب الأميركي كاني بالأسل ولدحر العدوان الياباني دحراً تاماً سريعاً

عبد الآله الوصي وولي العهد

وقد رد الرئيس الأميركي على هذه البرقية بهذا الجواب المختضب :

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الآله الوصي على المملكة العراقية - بغداد

لقد كان لبرقية سموك الملكي ، بمناسبة نصر جيوش الحلفاء في أوروبا ، أثرها العميق في نفسي

هاري . الس . ترومان

تبدلت مثل هاتين البرقيتين بين رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، والرئيس ترومان ، وبينه وبين المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، وبينه وبين المسيو ستالين ، رئيس الاتحاد السوفيتي كما أقيمت حفلات سمر ومآذب تكريم بمناسبة هذا النصر وصرفت الحكومة للموظفين المستخدمين نصف رواتبهم الشهرية

وتلقى سمو الوصي بركات التهانئ بهذا النصر من كل من جلالة شاه إيران محمد رضا شاه ، ورئيس الجمهورية التركية ومن جهات العراق المختلفة وبعض مشايخ الخليج العربي ولعل أغرب ما حدث بهذه المناسبة ، الرسالة التي وجهها السفير البريطاني إلى الشعب العراقي بمناسبة انتهاء القتال في أوروبا وهي :

رسالة السفير البريطاني

« بعد حرب دامت خمس سنوات مثقلة بالأهوال والكوارث تحقق لنا النصر في الغرب على أيدي جيوش الحلفاء الباسلة المتحدة ، لقد سكنت المدافع ، ونحن واقفون الآن نشهد أوروبا الفائضة في خضم من الدمار والحراب ولكنها قد طهرت في النهاية من الشر الفظيع الذي كاد يقضي عليها وعلينا ، فلنرفع إلى الله في خشوع شكرنا على خلاصنا ونجاح قضيتنا . إن مهتنا لم تنته بعد إذ لا يزال أمامنا واجبات عظيمة ينبغي إنجازها :

أولاً - علينا أن نطرد من الشرق ، كما سبق أن طردنا من الغرب العدوان الأثيم فاليابان هي هدفنا الآن وعلينا أن نذكر جميع جهودنا في القضاء على هذه الدولة الشريرة ثانياً - يجب علينا أن نعيد بناء ما دمرته الحرب فنحن أحسن مما بنا أباًؤنا ليشكرنا أبناءنا ثالثاً - ينبغي لنا أن نضمن دوام وحدتنا التي هي وحدنا - بمعونة الله - ضمن لنا النصر لكي يضمن دوام السلم أيضاً .

ونحن هنا في العراق نشكر العناية الإلهية التي وقتنا أسوأ المحن والكوارث التي انتابت البلدان الأخرى . لقد جاهد العراقيون والبريطانيون معاً تحدوهم روح الصداقة والطمأنينة في سبيل انتصار الأمم المتحدة فسي أن تبقى هذه الروح وتنمو في سني السلام القادم وإني بالنيابة عن أبناء بلادي أحيي في هذا اليوم السيد العظيم حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم وصاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم والشعب العراقي قاطبة وأتضرع إلى الله أن يوفق العراق في السير إلى الأمام في سبيل التقدم والرخاء والسعادة في عالم الاتحاد والسلام^(١) استسلام اليابان

كان العلماء الألمان يواصلون السعي في الليل والنهار لاختراع ما يؤدي إلى تجزئة « الذرة »

وإذا بالعلماء الأمريكيين يتوصلون إلى مثل هذا الهدف بعد تخطيط القوة العسكرية الألمانية واكتشاف أسرارها

واستخدم الجيش الأمريكي « القنبلة الذرية » في ضرب مدينة « هوريشيا اليابانية » في يوم ٦ آب ١٩٤٥ فإذا بها تفتك بستين ألف من المدنيين، وتحيل هذه المدينة إلى آكام من رماد، وإذا بالاشعاع الذري ينتشر إلى مسافات شاسعة جداً لأن فعل القنبلة كان يساوي فعل ٢٠٠٠ قنبلة عادية ولأن تأثيرها كان يساوي ويوازي تأثير عشرين ألف طن من المفرقات فكان هذا الفتك الجهنمي يكفي لاستسلام اليابان على حين أنها « اليابان » ما كانت تريد أن تجس النبض في وقف القتال منذ أول آب ١٩٤٥

وهللت النفوس لبادرة الاستسلام لأنها تنهي الحرب نهائياً، وتعيد إلى العالم نعمة السلام الدائم وفي يوم ٢٤ آب ١٩٤٥ م أبرق نائب الوصي، الأمير زيد، إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هذه البرقية :

حضرة صاحب الفخامة هاري . ايس . ترومان - واشنطن
يسرني أن أعبر لفخامتكم ، وللشعب الأمريكي العظيم عن ابتهاجي العميق في دحر عدونا المشترك دحراً نهائياً
زيد - نائب الوصي

فرد عليه الرئيس الأمريكي بهذا الجواب
حضرة صاحب السمو الملكي الأمير زيد ، نائب وصي المملكة العراقية - بغداد
ان برقية سموكم الملكي الرقيقة ، بمناسبة الانتصار على اليابان ، كان لها أعمق الأثر والتقدير في نفسي
هاري . ايس . ترومان

كما أن وزير الخارجية أرشد العمري ، أرسل عدة برقيات إلى وزراء خارجية أمريكا ، وبريطانية ، والصين ، وروسية السوفيتية ، بتآل برقية سمو الأمير زيد إلى الرئيس الأمريكي فتلقى أجوبة مماثلة لبريقته

وقد صرفت الحكومة العراقية إلى الموظفين والمستخدمين منحة تعادل أنصاف رواتبهم الشهري بهذه المناسبة وارتاح العالم لانتهاء هذه المحزنة العالمية التي أزهدت ملايين البشر وقضت على معالم الحضارة ، وخلقت جيلا يدين بالموبقات ، ولا يعي الذمات ، ولا يقيم المفاهيم الانسانية وزنا ولا سلطان

✽ التجارة العراقية ومسطحة الدولار ✽

اعتاد العراق أن يستورد معظم حاجاته من « المنطقة الاستراتيجية » ولا سيما من الأسواق

البريطانية معتمداً في ذلك على «ديناره» الذي نص «قانون العملة العراقية» على إمكان تحويله إلى الباون الاسترليني بيسر، فلما تطورت الحرب الاوربية الثانية، وأقفلت في وجوه العراقيين أبواب التعامل التجاري مع أوربة اضطروا إلى الاتجاه نحو الاسواق الامريكية لتأمين الاستيرادات المقتضاة للعراق

وكان العراق يصدر إلى أمريكا مقدراً محدوداً من الأنصاف والتمور فكانت كلفة هذه الصادرات تتراوح من ٦٠٠ ألف دولار إلى مليون ونصف المليون دولار في السنة الواحدة على حين ان الاستيراد العراقي من الاسواق الامريكية لم يبلغ يومئذ نصف ثمن الصادر العراقي فكان طبيعياً أن يرتفع هذا الاستيراد من هذا المقدار الضئيل إلى عشرة أمثاله خلال سنوات الحرب، ولما كانت العملة العراقية مرتبطة بالباون الاسترليني، وكانت «منطقة الاسترليني» هي المسؤولة عن توفير الدولارات للبلاد المرتبطة بها، أوفدت الحكومة البريطانية ممثلاً عنها إلى العراق في كانون الاول ١٩٤٥ م لمعرفة احتياجات العراق الضرورية من الدولار الأمريكي في كل سنة بغية تأمينها للعراق ثم جرت مفاوضات مالية بين الجانبين : العراقي والبريطاني في بغداد وفي لندن لعقد اتفاقية مالية بين الحكومتين تكفل تأمين ما يحتاج العراق إليه من الدولار سنوياً، وتثبت استيراده العام من المواد التي اعتاد العراق استيرادها وقد وقعت هذه الاتفاقية في يوم ٢٨ أيار ١٩٤٥ وتقرر إذاعتها في بغداد ولندن في يوم أول حزيران من هذه السنة وكان الموقمان عليها السيد صالح جبر عن العراق «بوصفه وزير المالية» والمسترج. ايج عن السفير البريطاني في العراق

وفي يوم ٣١ أيار ١٩٤٥ دعى متحدث من السفارة البريطانية في العراق الصحفيين إلى الاجتماع به في «مديرية العلاقات العامة في السفارة المذكورة» لايضاح نصوص الاتفاقية المالية المعقودة بين الطرفين في ٢٨ من الشهر المذكور والتمهيد لها ببعض البيانات وهي لا تخرج في مجموعها عن الذي نشرناه فويق هذا، وبهذه المناسبة نشير إلى ما جاء في ص (١٥٦) من المجلد الخامس من «تلايخ الوزارات» حول مشكلة الدولارات

✽ تكرر الفواضع في سورية ولبنان ✽

الأسباب المباشرة

على أثر انتهاء الحرب العالمية في الميادين الاوربية، قررت الحكومة الفرنسية أن تنزل قوات جديدة في سورية ولبنان بحجة تيسر الحرب ضد اليابان لحملها على إلقاء السلاح والاستسلام للاحتلال. كما استسلمت ألمانيا فتقدمت الحكومتان السورية واللبنانية بمذكرات إلى كل من أمريكا، وروسية، وبريطانية، وفرنسية طلبتا فيها عدم إرسال قوات من الأمم المتحدة إلى سورية ولبنان

قبل الحصول على موافقة الجمهوريتين المذكورتين على ذلك ولكن في الوقت الذي كان سكرتير وزارة الخارجية البريطانية يصرح في مجلس العموم البريطاني في ١٦ أيار ١٩٤٥ أن الحكومة البريطانية تدرس المذكرات ، موضوعة البحث ، بعطف ، كانت الحكومة الفرنسية تنزل قواتها في ميناء بيروت دون الالتفات إلى احتجاج الحكومتين السورية واللبنانية ، وفي الوقت نفسه كانت تحاول حمل هاتين الجمهوريتين على عقد معاهدة تحالف معها تضمن تحقيق المصالح الفرنسية المزعومة فيها .

وأي الشعب أن يستكن للاستعمار ، فأخذ الإضراب الشامل يعم مدينة بيروت منذ يوم ١٩ أيار وشرع الشعب يتكلم ويستعد للكفاح كما لو كان مقبلا على حرب ضروس ووجرت مفاوضات بين وزارة الخارجية اللبنانية والجزائر بينه ، المندوب الفرنسي العام في لبنان ، حول هذا الموضوع لم تسفر عن أية نتيجة

واجتمع « البرلمان اللبناني » في الحال ، وجرى مناقشة حادة حول نزول القوات الفرنسية إلى بيروت بين الفينة والفينة في الوقت الذي يجتمع « مؤتمر سان فرانسيسكو » لوضع قواعد عامة لحرية الشعوب ، وضمان استقلالها ، وسافر رئيس الجمهورية اللبنانية إلى « شتورة » للاجتماع برؤسائه رئيس الجمهورية السورية وتقرير خطة موحدة للعمل ، كما أسرع وزير خارجية لبنان إلى دمشق للمذاكرة مع « وزير خارجية سورية »

وسبق الشاميون اللبنانيين فتطورت المظاهرات في الشام إلى اصطدام مع الوحدات المنغالية الفرنسية أدت إلى وقوع عدة إصابات في المدنيين فاضطر الدرك السوري إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المظاهرات ، وكان وزيرا بريطانيا وأمريكا المفوضان في بيروت والشام يجوبان الشوارع لدرس الحالة عن كثب ، وقيل أيضاً أنها كانتا يشحذان الهمم لمغزى سياسي بعيد .

وكانت حجة الفرنسيين في ردودهم وبياناتهم أنهم اضطاروا إلى اتخاذ سورية ولبنان قاعدة وسطى لتيسر الحرب ضد اليابان وإن الاستقلال الذي وافقت فرنسا مع بريطانيا وأمريكا على منحها إلى كل من سورية ولبنان ، يجب أن يكون في ختام الحرب العالمية الثانية ، وليس في أثناءها . أما واقع الحال فكان يدل على أن فرنسا كانت تريد إرغام الجمهوريتين السورية واللبنانية على عقد حلف مع كل منهما يضمن المصالح الفرنسية في الجمهوريتين كما لو كانت فرنسا تشرف على ضمانها بصورة فعلية .

احتجاج مجلس النواب العراقي

وما كاد « مجلس النواب العراقي » يعقد جلسته « السادسة والثلاثون » في يوم الاثنين ٢١ أيار

١٩٤٥ حتى تليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية « الاتحاد العربي » في القاهرة وهي :

معالي رئيس مجلس النواب - بغداد

يتبادى الفرنسيون في محاولة خلق الاضطرابات بسورية ولبنان لا كراهها على قبول معاهدة تقضي على استقلالها ، فجلب قوات جديدة ، والتحرش بالاهالي ، ومظاهرات الجنود واعتدائهم ، وإزلالهم الاعلام العربية بالقوة لرفع الفرنسية محلها ، وقذف البرلمان السوري بقنبلة ، وما شاكل ذلك ، يدل على ما يضررون ، ويعد بداية اعتداء شنيع عاجل . فجسمية الوحدة العربية تناشد العراق ملكاً ، وحكومة ، وشعباً أن يهب لنصرة سوريا ولبنان في محنتها الحالية قبل تفاقمها ، وأن يأخذ بيدهما كمادته في طريق النجاة من براثن الاستعمار

السكرتير العام - أسعد داغر^(١)

وقد صرح وزير المالية ، صالح جبر ، على الأثر بأن رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، أوعز إليه أن يوضح لحضرات النواب بأن الحكومة العراقية تتجبع على هذه الأعمال الخالفة للقواعد الدولية ، وأنها قدمت الاحتجاجات اللازمة في هذا الصدد فنهض نائب بغداد ، توفيق السويدي ، وبعد أن ألقى خطاباً مطولاً في موضوع هذا الاعتداء ، طالب بوجوب جمع مجلس الجامعة العربية فوراً للنظر في هذا الموضوع ، فأيد هذا الطلب نواب آخرون ثم تقرر تكليف مقام الرئاسة رفع احتجاج باسمه إلى السلطات المختصة ، فأبرق رئيس المجلس البرقية التالية إلى :

(١) رئيس البرلمان الانكليزي

(٢) رئيس البرلمان الامريكي

(٣) رئيس مجلس الاتحاد السوفيتي

إن مجلس النواب العراقي ، الذي يمثل إرادة الشعب وهو الشعب الذي انضم إلى التصريح المشترك للأمم المتحدة ، وأعلن الحرب على دول المحور ، رغبة منه في مقاومة الظلم ، وتأمين سلم يتحقق فيه للامم حرية تقرير المصير لا يسعه إلا أن يحتج بشدة على تصرفات الحكومة الفرنسية المؤقتة المستنكرة سواء أكان ذلك باتزال قوات جديدة لتهديد الحكومتين السورية واللبنانية ، وخلق الاضطرابات لا كراهها على قبول معاهدة بالقوة تقضي على استقلالها أو التناول الذي وقع من قبلهم على بناية المجلس النيابي السوري ورميه بالقنابل اليدوية . إن هذه التصرفات الغربية التي قامت بها فرنسا بدافع حب السيطرة بالقوة على الشعوب الضعيفة مغايرة تمام المغايرة للمثل التي تحارب من أجلها الامم المتحدة ، فضلاً عن مخالفتها التامة لروح ميثاق الاطلنطي كما أنها تناقض جميع التصريحات التي صدرت من بريطانيا والولايات المتحدة والحكومة الفرنسية ذاتها في الاعتراف

باستقلال سورية ولبنان الثامين . والغريب المستنكر أن يقع مثل هذا الظلم الصارخ على لبنان وسورية رغم كونهما عضوين رسميين في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي ما اجتمع إلا ليؤمن للشعوب المختلفة حريتها . ففي الوقت الذي يسجل فيه المجلس استنكاره أعمال الفرنسيين غير المستندة على حق ، فإنه على ثقة من أن الدول الديمقراطية التي ما فتئت تحارب الظلم والاعتداء ، والتي سبق أن اعترفت باستقلال سورية ولبنان اعترافاً لا تشوبه شائبة ستضمن إزالة هذا الاعتداء الفظيع ، وتوقف المعتدي عند حده . وقد فوضني المجلس أن أقدم لمقامكم هذا الاحتجاج الصادر بقرار منه في جلسته المتعقبة في ٢١ أيار سنة ١٩٤٥

محمد حسن كبه : رئيس مجلس النواب العراقي ^(١)

احتجاج مجلس الأعيان

وفي يوم ٢٧ أيار عقد مجلس الاعيان جلسته التاسعة عشرة فتليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية الوحدة العربية بمصر حول حوادث سورية ولبنان ثم نهض رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي فقال :

« وفي هذا اليوم وقع اعتداء شنيع من قبل الافرنسيين على الحكومتين السورية واللبنانية بجلبها القوات السنغالية ، وتقديماً لمطالب تطل باستقلال البلدين الشقيقين ، ثم اعتداء قواتها السنغالية على الاهلين فالحكومة العراقية قدمت احتجاجات شديدة الالهجة إلى الدول الكبرى : بريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وروسية ، والصين عن هذا الاعتداء ... » ^(٢)

وأعقبه بعض الاعيان فتكلموا حول هذا الاعتداء كلاماً مطولاً ووافق المجلس على إرسال برقيات احتجاج إلى برلمانات الأمم المتحدة ، على نحو ما جاء في البرقيات التي طيها رئيس مجلس النواب إلى تلك البرلمانات فكانت برقيات مجلس الاعيان ما يلي :

١- رئيس مؤتمر سان فرانسيسكو (فرانسيسكو)

٢- رئيس مجلس اللوردات (لندن)

٣- رئيس مجلس الشيوخ (واشنطن)

٤- رئيس مجلس الاتحاد السوفياتي (موسكو)

إن مجلس الاعيان العراقي ، المعرب عن شعور الشعب ، الذي أعلن الحرب على دول المحور بدافع الذود عن العدل والحريات ، ووقف في صفوف الأمم الديمقراطية يناضل الظلم والظلميين ، ويعمل في سبيل خلق عالم جديد يسود فيه العدل ، ويتحقق للأمم على اختلافها حق تقرير المصير ،

(١) جريدة البلاد العدد ٢٥١١ بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٤٥

(٢) محاضر مجلس الأعيان ص ١٨٨ من الاجتماع المادي التاسع عشر

يستذكر العدوان المسلح الذي ركنت إليه حكومة فرنسا لغرض سيطرتها على بلدين، حليفين،
دمقراطيين، آمنين، لا يشدان غير حقهما الطبيعي المشروع في الحياة والحرية والاستقلال ذلك
الاستقلال الذي اعترفت به بريطانيا، وأمريكا، وروسية، والصين، وكثير من الأمم المتحدة
إن قيام فرنسا للمرة الثانية بهذه الأعمال المنكرة، وخلق الاضطرابات في بلد آمن، ولجئها
إلى القوة والنف، وسفكها الدماء البريئة لاغتصاب الحقوق في نفس الوقت الذي تجتمع فيه وفود
أمم العالم الديمقراطي - بما فيها وفدا سوريا ولبنان - في سان فرانسيسكو لوضع نظام للعالم الجديد،
الذي يقر للأمم الضعيفة مصيرها، لهو أكبر صدمة يصاب بها الرأي العالمي الحر، وأعظم خيبة
للأمم التي اعتقدت بأنها قد تحررت من خوف العدوان على استقلالها بزوال النازية والفاشية. إن
عمل فرنسا في سورية ولبنان يعد إهانة لملايين الأرواح التي قدمتها الإنسانية دفاعاً عن الحريات
فالعراق بصفة كونه دولة عربية تربطه بسورية ولبنان روابط الدم، والخلف والجوار، وبصفة
كونه دولة حليفة محاربة يفتار على المثل العليا التي حارب من أجلها فهو لهذا يستذكر قيام فرنسا بما
يس هذه المثل، ويؤمل من العالم المتسدد الحر أن يقف في وجه فرنسا دفاعاً عن العدل والحرية،
وتنفيذاً لميثاق الأطلنطي.

وقد فوضني المجلس أن أرفع لمقامكم هذا الاحتجاج الصادر بقرار منه في جلسته المنعقدة في
٢٣ مايس ١٩٤٥

صالح باش أعيان - رئيس مجلس الأعيان العراقي^(١)

احتجاج مجلس الوزراء

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع في يوم ٢٠ أيار ١٩٤٥ واتخذ هذا القرار :
« استمع المجلس إلى الايضاحات التي أدلى بها فتامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية،
حول الحالة السائدة الآن في سورية ولبنان، من جراء إزوال السلطات الفرنسية هناك قوة مسن
الجيش الافرنسي دون استئذان من الحكومة المحلية، واطلع المجلس أيضاً على البرقيات الواردة إلى
وزارة الخارجية من المفوضيات العراقية، واستمع إلى بعض البيانات التي أوصحها وكيل مدير الخارجية
العام، الذي أحضر أمام المجلس كوربمد المداولة قرر المجلس رفع برقيات إلى الدول المعظمة احتجاجاً
على تصرف الحكومة الفرنسية الذي يخالف المبادئ الدولية حسب الشكل المرفق بهذا القرار » اه
والبرقيات التي يشير إليها هذا القرار الوزاري شبيهة بالاحتجاجات التي أثبتنا بعض نصوصها
أعلاه فوق هذا، والتي صدرت من رئاسي مجلسي الاعيان والنواب فلا داعي لاثبات نصوصها هنا

مظاهرات صاخبة

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أيار أيضاً قامت مظاهرات سلمية في شوارع بغداد للاحتجاج على تعسف الفرنسيين في سورية ولبنان كما قامت مظاهرات أخرى في بعض الانحاء أسفرت عن رفع برقيات تأييد لموقف الحكومة إذا السياسة الفرنسية المذكورة ورفعت « نقابة المحامين في بغداد برقيات استغاثة إلى كل من رئيس الوزراء ، والسفير البريطاني ، ووزير أميركا المفوض ، والسكرتارية العامة لمؤتمر سان فرانسيسكو ، وإلى نقابات المحامين في الدول العربية للتدخل في أمر الاعتداء الفرنسي على القطرين الشقيقين المذكورين ، كما قامت بمثل هذه الحركة النشطة « جمعية الصحفيين العراقية »

مجلس الجامعة العربية

وأُسرع مجلس جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع مستعجل في يوم ٤ حزيران ١٩٤٥ لبحث الموقف العام في سورية ولبنان ، وحضر الاجتماع وفد العراق المكون من رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، والسيد توفيق السويدي وصادق البصام فكانت جلسات الاجتماع صاخبة وأسفرت عن تقديم الاحتجاجات الماثلة

موقف بريطانية وأمريكية

وقلنا ان وزير بريطانية وأمريكية المفوضين في سورية ولبنان كانا يجوبان بسيارتهما للوقوف على الحالة العامة عن كثب ، وقيل انها كانا يشحذان المههم وقد رأت الحكومة البريطانية أن تتدخل في الأمر فأصدرت هذا البيان :

« ان حكومة صاحب الجلالة عالمة بالوضع الخطير الذي نشأ مؤخراً في سورية ولبنان ولكن على الأخص في سورية ، وهي تأسف لأن الجو المتحمس قد اضطرب من جراء إرسال بعض النجيدات الفرنسية ، وأن هذا الأمر قد أدى إلى قطع المفاوضات الجارية لتسوية عامة بين سورية ولبنان من جهة والحكومة الفرنسية من جهة أخرى

« إن حكومة صاحب الجلالة قائمة الآن بالمداولات مع حكومة الولايات المتحدة ، كما انها على اتصال مستمر بالجهات التي يخصها الأمر حول هذه التطورات ، ولها كل الأمل بأنه سوف لا يتخذ إجراء ما في غضون ذلك من شأنه أن يؤثر بصورة سيئة على الحل الودي للنقاط المختلف عليها » اه

أما بلاغ الحكومة الأمريكية فكان ما يلي :

« ان حكومة الولايات المتحدة كانت قد قامت بمحادثات مع حكومة فرنسة في الأشهر

الأخيرة ألحت فيها على فرنسا بأن تبذل الحكومة الفرنسية كل ما في وسعها للوصول إلى اتفاق تفرمه روح الصداقة لفهم القضايا القائمة فيها مناسباً فيما يتعلق باستقلال البلدين الآخرين مع ملاحظة المصالح الفرنسية فيها دون تمييز

« إن من سوء الحظ قيام هذه الخلافات في وقت صممت فيه الأمم المتحدة على إنشاء منظمة الأمن الدولية وخاصة بين أعضاء من الأمم المتحدة نفسها تؤدي إلى اضطرابات وضحايا في الأرواح » إن حكومة الولايات المتحدة تواصل إلحاحها على حكومات فرنسا ، وسورية ، ولبنان ، بعدم الركون إلى أي عمل يخرج الحالة أو يؤدي إلى إقامة العراقيين في سبيل الوصول إلى تسوية عادلة في جو من الصداقة »

التدخل الفعلي

لم تعبأ السلطات الفرنسية بصرخات الدول العربية ، ولا أعادت مذكرات الدول الغربية أي اهتمام ، فأخذت وحداتها العسكرية تتدفق على سورية ولبنان كالمسيل . وقد عقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة استعرض فيها الحالة الداخلية ، وبحث موقف الدول العربية من الاعتداء الفرنسي على سورية ، كما عقدت الجمعية العمومية لنقابة المحامين اجتماعاً قررت فيه : « تفويض مجلس النقابة الاتصال بالحكومة ، وحثها على الاستعانة بالجيش العربي فوراً لصيانة استقلال البلاد المهددة »

وتطورت الحالة في سورية فأخذت الرشاشات الفرنسية تحصد الأهليين حصداً والحرائق تهم المخازن والمستودعات وقطعت أسلاك التلغرافات فعدلت الحكومة البريطانية عن موقف الملاينة ، فأعلن المستر إيدن ، وزير خارجية بريطانيا ، في مجلس العموم البريطاني أن حكومته قررت أخيراً أن لا تقف بعد الآن مكتوفة الأيدي تجاه الحالة السائدة في سورية ولبنان وأن المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، أبلغ المسيو ديغول بأن الحكومة البريطانية تأسف جداً لاضطرارها إلى إصدار أوامرها إلى « القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط » بأن يتدخل للحيولة دون الاستمرار في سفك الدماء ، وطلب إلى المسيو ديغول أن يأمر القوات الفرنسية بوقف القتال وعدم إطلاق النار فوراً بموجب انسحاب الجيش إلى تكتلاته تجنباً لوقوع الاصطدام بين القوات البريطانية والقوات الفرنسية ، وعقد هدنة مؤقتة حتى يثبت في مصير الحاميات الفرنسية في سورية ولبنان بعد عقد مؤتمر ثلاثي في لندن من ممثلي بريطانيا وأمريكا وفرنسا لأن موقف قوات الحلفاء في الشرق الأوسط بات مهدداً بالخطر فوسع السلطات الفرنسية غير الإذعان لهذا التدخل البريطاني فسحبت القطعات إلى تكتلاتها وتولى الجيش البريطاني الضبط العام

ويقول المستر تشرشل في خطاب ألقاه في مجلس العموم البريطاني في يوم ٥ حزيران سنة ١٩٣٥

إن الضحايا في الاضطرابات السورية الأخيرة بلغت خمسة قتل في الجنود والاهلين ، وإن عدد الجرحى بلغ الألف نسمة وأخيراً اضطرت القوات الفرنسية في دمشق وحما وحلب وسائر المدن السورية الانسحاب إلى لبنان

المساعدات من العراق

وجهت « جمعية الهلال الأحمر العراقية » نداً مستعجلاً إلى العراقيين ناشدتهم فيه مد يد العون إلى شهداء سورية وإلى العائلات المنكوبة فيها فتألف رهنط كبير من الأطباء ، والمضمدين ، والمرضات ، سافر إلى دمشق كبعثة طبية تعمل في الحقل الانساني كما شحنت كمية من الرزق تجاوز وزنها عشرين طناً ، إلى إعانات مالية كبيرة أرسلت إلى المنكوبين وتبذلت برقيات التأسّي والتألم بين ساسة العراق وساسة سورية وهكذا ظفرت سورية بطرد الحاميات الفرنسية من بلادها ، كما ظفر لبنان بمثل ذلك من بعد وأصبحت الجمهوريتان السورية واللبنانية تتمتعان بالاستقلال الفعلي بفضل تضامن البلاد العربية ومساعدة البريطانيين والأمريكيين إلى ضحايا السوريين واللبنانيين

سمو الوصي يزور امربطاً *

كيف دبرت الزيارة ؟

أعرب سمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، عن رغبته في زيارة الولايات المتحدة الأمريكية ، فتلقى وزير الخارجية ، أرشد العمري ، من وزير أمريكة المفوض في بغداد ، لوي هندرسن ، هذه الرسالة في ٦ آذار سنة ١٩٤٥

« صاحب المعالي !

« لي الشرف أن أخبر معاليكم بأني استلمت اليوم رسالة من حكومتي مفادها : أن الرئيس يسره أن صاحب السمو الملكي ينوي زيارة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الربيع ، وأن الرئيس يسره أن يستقبل الوصي في واشنطن في ١٩ نيسان . فضلاً عن هذا فإن الرئيس أعرب عن أمله بأن الوصي سيستطيع أن يقضي ليلة ١٩ نيسان كضيفه الشخصي في البيت الأبيض وبعد ذلك يستمر الوصي ضيفاً لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في بليهاوس ، وهو المسكن الكائن عبر الشارع المقابل للبيت الأبيض ، والذي تستعمله حكومة الولايات المتحدة لأغراض تول رؤساء الدول والضيوف الممتازين . وبعد زيارة الوصي واشنطن إن حكومتي تعدل رحلة في أنحاء الولايات المتحدة والتي ستزود تفاصيلها في تاريخ قادم

« أكون مقدراً لمعاليكم أو أمكن إخباري في أول مناسبة هل أن صاحب السمو الملكي

يقبل دعوة الرئيس أم لا ؟ وأن حكومتي ترجو أيضاً أن أستفسر عن التاريخ الذي يرغب سموه فيه أن يزاد خبر الزيارة »

لقد رحب سمو الوصي بهذه الدعوة كل الترحيب فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٨ آذار ١٩٤٥ الموافقة على قبولها ، وعلى أن يقوم سمو الأمير زيد بواجبات الملك ، وصدر البلاغ الرسمي التالي :

البلاغ الرسمي

« أخبر معالي وزير أمريكة المفوض في بغداد ، معالي وزير الخارجية العراقية ، بأنه تلقى رسالة من حكومته مفادها أن فخامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يسره أن يستقبل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد جلالة الملك المعظم في واشنطن في ١٩ نيسان ١٩٤٥ وأن فخامة الرئيس أعرب عن أمله أن يكون سموه الملكي ضيفاً لدى فخامته في واشنطن اعتباراً من ليلة ١٩ نيسان ١٩٤٥ ثم يستمر سموه الملكي ضيفاً لدى حكومة الولايات المتحدة مدة بقائه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أعرب حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عن موافقته السامية على هذه الزيارة »

٢٤ آذار ١٩٤٥ مدير الدعاية العام

وفاة الرئيس روزفلت

وبينما كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق لمفادرة سمو الوصي ببغداد في يوم السبت الموافق ١٤ نيسان سنة ١٩٤٥ وافت الأنباء معلنة وفاة صاحب الدعوة ، المستر روزفلت ، في يوم ١٢ من هذا الشهر فصدر هذان البلاغان :

(١) تفضل حضرة صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش وولي العهد جلالة الملك المعظم فأمر بتأجيل سفر الركاب الملكي إلى خارج المملكة العراقية ، وذلك لمناسبة وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية

(٢) قررت الحكومة تنكيس الأعلام في جميع أنحاء العراق لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من صباح يوم ١٣/٤/٩٤٥ وذلك حداداً على وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية .

بغداد ١٤ نيسان ١٩٤٥ مدير الدعاية العام
كما أن سمو الوصي أمر بتنكيس الأعلام على القصور الملكية لمدة عشرة أيام ، وأبرق إلى الرئيس الجديد هذه البرقية :

فخامة المستر هاري . اس . ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن

كان لنعمي الفقيه العظيم الرئيس روزفلت ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ، أعظم أثر في نفسي فأقدم لكم ، وللشعب الأمريكي ، باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وباسمي ، وباسم الشعب العراقي أحر التعازي بوفاة رئيسكم المحبوب .

وقد رد الرئيس الأمريكي الجديد على هذه البرقية بهذا الجواب :

صاحب السمو الملكي الامير عبد الإله الوصي المعظم - بغداد

أعرب لسموكم الملكي ، ولحضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، وللشعب العراقي عن شكري العميق لمواطفكم الكريمة المعبرة ببرقية سموكم الرقيقة . هاري ايس ترومان

وجددت الدعوة على عهد الرئيس الأمريكي الجديد ، المستر ترومان ، فبعث القائم بأعمال

المفوضية الأمريكية في بغداد إلى رئيس الوزارة العراقية الكتاب التالي في ٥ أيار ١٩٤٥

يا صاحب الفخامة

أتشرف ان أخبر فخامتكم أنني قد تلقيت برقية من وزير الخارجية يبين فيها أن رئيس

الولايات المتحدة يسره أن يقوم صاحب السمو الملكي الوصي ، وولي العهد لصاحب الجلالة ملك

العراق ، بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الشهر الحالي ، ومن المقترح ، إذا كان ذلك

موافقاً لسموه الملكي ، أن يحل وصوله إلى مدينة نيويورك في اليوم السادس والعشرين من شهر

مايس أو حوالي ذلك ، ويرغب الرئيس في أن يقضي سموه الملكي ليلة ٢٨ مايس في البيت الأبيض

وسيقم الرئيس في تلك الليلة مأدبة عشاء تكريماً لسموه الملكي المعظم ، وبعد زيارة سموه للبيت

الأبيض سيقضي عدة أيام في « بيت بليز » وتقتراح حكومتي إذا كان ذلك موافقاً لسموه الملكي

أن يكون منهج الركاب الملكي نظير المنهج المقترح لزيارته للولايات المتحدة قبل وفاة المرحوم

الرئيس روزفلت ، وتود المفوضية أن تعلم في أسرع ما يمكن إذا كان سموه الملكي المعظم يستطيع

أن يقبل دعوة الرئيس . تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

القائم بالأعمال بالوكالة - وليم دي مورلاند

وقد قبل سمو الوصي هذه الدعوة وغادر العراق جواً في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أيار

١٩٤٥م يصحبه كل من السادة : نوري السعيد ، وعلي جودت ، وداود الحيدري ، والدكتور

سندرسن ، والمرافق عبيد عبد الله المضايقي وفي يوم ٢٦ من هذا الشهر هبط « مطار نيويورك »

فاستقبل فيها استقبالا فخماً وفي يوم ٢٨ منه انتقل إلى واشنطن ووضع إكليلاً على ضريح الرئيس

روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً ، وهو يقول :

« لم تكن خسارة روزفلت خسارة للأمريكيين وحدهم فحسب بل شملت جميع الشعوب

المحبة للحرية في أرجاء العالم أيضاً »

وقد استقبل في واشنطن استقبالا رسمياً رائعاً واستقبل في اليوم التالي الرئيس ثرومان ثم صار يتفقد معالم الولايات المتحدة ومدنها الرئيسية ومناظرها الطبيعية ومشاريع الري الكبرى فيها وكذلك محطات توليد القوة الكهربائية ونحو ذلك وفق منهاج خاص أعدته الحكومة الامريكية استغرق تنفيذه شهراً كاملاً إذ غادر سموه مدينة شيكاغو إلى مدينة أوطاوه ، عاصمة كندا ، في يوم ٢٧ حزيران ١٩٤٥ م

زيارة لندن

وكانت الحكومة البريطانية قد رقت زيارة رسمية « إلى لندن » لسمو الوصي المعظم تبدأ بعد انتهاء زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية فوصل سموه لندن في اليوم السابع من تموز ١٩٤٥ م واستقبل فيها استقبالا رسمياً اشتركت فيه الهيئات وقد تحدث سمو الوصي إلى مراسل رويتر أنه « سيبحث إجراء بعض التعديلات في المعاهدة العراقية - البريطانية مع المسؤولين في بريطانية أثناء إقامة سموه في لندن » وان هذه التعديلات ستحدد وضع قوات القواعد البريطانية في العراق ، إلى تعديلات أخرى . وهذا ما أدى إلى وضع معاهدة بورتسموث في كانون الثاني سنة ١٩٤٨ بعد مدة وقد استغرقت زيارة صاحب السمو الوصي لانكلتر (٤٧) يوماً أقيمت لسموه خلالها مآدب تكريمية متنوعة وحفلات على جانب عظيم من الفخامة وفي يوم ٢٥ آب ١٩٤٥ غادر سموه لندن إلى فرنسة في طريقه إلى تركيا

زيارة تركيا

فقد رقت زيارة لسمو الوصي إلى تركيا تستغرق خمسة أيام ، فبلغ سموه الاستانة على ظهر الطراد الانكليزية أجاكسن في يوم ١٥ أيلول سنة ١٩٤٥ ومكث فيها يومين في زيارة شخصية ثم انتقل إلى أنقرة فمكث فيها ثلاثة أيام بضيافة الحكومة حيث أقيمت لسموه خلالها الحفلات والمآدب التقليدية وأقيمت الخطب الودية المناسبة .

وقفل سمو الوصي راجعاً إلى العراق فبلغ بغداد في يوم الخميس ٢٥ أيلول ١٩٤٥ عصر أحيث استقبل استقبالا منقطع النظير ، وأقامت امانة العاصمة - في اليوم التالي - حفلة فخمة لسموه في « بهو الأمانة » حضرها جمهور كبير من مختلف الطبقات بؤألقى فيها صاحب السمو خطاب يشكر على ما لقيه من حفاوة وتكريم

ولا نرتب مطلقاً إذا قلنا ان العراق قد استفاد من هذه الرحلة فوائدها جلية ، ولا سيما ما كان منها للولايات المتحدة الامريكية ، فقد عرفت الامريكيين هذه البلاد الناشئة ، ومتنت

علاقات الود بين العرب والأمريكيين وخلقت المنتجات العراقية «ولا سيما السمور» أسواقاً جديدة في العالم الجديد

على أن زيارة سمو الوصي إلى أنقرة لم تخل من فائدة للعراق والتركيا معاً فقد أصدرت الحكومة التركية بياناً رسمياً في ٢٠ أيلول ١٩٤٥ قالت فيه :

« كانت زيارة سمو الوصي المعظم فرصة لتدقيق ما يقتضيه عالم ما بعد على ضوء ميثاق الأمم المتحدة الذي انضمت إليه تركيا والعراق بما يتفق ومصالح الدولتين المشتركة فقد تجلت أثناء الزيارة وحدة المصلحة والرأي في الشؤون الاقتصادية ، والسياسية ، والغايات ، وإن كل تطور بين تركيا والعراق سيكون موافقاً لباقي أقطار الشرق الأدنى ، التي تحمل نفس العقليّة ، بقدر ما هو موافق لمصلحة الدولتين الجارتين الشقيقتين »

وبما يذكر بهذه المناسبة أن السيد نوري السعيد تخلف في تركيا ، بعد تزوج سمو الوصي عنها وقد دخل في مفاوضات مع الحكومة التركية لعقد معاهدة واتفاقات خطيرة ظهر أثرها بعد استقالة الوزارة الباجية الثانية

✽ حوادث وأمر مهملة ✽

١- سافر سمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، إلى عمان والقاهرة في يوم ١٧ أيلول ١٩٤٤ م فقامت مقام سموه هيئة نيابة مكونة من نائب رئيس مجلس الأعيان ، الشيخ صالح باش أعيان ، ورئيس مجلس النواب ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والعين السيد محمد الصدر وقد جرى تحليف هذه الهيئة اليمينية الدستورية أمام مجلس الوزراء في يوم ١٦ أيلول وعاد سمو الوصي إلى العراق في يوم ٥ تشرين الأول ١٩٤٤

٢- عاد إلى عاصمة ملكه في يوم ١٠ تشرين الأول ١٩٤٤ صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني بعد أن قضى أشهر الصيف في الاسكندرية

٣- تقرر عقد « مؤتمر التجارة العالمي » في نيويورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٤ م وقد دعي العراق للاشتراك في هذا المؤتمر فتألف وفد من السادة نوري فتاح ، وعبد الهادي الجلبي ، واسكندر اسطيفان ، وخضوري شكر ، وسكرتير غرفة التجارة البغدادية ، مير بصري ، لتمثيل غرفة تجارة بغداد في هذا المؤتمر وقد غادر الوفد العراق جواً في يوم ١٨ تشرين الأول من هذه السنة .

٤- أراد جماعة من القوميين أن يعقدوا اجتماعاً في جامع الحيدر خانة في يوم الجمعة الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٤٤ لإظهار شعورهم نحو فلسطين فحات السلطة دون ذلك بحجة « أن الوضع الحاضر لا يسمح بمثل هذه الاجتماعات »

٥- أطلق يهوديان إرهابيان في القاهرة النار على اللورد موين ، الوزير البريطاني المقيم هناك ،

فقتلاه فوراً في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤ فتبودلت بين سمو الوصي و جلالة ملك بريطانيا برقيات التعازي بهذه المناسبة كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين وزارتي الخارجية في بغداد ولندن
٦- صدرت الإرادة الملكية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤م بإسناد «منصب وزارة التموين» إلى السيد يوسف غنيمه بعد أن أشغل هذا المنصب بالوكالة وزير المالية ، السيد صالح جبر ، منذ تكوين « الوزارة الباجية الثانية » في ٢٩ آب من هذه السنة

٧- افتتحت هيئة المدرسة الجعفرية في بغداد اكتتاباً لجمع ٥٠ ألف دينار لتشييد بناية جديدة لهذه المؤسسة الأهلية القديمة فتبنى وزير المالية « السيد صالح جبر » هذا المشروع واستطاع أن يجمع مئة وخمسين ألف دينار لهذه المدرسة ، وأن يشيد لها عمارة من أفخم العمارات التهديبية التي عرفتها بغداد وكانت هذه المدرسة جديدة بهذه المساعدة لما أسدته من خدمات جليلة لأبناء العراق في مختلف الظروف

٨- دعت الحكومة العراقية إلى الاشتراك في « مؤتمر الطيران المدني » الذي يعقد في « شيكاغو » في أمريكا في تشرين الثاني ١٩٤٤ فندبت وفداً مكوناً من العقيد سامي فتاح وأكرم مستشاق ومن مدير الطيران المدني في البصرة علي فؤاد لحضور هذا المؤتمر وقد غادر الوفد العراق في ٢٨ تشرين الأول من هذه السنة ليحضر المؤتمر في الوقت المعين

٩- أفرجت الوزارة عن ثمانية معتقلين في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٤م وأفرجت عن ٤٨ معتقلاً في يوم ١٥ نيسان من هذه السنة ، وفي يوم ٢٠ أيار أفرجت عن ٣٥ معتقلاً وفي ٤ حزيران أفرجت عن ستة معتقلين آخرين وفي ٢٧ أيلول ١٩٤٥ أفرجت عن (٢١) معتقلاً

١٠- لما توفي مصلح الشرق العظيم ، السيد جمال الدين الافغاني ، في ٩ آذار عام ١٨٩٧م دفن في الاستانة ، وقد شامت حكومة الأفغان أن تنقل رفاقه إلى بلادها بعد هذا الزمن البعيد فأجرت مراسلات مع السلطات المختصة أسفرت عن وصول الرفات إلى بغداد في يوم ١٠ كانون الأول ١٩٤٤م في طريقها إلى الأفغان فاحتفل بوصولها احتفالاً رسمياً فخماً وبعد أن أودعت في الحضرة الكيلانية أربعة أيام نقلت جواً إلى الهند في يوم ١٤ من هذا الشهر

١١- غادر بغداد جواً إلى القاهرة في يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٤٤ وزير الخارجية ، أرشد العمري ، للاتحاق بنوري باشا السعيد بوصفها عضوين في اللجنة الفرعية في « جامعة الدول العربية » فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي وقد عاد الوزير العمري إلى بغداد في ١٩ كانون الثاني سنة ٩٤٥

١٢- بينما كان القطار الصاعد في سامرا ، واقفاً في صباح يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٤٤ حدثت رجعة عظيمة بسبب القطار النازل فأدى ذلك إلى وفاة تسعة من المسافرين وجرح خمسة عشر منهم

نتيجة لإهمال بعض الأمور الفنية

١٣- سافر إلى سورية وفد تجاري عراقي في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٥م لوضع أسس المقايضة التجارية بين العراق وسورية بعد أن فاضت في العراق بعض المنتجات الزراعية والحيوانية: كالذرة ، والسسم ، وبذر الكتان ، والصوف والجلود والاعناب ، وأصبحت البلاد في حاجة ماسة إلى الصايون ، والزيتون ، والأقمشة الحريرية الفائضة عن احتياج سورية وبعد أن قام الوفد بمهمته قياماً موفقاً من كل من سورية ولبنان وفلسطين عاد إلى العراق في يوم ٣١ آذار من هذه السنة ١٤- ووصل إلى بغداد للفتنت جنرال السر آرثر سميث ، قائد القوات البريطانية العام في العراق وإيران ، فقام سمو الوصي بزيارة المنشآت العسكرية البريطانية ، والمعامل التابعة للجيش البريطاني في العراق ، وذلك في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٥

١٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اول شباط ١٩٤٥م الموافقة على غياب سمو الوصي الامير عبد الله عن العراق للسفر إلى شرق الاردن لمدة أسبوع واحد اعتباراً من يوم ٤ من هذا الشهر ، وعلى تولية سمو الامير زيد حقوق الملك المنصوص عليها في القانون الأساسي وقد سافر الوصي في ٤ شباط ، وعاد إلى العراق في يوم ٧ منه وبحث أثناء وجوده في «عمان» موضوع الوحدة العربية مع عمه سمو الامير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، وجوب توحيد سياسة العراق والاردن في مؤتمر الجامعة العربية الذي عقد في مصر بعد بضعة اسابيع

١٦- جرت في يوم ١٤ شباط ١٩٤٥ حفلة تقديم «المسيو زيريف كريكورتي تيتوفتش» كأول وزير مفوض وأول مندوب سوفياتي فوق العادة في العراق ، إلى سمو الوصي المعظم ، وهكذا تم تمثيل روسية السوفيتية في العراق اعتباراً من هذا التاريخ

١٧- اغتيل رئيس وزراء مصر ، احمد ماهر باشا ، في القاهرة في يوم ٢٥ شباط ١٩٤٥ بزعم ممالأته للسياسة البريطانية فتبذلت برقيات التعازي بين رئاسة مجلس الاعيان العراقي وبين رئاسة مجلس الشيوخ المصري ، كما تبذلت بين رئيس الوزراء في العراق والقاهرة وكذلك بين المقامات الدبلوماسية في القطرين الشقيقين

١٨- وصل إلى بغداد في يوم ٨ آذار ١٩٤٥ الوزير البريطاني المقيم في الشرق ، السراودارد كريك ، واجتمع برجال الحكومة ، وبسمو الوصي ، وبعض السياسيين البارزين وبعد ان أنجز محادثاته هذه عاد إلى القاهرة في الحادي عشر من هذا الشهر .

١٩ غادر العاصمة جواً إلى القاهرة في يوم ١٥ آذار ١٩٤٥ وزير الخارجية ، أرشد العمري ، لحضور مؤتمر الجامعة العربية فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي

٢٠- روعت بغداد في يوم ١٦ آذار ١٩٤٥ ب وفاة الشاعر العربي الخالد ، معروف الرصافي فشيعته إلى مرقدہ الأخير بالعبرات والزفرات

٢١- كان السر كنهان كورنواليس قد صحب المغفور له الملك فيصل الاول عند أول تشريفه العراق في حزيران سنة ١٩٢١ وبعد المناذاة بجلالته ملكاً على العراق في ٢٣ آب من هذه السنة عين هذا الرجل البريطاني مستشاراً لوزارة الداخلية فلبث في منصبه هذا إلى عام ١٩٣٥م حيث كانت كلمته هي العليا في السياستين العراقيتين الخارجية والداخلية وفي أول نيسان ١٩٤١ وصل إلى العراق كسفير لبريطانية فكانت سياسته ذات مغزى بعيد الأثر وبناء على قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد استبدل بالمستر ستون هيوبير فأقيمت له مآدب تكريمية أهمها المآدبة التي أقامها له سمو الوصي في ٢٧ آذار ١٩٤٥م وقد غادر البلاد نهائياً في ٣١ من هذا الشهر

٢٢- غادر بغداد إلى فلسطين في يوم ٢٩ آذار ١٩٤٥م بعثة من الشبان الحقوقيين أوفدتها « مديرية النفوس العامة » لدراسة الأساليب الحديثة المتبعة هناك في احصاء السكان تمهيداً لإجراء إحصاء عام للنفوس في العراق

٢٣- وصل إلى بغداد قادماً من تركيا في يوم أول نيسان ١٩٤١ سمو الأمير زيد للقيام بأعباء الملك بالوكالة أثناء زيارة سمو الوصي للولايات المتحدة الأمريكية

٢٤- ووصل إليها قادماً من عمان في يوم ٤ نيسان ١٩٤٥م سميح باشا الرفاعي ، رئيس وزراء شرقي الأردن ، لأجراء مباحثات حول فلسطين ومستقبل الامارة الأردنية فحل ضيفاً على الحكومة وأقيمت له مآدب تكريمية متنوعة وفي يوم ١٢ من هذا الشهر عاد إلى بلاده موجهاً إلى العراق ، حكومة وشعباً ، الثناء على ما لقيه من حفاوة

٢٥- ووصل إليها في أول أيار ١٩٤٥م وفد تركية التجاري المؤلف من مدير الانحصار العام ومدير أمور البيع ، ومشاور وزارة التجارة ، لأجراء مباحثات تجارية مع الهيئات الرسمية ، والشركات المالية ، وإيجاد أسواق محلية لمنتجات تركية لقاء بعض المنتجات العراقية واستطاع الوفد المذكور أن يوقع اتفاقية مقايضة مع السلطات العراقية في أوائل تموز سنة ١٩٤٥

٢٦- كان قد تكون في مصر « الاتحاد عربي » من بعض الشخصيات الكريمة التي تدن بالقومية العربية ، وتكون له فرع في العراق . وفي يوم ١٩ أيار ١٩٤٥ حل على ضفاف دجلة وفدهذا الاتحاد المكون من رئيسه فؤاد أباطه ، ومن أعضاء مجلس إدارته عبد الستار الباسل بك ، ومحمد توفيق خليل بك ، والدكتور محمد أسعد وأمين سره العام ، وصرح رئيس الوفد أنه قادم إلى العراق للاشتراك في الجمعية العمومية للاتحاد العربي في بغداد- الذي تأسس على غرار الاتحاد العربي بمصر- والسعي إلى تأسيس اتحادات عربية مماثلة في سورية ، ولبنان ، وشرق الأردن ، وفلسطين ، ثم

تدعيم الصداقة بين العرب الذين يعملون لخدمة العروبة والتضامن الشعبي . وبعد أن عقد « المؤتمر السنوي » لنادي الاتحاد العربي في يوم ٢٠ أيار غادر المصريون المحترمون العراق في ٢٥ من هذا الشهر ٢٧ - تقرر عقد اجتماع « مجلس الجامعة العربية » في ٤ حزيران ١٩٤٥ م لبحث موضوع اعتداء فرنسا على لبنان وسورية فسافر رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، إلى القاهرة جواً في اليوم الثالث من هذا الشهر لحضور هذا الاجتماع ، فصدت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية ، صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العدلية ، أحمد مختار بابان ، وفي الوقت نفسه فقد سافر إلى القاهرة لحضور هذا الاجتماع كل من السيدين توفيق السويدي وصادق البصام عضوا العراق في الوفد العراقي برئاسة الباجه جي إلى هذا الاجتماع وقد عاد الرئيس إلى بغداد في ١٢ حزيران ١٩٤٥ م وصرح « ان القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على غاية من الخطورة وهي قرارات حازمة وشديدة والأمل قوي بأن سورية ولبنان ستخلصان من كابوس الاستعمار العاشم »

٢٨ لبي دعوة ربه في يوم الاثنين الموافق ١١ حزيران ١٩٤٥ م السيد خالد سليمان وكان قد أشغل منصب وزارة الري والزراعة عام ١٩٢٩

٢٩ - مرت ببغداد في صباح يوم ٢٠ حزيران ١٩٤٥ - في طريقها الى القاهرة - الملكة فوزية انبراطورة ايران ، فاستقبلت استقبالا رائعا من قبل السلطات الحكومية والجهات العليا

٣٠ - سافر الى القاهرة جواً في يوم ٨ تموز ١٩٤٥ م رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، ليصطف مدة من الزمن في الاسكندرية ، فصدت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية ، صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى أحمد مختار بابان ، وزير

العدلية مدة غياب السيد الباجه جي عن العراق ، وعاد الرئيس الى بغداد في ٢٤ آب سنة ١٩٤٥

٣١ - وفد على بغداد في يوم ١٥ ايلول سنة ١٩٤٥ م عضوان من أعضاء الكونغرس الامريكي للتعرف على معالم العراق وحلايفين على الحكومة في « القصر الأبيض » وقد أقيمت

لها مأدب وحفلات تكريمية رسمية وغير رسمية واجتمعا بمختلف الشخصيات السياسية والتجارية والثقافية كما اجتمعا بالصحفيين ، وبعد يومين سافرا جواً الى القاهرة

٣٢ - صدر بلاغ رسمي من وزارة الخارجية العراقية في يوم ٢٦ ايلول ١٩٤٥ يقول :

« قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥ انتهاء العلاقات مع الحكومة البولونية المؤقتة في لندن سابقاً ، وقد أبلغ القائم بأعمال المفوضية البولونية في بغداد هذا القرار »

٣٣ - شرف العاصمة سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الأردن ، في يوم أول تشرين الاول ١٩٤٥ فاستقبل استقبالا رسمياً فخماً فأقيمت حفلة تكريم لسموه في يوم ٣ من هذا الشهر في

« قصر رحاب » حضرها لفيف من الساسة ، ورجال الهيئات الدبلوماسية ، كما أقامت له الحكومة مأدبة عشاء في « حديقة الأمانة » وقد غادر سموه بغداد في الخامس من هذا الشهر

٣٤- كان « العقيد صلاح الدين الصباغ » قد فر من العراق إلى إيران فتركية في ٢٩ أيار ١٩٤١م بعد فشل حوادث الشهرين نيسان وأيار من تلك السنة فبدلت الحكومة العراقية جهوداً متواصلة لاسترداده من تركية فأخفقت فلما تبدل الوضع الحزبي وتبدلت الأمور سلمته الحكومة التركية إلى العراق فسلم على « باب وزارة الدفاع » يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٤٥

٣٥- قررت الحكومة البريطانية غلق « جمعية اخوان الحرية » التي أنشأتها في العراق بعد حوادث الشهرين نيسان وأيار سنة ١٩٤١م بناء على انتهاء الحرب وانتفا. الغاية من شراء الذمم وإفساد الضائر

٣٦- أذاعت وكالات الأنباء العالمية في أواخر تشرين الأول ١٩٤٥م نبأ التجاء السيد رشيد عالي الكيلاني إلى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود فصعدت الدوائر العراقية العليا لهذا النبأ ، وتبوءت برقيات متعددة بين البلاطين السعودي والعراقي تمهيداً لتسليمه إلى الحكومة العراقية لتنفيذ حكم الموت الصادر بحقه غياباً فلم تسفر عن نتيجة وتدخلت الحكومة البريطانية في الموضوع فأخفقت بعد أن صرح العاهل باستحالة تسليم من احتسب به ولا يزال الكيلاني لدى جلالاته .

٣٧- قررت « جامعة الدول العربية » عقد اجتماع خاص لبحث تطور القضية الفلسطينية ، فغادر العراق إلى القاهرة جواً في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٤٥ رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، لحضور هذا الاجتماع فصدت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية ، صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العدلية أحمد مختار بابان

٣٨- شرف العاصمة « بغداد » في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله نجل إمام اليمن الامام يحيى حميد الدين ومعه أخواه الحسن والقاسم في زيارة ودية فاستقبلوا استقبالا فخما وزاروا بعض مدن العراق الرئيسية كالبصرة ، وكركوك ، والموصل ، وأقيمت لهم مأدب تكريمية متنوعة وغادروا العراق جواً مساء يوم ٣ كانون الأول

٣٩- لبي ندا. ربه في يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ الحاج محمد جعفر أبو الثمن ، وكان قد أشغل منصب وزارة التجارة في « الوزارة النقيبية الثانية في عام ١٩٢٢ » ومنصب وزارة المالية في الوزارة السليمانية عام ١٩٣٦/٣٧

٤٠- صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٥م بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير العدلية ، أحمد مختار بابان ، مدة تقيب وزير المالية ، صالح جبر ، عن العراق ، في

طريقه إلى مصر في الوفد العراقي إلى جامعة الدول العربية ، وكان هذا الوفد مكوناً منه ، ومن السيدين نوري السعيد وعبد المهدي وقد بحث مع وفود البلاد العربية الاخرى موضوع مستقبل فلسطين .

٤١- أقامت القوات البريطانية وقوات سائر الدول الموالية لبريطانية المقيمة في العراق استعراضاً عسكرياً في بغداد في يوم ٤ كانون الاول ١٩٤٦ م شهدته سمو الرصي ، ورجال الوزارة العراقية ، ثم اختارت هذه القوات « شارع الرشيد » الشارع الرئيسي في العاصمة ، وبعض الميادين العامة ، فكان منظرها يدل على مغزى وجودها

٤٢- وفي يوم ٢٦ كانون الاول أيضاً أقام رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، حفلة شاي في « بهو أمانة العاصمة » دعى إليها أكثر من مئتي جندي بريطاني ، بمناسبة حلول عيد ميلاد السيد المسيح (ع) وحضر الحفلة وزراء الدولة ، والسفير البريطاني وبعض الشخصيات الامة ، ثم خطب الرئيس الباجه جي خطبة تناسب ذكرى الميلاد فرد عليه عريف بريطاني شاكرًا للعراق المساعدات التي أسداها للجيش البريطاني مدة وجوده في العراق بمناسبة ظروف الحرب العالمية الثانية وتمنى للحكومة العراقية كل خير ونجاح وقد استنكر الرأي قيام عريف من الجيش البريطاني للرد على على خطاب رئيس الوزراء العراقي مع وجود السفير وبعض القادة في هذه الحفلة ، فلم تر الوزارة مسوغاً لهذا الاستغراب بدعوى أن الحفلة أقيمت للجنود لا للسفير

٤٣- خصصت الوزارة مبلغاً قدره خمسون ألف دينار لمشروع الاغاثة والتعمير في أوروبا ، وتقدمت بالتشريع اللازم لمساهمة العراق في هذا المشروع إلى مجلس الأمة لاقراءه فقام عليها النكير لأن العراق كان هو الآخر بحاجة إلى من يفيثه ومن يعمره

٤٤- لبي دعوة ربه بالسكنة القلبية في يوم ١١ شباط ١٩٤٦ الشيخ محمد صالح باش أعيان رئيس مجلس الأعيان وكان قد أشغل « منصب وزارة الوقف » في « الوزارة العسكرية الأولى » سنة ١٩٢٣/١٩٢٤

✽ العراق في سان فرانسيسكو ✽

دعوة الحكومة العراقية

وجهت حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، بالاصالة عن نفسها ، وبالنيابة عن حكومات بريطانية ، وروسية السوفياتية ، والصين ، دعوة إلى الحكومة العراقية للاشتراك في « مؤتمر الامم المتحدة » الذي سيعقد في « سان فرانسيسكو » لإحضار ميثاق لمنظمة دولية عامة لصيانة السلم والسلامة الدوليتين ، فقررت الحكومة العراقية قبول هذه الدعوة ، والاشتراك في هذا المؤتمر ،

وألفت وفدها الخاص لهذا الغرض ، وأصدرت هذا البيان :

الوفد العراقي

« تقرر أن يكون الوفد العراقي إلى مؤتمر سان فرانسيسكو مؤلفاً من الذوات التالية أسماؤهم :

- أ- صاحب المعالي السيد أرشد العمري وزير الخارجية
- ب- صاحب الفخامة السيد نوري السعيد عضو مجلس الأعيان
- ج- صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي عضو مجلس النواب
- د- صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن
- هـ- صاحب المعالي السيد نصره الفارسي عضو مجلس النواب
- و- صاحب المعالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير مفوض ، ومدير الخارجية العام وسيرافق الوفد عدد كاف من الخبراء والسكرتارين »

- جريدة البلاد العدد (٥٢٧٠) بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٤٥ « مدير الدعاية العام »
ولما كان نوري السعيد عضواً في مجلس الأعيان ، وكان السيدان توفيق السويدي ونصره الفارسي عضوين في مجلس النواب ، فقد طلبت رئاسة مجلس الوزراء إلى رئاستي مجلسي الأعيان والنواب الموافقة على ندب المشار إليهم للقيام بهذه المهمة ، فوافقت مجلس الأعيان في جلسته المنعقدة في ٢٩ آذار ١٩٤٥ على سفر السيد نوري السعيد في هذا الوفد ، كما وافقت مجلس النواب في جلسة أول نيسان ١٩٤٥ على سفر عضوية « السويدي والفارسي » وصدرت الإرادة الملكية في ١٣ نيسان ١٩٤٥ بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء الباجه جي وقد غادر الوفد « بغداد » في يوم ١٣ من هذا الشهر ووصل إلى « نيويورك » في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفل بتشييع جثمان رئيسها المستر روزفلت إلى مثواه الأخير فاحتفل الوفد في هذا التشييع احتفالاً رسمياً باسم العراق

مجهود العراق

واستطاع « الوفد العراقي » أن يبذل جهوداً موفقة لحمل المؤتمر على توجيه الدعوة إلى كل من سورية ولبنان لحضور جلساته بحيث يكون لهما ما لبقية الشعوب الممثلة فيه من حقوق ، ويتحملان ما يتحمله غيرهما من واجبات ، فلما أقر المؤتمر طلب العراق ، تلقى وزير خارجية العراق الهريقة التالية من وزير خارجية لبنان .

حضرة صاحب المعالي أرشد بك العمري وزير خارجية العراق - بغداد

يسرني أعلام معاليكم بدعوة الحكومة اللبنانية للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو . وبهذه المناسبة أقدم منكم بخالص الشكر وكبير الإمتنان ، لمساعدتكم الطيبة ، وجهودكم

القيمة في هذا السبيل ومبادل مجلاء على ما يربط البلاد العربية جميعا من أخوة وصداقة متمنيا لمعالكم والعراق الشقيق كل خير وسؤدد بظل مليكه المعظم .

وزير الخارجية - هنري فرعون ^(١)

كما سارع وزير خارجية سورية فابرق إلى بغداد هذه البرقية :

حضرة صاحب المعالي وزير خارجية المملكة العراقية السيد أرشد العمري - بغداد
إن المساعي الطيبة التي قامت بها حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم لنصرة سورية ولاستماع صوتها في مؤتمر سان فرانسيسكو قد أنت بأطيب الثمرات فأقرها لهذه المساعدة النبيلة ، ودعماً للأخوة العربية الحائلة أعرب لمعالكم عن العاطفة السامية التي تحيئ في صدور السوريين للموقف النبيل الذي وقفه العراق من شقيقته سورية كما اني أرجو وأؤكد ان تضامن البلاد العربية سيكون أوثق وأقوى في هذا المؤتمر العالمي والذي سيجالو لمصلي الامم وجه العرب للحق وسيكشف عن أمانيتهم القومية وغاياتهم الموحدة .

جميل مردم - وزير الخارجية ^(٢)

افتتاح المؤتمر

أما «مؤتمر سان فرانسيسكو» فقد افتتحه الرئيس ترومان، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٥ وقد حضره ثمانمائة وخمسون عضواً يمثلون تسعاً وأربعين امة من الامم التي اشتركت فيه ، والقى فيه وزير الخارجية العراقية ، أرشد العمري ، خطاباً طالب فيه بتوسيع التمثيل في هذا المؤتمر بحيث يشمل التمثيل الاقليمي العادل فتتاح لمختلف الشعوب فرصة المساهمة في فض المنازعات الدولية ومنع الحروب

عودة وزير الخارجية

وبعد ان والى المؤتمر عقد اجتماعاته لوضع مسودة «ميثاق الامم المتحدة» و «مسودة النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية» ارتأى وزير الخارجية العراقية ان يعود إلى العراق قبل التوقيع على هذا الميثاق فوجه وزير الخارجية الأمريكية اليه هذا الكتاب :

سان فرانسيسكو في ١٣ حزيران ١٩٤٥

عزيزي الوزير

ارد قبل مغادرتكم سان فرانسيسكو ان اعرب لكم عن عظيم تقديري للمساعدة الجوهرية التي اسديتموها انتم ووفدكم في وضع مسودة الميثاق الذي يرمي إلى إحداث مؤسسة عالمية غايتها

اقرار السلم والامن الدوليين . ان الاعمال الصادقة التي قام بها اعضاء وفدكم لجديرة بالذكور وارجو ان تقدموا إلى كل واحد منهم تشكرا تي الشخصية المساعدات التي اسداها في سبيل الغاية المشتركة واني امتن بصورة خاصة للمساعدة التي اسديتموها انتم للجلتين الفرعيتين ٣٢ و٣٣ من اللجنة الثالثة لقد كان من دواعي سروري ان اتعرف بكم شخصياً ، وان اتداول معكم في شؤون العراق ، وشؤون الشرق الادنى بوجه عام ، واني آسف لأنكم وجدتم من الضروري مغادرة سان فرانسيسكو قبل انتهاء المؤتمر لكي اؤمل بأن زيارتكم ومحادثتنا هناستؤدي إلى تعزيز العلاقات الودية الموجودة منذ السابق بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري

المخلص : ستيتنوس

صاحب المعالي السيد أرشد العمري رئيس الوفد العراقي

وقد رد الوزير العراقي على كتاب زميله الامريكي بهذا الجواب :

سان فرانسيسكو في ١٤ حزيران ١٩٤٥

عزيزي وزير الخارجية

تشرفت بتلقي كتابكم الموزع بتاريخ البارحة ، والذي تفضلتم بارساله الي بمناسبة مغادرتي سان فرانسيسكو واني بالنيابة عن جميع اعضاء الوفد العراقي اشكركم على ما نوهتم به من تقدير وتشجيع لعملنا هنا ، فضلاً عن ذلك فإني اودد أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم على ما لقيناه من لطف ومحاملة من وزارة الخارجية وموظفيها في جميع الظروف

واني لوائق من ان العلاقات الحسنة ، وأواصر الصداقة القائمة منذ السابق بين بلادناسترداد رسوخاً وقوة بنتيجة التعارف الشخصي الذي حصل في أثناء هذا المؤتمر كما اني اعتر بالصداقة الشخصية التي قامت بيني وبينكم وسأحتفظ بها على الدوام وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري

ارشد العمري

معالي المستر ادوارد ستيتنوس رئيس الوفد الامريكي ووزير الخارجية الأمريكية

دعوة مجلس الامة

وواصل السيد العمري سفره إلى العراق فبلغ بغداد في يوم ٢٩ تموز ١٩٤٥ م وفي يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٤٥ صدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة إلى الانعقاد اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠ من هذا الشهر ، وللت في « ميثاق الامم المتحدة مع النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية » الموقع عليها في « مؤتمر الامم المتحدة » المنعقد في « سان فرانسيسكو » بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥ م فانمقدت الجلسة في هذا اليوم ، واقترح نائب بغداد ، سلمان الشيخ داود ، ان يحال الميثاق إلى لجنة خاصة مكونة من ستة عشر نائباً فرفض اقتراحه هذا لأن المجلس

لا يملك حق تعديل أي من مواد الميثاق ، وليس عليه إلا ان يقبله كما هو ، وعلى هذا احيل إلى اللجنة الخارجية في مجلس النواب فأقرته ، وأوصت المجلس بقبوله ، فجرت مذاكرة طويلة حول الاسس والمبادئ التي تضمنها هذا الميثاق وكيف ان الدول الكبرى ، ولا سيما امريكا وبريطانية ، لم تنقدا بما جاء فيه من أهداف سامية ، ومبادئ انسانية رفيعة بدليل موقفها الظالم من عرب فلسطين ، وفرضها على العرب حلولاً لفض هذه المشكلة لا تتفق مع الوعود التي قطعت للعرب ، ولا تتسجم مع مبادئ القانون الدولي ، أو قواعد العدل والانصاف

قيد احترازي

ولأجل أن يعبر المجلس عن تمسكه بوعود الحلفاء للعرب ، وعن استحقاقه المبادئ العامة التي تضمنها « ميثاق الأمم المتحدة » فإنه وافق على الميثاق في جلسته المنعقدة في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٥ م. بأكثرية (٥٧) صوتاً ضد صوتين من التمسك بالقرار الملحق التالي :

معالي رئيس مجلس النواب : اقترح ان يصوت المجلس على التصريح التالي في الوقت الذي يصادق فيه هذا المجلس على ميثاق الأمم المتحدة ويرحب بما ورد في ديباجته من غايات سامية ، يعرب عن عزم الشعب العراقي في التمسك بما ورد في المادتين الاولى والثانية من مبادئ ومقاصد نبيلة ، ولا سيما فيما يختص منها بالمساواة في السيادة بين الاعضاء ، والاعتراف للشعوب بحقوقها في تقرير مصيرها ، ويطالب بتحقيق ذلك فعلاً بالنسبة للشعب العربي في فلسطين وشرقي الاردن ، وطرابلس الغرب ، وتونس ، والجزائر ، ومراكش ، ويعتبر ذلك شرطاً لازماً للتدليل على صدق نية الأمم الموقعة على هذا الميثاق ، وإخلاصها للمبادئ والغايات التي ينطوي عليها عبد الكريم الأذري - نائب لواء العمارة

وفيا لي النص الرسمي « ميثاق الأمم المتحدة » الرجوع إليه عند الضرورة :

* ميثاق الأمم المتحدة *

الديباجة

نحن شعوب الأمم المتحدة قد عقدنا العزم على أن ننفذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أخزانا يعجز عنها الوصف . وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الانسانية للانسان ، وبكرامة الفرد ، وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية . وأن نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة ، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

وأن ندفع بالرقى الاجتماعي قدماً ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .
ولندرك هذه الأغراض قد اعترفتنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معاً في سلام وحسن
جوار ، وأن نضم قوتنا كي نحفظ بالسلم ، والأمن ، الدولي .
وأن نكفل المبادئ بقبولنا مبادئ معينة ، ورسم الخطط اللازمة لها ، كيلا تستخدم القوة
المسلحة في غير المصلحة المشتركة ، وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية ،
والاجتماعية ، للشعوب جميعها .

قد قررنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض :
ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة ، على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو ، الذين
قدموا وثائق التفويض المستوفية للشروط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت
بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » .

الفصل الأول - في مقاصد الهيئة ومبادئها

المادة ١ - مقاصد الأمم المتحدة هي :

(١) حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع
الأسباب التي تهدد السلم ، ورفعها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ،
والتدّرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل أو تسوية المنازعات الدولية
التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم .

(٢) إنفاذ العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق
متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

(٣) تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ، ذات الصبغة الاقتصادية ، والاجتماعية ،
والثقافية ، والانسانية ، وعلى توفير احترام الحقوق الانسانية ، والحريات الأساسية للناس جميعاً ،
والتشجيع عليه ، بلا تمييز بسبب الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو تفريق بين الرجال والنساء .

(٤) جعل هذه الهيئة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم لإدراك هذه الغايات المشتركة .

المادة ٢ - تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً

للمبادئ الآتية :

(١) تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .

(٢) لكي يكفل أعضاء الهيئة أن لأنفسهم جميع الحقوق ، والمزايا المترتبة على صفة العضوية
يقومون بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق في حسن نية .

(٣) يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم

والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر .

(٤) يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً ، في علاقاتهم الدولية ، عن أن يهددوا بالقوة ، أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي ، أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

(٥) يقدم جميع الأعضاء . كل ما في وسعهم من عون إلى « الأمم المتحدة » في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يتمتعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملاً من أعمال المنع أو القسر .

(٦) تعمل الهيئة على أن يسير الدول ، غير الأعضاء ، فيها ، على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم ، والأمن الدولي .

(٧) ليس في هذا الميثاق ما يسوغ « للأمم المتحدة » أن تتدخل في الشؤون التي تكون من ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحمل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يحل بتطبيق تدابير القسر الواردة في الفصل السابع .

الفصل الثاني - في العضوية

المادة ٣ - الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لتنظيم الدولي المنعقد في سان فرانسيسكو ، وتوقع على هذا الميثاق ، وتبرمه طبقاً للمادة (١١٠) والدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول كانون الثاني سنة ١٩٤٢ وتوقع وتبرمه هذا الميثاق كذلك .

المادة ٤ (١) العضوية في « الأمم المتحدة » مباحة لجميع الدول الأخرى ، المحبة للسلم ، والتي تتحمل الالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيه .

(٢) قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية « الأمم المتحدة » يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن .

المادة ٥ = يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو ، اتخذ مجلس الأمن تجاهه عملاً من أعمال المنع أو القسر ، عن مباشرة حقوق العضوية ، ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الأمن ، وللمجلس الأمن ، أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

المادة ٦ - إذا أمعن عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » في انتهاك مبادئ الميثاق ، جاز للجمعية العامة أن تفضله من الهيئة ، بناء على توصية مجلس الأمن .

الفصل الثالث - في فروع الهيئة

المادة ٧ (١) تنشأ الهيئات الآتية كفروع رئيسية للأمم المتحدة :

- أ - جمعية عامة . ب - مجلس أمن . ج - مجلس اقتصادي واجتماعي . د - مجلس وصاية .
هـ - محكمة عدل دولية . و - أمانة

(٢) يجوز أن ينشأ ، وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى .

المادة ٨ - لا تفرض « الأمم المتحدة » قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء . للاشتراك بأية صفة ، وعلى وجه المساواة ، في فروعها الرئيسية والثانوية .

الفصل الرابع - في الجمعية العامة - تأليفها

المادة ٩ (١) تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة .

(٢) لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة .

في وظائف الجمعية وسلطاتها

المادة ١٠ - للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة ، أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق ، أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها ، أو وظائفه فيه ، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة ، أو مجلس الأمن ، أو كليهما ، بما تراه في تلك المسائل والأمور

المادة ١١ - (١) للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة في شأن حفظ السلم ، والأمن الدولي ، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح ، وتنظيم التسليح ، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء ، أو إلى كليهما .

(٢) للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم ، والأمن الدولي ، يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، أو مجلس الأمن ، أو دولة ليست من أعضائها ، وفقاً لأحكام الفقرة الثامنة من المادة ٣٥ ولها فيما عدا ما نص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو للدول صاحبة الشأن ، أو لمجلس الأمن ، أو لكليهما - وكل مسألة بما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده .

(٣) للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الاحوال التي يحتمل أن تعرض السلم ،

والأمن الدولي ، للخطر .

(٤) لا تتحد سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة ما للعادة العاشرة من نطاق عام .

المادة ١٢ - (١) عندما يباشر مجلس الامن ، بصدد نزاع أو موقف ما ، الوظائف التي رسمت في هذا الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع ، أو الموقف ، إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الامن .

(٢) يحظر الامين العام ، بموافقة مجلس الامن ، الجمعية العامة في كل دورة من دورات انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، التي تكون موضع نظر مجلس الامن . كذلك يحظرها أو يحظر أعضا . الامم المتحدة إذا لم تكن الجمعية العامة في دورة انعقادها بفراغ مجلس الامن من نظر تلك المسائل ، وذلك بمجرد انتهائه منها .

المادة ١٣ - (٤) تنشئ . الجمعية العمومية دراسات وتشير بتوصيات بقصد :

أ - إغناء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتقويته .
ب - إغناء التعاون الدولي في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والاعانة على تحقيق الحقوق الانسانية والحريات الاساسية للناس كافة بلاميز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء .

(٢) ان تبعات الجمعية العامة ، ووظائفها ، وسلطاتها الاخرى ، فيما يختص بالمسائل الواردة في الفقرة الاولى ، ساقفة الذكر ، مبينة في الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق .

المادة ١٤ - مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة ، للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف أياً كان منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة ويعكر صفو العلاقات الودية بين الامم ، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة من انتهاك أحكام هذا الميثاق ، الموضحة لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

المادة ١٥ - (١) تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية ، واخرى خاصة من مجلس الامن ، وتنظر فيها ، وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التي يكون مجلس الامن قد أقرها ، أو اتخذها لحفظ السلم والامن الدولي .

(٢) تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الاخرى للامم المتحدة وتنظر فيها .

المادة ١٦ - تباشر الجمعية العامة الوظائف التي جعلت لها بمقتضى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر ، فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ، ويدخل في ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية للمناطق التي توصف بأنها مناطق استراتيجية .

المادة ١٧ - (١) تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة العامة ، وتصدق عليها .

(٢) يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقررها الجمعية العامة .

(٣) تنظر الجمعية العامة في أية ترتيبات مالية ، أو متعلقة بالميزانية ، مع الوكالات الاختصاصية

المشار إليها في المادة ٥٧ وتصدق عليها ، وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات ، لكي تقدم لها توصياتها .

التصويت

المادة ١٨ - (١) يكون لكل عضو في الامم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة .
(٢) تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الاعضاء . الحاضرين ، المشتركين في التصويت ، وتشمل هذه المسائل التوصيات الخاصة بحفظ السلم والامن الدولي ، وانتخاب أعضاء مجلس الامن ، غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية ، وفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨٦ وقبول أعضاء جدد في « الامم المتحدة » ووقف الاعضاء عن مباشرة حقوقهم والتمتع بزاياها وفصل الأعضاء ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية .

(٣) وتصدر القرارات في المسائل الأخرى - ويدخل في ذلك المسائل الإضافية التي يتطلب إقرارها موافقة ثلثي الأعضاء - بأغلبية الأعضاء . الحاضرين المشتركين في التصويت
المادة ١٩ - لا يكون لعضو « الأمم المتحدة » الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة ، حق التصويت في الجمعية العامة ، إذا كان المتأخر عليه مساوياً لبدل الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين ، أو زائداً عن ذلك ، وللجمعية العامة - مع ذلك - أن تسمح لهذا العضو بالتصويت ، إذا اقتضت أن عدم الدفع ناشئ عن أسباب فوق طاقته .

الاجراءات

المادة ٢٠ - تجتمع الجمعية العامة في دورات انعقاد عادية ، وفي دورات انعقاد سنوية خاصة ، بحسب ما تدعو إليه الحاجة .

ويقوم بالدعوة إلى دورات الانعقاد الخاصة الامين العام ، بناء على طلب مجلس الامن ، أو أغلبية أعضاء « الامم المتحدة »

المادة ٢١ - تضع الجمعية العامة قواعد سير أعمالها وتنتخب رئيسها لكل دورة انعقادها .

المادة ٢٢ - للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها .

الفصل الخامس - مجلس الامن وتأليفه

المادة ٢٣ - (١) يتألف مجلس الامن من أحد عشر عضواً من « الامم المتحدة » وتكون جمهورية الصين ، وفرنسا ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، أعضاء دائمين فيه . وتنتخب الجمعية

الغامة ستة أعضاء آخرين من الامم المتحدة ، ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس . و تراعى بوجه خاص ، وقبل كل شيء ، مساهمة أعضاء « الامم المتحدة » في حفظ السلم ، والامن الدولي ، وفي مقاصد الهيئة الاخرى ، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل .

(٢) ينتخب أعضاء مجلس الامن ، غير الدائمين ، لمدة سنتين على أن يُختار في أول انتخاب للاعضاء غير الدائمين ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة . والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور .

(٣) يكون لكل عضو في مجلس الامن مندوب واحد .

المادة ٢٤ - (١) رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به « الامم المتحدة » سريعاً فعالاً ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في حفظ السلم ، والامن الدولي ، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته ، التي تفرضها عليه هذه التبعات .

(٢) يعمل مجلس الامن ، في أداء هذه الواجبات . وفقاً لمقاصد « الامم المتحدة » ومبادئها ، والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الامن ، لتمكنه من القيام بهذه الواجبات المبينة في الفصول ٧ و ٦ و ٨ و ١٢ .

(٣) يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، وأخرى خاصة ، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها .

المادة ٢٥ - يتعهد أعضاء « الامم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الامن ، وتنفيذها ، وفق هذا الميثاق .

المادة ٢٦ - رغبة في إقامة السلم ، والامن الدولي ، وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح ، يكون مجلس الامن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء « الامم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح .

في التصويت

المادة ٢٧ - (١) يكون لكل من أعضاء مجلس الامن صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة سبعة من أعضائه .

(٣) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى كافة ، بموافقة أصوات سبعة من أعضائه ،

يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائمين متفقة ، بشرط انه في القرارات المتخذة تطبيقاً لاحكام الفصل السادس ، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يتمتع من كان طرفاً في النزاع من التصويت .

في الاجراءات

المادة ٢٨ - (١) ينظم مجلس الامن على وجه يستطيع منه العمل باستمرار ، ولهذا الغرض ، يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلاً دائماً في مقر الهيئة .

(٢) يعقد مجلس الامن اجتماعات دورية ، يمثل فيها كل عضو من أعضائه - إذا شاء - ذلك - بأحد رجال حكومته ، أو بمندوب آخر يعينه لهذا الغرض خاصة .

(٣) لمجلس الامن أن يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة ، إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله .

المادة ٢٩ - لمجلس الامن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه .

المادة ٣٠ - يضع مجلس الامن قواعد سير أعماله ، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه .

المادة ٣١ - لكل عضو من أعضاء « الامم المتحدة » من غير أعضاء مجلس الامن ، أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الامن ، إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

المادة ٣٢ - كل عضو من أعضاء « الامم المتحدة » ليس بعضو في مجلس الامن ، وأية دولة ليست عضواً في « الامم المتحدة » إذا كان أيهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الامن لبحثه ، يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع ، دون أن يكون له حق في التصويت ، ويضع مجلس الامن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء « الامم المتحدة »

الفصل السادس - في الحل السلمي للنزاعات

المادة ٣٣ - (١) يجب على أطراف نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ، أن يلتزموا حله بآدي ذي بدء بطريق المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية أو أن يلجأ إلى الوكالات ، والتنظيمات الإقليمية ، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

(٢) ويدعو مجلس الامن أطراف النزاع إلى أن يسوتوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق ، إذا رأى ضرورة لذلك .

المادة ٣٤ - لمجلس الامن أن يفحص أي نزاع ، أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي ، أو قد يثير نزاعاً ، لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع ، أو الموقف ، من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم ، والامن الدولي .

المادة ٣٥ - (١) لكل عضو من « الامم المتحدة » أن ينبه مجلس الامن ، والجمعية العامة ،

إلى أي نزاع ، أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين .
(٢) لكل دولة ليست عضواً في « الأمم المتحدة » أن تبت مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه ، إذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي ، المنصوص عليها في هذا الميثاق .

(٣) تكون أعمال الجمعية العامة بشأن أمور تبت إليها بمقتضى هذه المادة ، خاضعة لاحكام المادتين ١١ و ١٢

المادة ٣٦ - (١) لمجلس الامن ، في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه في المادة ٣٣ أو موقف شبيه أن يوصي بما يراه ملائماً من الاجراءات وطرق التسوية .
(٢) على مجلس الامن أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم .

(٣) على مجلس الامن ، وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة ، أن يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية ، وفقاً لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة .

المادة ٣٧ - (١) إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة الثالثة والثلاثين في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن .
(٢) إذا رأى مجلس الامن أن استمرار هذا النزاع في الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم ، والامن الدولي ، قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة السادسة والثلاثين ، أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع .

المادة ٣٨ - لمجلس الامن إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك ، أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلاً سلبياً ، وذلك بدون إخلال بأحكام المواد من ٣٣ إلى ٣٧ .

الفصل السابع - في ما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان

المادة ٣٩ - يقرر مجلس الامن ، ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم ، أو إخلال به ، أو كان ما وقع علماً من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته ، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لاحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم ، والامن الدولي ، أو إعادته إلى نصابه .

المادة ٤٠ - منعاً لتفاقم الموقف ، لمجلس الامن - قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ - أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً ، أو مستحسنًا ، من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ، ومطالبهم ، أو بكرههم ، وعلى

مجلس الامن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

المادة ٤١ - لمجلس الامن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ، التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة ، لتنفيذ قراراته ؛ وله أن يطلب إلى أعضاء « الامم المتحدة » تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية ، والهيدية ، والبرقية ، واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات ، وقفاً جزئياً ، أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية .

المادة ٤٢ - إذا رأى مجلس الأمن ان التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالفرض أو ثبت أنها لم تق به ، جاز له أن يتخذ ، بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية ، من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي ، أو إعادته إلى نصابه . ويجوز أن تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصار ، والعمليات الاخرى ، بطريق القوات الجوية ، أو البحرية ، أو البرية التابعة لأعضاء « الأمم المتحدة »

المادة ٤٣ - (١) يتعهد جميع أعضاء « الأمم المتحدة » في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ، بناء على طلبه ، وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات ، والتسهيلات الضرورية ، لحفظ السلم والامن الدولي ومن ذلك حق المرور .

(٢) يجب أن يحدد ذلك الاتفاق ، أو تلك الاتفاقات ، عدد هذه القوات ، وأنواعها ، ومدى استعدادها ، وأماكنها عموماً ، وأنواع التسهيلات ، والمساعدات التي تقدم .

(٣) وتجري المفاوضة في هذا الاتفاق ، أو الاتفاقات المذكورة ، بأسرع ما يمكن ، بناء على طلب مجلس الامن ، وتقدم بين مجلس الامن ، وبين أعضاء « الامم المتحدة » أو بينه وبين مجموعات من أعضاء « الامم المتحدة » وتبرهن الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

المادة ٤٤ - إذا قرر مجلس الامن استخدام القوة ، فإنه قبل أن يطلب من عضو ، غير ممثل فيه ، تقديم القوات المسلحة ، وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعين ، ينبغي له أن يدعو هذا العضو الى أن يشترك ، إذا شا . في القرارات التي يصدرها مجلس الامن فيما يخص باستخدام وحدات من قواته المسلحة .

المادة ٤٥ - رغبة في تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة ، يكون لدى الاعضاء وحدات جوية ، يمكن استخدامها فوراً لاعمال القسر الدولية المشتركة .

ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ، ومدى استعدادها ، والخطط لاعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب ، وفي الحدود الواردة في الاتفاق ، أو الاتفاقات الخاصة المشار

إليها في المادة الثالثة والاربعين .

المادة ٤٦ - ان الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن ، بمساعدة لجنة أركان الحرب .

المادة ٤٧ - (١) تشكل لجنة من أركان الحرب ، تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الامن ، وتعاوننه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن الدولي ، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ، ولتنظيم التسليح ، وتزعم السلاح بالقدر المستطاع .

(٢) تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، أو من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في « الامم المتحدة » من الاعضاء ، غير الممثلين فيها ، بصفة دائمة للاشتراك في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها .

(٣) إن لجنة أركان الحرب مسؤولة ، تحت إشراف مجلس الامن ، عن التوجيه الاستراتيجي لاية قوات مسلحة ، موضوعة تحت تصرف المجلس . أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات ، فستبحث فيما بعد .

(٤) للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجانا فرعية إقليمية ، إذا خولها ذلك مجلس الامن ، وبعد التشاور مع الوكالات الاقليمية صاحبة الشأن .

المادة ٤٨ - (١) إن الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم ، والامن الدولي ، يقوم بها جميع أعضاء « الامم المتحدة » أو بعض هؤلاء الاعضاء ، وذلك حسب ما يقرره المجلس .

(٢) يقوم أعضاء « الامم المتحدة » بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة ، وبطريق العمل في الوكالات الدولية الاختصاصية ، التي يكونون أعضاء فيها .

المادة ٤٩ - يتضافر أعضاء « الامم المتحدة » على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن .

المادة ٥٠ - إذا اتخذ مجلس الامن ضد أية دولة تدابير منع ، أو قسر ، فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء « الامم المتحدة » أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير الحق في أن تتذكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل .

المادة ٥١ - ليس في هذا الميثاق ما يرد أو ينتقص الحق الطبيعي للدول «فرادى او جماعات» في الدفاع عن انفسهم ، إذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء هذه الهيئة ، وذلك إلى ان يتخذ

مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم ، والامن الدولي ، ويبلغ المجلس فوراً التدابير التي اتخذها الاعضاء لمباشرة حق الدفاع عن النفس ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في سلطة المجلس ومسؤولياته ، المستمدة من أحكام هذا الميثاق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم ، والامن الدولي ، أو إعادته إلى نصابه .

الفصل الثامن - المنظمات الإقليمية

المادة ٥٢ - (١) ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيات ، أو وكالات إقليمية ، تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، ما يكون العمل الإقليمي صاحباً فيها ، ومناسباً ما دامت هذه المنظمات ، أو الوكالات الإقليمية ، ونشاطها ، متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

(٢) يبذل أعضاء « الأمم المتحدة » الداخول في مثل هذه المنظمات ، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات ، كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للنزاعات المحلية ، عن طريق هذه المنظمات الإقليمية ، أو بواسطة هذه الوكالات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الامن .

(٣) على مجلس الامن أن يشجع على استكشاف الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية ، بطريق هذه المنظمات الإقليمية ، أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية ، بطلب من الدول التي يعينها الامر ، أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن .

(٤) لا تخل هذه المادة ، بحال من الأحوال ، بتطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

المادة ٥٣ - (١) يستخدم مجلس الامن المنظمات ، والوكالات الإقليمية المتقدمة ، في نطاق اختصاصه ، كما رأى ذلك ملائماً في أعمال القسر . غير انه لا يجوز القيام بأي عمل من أعمال القسر ، بمقتضى المنظمات الإقليمية ، أو على يد الوكالات الإقليمية ، بدون إذن مجلس الامن . ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء ، المعرفة في الفقرة الثانية من هذه المادة ، وهي المنصوص عليها في المادة ١٠ أو التدابير التي تكون في المنظمات الإقليمية قد قصد بها منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك حتى يتسنى الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة ، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن ، بمسؤولية منع اي عدوان آخر ، من واحدة من تلك الدول .

(٢) تنطبق عبارة « دولة من دول الأعداء » المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق .

المادة ٥٤ - يجب أن يحاط مجلس الامن في كل وقت ، إحاطة تامة ، بما يجري من الأعمال ،

أو يزعم القيام به منها ، بمقتضى تنظييات إقليمية لحفظ السلم ، والأمن الدولي .

الفصل التاسع - التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي

المادة ٥٥ - رغبة في تهيئة شروط الاستقرار ، والرفاهية الضرورية ، لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم ، علاقات تقوم على احترام المبدأ ، الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :-

أ - تحقيق مستوى أعلى للمعيشة ، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد بعوامل التطور ، والتقدم الاقتصادي ، والاجتماعي .

ب - تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والصحية ، وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في شؤون الثقافة والتعليم .

ج - أن ينشر في العالم احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ، بلامتياز بسبب الجنس ، أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً .

المادة ٥٦ - يتعهد جميع الاعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم من عمل منفرد ، أو مشترك ، بالتعاون مع الهيئة ، لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٥٧ - (١) يوصل وفقاً لاحكام المادة الثالثة والستين بين الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات ، والتي تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية بقبعات دولية واسعة في الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة والتعليم ، والصحة ، وما إلى ذلك من الشؤون كوين الأمم المتحدة . (٢) تسمى هذه الوكالات ، التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة ، فيما يلي من الاحكام بالوكالات الاختصاصية .

المادة ٥٨ - تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات الاختصاصية ووجوه نشاطها .

المادة ٥٩ - تدعو الهيئة عند المناسبة إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن ، بقصد إنشاء أي وكالة إخصائية جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٦٠ - تقع مسؤولية تحقيق مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل على عاتق الجمعية العامة ، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضمن اختصاص الجمعية العامة ، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر .

الفصل العاشر - تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المادة ٦١ - (١) يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، من ثمانية عشر عضواً ، من « الأمم المتحدة » تنتخبهم الجمعية العامة .

(٢) مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة ، ينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة .

(٣) في الانتخاب الأول يختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثمانية عشر عضواً ، وتنتهي عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة ، وتنتهي عضوية ستة آخرين بعد انقضاء سنتين ، وذلك كله وفقاً للنظام الذي تضعه الجمعية العامة .

(٤) يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد .

الوظائف والسلطات

المادة ٦٢ - (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ، ويضع تقارير عن المسائل الدولية في شؤون الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة ، والتعليم ، والسياسة وما يقص بها كما أن له أن يوجه مثل تلك الدراسات ، وأن يضع مثل تلك التقارير ، وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من المسائل المتقدمة إلى الجمعية العامة ، وإلى أعضاء « الامم المتحدة » وإلى الوكالات الاختصاصية ذات الشأن .

(٢) وله أن يقدم توصياته فيما يخص بنشر احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية ، ومراعاتها .

(٣) وله أن يعد لوائح اتفاقات تعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه (٤) - وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وذلك وفقاً للقواعد التي تضعها « الامم المتحدة » .

المادة ٦٣ - (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة السابعة والخمسين ، تحدد الشروط التي يوصل على مقتضاها بينها وبين « الامم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

(٢) وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات الاختصاصية بطريق التشاور معها ، وتقديم توصياته إليها ، وإلى الجمعية العامة وأعضاء « الامم المتحدة » .

المادة ٦٤ - (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات الاختصاصية ، وأن يجري ترتيبات مع أعضاء « الامم المتحدة » ومع الوكالات الاختصاصية لكي تده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته ، أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة ، والتي تدخل في اختصاص المجلس .

(٢) وله أن يبلغ الجمعية العامة بملاحظاته على هذه التقارير .

المادة ٦٥ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يد مجلس الامن بالمعلومات ، وعليه أن يعاونه

متى طلب إليه ذلك .

المادة ٦٦ - (١) يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالوظائف التي تدخل في اختصاصه فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الجمعية العامة .

(٢) وله - بعد موافقة الجمعية العامة - أن يقوم بالخدمات التي طلب إليه ذلك أعضاء « الأمم المتحدة » أو الوكالات الاختصاصية .

(٣) يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة في غير هذا المكان من الميثاق ، وبالوظائف التي قد تعهد بها إليه الجمعية العامة .

التصويت

المادة ٦٧ - (١) يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين ، المشتركين في التصويت .

الاجراءات

المادة ٦٨ - ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ولتعزيز حقوق الانسان ، كما ينشئ - غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه .

المادة ٦٩ - يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أي عضو من « الأمم المتحدة » للاشتراك في مداولاته ، عند بحث أية مسألة تعني هذا العضو بوجه خاص ، على ألا يكون له حق التصويت .

المادة ٧٠ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري ترتيبات ، بقصد اشتراك مندوبي الوكالات الاختصاصية في مداولاته ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، واشتراكهم في مداولات اللجان التي ينشئها ، وكذلك لاشتراك مندوبيه في مداولات الوكالات الاختصاصية .

المادة ٧١ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية ، التي تعنى بالمسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه . والمجلس أن يجري مثل هذه الترتيبات مع الهيئات الدولية ، كما أن له أن يجريها مع الهيئات الأهلية إذا رأى ذلك ملائماً وذلك بعد التشاور مع عضو « الأمم المتحدة » ذي الشأن .

المادة ٧٢ - (١) يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظام سير أعماله ، ومنها طريقة اختيار رئيسه .

(٢) يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك وفقاً لنظامه . ويجب أن يتضمن ذلك النص على دعوته للاجتماع ، بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

الفصل الحادي عشر - تصريح يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المادة ٧٣ - يقر أعضاء الأمم المتحدة ، الذين يضطلمون في الحال أو في المستقبل ، بتبعات في إدارة الأقاليم التي لم تزل شعوبها قسماً كاملاً من الحكم الذاتي ، بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول ، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم ، إلى أقصى حد مستطاع ، في نطاق نظام السلم ، والامن الدولي ، الذي رسمه هذا الميثاق ولهذا الغرض :

أ - يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم ، كما يكفلون معاملتها بانصاف ، وحمايتها من ضروب الإساءة - كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

ب - ينمون الحكم الذاتي ، ويقدرعون الاماني السياسية لهذه الشعوب قدرها ، ويعاونونها على إلغاء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً ، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه ، ومراحل تقدمها المختلفة .

ج - يوطدون السلم والامن الدولي .

د - يعززون التدابير الانشائية للرقى والتقدم ، ويشجعون البحوث ، ويتعاونون فيما بينهم ، كما يتعاونون متى وحيث يرى ذلك ملائماً ، مع الهيئات الدولية الاخصائية لتحقيق المقاصد الاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية المنصلة في هذه المادة ، تحقيقاً عملياً .

هـ - يرسلون إلى الامين العام بانتظام ، للاحاطة علماً ، بالبيانات الاخصائية ، وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بشؤون الاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم ، في الاقاليم التي يكونون مسؤولين عنها ، عدا الاقاليم التي تنطبق عليها أحكام الفصلين الثاني عشر ، والثالث عشر ، من هذا الميثاق وكل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تحددها الاعتبارات الدستورية .

المادة ٧٤ - يوافق أعضاء «الامم المتحدة» ايضاً على أن سياستهم ازاء الاقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل ، ينجذونهم في هذا حذو سياستهم في مناطقهم التي تعتبر البلد المتبوع ، يجب ان تقوم على مبدأ حسن الجوار ، وأن تراعى حق المراعاة مصالح بقية اجزاء العالم ، ورفاهيتها ، في الشؤون الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية .

الفصل الثاني عشر - نظام الوصاية الدولي

المادة ٧٥ - تنشئ «الامم المتحدة» في نطاق اختصاصها نظاماً دولياً للوصاية ، وذلك لإدارة الاقاليم التي قد تخضع لهذا النظام ، بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة ، وللإشراف عليها ، ويطلق

على هذه الاقاليم - فيما يلي من الاحكام - باسم الاقاليم المشمولة بالوصاية .
المادة ٧٦ - ان الاهداف الاساسية لنظام الوصايا ، طبقاً لمقاصد « الامم المتحدة » المبينة في
المادة الاولى من هذا الميثاق هي :

(أ) توطيد السلم والامن الدولي .

(ب) العمل على ترقية اهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في شؤون السياسة ، والاجتماع ،
والاقتصاد ، والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي ، او الاستقلال ، حسب ما يلائم الظروف
الخاصة لكل اقليم وشعبه ويتفق مع رغبات هذه الشعوب ، التي تعرب عنها بل . حريتها ، وطبقاً
لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) تشجيع احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ، بلاميز بسبب الجنس ،
او اللغة او الدين ، او تفريق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم من
اشترك في اعتماد بعضهم على البعض .

(د) تأمين المساواة في المعاملة في الشؤون الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية ، لجميع اعضاء
« الامم المتحدة » واهليها ، والمساواة بين هؤلاء . ايضاً فيما يتعلق بالاجراءات القضائية ، وذلك مع
عدم الاخلال بتحقيق الاغراض المتقدمة ، ومع مراعاة احكام المادة ٨ .

المادة ٧٧ - يطبق نظام الوصاية على الاقاليم الداخلة في الفئات الآتية ، بما قد يوضع تحت
حكمها بتمتضي اتفاقات وصاية .

(أ) ١ الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الاقاليم التي قد تقطع من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الاقاليم التي قضتها تحت الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها .

(٢) تمحدد اتفاقات لاحقة أي الأقاليم ، من الفئات السالفة الذكر ، يوضع تحت نظام الوصاية ؛
وطبقاً لأي شروط .

المادة ٧٨ = لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة « الامم المتحدة »
بل يجب أن تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة .

المادة ٧٩ - يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع تحت ذلك النظام - ويدخل في
ذلك كل تغيير ، أو تعديل لتلك الشروط - يرضي الدول التي يعينها هذا الأمر بالذات ، ومنها
الدولة المنتدبة في حالة الاقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء « الأمم المتحدة » ويوافق على تلك
الشروط طبقاً لأحكام المادتين ٨٣ و ٨٥ .

المادة ٨٠ - (١) فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقات الوصاية الفردية ، المعقودة بتمتضي

أحكام المواد ٧٧ و ٧٩ و ٨١ والتي توضع الاقاليم بمقتضاها تحت الوصاية ، وإلى أن تمقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز أن يزول أي حكم من أحكام هذا الفصل بالذات ، أو بالواسطة ، وتأويلا من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها .

(٢) لا يجوز أن تزول الفقرة الأولى من هذه المادة على أنها تهيب سبباً لتأخير ، أو تأجيل المفاوضات في الاتفاقات ، التي ترسمي لوضع الاقاليم المشمولة بالانتداب ، أو غيرها من الاقاليم تحت نظام الوصاية ، طبقاً للمادة ٧٧ أو تأخير أو تأجيل عقد مثل تلك الاتفاقات .

المادة ٨١ - يشمل اتفاق الوصاية في كل حالة الشروط التي يدار بمقتضاها الاقليم ، المشمول بالوصاية ، ويعين السلطة التي تباشر إدارة ذلك الاقليم ، ويجوز أن تكون هذه السلطة ، التي يطلق عليها فيما يلي من الأحكام « السلطة القائمة بالإدارة » دولة أو أكثر أو هيئة (الأمم المتحدة) ذاتها .

المادة ٨٢ - يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية ، منطقة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية ، بعضه أو كله ، وذلك دون الإخلال بأي اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقاً لنص المادة ٤٣ .

المادة ٨٣ - (١) يباشر مجلس الأمن جميع وظائف (الأمم المتحدة) المتعلقة بالمناطق الاستراتيجية ، وتدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية ، وتغييرها أو تعديلها .
(٢) تنطبق جميع الأهداف الأساسية المبينة في المادة ٧٦ فيما يتعلق بشعب كل منطقة استراتيجية .

(٣) يستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية ، مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ، ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمن في مباشرة ما كان من وظائف (الأمم المتحدة) في نظام الوصاية خاصة بالشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، للمناطق الاستراتيجية .
المادة ٨٤ - يكون من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الاقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقاً لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالإدارة أن تستخدم قوات متطوعة ، وتسهيلات ومساعدات من الاقليم المشمول بالوصاية ، للقيام بالالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن في هذا الشأن ، ولأغراض الدفاع المحلي ، وإقرار حكم القانون والنظام داخل الاقليم المشمول بالوصاية .

المادة ٨٥ - (١) تباشر الجمعية العامة وظائف « الأمم المتحدة » فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المناطق ، التي لم ينص على أنها مناطق استراتيجية ، ويدخل في ذلك إقرار شروط

اتفاقات الوصاية ، وتغييرها او تعديلها .

(٢) يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملاً في نطاق اختصاصها .

الفصل الثالث عشر - تأليف مجلس الوصاية

المادة ٨٦ - (١) يتألف مجلس الوصاية من أعضاء الامم المتحدة الآتي بيانهم :

(أ) الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .

(ب) الأعضاء المذكورون بالاسم في المادة ٢٣ الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .

(ج) العدد اللازم من الأعضاء الآخرين ، ليكفل أن يكون مجموع أعضاء مجلس الوصاية

شطرين متساويين أحدهما الأعضاء الذين يقومون بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ، والآخر

الأعضاء الذين خاوا من تلك الادارة ، وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات .

(٢) يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية شخصاً حائراً على مؤهلات خاصة ليمثله فيه .

الوظائف والسلطات

المادة ٨٧ - لكل من الجمعية العامة ، وللمجلس الوصاية - تحت اشرافه - أن يقوم عند

أداء وظائفه بما يلي :-

(أ) أن ينظر في التقارير التي ترفعها السلطات القائمة بالادارة .

(ب) أن يقبل الرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطات القائمة بالادارة .

(ج) أن ينظم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية في أوقات يتفق عليها مع السلطات

القائمة بالادارة .

(د) أن يتخذ هذه التدابير ، وغيرها ، وفقاً للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية .

المادة ٨٨ - يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل إقليم مشمول

بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وتقدم السلطة القائمة بالادارة في

كل إقليم مشمول بالوصاية ضمن اختصاص الجمعية العامة تقريراً سنوياً للجمعية المذكورة موضوعاً على

أساس هذه الأسئلة .

التصويت

المادة ٨٩ - (١) يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

الاجراءات

المادة ٩٠ - (١) يضع مجلس الوصاية قواعد سير أعماله ، ويدخل في ذلك طريقة اختيار رئيسه .

(٢) يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك ، طبقاً لقواعد سير أعماله ، ويجب أن تتضمن هذه القواعد نصاً يقرر دعوته إلى اجتماع بناء على طلب أغلبية أعضائه .

المادة ٩١ - يستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسباً ، بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي ، وبالكالات الاختصاصية في كل ما يختص به كل منهما من الشؤون .

الفصل الرابع عشر - محكمة العدل الدولية

المادة ٩٢ - محكمة العدل الدولية هي الإدارة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي ، الملحق لهذا الميثاق ، وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي ، وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق .

المادة ٩٣ - (١) يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة ، بحكم عضويتهم ، أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

(٢) يجوز لدولة ليست من أعضاء الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة ، بناء على توصية مجلس الأمن .

المادة ٩٤ - (١) يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن يتزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها .

(٢) إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن أن يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، ولهذا المجلس ، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

المادة ٩٥ - ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل ، أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل .

المادة ٩٦ - (١) لأي من الجمعية العامة ، أو مجلس الأمن ، أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية الافتاء في أية مسألة قانونية .

(٢) ولسائر فروع الهيئة والكالات الاختصاصية المرتبطة بها ، ممن يجوز أن تأذن لها بذلك الجمعية العامة في أي وقت ، أن تطلب أيضاً من المحكمة افتائها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها .

الفصل الخامس عشر - الأمانة

المادة ٩٧ - يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين . وتعين الجمعية العامة الأمين العام ، بناء على توصية مجلس الأمن . والأمين العام هو الموظف

الاداري الكبير في الهيئة .

المادة ٩٨ - يتولى الأمين العام أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ويقوم بالوظائف الاخرى التي تكلفها اليه هذه الفروع ، ويعد الأمين العام تقريراً سنوياً للجمعية العامة بأعمال الهيئة .

المادة ٩٩ - للأمين العام أن ينيب مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي .

المادة ١٠٠ (١) ليس للأمين العام ، ولا للموظفين ، أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجة عن الهيئة ، وعليهم ان ينتموا عن القيام بأي عمل قد يسي . إلى مراكرهم ، بصفتهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها .

(٢) يتعهد كل عضو في « الامم المتحدة » باحترام الصفة الدولية لمسئوليات الأمين العام ، والموظفين ، التي ليس لها إلا تلك الصفة ، وبألا يسعى إلى التأثير فيهم وفي اضطلاعهم بمسئولياتهم .

المادة ١٠١ - (١) يعين الأمين العام موظفي الامانة طبقاً للقواعد التي تضعها الجمعية العامة .

(٢) يعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللمجلس الوصاية ما يكفيها من الموظفين على وجه دائم ، ويعين لغيرهما من فروع « الامم المتحدة » الاخرى ما هي بحاجة اليه من الموظفين ، ويعتبر مجموع هؤلاء الموظفين جزءاً من الامانة .

(٣) ينبغي أن يراعى في الدرجة الأولى في استخدام الموظفين ، وفي تحديد شروط خدمتهم ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة ، والكفاية ، والنزاهة ، ويجب أن يعني بأنه من المهم أن يكون ذلك الاختيار مبنياً على أوسع ما يمكن من أسس جغرافية .

الفصل السادس عشر - أحكام متنوعة

المادة ١٠٢ - (١) كل معاهدة ، وكل اتفاق دولي ، يعقده أي عضو من أعضاء « الامم المتحدة » بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة ، وأن تقوم بنشره بأسرع ما يكون

(٢) ليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي ، لم يسجل وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة ، أو ذلك الاتفاق ، أمام أي فرع من فروع « الامم المتحدة » .

المادة ١٠٣ - إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء « الامم المتحدة » وفقاً لاحكام هذا الميثاق ، مع أي التزام دولي آخر ، يرتبطون به ، فالعبرة بالتراماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

المادة ١٠٤ - تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالاهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء ووظائفها ، وتحقيق مقاصدها .

المادة ١٠٥ - (١) تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالامتيازات والصيانات التي

يتطلبها تحقيق مقاصدها .

(٢) وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء « الامم المتحدة » وموظفو هذه الهيئة بالامتيازات والصيانات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بهام وظائفهم المتصلة بالهيئة .

(٣) للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر - تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال

المادة ١٠٦ - إلى ان تصبح الاتفاقات الخاصة ، المشار إليها في المادة الثالثة والاربعين ، معسولا بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في ممارسة مسؤولياته وفقاً للمادة الثانية والاربعين ، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الاربعة الموقع عليه في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح . كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء « الامم المتحدة » الآخرين كلما اقتضت الحال القيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلازم لحفظ السلم والأمن الدولي .

المادة ١٠٧ - ليس في هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أي عمل إذا دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ او رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن هذا العمل .

الفصل الثامن عشر - تعديل الميثاق

المادة ١٠٨ - تسري التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق على جميع أعضاء « الامم المتحدة » إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة واربما ثلثا أعضاء « الامم المتحدة » ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة .

المادة ١٠٩ - (١) يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء الامم المتحدة لإعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي اعضائها وبموافقة سبعة ما من أعضاء مجلس الأمن ويكون لكل عضو من الامم المتحدة صوت واحد في المؤتمر .

(٢) كل تعبير في هذا الميثاق يوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثي اعضائه يسري إذا ابرمه وفقاً لأوضاعهم الدستورية ثلثا أعضاء الامم المتحدة ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن .

(٣) إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دورة الانعقاد السنوية العاشرة للجمعية العامة بعد العمل بهذا الميثاق وجب ان يدرج بجدول أعمال تلك الدورة العاشرة اقتراح بالدعوة إلى هذا المؤتمر ويعقد هذا المؤتمر إذا قررت ذلك اغلبية أعضاء الجمعية العامة وسبعة ما من أعضاء مجلس الأمن .

الفصل التاسع عشر - الأبرام والتوقيع

المادة ١١٠ - (١) تعهد هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب اوضاعه الدستورية.
(٢) تودع وثائق الأبرام لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل إيداع يحصل كما تخطر الأمين العام لهيئة «الأمم المتحدة» بعد تعيينه.
(٣) يصبح هذا الميثاق معسولاً به متى أودعت جمهورية الصين وفرنسا واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأخرى الموقعة عليه وثائق أبرامها.
وتعهد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بروتوكولا خاصة بوثائق الأبرام المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة على الميثاق.

(٤) إن الدول الموقعة على هذا الميثاق التي تبرمه بعد العمل به تكون أعضاء أصليين في «الأمم المتحدة» من تاريخ إيداعها لوثائق أبرامها.
المادة ١١١ - وضع هذا الميثاق بلغات خمس هي الصينية والفرنسية والروسية والإنكليزية والإسبانية وهي لفاقة الرسمية على وجه السواء. ويظل الميثاق مودعاً في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ هذه الحكومة حكومات الدول الأخرى الموقعة عليه صوراً مصدقة منه.

وتأييداً لما تقدم فقد وقع مندوبو حكومات «الأمم المتحدة» على هذا الميثاق.
صدر بمدينة سان فرانسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٤٥.
التواقيع ...

✽ استقالة وزير الخارجية ✽

كان وزير الخارجية «أرشد العمري» قد راس وفد العراق إلى مؤتمر «سان فرانسيسكو» للتوقيع على «ميثاق الأمم المتحدة» فحصل له في الولايات المتحدة الأمريكية ما غير عقيدته في ديمقراطيتها، فتركها قبل التوقيع على هذا الميثاق، ولكنه لم يستقل من منصبه احتجاجاً عليه، فلما اجتمع رئيس الوزراء «حمدي الباجه جي» أعرب عن رغبته في ترك كسبه الوزاري، ولكنه لم يتقدم بكتاب استقالته. ثم رأى - بعد مدة قصيرة - أنه لابد من التخلي عن منصبه، فرفع إلى رئيس الوزراء كتاب الاستقالة في ٢٥ آب ١٩٤٥م وهو:

فخامة رئيس الوزراء

كنت عرضت عليكم في الإسكندرية أن صحتي أصبحت لا تساعدني على الاستمرار في

الخدمة الوزارية ، ومع ذلك فقد تربثت مدة أخرى عسى أن يحصل تحسن يمنحني على مواصلة العمل ، ولكنني مع الأسف أجد نفسي الآن مضطراً للتخلي عن أي عمل ، والانصراف إلى الاستراحة السامة في الوقت الحاضر ، وعليه أرجو فضامتكم قبول استقالاتي من وزارة الخارجية مع فائق تحيائي واحترامي

بغداد ٢٥ آب ١٩٤٥

وزير الخارجية أرشد العمري

وقد وافق رئيس الوزراء على هذه الاستقالة فوراً فاستصدر إرادة ملكية بقبولها وإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة لشخصه ثم وجه إلى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء.

الرقم ٣١٩٤ التاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥



الوزير المستقيل أرشد العمري

صاحب المعالي السيد أرشد العمري المحترم

تلقيت بزيد الأسف كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، وإني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة التي بذلتموها أثناء تقلدكم أعباء وزارة الخارجية أراي مضطراً - إزاء طلب معاليكم - للتزول عن رغبتكم بالتوسط لقبول الاستقالة ؛ وبطايه نسخة من الإرادة الملكية المرقمة ٤٢٩ لسنة ١٩٤٥ الصادرة بهذا الشأن وإني لآمل أن نظفر بمعاوضة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الأمة لاسيما وأن الأسباب التي دفعتكم للاستقالة لا يمكن أن تحرمننا من هذه المعاوضة في المستقبل وتفضاوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الوزراء - حمدي الباجه جي

✽ مسئلة فلسطين أيضاً ✽

أتينا على لحة تاريخية للصهيونية وا « وعد بلفور » في المجلد الثاني من الوزارات (١) وذكرنا طرفاً من الاضطرابات التي وقعت في العراق وفي بقية أجزاء « الوطن العربي الأكبر » نتيجة لاعطاء هذا الوعد ، وتأثيره على الأمن العام في فلسطين وفي بقية البلاد العربية

وقلياًون جداً هم الذين يعلمون أن « وعد بلفور » لم يكن وعداً بريطانياً حسب ، وإنما اشتركت في وضعه ، فصياغته ، فتأنيده ، دول أخرى ، فقد عرضت بريطانيا على روسية وفرنسة فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لضمان عطف يهود امريكا على قضية الحلفاء ، وحملهم الولايات المتحدة الأمريكية على الانضمام اليها ، فأسرعت الاولى إلى اعلان موافقتها دون قيد وشرط ، وتلكأت الثانية قليلاً فشخص إلى باريس القطب الصهيوني في لندن « سولو كوف » واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية لملها على تأييد وجهة النظر البريطانية ، تساعده في ذلك صحف لندن حتى إذا ظفر بهذا التأييد ، سافر إلى روما ، ونال موافقة البابا والمقامات الإيطالية ، ولما عرض المشروع على الولايات المتحدة الأمريكية كان من المنتظر أن ينال عطفها وتأييدها ، وهكذا نرى أن أهم الدول العظمى اشتركت في وضع هذا الوعد الذي صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧

والواقع ان بريطانيا التي خلقت هذه المشكلة كانت مرتبطة مع العرب بوعود وعهود تحول دون العبث بحقوقهم في أرض آبائهم وأجدادهم ، لهذا لم تر من الكياسة أن تصارحهم بما كانت تبته ضدهم فكانت تراوغ في تصريحها وتتحايل في عرض حاولها حتى إذا كانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب ، أصدرت الكتاب الأبيض في ١٧ أيار ١٩٣٩ وقد نص على تكوين حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ، وعلى السماح لخمسة وسبعين ألف مهاجر بالدخول إلى فلسطين خلال السنوات الخمس التالية ، وعلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق من حيث السماح بشرائها ، وقد رفض اليهود والعرب هذا الكتاب على السواء ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في أيلول من هذه السنة وقف كل شيء عند حده .

كان اليهود قد استغلوا ظروف الحرب العالمية الأولى فساوموا الحلفاء على نفوذهم المالي والسياسي ، واستصدروا وعد بلفور هذا . فلما كانت الحرب العالمية الثانية أخذوا يستغلون ظروفها ليحولوا وطنهم القومي إلى دولة يهودية . أما العرب فقد حرم عليهم النطق باسم فلسطين ، وسبق أحرارهم إلى السجون والمعتقلات بتهمة عرقلة المجهود الحربي ، ولم يسمح للصحف العراقية أن تعالج موضوع فلسطين أو تنشر شيئاً عن حاضرها ومستقبلها ، بل كان التلميح إلى فلسطين جريمة

تستحق الاعتقال فالجس

وفي تموز ١٩٤٢م عرض الدكتور جيم وايزمن على الحكومة البريطانية مساعدة الرأس مالية اليهودية الدائمة إذا أطلقت يد اليهود في فلسطين ، وشرقي الاردن ، ولبنان ، فرفضت بريطانيا هذا العرض ولكنها أسرت اليه بتحويل الجهود اليهودية إلى امريكا فتأثرت الولايات المتحدة الامريكية بهذه الدعاية وإذا بـ « (٦٢) شيخاً و (١٨١) نائباً يقدمون مذكرة في تشرين الثاني ١٩٤٢ لاعتبار وعد بلفور عملاً تاريخياً للتعويض على اليهود ، ودستور تحرير للشعب اليهودي ، وإذا بالرئيس روزفلت يعرض اقتراحاً على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الكونغرس الأمريكي في آذار ١٩٤٤ يطلب فيه اقامة دولة يهودية في فلسطين فتقوم قيامة العرب في مختلف بلادهم ، فيضطر رئيس أركان الجيش الأمريكي إلى أن يطلب وقف البحث في هذا الاقتراح لأن الوضع الحربي لا يسمح بالتحدث عن موضوعات كهذه

ولما حل «ترومان» محل «روزفلت» في الرئاسة وجه رسالة مستعجلة إلى المستر آتلي ، رئيس الوزارة البريطانية ، في ٢١ أيلول ١٩٤٥م طلب فيها ان يسمح لمئة ألف يهودي من متشردي أوروبا للدخول إلى فلسطين فوراً فقامت قيامة الدول العربية من جديد : ينظمون الاحتجاجات ، ويعقدون المؤتمرات ، ولكنها كانت جمعية دون طحين

أما الحكومة البريطانية فقد ردت على اقتراح الرئيس الأمريكي الجديد «ترومان» بأن الواجب يقضي على امريكا أن تشاطر انكلترا التبعة الكاملة لسيانته الامن والنظام في فلسطين إذا أريد البحث في مثل هذا الموضوع وفي ٢ تشرين الأول ١٩٤٥م قدم رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، مذكرة الحكومة العراقية إلى الحكومة الامريكية يفند فيها سياسة تفضيل اليهود على العرب ويطلب انصاف القضية الفلسطينية في ضوء الحقائق المجردة عن التحيز الانتخابي وما لبث وزير خارجية بريطانيا ، المستر بيغن أن القى خطاباً في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ حول مشكلة فلسطين كان مثاراً للتساؤل عن مقراء فقد كان البيان يطعن ويقلق ، يأخذ ويعطي ، يشد ويرخي ، يتقرب إلى العرب فيغضب اليهود ، ثم يتقرب إلى اليهود فيغضب العرب . ودعيت «جامعة الدول العربية» إلى الاجتماع فوراً لمناقشة بيان المستر بيغن فاجتمعت في كانون الاول من هذه السنة وردت عليه رداً مانعاً لم يرض القوميين ثم تكونت لجنة بريطانية - امريكية للتحقيق في مشكلة فلسطين فقضت بإقامة دولتين في هذه البقعة العربية إحداهما يهودية والاخرى عربية ، وجعل الأماكن المقدسة فيها تحت اشراف دولي ، فقام اليهود بإعلان دولتهم فوراً وفتكوا بالعرب الآمنين فتكاً ذريعاً وشردوا زهاء مليون عربي على نحو ما ستقرؤه في المجلد السابع

وترى الشعوب العربية أن فلسطين ذهبت ضحية اهمال ملوك العرب ، وامرائهم ، وزعمائهم

الامر الذي أدى إلى إسقاط رئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي، في ٣ كانون الأول ١٩٤٨ وإخراجه من إراضي الجمهورية السورية، وإلى قتل رئيس وزراء لبنان، رياض الصلح، في ١٥ تموز ١٩٥١م، فقتل الملك عبدالله، ملك المملكة العربية الاردنية، في ٢٠ تموز من هذه السنة أيضاً وأخيراً إلى خلع الملك فاروق، ملك مصر وإخراجه من بلاده في ٢٦ تموز ١٩٥٢م وإلى اقالة رئيس الجمهورية اللبنانية، الشيخ بشارة الخوري، في منتصف أيلول عام ١٩٥٢ وللتاريخ أن يسجل .

✽ ثورة بارزان ✽

الاسباب الدفينة

يقول السريي . تي . ولسن ، وكيل الحاكم الملكي العام في العراق :
 « كانت سياسة اللجنة الشرقية البريطانية ، التي تكوفت في إبان الحرب العالمية الأولى ترمي إلى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس ، لتعزل مساعيهم الحربية ضد الحلفاء . فأوفدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية إلى أوردية برئاسة الجنرال ويسترفيل لتحض النساطرة هناك على القيام في وجه القوات التركية ، وقد وصلت هذه البعثة إلى هاتيك المناطق في كانون الثاني ١٩١٨ وبعد مفاوضات طويلة مع الزعماء النسطوريين ، بعثت بريطانية شحنة كبيرة من السلاح اليهم في تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا أوردية قبل وصول هذه الشحنة ، وفتكروا بالمتجمعين حولها فتكاً ذريعاً فأوسع - بريطانية - إلا أن نقلت الناجين بارواهم إلى مخيمات أقامتها لهم على الضفة اليسرى من ديارلي ، بالقرب من بعقوبة ، وصارت تستخدم الصالحين للعمل في تعبيد الطرق كما صارت تنفق على الشيخوخ ، والنساء ، والأطفال بسخاء . وقد ضمت المخيمات المذكورة أكثر من خمسين ألف لاجئ بينهم ١٣٥٠٠٠ أرمني جي . بها من جهات وان ، وبتليس ، والقفقاس ، واذربيجان ، وغانجيسيا ، والاستانة وكان الباقون من النساطرة بينهم ١٥٠٠٠٠ نسطوري نزحوا من الجبال الكائنة في المنطقة الكردية ، والباقون من سلساس ، وسولدر ، وقد أعيد هؤلاء ١٠٠٠٠٠ إلى مواطنهم في أعقاب الحرب المذكورة ، وبموافقة الحكومة الايرانية ، وبقي ١٥٠٠٠٠ نسطوري يؤلفون مشكلة خطيرة فالترك لا يوافقون على عودتهم إلى ديارهم ، بعد الذي شهدوه منهم ، والكرد غير آمنين منهم ، وقد اقترح الكولونيل لجن أن تعمد الحكومة البريطانية إلى اخراج الكرد المسلمين من قرائم المتاخمة للحدود التركية لتسكن هؤلاء النساطرة في مواضعهم لأن هؤلاء الاكراد كانوا قد ثاروا دفعتين على الحكومة البريطانية وقتلوا الكابتن ويلي والفتنن مكدوكل ، وقد أقر السريي تي . ولسن هذا الاقتراح ، وأبرق مضمونه إلى وزارة الحربية البريطانية في آب ١٩٢٠ وختم برقيته بهذه الجملة

« وستتأهل لدينا فرصة لإنصاف النساطرة الآثوريين بطريقة ترضاه بريطانيا وترضاها الأقطار الأوروبية في الحق والمعدلة ، وتمكننا من حل مشكلة من أعقد المشكلات الخاصة بالأقليات الدينية والجنسية في كردستان ، وتخلصنا من خطر دائم على مستقبل السلم في شمالي الفرات ، وفي الوقت نفسه نكون قد عاقبنا المسؤولين عن اضطرابات العبادية ، وهذه فرصة ان تعود ثانية » إم^(١)

ويقول الحاكم الملكي العام ، أن حكومته أقرت هذا الاقتراح وأعدت الخطط لتنفيذه . . . ولكن تحريكات الترك التي أدت إلى الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطق الكردية الواقعة في شريقها ، وعجز بريطانيا عن تهيأ وسائل الثقل للمهاجرين من جوار بعقوبه إلى تلك المنطقة كل ذلك أدى إلى فشل المشروع فتأجيله .

عصيان بارزان

هذه هي الأسباب الدفينة لمشكلة بارزان ، أما الأسباب الظاهرة أو المباشرة فتأتي في الدرجة الثانية

فقد وصفنا مركز قرية بارزان ومناعتها ، وما يحيط بها من هضاب وتاول ، وما يتمتع به الشيوخ البارزانيون القاطنون هناك من نفوذ وسطوة ، في الأجزاء المتقدمة من هذا الكتاب^(٢) وأوضحنا الأسباب التي حملت الشيخ أحمد البارزاني على الثورة ضد الحكومة أيام « الوزارة السعيدية الثانية » واضطرار تلك الوزارة لتجريد حملة تأديبية على البارزانيين في عام ١٩٣٢ م . وقد أسفرت هذه الحملة عن فرار الشيخ أحمد إلى تركيا ، ثم تسليمه إلى الحكومة العراقية ، واكتفائها بإلزامه بالإقامة في الألوية الجنوبية بضع سنوات ، استطاعت خلالها أن تنشيء بعض الخافر في « منطقة بارزان » وتقيم بعض النظم الإدارية ، وتجعل الأمن يسود هذه المنطقة مدة من الزمن إلى أن كانت الحرب العالمية الثانية وظهور مشكلات التمويل ، وما رافق هذا العهد من ارتفاع في الأسعار ، وندرة في الحاجيات ، وفقدان في العدل ، وتلاعب بالمقددرات ، ولاسيما بقوت الشعب .

ولا نرتب مطلقاً في القول : ان حوادث الشهرين ، نيسان وأيار ١٩٤١ م ، أفضت مضاجع الانكليز فجعلتهم يفكرون في اتباع سياسة من شأنها خلق المتاعب للحكومة العراقية وإشغالها بقضاياها الداخلية ، وما التمرد الأخير الذي قام به الشيخ محمود المعروف^(٣) إلا حلقة من سلسلة

(1) Sir A. T. Wilson , A - clash of legodtes p. 39 - 40

(٢) تاريخ الوزارات العراقية من ١٧٤/١٦٩ من المجلد الثالث

(٣) تراجع المجلد السادس من تاريخ الوزارات (ص ٢٩) لمعرفة قضية الشيخ محمود المعروف

كبدت هذه الحكومة كثيراً من هذه المتاعب .

وكان الشيخ احمد البارزاني قد اعيد إلى منطقته، بعد إقامته في الأولوية الجنوبية بضع سنوات كما قدمنا ، فلما ظهرت مشكلات التمييز استطاع هو ، وأخوه الشيخ ملا مصطفى ، أن يستقلا سو . تصرف بعض الموظفين الإداريين وعدم رعايتهم الحق والانصاف في توزيع ما خصص للبارزانيين من أموال وحاجيات ، استطاع هذان الاخوان ان يستقلا العوام والمتظلمين في مناورة مظالم الاداريين ، تحركما الأيدي السود التي كانت تلعب من وراء ستار ؛ فاضطرب جبل الأمن ، وسادت الفوضى ، وكثر سلب القافلة والاعتداء على الناس الآمنين ، فاستعانت « الوزارة السعيدة الثامنة » بوزير الدولة ، ماجد مصطفى ، وبلجنة خاصة لبحث أسباب مبعث الاضطراب في منطقة بارزان والطرق الواجب اتباعها للتغلب على المشكلات القائمة في وجه الحكومة .

تسوية القضية البارزانية

وفي يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤م اتخذ مجلس الوزراء . (أيام الوزارة السعيدة الثامنة) هذه المقررات :

اطلع مجلس الوزراء ، على تقرير ماجد مصطفى ، الوزير بلا وزارة ، وتقرير اللجنة الخاصة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦ / ١ / ١٩٤٤م وبعد مداولة قرر ما يأتي :

١- المبادرة إلى تأسيس الإدارة في أفضية الزبير ، وراوندوز ، والمهادية ، ونواحي مركه سور ، وشيروان مازن ، وبارزان ، وتعيين موظفين مدنيين تربيهين ، وحازمين لها ، وعند الحاجة الاستفادة من خدمات ضباط الجيش كوكلاء وضباط ارتباط .

٢- تأسيس المخافر على الحدود العراقية ، وعلى الطرق والمعابر ، وتوسيع المخافر الكائنة بالقرب من مراكز النواحي .

٣- إنشاء الطرق مع تأسيس مخافر عليها في خليفان - ريزان - عمادية - يله - عقره - بارزان - مركه سور - مان - شيروان مازن - ديانه - كالني رش .

٤- إبعاد ملا مصطفى حالا من منطقة بارزان ، وإسكانه في بيران .

٥- إعادة الشيوخ البارزانيين المبعدين إلى أماكنهم ، وقبول حضور الملا مصطفى إلى بغداد للدخالة ، على أن يترك وقت وكيفية تنفيذ ذلك إلى ما يراه وزير الداخلية والوزير بلا وزارة .

٦- استرداد الأسلحة والتجهيزات الحكومية ، التي استولى عليها الملا مصطفى وجماعته ، والمباشرة حالا بهذا الاسترداد .

٧- الموافقة على مبدأ استصدار عفو عام عن العصابات البارزانية باستثناء أفراد القوات المسلحة وموظفي الدولة الذين اشتركوا مع العصابات ، على أن يترك تاريخ استصدار العفو المذكور إلى ما تقرره

الحكومة فيما بعد .

٨- قيام الوزارات المختصة بتنفيذ هذه القرارات كل فيما يتعلق به « ا »

وقد بوشر فعلاً في تنفيذ هذه المقررات الخطيرة ، ولكن ليس بالحرف الواحد ، فأقيمت بعض النظم الإدارية ، وعين بعض الموظفين المقتدرين ، وأنشئت بعض الخافري في الحالات الوارد ذكرها في الفقرتين ١ و ٢ وجرى تعيين دطفيف في بعض الطرق المذكورة في الفقرة الثالثة ، وجرى استرداد قسم ضليل من الأسلحة المبحوث عنها في الفقرة السادسة ، وحضر الملا مصطفى إلى بغداد فعلاً لعرض الدخالة واستصدرت الحكومة قانون العفو العام الذي أقره مجلس النواب في جلسة ١٠ نيسان سنة ١٩٤٥

عودة إلى العيصان

تقضي الفقرة الرابعة من مقررات مجلس الوزراء المثبتة أعلاه أن يبعد الملا مصطفى من بارزان إلى بيران ، فلما جاء إلى بغداد لعرض الدخالة وحظي بمقابلة سمو الوصي في شباط ١٩٤٥ طلب من الحكومة أن تسمح له بالعودة إلى بارزان بحجة جمع الأسلحة المقرر جمعها ، فلما سمح له بذلك أخذ يتجول بين البلدان والقرى لتوحيد الصفوف والقيام في وجه السلطة من جديد ، وما لبث أن أخذ يبعث وأتباعه بالأمن في هاتيك الأطراف ، فقررت « الوزارة الباجه جية » أن تقوم بحملة ساحقة تقضي عليه قضااً نهائياً .

مجلس الوزراء يقرر الاحتلال

ففي يوم ٨ آب ١٩٤٥ م عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لبحث موضوع « بارزان » وبعد أن تليت المراسلات والتقارير التي حصلت « وزارة الداخلية » عليها ، واستمع إلى الايضاحات التي أدلى بها كل من وزير الداخلية والدفاع اتخذ المجلس هذا القرار :

« ان التقارير المبحوث عنها في أعلاه تدل دلالة واضحة على اضطراب الأمن بصورة خطيرة في قضاء الزبير وما يجاوره ، ونظراً للأعمال الإجرامية والمخالفات التي حدثت في تلك المنطقة من قبل الملا مصطفى البارزاني وأتباعه ، وإخلالهم بالسكينة والأمن العام ، ومن حيث أن إعادة النظام ، وإزالة الإجرام ، أمر يقتضيه الواجب ، لهذا قرر المجلس احتلال المنطقة المذكورة احتلالاً عسكرياً بأسرع ما يمكن ، والقبض على المجرمين ، وسوقهم إلى العدالة وإعادة الأمن والطمأنينة في هذه المنطقة بغية تمكين الحكومة من أن تمارس سلطاتها وأعمالها الإصلاحية من تأسيس المدارس والمستشفيات ، إلى غير ذلك من الأعمال التي تحتاجها المنطقة ، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها مادام الوضع على حاله الحاضر من الاضطراب ، وتحويل وزير الدفاع بإجراء الترقيات اللازمة لتنفيذ ذلك « ا »

إعلان الإدارة العرفية

وفي يوم ١٩ آب ١٩٤٥ « عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة استعرض فيها الوضع في المنطقة الشمالية ، واستمع المجلس إلى الايضاحات التي أدلى بها كل من أصحاب العوالي وزير الداخلية والدفاع ، ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المتقدمة بتاريخ ٨/٨/١٩٤٥ المتضمن احتلال منطقة قضاء الزيبار وما جاوره احتلالاً عسكرياً بالنظر إلى الحركات المخلة بالسكينة والأمن العام الواقعة من قبل الملا مصطفى البرزاني ورفاقه ، واطلع على التقارير الواردة إلى الجهة الإدارية عن الحركات التي يقوم بها المرقوم الملا مصطفى وزمرته ، وكذلك اطلع على تقرير وزارة الدفاع المرقم ٥/٢٠١/٢/١٥٤ والمؤرخ في ١١/٨/١٩٤٥ الذي اقترحت فيه إعلان الإدارة العرفية في لوائي اربيل والموصل ، وبعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي قرر مجلس الوزراء ما يلي :

« بالنظر إلى الأعمال التمردية التي صدرت من الملا مصطفى البارزاني ورفاقه وإحداثهم الاغلاق في منطقة قضاء الزيبار وما جاوره ، وإخلالهم بالأمن والسكينة ، ومن حيث أن استمرار الحالة على ما هي عليه قد يوجب توسع دائرة الحركات ، وتأميناً لعدم توسعها ، قرر المجلس إعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها أنها تابعة للحركات إلى حين صدور إرادة ملكية بإلغائها » اهـ

الارادة الملكية بالأحكام العرفية

وفياً يلي نص الارادة الملكية الصادرة بإعلان الأحكام العرفية في قضاء الزيبار ، وفي المناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات المرابطة عن انها تابعة للحركات :

رقم ٤٢١

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع ، وما قرره مجلس الوزراء ، وبالاتناد إلى السلطة المخولة لنا ، فقد أصدرنا هذه الإرادة الملكية ، نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

١ - بإعلان الأحكام العرفية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها أنها تابعة للحركات العسكرية إلى حين صدور إرادة ملكية بإلغائها .

٢ - وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين إدارة الألوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ودعوى العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، وقانون الخدمة القضائية ، والقوانين الاخرى - بقدر ما لها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة ، حسب ما يتراعى لقائد القوات

العسكرية المرباطة في المنطقة المذكورة

٣- بأن تكون الادارة الملكية في المنطقة المذكورة المملنة فيها الاحكام العرفية ادارة عسكرية صرفة وأن يكون قائد القوات العسكرية هناك المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل تلك المنطقة وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة تبعاً لما يترأى له . وأن يخول قائد القوات العسكرية استعمال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية

على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٤ واليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٤٥

وزير الدفاع وزير العدلية وزير الداخلية وكيل رئيس الوزراء^(١) زيد
اسماعيل فائق احمد مختار بابان مصطفى العمري صالح جبر نائب الوصي
اعضاء المجلس العرفي

وصدرت ارادتان ملكيتان بتعيين اعضاء المجلس العرفي العسكري ، الاولى برقم (٤٣٠) وتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥م وهي تنص على تعيين العقيد عبد العزيز ياسين رئيساً والمقدم عبد الله رفعت حسن النعساني والرئيس الاول رحمة الله عبد الله عضوين عسكريين في المجلس المذكور والثانية برقم (٤٣٣) لسنة ١٩٤٥ وهي تنص على تعيين الحاكين خليل امين المقتي وعبد الحميد مدحت عضوين عدلين فيه

توسيع منطقة الاحكام العرفية

وما لبث قائد القوات العسكرية المرباطة في الموصل واربيل و كركوك
« استناداً إلى الصلاحية المحولة لنا في الفقرة (١) من الارادة الملكية المرقمة ٤٢١ والمؤرخة في ١٩/٨/١٩٤٥

« نعلن بأن اقصية راوندوز والهادية ودهوك وعفرا ومركز لوا. اربيل تابعة للحركات العسكرية ، وان الادارة العرفية المملنة في قضاء الزبيبار تسري على الاقصية المارة الذكر اعتباراً من يوم ٢٨ آب ١٩٤٥ »

امير اللواء قائد - القوات العسكرية المرباطة في الموصل واربيل و كركوك

الحكومة والرأي العام

رأت الحكومة ان تقاطع الرأي العام بالاجراءات المقرر اتخاذها فأصدرت هذا البيان :

« أن الشعب العراقي مطلع ولا شك على الاعمال الاجرامية التي كان قد قام بها الملا مصطفى
البرزاني والتي كبدت البلاد اضراراً مادية ومعنوية ، ورغم ذلك فإن الحكومة كانت قد رأت أن
تسلك سلوك الذين لا الشدة للرهنة على حسن نيتها ، فقامت باستصدار التشريع اللازم لغفره ،
وعفو اتباعه عن الجرائم التي ارتكبوها ، كما أنها قامت بإبداء المساعدات المادية الوفيرة لتفدية
حال السكان في المنطقة المذكورة ، وقامت أيضاً بالاعمال العمرانية التي تؤول الى فائدة سكان
المنطقة وخيرهم ، ولكن بالرغم من ذلك كله ، فإن الملا مصطفى أبى إلا أن يقوم مع بعض اتباعه
بالاعمال الاجرامية ، والتحالفات القانونية ، الامر الذي ادى الى اضطراب الأمن ، وزوال السكينة
والطمأنينة من بين سكان المنطقة المذكورة لهذا فقد قررت الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة
للقبض على المجرمين ، واعادة الأمن والطمأنينة في تلك المنطقة ، بغية تمكين الحكومة من ممارسة
سلطاتها واعمالها الاصلاحية من تأسيس المدارس ، والمستشفيات ، وإلى غير ذلك من الاعمال التي
يحتاجها سكان المنطقة ، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر »
مدير الدعاية العام (١)

١٣ آب ١٩٤٥

بيان لمصرف لواء اربيل

والى جانب البلاغ الرسمي الذي اصدورته مديرية الدعاية العامة أذاع متصرف لواء اربيل
البيان التالي الى اهالي لوائه فيما يخص حركات الملا مصطفى واعمال جماعته :

« ان الحكومة بعد أن أصدرت قانون العفو العام عن البارزانيين ، قامت باتخاذ التدابير اللازمة
لتعمير المنطقة ، وتوفير حياة سعيدة للاهلين ، فوزعت مجانياً آلاف الاطنان من الحبوب على السكان ،
وجهزت الفقراء بكميات كبيرة من الملابس ، وقد اوصلت الى المنطقة ما تحتاجه من المواد
التعويضية كالسكر ، والشاي ، والمنسوجات ، وباشرت بإنشاء المستشفيات ، والمدارس وما يتطلبه
حفظ الأمن من الخافر ، والمراكز الحكومية ، وهي تفكر في مزيد المساعدة الى اهالي المنطقة
بإعطائهم سلفات زراعية ، لتمكينهم من مواصلة اعمالهم الزراعية . ولكن الملا مصطفى وجماعته
لم ترق لهم هذه الاعمال الرامية الى تحسين حالة الاهلين ، وتوطيد الأمن والنظام ، فقد سبق لهم
أن قاموا بما يعرف تلك الاعمال ، واخيراً لما رأوا عزمها الاكيد على المضي في خطتها السالفة الذكر
قاموا بارتكاب اعمال اجرامية خطيرة ضد الافراد وضد الحكومة كما انهم باشرؤا بقتل الاشخاص
الابرياء خيانة ، وقد بلغت وحشيتهم حداً أنهم قتلوا جريحاً في فراشه . ولما استفحل امرهم لم تر
الحكومة بداً من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأديبهم ، لكي تتمكن من استئناف منهجها الرامي
الى الاصلاح والتعمير ، ولذلك فالمطلوب من الاهلين بعد أن اطلعوا على هذه الحقائق وعلى نيات

الحكومة الحسنة تجاههم وعزمها الاكيد على ترفيعهم - ان لا يشتدوا باعمال الملا مصطفى ، واعمال جماعته الاجرامية ، وان لا يساعدوهم ، بصورة من الصور ، وأن يتعدوا عنهم لتلايلهم الاذى عند ما تقوم قوات الحكومة بتوجيه ضرباتها التأديبية اليهم . كما وعليهم أن لا ينخدعوا بما يبثه الملا مصطفى وشركته من الأكاذيب والتلفيقات . وأما الذين يخافون من بطش المجرمين فعليهم أن يلتجئوا إلى المناطق البعيدة الخارجة عن منطقة المجرمين وأن الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لا يواءم الملتجئين »

٢٠ آب ١٩٤٥ متصرف لوا. اربيل^١

سير الحركات التأديبية

وكان لا بد من اطلاق الشعب على سير الحركات العسكرية في منطقة بارزان فأصدرت هذا البيان في يوم ١٩ ايلول سنة ١٩٤٥

« لقد سبق للحكومة ان اطلعت الرأي العام في بيانها الذي اذاعته بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٥ على الاعمال الاجرامية التي قام بها الملا مصطفى وعصابته ، مما حدا بها ان تقوم بالاجراءات التأديبية المقترضة وترى الحكومة من المفيد ان تطلع الشعب العراقي على الاجراءات التي تمت حتى الآن .

أولاً - ظهرت قوات الحكومة منطقة قولة الكائنة بين جبل عقره وجبل بيرس من العصابة البارزانية التي كانت بقيادة الملا مصطفى نفسه ، بعد عدة مصادمات ، وتكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة ، وان قوات الحكومة لا زالت مستمرة في مطاردة العصابة وأن جبل بيرس أصبح على وشك أن يتطهر منها . وما هو جدير بالذكر أن عشيرة الزبياريين الذين دخل الملا مصطفى عنوة في منطقتهم أظهروا استيائهم من عمله ، فقاوموه فمليا لطرده من منطقتهم التي يقع في ضمنها جبل بيرس .

ثانياً - ظهرت قوات الحكومة ، بعد مصادمات جرت ، منطقة شرقي العمادية حيث كانت تعبت عصابة الملا مصطفى ، وترايط قوات الحكومة الآن في سوري المشرف على منطقة بارزان نفسها

ثالثاً - طردت قوات الحكومة ، بعد مصادمات جرت ، العصابة البارزانية التي كانت تعبت في منطقة نيزوه ريكان ، ودخلت القوات الحكومية فعلا منطقة بارزان في تلك الجهة واحتلت قرية ديري .

رابساً - طردت العصابة البارزانية من منطقة سيده وكان وأصبحت منطقة برادوست خالية من افراد العصابة المذكورة بعد مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر فادحة .

خامساً - تقدمت قوات الحكومة على خط بافستيان مفديان مازن واحتلت القرية الاخيرة بعد أن كبدت العصاة خسائر جسيمة

سادساً - أصبحت عصابة الملا مصطفى مطوقة بقوات الحكومة من مختلف الجهات ، وسيكون مصيرها اما الاستسلام أو الابادة .

سابعاً - ان العشائر المجاورة إلى منطقة العصاة استنكرت جميعها أعمال الملا مصطفى وعصابته وأظهرت ولائها وإخلاصها للحكومة ، وقد قامت بمساعدات فعلية لقوات الحكومة التي تطارد الشقاة وتضيق عليهم الخناق^١ بغداد ١٩٤٥/٩/١٩ مدير الدعاية العام

طرد العصاة من أحد الجبال

واستطاعت القوات الحكومية أن تطرد العصاة من «جبل بيرس» بيدو فأصدرت مديرية الدعاية هذا البيان :

« طردت قوات الحكومة الملا مصطفى البارزاني وعصابته من جبل بيرس بعد مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة وانهزمت فلول العصابة عابرة نهر الزاب نحو جبال بارزان وبذلك تم تطهير منطقة الزبيار بأجمعها من العصابات البارزانية والقوات الحكومية مستمرة في المطاردة وتضييق الخناق على العصاة »

بغداد ١٩٤٥ / ٩ / ٣٠ مدير الدعاية العام^٢

استمرار الحركات التأديبية

وفي يوم ٣ تشرين الأول ١٩٤٥ م اصدرت الحكومة هذا البيان

« ١ - عبرت قوات الحكومة نهر الزاب ، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبدها الخسائر الفادحة واحتلت (بله) مركز قضاء الزبيار . انهزمت فلول العصابة إلى جبل شيرين »
« ٢ - طردت قوات الحكومة الشقاة من «كلي بالنده» بعد أن كبدهم خسائر فادحة ، وهي مستمرة في تعقيهم والتنكيل بهم .

« ٣ - قدمت قوات الحكومة من (ديزي) واحتلت قرية (اركوش) بعد أن طردت الشقاة وكبدهم الخسائر

« ٤ - تقدمت قوات الحكومة على طريق خليفان - ريزان ، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبيدها الخسائر ، واحتلت جسر خلان حتى قرية (جعفران)

« ٥ - لازالت قوات الحكومة تطارد فلول العصاة وتضييق عليهم الخناق من كل الجهات » اه^٣

بغداد في ١٩٤٥/١٠/٣ مدير الدعاية العام

(١) جريدة النداء العدد (٣٢١) بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٤٥

(٢) جريدة الزمان العدد (٢٤٣٩) بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٤٥

(٣) جريدة الزمان العدد ٢٤٤٢ بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٤٥

بلاغ آخر

- وعادت الحكومة في السادس من تشرين الاول ١٩٤٥ فأصدرت هذا البلاغ :
- ١ - احتلت قوات الحكومة بارزان ، وطردت الملا مصطفى وعصابته منها بعد أن كبدهم خسائر كبيرة
 - ٢ - احتلت قوات الحكومة قرية (فيما) وطردت العصابات البارزانية منها
 - ٣ - احتلت قوات الحكومة (بلوك) وطردت الشقا مناه ، بعد أن كبدهم خسائر كبيرة
 - ٤ - لا زالت قوات الحكومة تطارد فلول العصابات البارزانية وتضيق عليها الحناق اه^(١)
- بغداد في ١٠/٦/١٩٤٥ مدير الدعاية العام

الحكومة تسيطر على الموقف

- كان بديها أن تسيطر الحكومة على الموقف في بارزان ، سيطرة تامة ، بعد أن اشتكت القوات الجوية مع القوات الأرضية في تعقيب البارزانيين وإزالة الضربات الملاحقة بهم على نحو ما جرى في اللاويين : الديوانية والناصرية في السنتين ١٩٣٥ و ١٩٣٦م وإلى هذا يشير هذا البلاغ
- ١ - تقدمت قوات الحكومة من (ليالوك) فاحتلت (مركة سور) وانهزمت فلول العصابة البارزانية بعد أن تكبدت خسائر كبيرة
 - ٢ - تقدمت قوات الحكومة من (جعفران) واحتلت (شاندور) بعد أن طردت العصابة البارزانية وكبدها بعض الخسائر ، وبذلك فقد طهر طريق خليفان ربران من الشقا
 - ٣ - تقدمت قوات الحكومة التي استولت على (كلي بالنده) ووصلت بارزان بعد أن ظهرت بطريقها تلك المنطقة من الشقا
 - ٤ - تقدمت قوات الحكومة واحتلت سلبي بعد أن ظهرت تلك المنطقة من الشقا
 - ٥ - لا زالت قوات الحكومة تطارد الفلول المنهزمة من العصابة البارزانية وتضيق عليهم الحناق^(٢)
- ١٩٤٥/١٠/٨ مدير الدعاية العام

انتهاء الحركات

- وكان آخر بلاغ صدر عن الحكومة بخصوص حركات بارزان هو :
- ١ - احتلت قوات الحكومة (شروان مازن) و(جامد) و (كافي وطن) بعد أن طردت فلول العصابات البارزانية منها وكبدها خسائر كبيرة

(١) جريدة الزمان العدد (٢٤٤٤) بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٥

(٢) جريدة الزمان العدد (٢٤٤٩) بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤٥

٢٥ - تمسكت قوات الحكومة ، والقوة الجزية ، فلول العصابات البارزانية المنهزمة ، حتى الحدود الايرانية ، حيث قسملت إلى داخل الحدود المذكورة ، بعد أن تكبدت خسائر جسيمة .
٣ - بالنظر لهروب الشيخ أحمد البارزاني ، والملا مصطفى ، مع فلول عصاباتهم إلى الأراضي الايرانية تعتبر الحركات العسكرية منتهية » اه

مدير الدعاية العام

١٩٤٥/١٠/١٣

الاحكام الصادرة

ومما يذكر بهذه المناسبة أن المجلس العرفي العسكري المنعقد في أربيل بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٤٥ أصدر حكم الاعدام غياباً بحق (٣٥) متبرداً بينهم الملا مصطفى ، وشقيقه الشيخ أحمد بارزان ، وسبعة من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بالثوار ، مع مدرس ، ونائب عريف ، وشرطيين ، كما حكم على سبعين آخرين بالانشغال الشاقة المؤبدة وأن أربعة من الضباط المحكومين بالاعدام استسلموا بعد عدة أشهر على أمل أن يتألوا عفواً من الحكومة كما ناله زملاؤهم فأعدموا لفرارهم من الجيش إلى جانب الثوار ولم ينلهم العفو وهكذا أثرت الحكومة بالبارزانيين ضربة قاصمة بحيث لم تقم لهم قائمة أخرى إلى تاريخ صدور هذا الكتاب مطبوعاً

اجتماع مجلس النواب وعلمه

صدرت الارادة الملكية المرقمة (٥٥٨) والمؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٥م بدعوة مجلس الأمة إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث من دورته الانتخابية العاشرة في يوم السبت الموافق ١ كانون الأول ١٩٤٥ وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨ المعدلة من القانون الاساسي . فاجتمع في اليوم المذكور ، حسب المراسيم المعتادة ، وافتتح الاجتماع سمو الوصي المعظم بالقاء «خطاب العرش» الذي أعدته «الوزارة الباجدية الثانية» ثم انتقل الاعيان إلى بناية مجلسهم وانتخبوا السيد نوري السعيد رئيساً لمجلس الاعيان ، أما مجلس النواب فقد جدد انتخاب الحاج محمد حسن كبة لمنصب الرئاسة « كما كان في الاجتماع السابق »

ولما كانت مدة اجتماع مجلس الأمة ستة أشهر ، ومدة تعطيله ستة أشهر ، فقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٣١) والمؤرخة في ٣٠ أيار ١٩٤٦ بتعطيل مجلس النواب اعتباراً من اليوم الأول من حزيران ١٩٤٦م وبذلك يكون قد أتم اجتماعه القانوني ، وهو ستة أشهر ، عقد خلالها (٤١) جلسة وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (١٢) فقط

وفي ٣ حزيران ١٩٤٦ دعي مجلس الأمة إلى الاجتماع للبت في الميزانية العامة وكان «مجلس النواب» قد فرغ منها في ٢١ أيار من هذه السنة وأحالها على مجلس الاعيان فأنحصر أمر البت فيها

بمجلس الأعيان ، وصدرت الإرادة بفض هذا الاجتماع في ٦ تموز سنة ١٩٤٦
وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ صدرت الإرادة الملكية بمحل مجلس النواب للأسباب المذكورة
فيها وهي :
رقم ٧٧٠

« بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة حرب إلى حالة سلم ، وضرورة اتخاذ تشريعات
تلائم هذه الحالة الجديدة التي تتطلب أن يسود السلم في العالم ورغبة في استطلاع رأي الأمة في
كيفية السير على هذا المنهج ، وبما أن الوزارة تعتقد أن ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد يمثل
سائر طبقات الأمة طبقاً لقانون الانتخاب الجديد فقد :

أصدرنا هذه الإرادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ المعدلة من القانون الأساسي كوبنا .
على ما عرضه رئيس الوزراء . بمحل مجلس النواب على أن تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة
القانونية . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥ واليوم الحادي
والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦

نوري السعيد : رئيس الوزراء عبد الإله

✽ خطاب العرش ✽

ولما كنا قد أثبتنا في « المجلدات السابقة من تاريخ الوزارات » خطاب العرش كافة التي أقيمت
في حفلات افتتاح « مجلس الأمة » في اجتماعاته الاعتيادية وغير الاعتيادية لأنها تتضمن المناهج
الوزارية والأعمال التي أنجزتها كل وزارة فقد رأينا أن ننشر هنا خطاب العرش الذي ألقاه سمو
الوصي في حفلة افتتاح الاجتماع الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية العاشرة في أول كانون
الأول سنة ١٩٤٥ م وهو :

حضرات الاعيان والنواب :

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم كل خير وتوفيق في هذا
الاجتماع المبارك ، الذي هو أول اجتماع لمجلسكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بانتصار الجبهة
الديموقراطية التي وقفنا إلى جانبها باخلاص .

إن العراق سيشارك في منظمة الأمم المتحدة ، التي وضع ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو ،
وقد سبق لمجلسكم أن أبرم هذا الميثاق الذي سيكون رائدنا في علاقاتنا مع الأمم المتحدة كافة
وانا لنسأل الله تعالى أن تكفل هذه المنظمة للأمم أجمع سداً وطمانينة مؤسسين على العدل والحرية

وانا لنحمد الله تعالى على تحقيق أمانينا بتأسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي نرجو أن تكون عنوان التآخي والوحدة بين الاقطار العربية كما نأمل أن تصبح أداة تعاون وانسجام بين الدول العربية كافة في مجابهة العالم الجديد بعد الحرب . ولقد ظهرت ثمرة الجامعة فعلا من مواقفها الموقفة في الدفاع عن سورية ولبنان ، وها هي اليوم تعمل من أجل فلسطين والاقطار العربية الاخرى . فإن وضع فلسطين لما يشغل بالنا على الدوام ، وان حكومتنا لن تدخر وسعا في مساعدة سكان فلسطين بشقي الوسائل لنيل أمانهم القومية الحقة .

وقد فكرت حكومتنا في حالة ليبيا فبسطت رأيا أمام مجلس وزراء الخارجية المنعقد في لندن طالبة الاعتراف باستقلال سكان ليبيا العربية ، ومعاملتهم بروح الميثاق الاطلنطي وانه لمن دواعي سروري أن يزور العراق في هذه الآونة صاحب السمو الملكي ، الامير عبدالله سيف الاسلام ، نجل جلالة الامام يحيى حميد الدين ، ملك اليمن ، فإنه بزيارته هذه يقيم دليلا محسوسا على ما بين العراق واليمن ، من أخوة صادقة ، وعلاقات طيبة نرجو أن تردهم مع الأيام . لقد قبلنا في شهر مايس الماضي دعوة جلالة ملك بريطانيا العظمى لزيارة المملكة المتحدة البريطانية ، ودعوة فخامة الرئيس ترومان لزيارة الولايات المتحدة الاميركية ، ودعوة فخامة الرئيس عصمة اينونو لزيارة الجمهورية التركية . فكان لهذه الزيارات كلها أثر محمود في توطيد العلاقات الطيبة القائمة والحمد لله بيننا وبين هذه الممالك الصديقة .

أما زيارتنا لانكلتره فقد عززت العلاقات الوثيقة التي أثبتت الأيام أهميتها بيننا وبين الخليفة المعظمة ، تلك العلاقات المؤسسة على معاهدة التحالف العراقية البريطانية ، وكذلك فإن زيارتنا لأمير كاقد أوقفنا على مدى التقدم الصناعي ، والزراعي ، ومشاريع الإعمار والري العظمى ، التي حققتها الولايات المتحدة الاميركية بفضل تطبيق أساليب العلم الحديث .

وأما زيارتنا لتركية فقد أوحى إلينا ضرورة التقارب والتعاون بصورة متزايدة مع الجارة العزيزة تركية .

وبعد رجوعنا من أوردية شرف العراق حضرة صاحب السمو الملكي عمنا عبد الله المعظم ، أمير شرق الاردن ، وقد جرت مع سموه الملكي مباحثات عززت أواصر الولاء والاخاء بين البلدين .
أيها السادة :

ان حكومتنا قائمة بالاجراءات اللازمة لتوطيد الامن ، وترصين دعائم الاستقرار ، وإحلال الطمأنينة في البلاد ، وتحكيم القوانين في جميع الأعمال ، وقد اتخذت التدابير اللازمة لتقوية الشرطة ، من حيث العدد والعدد ، وقد قضت الحكومة على عصابة مصطفى البارزاني ، التي قامت بأعمال إجرامية استنكرها الشعب بعنصره الكرديين العربي والكردي ، ولا بد لنا من التنويه عن التعاون

الوثيق الذي قام به العراقيون الاكراد في القضاء على تلك العصابة ، وان الحكومة جادة في اتخاذ جميع ما يمكن لاصلاح وترقية شؤون المنطقة التي وقعت فيها الاضطرابات .

ان حكومتنا جادة في تنظيم لائحة ميزانية سنة ١٩٤٦ مراعية في ذلك الاسس التي تضمن التوازن فيها ، مع بذل عناية خاصة في سبيل تخصيص الاعتمادات الضرورية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، والثقافية ، والصحية ، وان وضع الميزانية يبشر بالتفاؤل ، وقد حصلت زيادة مهمة في بعض الايرادات ، من شأنها أن تسد النفقات الطارئة ، وان تزيد الفضة المتراكمة لدى الخزينة .

أما الناحية القضائية فقد أولتها حكومتنا كبير اهتمامها ، فعملت على رفع مستوى مؤسساتها عن طريق التشريع الضامن لحسن توزيع العدل ، وقد أنجز مجلسكم العالي القوانين التي ظهرت آثارها المستحسنة . وان الحكومة جادة في إعداد لوائح قانون الشركات ، وقانون تنظيم المحاكم الدينية ، وأصول المرافعات الحقوقية ، وقانون الوقف ، وقانون الحاماة . كما وان الجهود التي بذلت في وضع لائحة القانون المدني قد تكملت بالنجاح ، وستقدم اللائحة لمجلسكم العالي في هذا الاجتماع كما وان الحكومة ستقدم لمجلسكم في هذا الاجتماع لائحة قانون انتخاب النواب ، وإلى جانب ذلك فقد أخذت الحكومة بنظر الاعتبار وضع الاعتمادات لتنظيم التشكيلات المدنية ، التي تمس الحاجة إليها ، وهي مهتمة بتوسيع أعمال التسوية

لقد وضعت حكومتنا نصب عينها تقوية الجيش ، واتخذت الاجراءات اللازمة لتنظيمه على الاسس العصرية ، ورفع مستوى تدريبه ، بما يلائم التطورات العسكرية الأخيرة ، وببشر بتسليحه بالأسلحة الحديثة ، وتنمية قوته الجوية ، وبذلت عناية كبيرة باتخاذ الوسائل للترفيه عن الجنود . وقد تجلت كفاية الجيش في حركة التأديب التي اتخذتها الحكومة ضد البارزانيين .

ان حكومتنا معنية بتنظيم منهاج مشاريع الري ، وقد بدى فعلا باستئناف أعمال مشروع الحبانية ، الذي كان قد أجل العمل فيه منذ سنة ١٩٤١ وسيشمل هذا المشروع ، بالإضافة إلى إكمال الأعمال المقررة سابقاً ، القيام بإنشاء جدول الذبان وناظمه . وبهذا ستتحقق الأغراض الرئيسية من المشروع وهي استعمال بحيرة الحبانية لتخفيف وطأة الفيضان ، وخزن المياه لاستعمالها لأغراض زراعية . أما مشروع خزان بجمعة فما زالت الحكومة مستمرة على اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيقه . وقد بدأت حكومتنا فعلا باستعمال الوسائل الميكانيكية في قطهير الجداول والترع . أما ما يخص السكك الحديدية فقد بوشر بإنشاء الخط الحديدي بين كركوك واربيل ، وسيشروع قريباً بإنشاء الجسر الحديدي المشترك للقطار والسيارات على نهر دجلة في بغداد . كما ان إدارة السكك ستقوم قريباً بافتتاح مصلحة جوية عراقية بين بغداد والبصرة ، وبين بغداد والموصل ، والفكرة متجهة إلى توسيع المصلحة الجوية المذكورة إلى البلاد المجاورة ، وستعنى حكومتنا

بتحسين المصانف .

ان حكومتنا تولي شؤون المعارف عناية خاصة ، فهي مهتمة برفع مستوى مختلف مؤسساتها وخاصة المدارس المهنية منها ، فوضت لها نظماً ومناهج تكفل نجاحها ، ورغبة في رفع كفايات المدرسين ، وزيادة عددهم ، قد اهتمت بدور المعلمين ، وفتحت كلية جلاله الملكة عالية لسد حاجة المدارس المتوسطة للبنات ، والحكومة جادة في إرسال البعثات العلمية ، لتقوية ناحية الاختصاص كما أنها وضعت نصب عينها تأمين راحة الطلاب ، وتثقيفهم ، وصحتهم ، بتأسيس مساكن ، وفنودي ودورات دراسية لهم في مختلف الأولوية ، وإنشاء مستشفى خاص للمعارف

ومن المقاصد الهامة التي تعنى حكومتنا بها عناية خاصة ، الاستمرار على مكافحة الامراض وتكثيف إيفاد الاطباء للتخصص ، والمضي في إصلاح دوائر النفوس والاحصاء ، ورفع سوية العمال الاقتصادية من حيث أجورهم ، وتوفير مساكن صحية لهم ، وقد تم بناء مجموعة من الدور لمدينة العمال ، وسيضاف إليها مجاميع أخرى إلى قدر الكفاية ، وقد اتخذت الاجراءات لتشييد دور مماثلة في أماكن أخرى ، وخاصة لعمال السكك الحديدية . وان المهمة مبذولة لإصلاح دائرة شعبة العمال وقد تم فعلاً استقدام خبير لهذا الغرض

قد اتخذت التدابير لتحسين حالة الغابات وتوسيعها . ولان تألو الحكومة جهداً في مكافحة الجراد ، والقضاء على حشرة الدوباس ، وقد تابعت الحكومة خططها في توزيع الساحبات والخاصات وغيرها من الوسائل الفنية الميكانيكية ، فوزعت على الزراع عدداً كبيراً منها ، وقد يوشح بتطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيله ، فتم توزيع الوجبة الاولى منها ، وستوزع مساحات أخرى أكبر خلال السنة القادمة . هذا وبالنظر لأهمية مشروع تصفية النفط ، فإن الحكومة جادة في سبيل تنفيذه بأقرب فرصة ، وقد استقدمت الحكومة خبيراً لتحسين وتنظيم صناعة التبغ واتخذت الترتيبات اللازمة لتشييد مخازن للتنظيف وخزن الجبوب في بغداد

ان حكومتنا ، تنفيذاً للخطة التي وضعتها ، قد عملت على رفع الكثير من القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير ، كما انها اجازت التصرف بكثير من المواد بصورة حرة ، غير انها بالرغم من انتهاء الحرب قد حرصت على عدم الافراط في إطلاق القيود فيما يتعلق بإجاعات السكان الضرورية آخذة بنظر الاعتبار الاوضاع الاقتصادية السائدة في أقطار العالم إذ أنه بالرغم من إعلان الهدنة ما زال الانتاج قليلاً في بعض المواد ، وحصصنا من ذلك محدودة ، ومتى ما تحسن الانتاج فإنها ستخفف القيود أكثر فأكثر ، مستهدفة بالدرجة الاولى مصلحة المستهلكين .

هذا وأرجو الله تعالى أن يقرن أعمالكم بالنجاح ، وأن يلهمكم الحق والصواب فيما تشرعونه تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم

﴿ مناقشة خطاب العرش ﴾

كان «خطاب العرش» الذي افتتح به اجتماع مجلس الأمة في ١ كانون الاول سنة ١٩٤٤ قد اعتبر «منهاج الوزارة الباجية» فلما انتهت سنة القائه واجتمع المجلس المشار اليه في ١ كانون الاول ١٩٤٥ م استمع إلى خطاب العرش الثاني فانتهر النواب مناقشة العريضة الجوابية على هذا الخطاب فعددوا أعمال هذه الوزارة خلال مدة بقائها في الحكم وما استطاعت أن تنفذه من أعمال وتنجزه من مشاريع فإذا هي صفر إلى الورا.

قال نائب لواء بغداد « سلمان الشيخ داود » وهو من مؤيدي الوزارة « يوسفني أن أقول أن الوزارة القائمة لم تحط خطوة واحدة في سبيل تطهير الادارة وتنقيتها من داء الرشوة الوبيل فقد اتسع الخرق وأصبح دفع الرشوة لتمشية الاشغال مقدماً على دفع الضريبة القانونية ، وأصبح لكل عمل من أعمال الموظفين ثمن معين ووسطاء ودلالون وسامسة مقرررون ، قليل من الحزم وقليل من الانتباه ، وقليل من التنظيم ، كانت تكفي للضرب على أيدي المثات في أيام محدودة إن لم يكن آلاف الألوف من هؤلاء الموظفين السيئي الاخلاق بمن لا ضمير لهم ولا وجدان . لقد بلغ السيل الزبى ، وانتزعت هيبة الحكومة من النفوس ففقدت دواوين الحكومة حرمتها وكرامتها وديست في سبيل دريهمات معدودات حقوق الضعفاء ، وامتهنت العدالة ، واختل نظام الحكم وتضعفت ما كنة الدولة وليس من يعمل على إيقاف الأمر عند حده وهذا عيب ونقص نتقد عليه الوزارة أو أية وزارة أخرى تتفاضى عن مثل هذا »^(١)

وقال نائب لواء الديوانية « سعد صالح

يقول المعارضون المتشائمون أن ذلك المنهاج - منهاج الوزارة الباجية - كان كما قيل عنه في وقته أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة ، فلو أريد تطبيقه لاحتاج إلى قرون عديدة ، وإذا تابعنا رأي الحكوميين في المدة اللازمة له فانه يتطلب إلى مئة سنة ، كما قدر أحدهم . وبما أن المدة التي أمضتها الحكومة هي سنة وسبعة أشهر فليس في قدرتها تطبيق $\frac{1}{4}$ بالمئة منه تقريباً . على أن هذه النسبة المثوية لم تتحقق بل لم يقف الوضع السيئ الذي منيت به الآن عند حده كما تفضل مقرر اللجنة ، وإنما سارت البلاد من سيئ إلى أسوأ وقد أصيب كيان الدولة بأمراض اجتماعية وسياسية في هذا العهد ليس من السهل شفاؤه منها »^(٢)

وقال نائب لواء العمارة الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« وفي أوائل سني الحرب - الثانية - طرأ تحول واضح على السياسة البريطانية ، ولكنا

(١) عاشر مجلس النواب السنة ١٩٤٥-١٩٤٦ من ١٠٤-١٠٥

(٢) المصدر نفسه من ١٠٨-١٠٩

لا ندرى هل كان هذا التحول من مبتكرات البريطانيين الذين وجدوا في الشرق الأوسط بعد الحرب ، أو أنه جرى بموافقة الحكومة البريطانية هذا أمر نجمله في الواقع إلى هذه اللحظة ، وعلى كل فهذه السياسة الجديدة تقضي حسبما يتراى لنا أن تقوم في البلاد حكومة مسيرة لا بخيرة ، وسلطة لا تتمتع بزايا الاستقلال ، وعليه أصبحنا نرى شؤون البلاد تدار وفق هذه السياسة الجديدة خصوصاً منذ سنة ١٩٤١ وقد جرت كل التعيينات لاشتغال مناصب الدولة العليا وغير العليا أيضاً وفق هذه السياسة ، كما أقصي كثير ممن يظن أنهم خصوم لهذه السياسة وأبعدوا عن الميدان ، وظهرت وجوه جديدة ما كان لها أن تظهر لولا تلك الظروف ، وإذا كنت أفسف لشيء فإنني أفسف أن يتم ذلك في عهد الباجه جي رئيس الوزراء الذي كنا نعرف فيه حسن النية وطيب السرية « ١ -

وقال نائب لواء الحلة ، جعفر حمدي :

« لناخذ بأيدينا صورة من خطاب العرش للسنة الماضية ، وصورة من خطاب العرش لهذه السنة ولنقارن بينهما ، ولننظر أي الوعود برت بها الحكومة مما جاء في الخطاب السابق ؟ وأي اصلاح شامل أو غير شامل قامت به الحكومة خلال مدة حكمها ؟ قات انها ستقوم بالتعليم الاثامي ، وتنظيم البلديات ، وامور الزراعة ، إلى آخر ما وعدتنا به تلك المواعيد التي أحصتها إحدى الصحف فكانت ٢٦ وعداً فإن تلك الاصلاحات ؟ أين الاصلاح في الادارة وفي تنظيم البلديات وتنظيم تجارة الجبوب والزراعة ؟ تهدينا إلى ذلك الوزارة المحترمة « ٢ -

وقال نائب لواء السليمانية ، ماجد مصطفى :

« في اعتقادي أن نظام الحكم الموجود لدينا هو فاسد من أساسه ، فالماكنة نفسها فاسدة ولا يمكن أن نتغلب على الصعاب ما لم نغير الماكنة ، ولكن كيف نغيرها ؟ ومن هو الذي سيغيرها ؟ سادتي لقد تكونت لدينا طبقة معينة سميت بالطبقة الحاكمة ، وأصبحت معلومة ، ولها نفسية خاصة ، وطابع خاص ، وتعتبر نفسها بعيدة عن طبقة الشعب ، والحقيقة أن الهوة سحيقة بينها وبين الشعب ، وبالنظر إلى الأساليب والطرق التي عاجلت هذه الطبقة أمور البلاد بها ، واستمرارها في هذا الحكم الفاسد ، فإنه قد أثر على نفسية الشعب فأصبح باستمرار الزمن وباستمرار وجود الحكم الفاسد يرضى بكل شيء . « ٣ -

هذا قليل من كثير من الانتقادات التي وجهت إلى « الوزارة الباجه جية الثانية » ونستطيع أن نقول بأن هذه الانتقادات وأمثالها هي التي حملت الوزارة على ترك الحكم بعد مدة قصيرة

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥/٤٦ ص ١٣٥

٢ - المصدر نفسه ص ١٣٩ (٣) المصدر نفسه ص ١٤١

✽ الجيوش الامريكينة في العراق ✽

لما شهت ألمانية النازية الحرب على روسية السوفيتية في ٢٥ آب ١٩٤١ م واخترت القوات البريطانية «حياد إيران» لتأمين الامدادات إلى الروس ، رأت امريكا أن تساهم بريطانية في تقديم العون إلى الاتحاد السوفياتي ، بغية توحيد الجهود لدحر الالمان فلما دخلت اليابان في هذه الحرب إلى جانب الالمان في أواخر العام ١٩٤١ م ، ضاعفت الولايات المتحدة الامريكينة امداداتها العسكرية إلى روسية السوفياتية حتى إذا انتهت هذه الحرب بنصر الحلفاء ، واندحار اليابان والالمان في أواسط عام ١٩٤٥ م كان لا بد من سحب القوات البريطانية والامريكينة من إيران ، فاقص وزير امريكا المفوض في بغداد بالسلطات العراقية المسؤولة لهذا الغرض ، فالتخذ مجلس الوزراء القرار التالي :

« قلي كتاب وزارة الخارجية المرقم غ ١٨٦٠-٢ والمؤرخ ١٢-١٢-١٩٤٥ الباحث عن المداولة الجارية بين فخامة وكيل وزير الخارجية ، وبين القائم بأعمال المفوضية الامريكينة في بغداد ، حول جلاء الجنود الامريكين من إيران والمتضمن الاسباب التي تدعو إلى نقل الجنود الامريكينة المذكورة مع معداتها ولوازمها بواسطة عبر الطرق البرية إلى موانئ البلاد المجاورة ، وطلب السفارة الامريكينة موافقة الحكومة العراقية على النقل والمرور من الطرق البرية العراقية للوصول إلى الموانئ المذكورة ، واستمع المجلس إلى الايضاحات التي أدلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ولدى المداولة ، وبالنظر إلى الاسباب المذكورة ، والايضاحات الواردة ، قرر المجلس الموافقة على مرور القوات الامريكينة ومعداتها ولوازمها عبر الطرق البرية العراقية التي ستعين بالاتفاق من قبل وزارتي الداخلية والدفاع وذلك بغية وصول تلك القوات إلى الموانئ المجاورة على أن لا تكون مدة اقامتها وبقائها في العراق أكثر مما تتطلبه حالة النقل ، على أن يقوم موظفون تختخبهم الوزارتان المشار إليهما بملاحظة هذا النقل »

هذا هو القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٥ وقد تألفت لجنة خاصة لتأمين مرور القوات الامريكينة عبر الاراضي العراقية حسب الترتيبات التي أقرها المجلس المشار اليه في هذه الجلسة ولوحظ عليها أثناء مرورها أنها كانت متبرمة من التدابير التي اتخذتها ضدها في إيران القوات البريطانية والروسية ، وأنها كانت تشعر بقرب حلول التشاكس والتباغض بين الروس والامريكان محل التألف الصوري الذي شهده ايام الحرب الطاحنة

✽ البوبيل الفضي للعبش العراقي ✽

بعد تكوين الوزارة النقيية الاولى في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ م شرع وزير الدفاع

الوطني فيها ، وهو يومئذ الجنرال جعفر العسكري ، في تأليف نواة للجيش العراقي فألف هيئة الضباط في مقر الوزارة في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٢١ لترسم الخطط التي ستسير عليها دواثرهم في المستقبل فاعتبر هذا اليوم تاريخ تكوين الجيش العراقي فلما توج الامير فيصل بن الملك حسين ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ حدث نشاط محسوس في أوساط وزارة الدفاع بحيث لم تفته هذه السنة حتى كان الجيش العراقي يتألف من فوجي مشاة ، وكتيبة خيالة ، وبطرية جبلية ، وسريتين نقليات دواب ، وبلغ عدد ضباطه (١١١) ضابطاً وعدد جنوده (٢٠٠٥) وهكذا استمر في النمو سنة بعد أخرى حتى بلغ في أوائل عام ١٩٤٠م «أربع فرق مشاة وفرقة آلية مؤلفة من أفواج آلية وسرايا مدرعة ورشاشات آلية ، ودبابات ، ومدفعية آلية ، ولواء حدود ، ولواء خيالة ، ومدفعية متوسطة ، وقطعات أخرى ملحقة بالجيش ، وقوة جوية مؤلفة من عدة اسراب قاصفة ، ومقاتلة ، مع اسراب تعاون وتدريب وأصبح لوزارة الدفاع معامل للعتاد ولصنع البنادق وتصلح السيارات والطائرات وغير ذلك»

وبمناسبة مرور (٢٥ سنة) على تكوين «الجيش العراقي» ارتوي الاحتفال بعيد «بيوبيله الفضي» في يوم ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٦م فالتحذت التدابير المقتضاة لتعطيل الدوائر ، وإقامة معالم الزينة وعرض القطعات عرضاً عسكرياً رائعاً ، ونحو ذلك من الامور التي يحتاج اليها الاحتفال بهذه المناسبة وأصبحت بغداد في يوم الأحد الموافق ٦ كانون الثاني ١٩٤٦م وهي لإلبسة الوانا بهية من حلل الزينة ، وظهرت الصحف وهي طافحة بالمقالات التي تناسب هذا الاحتفال المجيد ، ثم بدأت القطعات العسكرية والآليات تحترق الشوارع العامة والناس ينثرون عليها الزهور والرياحين واطلقت المدافع ٢٦ طلقة بهذه المناسبة وانتهى هذا الاحتفال بالكلمة التي وجهها سمو الوصي وهي

إخواني رجال الجيش

أحييكم يا حماة الوطن ، ورمز استقلاله وسيادته ، بيوبيلكم الفضي ، راجيا من الله أن يحقق آمالنا وأمانينا لنحتفل بمستقبل الايام ان شاء الله بيوبيلكم الذهبي ، وقد حازت البلاد ما تسمو اليه من مثل عليا وذلك باشتراككم مع مجموعة أبناء الوطن في رفع اسمها وايصالها إلى القمة التي تصبو اليها وقد برهن الجيش في جميع الازمات التي انتابت البلاد على أنه مثال التضحية التي كون من أجلها ؛ وذلك كل ما دعاه داعي الاخلاص ، فمن حقنا إذن أن نفتخر بجيشنا وأن نسعى في سبيل تقدمه وازدهاره ، ليصبح عند حسن ظن الامة به ، ونبتل اليه تعالى أن يمن علينا جميعا بتوفيقه في سبيل عرش حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، ومنه العون والسداد. اهـ

✽ مشروع الجبانية ✽

« تقع » بحيرة الجبانية » على الضفة اليمنى من نهر الفرات في جنوب شرقي مدينة الرمادي فتؤلف منخفضاً واسعاً يأخذ شكل الكثرى في منظره السطحي ، وتبلغ مساحته عند امتلائه في موسم الفيضان حوالي ٤٠٠ كيلومتر مربع وتختلف كمية استيعاب هذا المنخفض بنسبة ارتفاع منسوب الامتلاء. إذا ما انشئت أعمال اصطناعية لحزن المياه في المنخفض إلا أنه يمكن تقدير معدل هذه الكمية بـ ١١٩٠٠ متر مكعب في حالة الحزن الاعتيادي »^(١)

وكانت الحكومة العثمانية قد استقدمت الجبر البريطاني السرويلى ويلكوكس إلى العراق قبل اندلاع هيب الحرب العالمية الاولى لدرس مشاريع الري فيه ، فأوصى في تقريره المرفوع في سنة ١٩١١م باستخدام « بحيرة الجبانية » لتحويل مياه الفيضان اليها للتخفيف من وطأته ، فأقرت الحكومة المشار اليها توصيته ، وعهدت إلى شركة جاكسون البريطانية بتنفيذها إفعال نشوب الحرب العالمية المذكورة دون الاستمرار على العمل

وفي عهد « الوزارة المدفعية الثانية » وضع المشروع مجدداً في المناقصة الدولية فكان أولاً سعر قدمته الشركات المختصة (٨٠٠ ، ٢٤٠ ، ١٠٠ دينار) فصرف النظر عنها ، وصرف النظر أيضاً عن إعطاء المشروع إلى إحدى الشركات فتقوم به نيابة عن الحكومة لقاء عولة قدرها عشرة بالمئة وفي عام ١٩٣٩م « أي في عهد الوزارة السعيدية الرابعة » أعطي المشروع إلى « شركة بلفور بيتي » البريطانية مقابل (٨٨٥ ، ٠٠٠) دينار على أن يتم العمل خلال ٤٥ شهراً اعتباراً من تاريخ العقد وهو ١٥ حزيران ١٩٣٩م فأكادت تقضي ستان على الشروع فيه حتى كانت حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م فتوقفت

فلما عادت الأمور إلى مجاريها الاعتيادية ، أخذت « شركة بلفور بيتي » تتحايل على الحكومة للتخلص من إنجاز هذا المشروع بعد أن ارتفعت أسعار المواد الانشائية ارتفاعاً فاحشاً ، وضوعفت أجور العمال والمهندسين كنتيجة لموجة الغلاء التي عمت أرجاء العالم . وقد وافقت الحكومة في بادئ الامر على تأجيل المشروع لمدة سنة كاملة اعتباراً من يوم ١٥ أيلول ١٩٤٢ وإلى سنة ثالثة اعتباراً من ١٥ أيلول ١٩٤٣ وكان لوجود القوات البريطانية المحتلة في العراق ، وللوضع الحربي السائد التأثير الفعّال على هذه التأجيلات

على أن توقف العمل في « مشروع الجبانية » فسمح المجال لدرسه من جديد فأدخلت عليه تحسينات متنوعة وأصبح يتكون من

أ - انشاء مدخل الجبانية ب - انشاء قناطر على الفرات في جوار المدخل ج - انشاء

(١) رسالة مشروع « بحيرة الجبانية وتطوراتها » لـ دكتور احمد سوسة ص ١

مخرج من الجبانية

وقد قدرت كلفة هذه الاعمال بـ ١٢ مليونين وسبع مائة الف دينار ، وفوضت « الوزارة الباهجية » الثانية « شركة بلفور بيتي » البريطانية القيام به على نفقة الحكومة لقاء عمولة في المئة وقبول الاتفاق ، عند عرضه على مجلس الامة للتصديق على صرف نفقاته بمصافعة من السخط والاسياء . واستطاعت الوزارة أن تحمل المجلس على إقرار هذا الصرف في ٣ كانون الثاني ١٩٤٦

بين العراق والاردن

على أثر تطور القضية الفلسطينية ، وقبل أن يعلن قرار تقسيم هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر بين العرب واليهود أعلنت « وزارة الخارجية البريطانية » أنها تريد أن تجعل « امانة شرق الاردن » مملكة عربية مستقلة كالعراق وأنه لا بد من خلق اتحاد بين المملكتين : العراقية والاردنية ، وتوحيد أساليبها العسكرية ، والنقدية ، والجزركية ، والتعليمية ، وعلى هذا وصل بغداد في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٤٦ سمو الأمير طلال ، ولي عهد شرق الاردن ، لزيارة سمو الوصي الامير عبد الإله ، ولقاءه العراقيين بما تنوي الحكومة البريطانية تحقيقه ، وبعد أن لبث في العراق ثلاثة أيام عاد إلى عمان

وفي يوم ٢ شباط ١٩٤٦ توجه سمو الوصي ، الامير عبد الإله إلى عمان يصحبه كل من وزير المالية ، صالح جبر ، ووزير العدلية ، أحمد مختار بابان ، ووزير الدفاع ، اسماعيل تامق ، فصدرت الارادة الملكية بتولي رئيس الوزراء منصب وزارة المالية بالوكالة ، وتولى وزير الداخلية مصطفى المرني ، منصب وزارة العدلية بالوكالة ، وتولى وزير الاقتصاد توفيق وهي ، منصب وزارة الدفاع بالوكالة كما عينت هيئة نيابية تقوم مقام سمو الوصي أثناء تغيبه عن العراق قوامها كل من رئيس مجلس النواب ، محمد حسن كبد ، ورئيس مجلس الاعيان صالح باش أعيان ، فقط ، وبعد أن عرجت القضايا المار ذكرها في مؤتمر عقد في « الشونة » قفل الذوات المشار اليهم عائدتين إلى بغداد فبلغوها في ٧ من هذا الشهر

ومما يذكر بهذه المناسبة أن إحدى السيارات التي كان يركبها وزراء المالية والعدلية والدفاع العراقيون انقلبت بهم في طريق عودتها إلى العراق فسيبت للوزراء بعض الرضوض وفيما يلي البلاغ المشترك الذي اذيع عما سمي « مؤتمر الشونة »

في الوقت التي خطت فيه الامة العربية خطوات موفقة نحو التعاون القومي الوثيق يكون من دواعي اغتباطنا أن نجتمع لنؤكد اعتصام العراق وشرق الاردن بمبادئ الثورة العربية التحريرية ، التي عبرت أصدق تعبير عن ارادة العرب ، واشتملت على الاماني العربية الكاملة . ونحن إذ نؤكد هذا لا نستهدف إلا مضاعفة الروابط بين الاقطار العربية جميعا ، تأييداً لميثاق جامعة الدول

العربية ، وتحقيقاً لمثل العرب العليا ، وأن تسيير هذه الاقطار المريضة بمحض اختيارها في طريق السلم والحق ، إلى الوحدة والحرية والاخاء . مستبقة دعم مسؤولياتها ووحدة الغاية ، ومواصلة الجهود المشتركة لتتمكن من اداء رسالة العرب الحديثة تلك الرسالة التي لا تنطوي إلا على إحقاق الحق ، والتسكن للحضارة الانسانية ، ومبادئ القانون الدولي ، مع احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحق تقرير مصيرها . ونحن على ضوء هذا كله لا نرى فلسطين المقدسة بلداً عربياً فحسب ، بل نرى التاريخ العربي والاسلامي بأكمله مستقراً في هذا البلد الامين الذي أجمع العرب والمسلمون أمرهم على الدفاع عن حقه وحرية بكمال الوسائل المشروعة مادة ومعنى وأنه ليسعد الشرق العربي أن يحقق التعاون الدولي والتكامل العربي أمر الشرق الأدنى وأن يزال الضرر والحيف عن الجميع ليسود العدل وتهنأ الانسانية بالاخاء العام ، والمحبة والتقدم والسلام ^(١)

✽ خطاب خطير ✽

- يقضي على تدابير الحرب الاستثنائية ويفتح أمام الشعب آفاقاً جديدة -

قامى المراقبون خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مظالم متنوعة ، ونكبوا بحرياتهم العامة نكبات لا حد لوصفها وتجرعوا من آلام التجويع والتعذيب ، والتخويف والتغريب ألواناً كثيرة ، فلما انتهت هذه الحرب بانتصار الدول الديمقراطية ، وانحزام دول المحور ، كان لابد من إرجاع الامور الى مجاريها الاصلية ، واعطاء كل ذي حق حقه . غير أن الذين استعذبوا الاوضاع الشاذة ، وحققوا لهم منافع خاصة في ظل القوانين الاستثنائية ، واحرزوا ثروات طائلة جداً خلال تلك السنوات العجاف ، لم يرق لهم الرجوع الى اساليب السلم في حكم البلاد ، واذا بسمو الوصي الامير عبد الله يأمر بعقد اجتماع خطير في هوامات العاصمة في عصر يوم الخميس الموافق ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥م ويلقي بيانا مكتوباً بذلت جهود عظيمة في صياغة عباراته ، ورصف كلماته ، فيقلب الوضع القائم رأساً على عقب . ولما سُئل رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، في مجلس النواب عما إذا كان سمو الوصي المعظم قد تدارك بذاته الكريمة النقص الذي لمسه في خطاب العرش الذي اعدته وزارته الثانية ، وألقاه سموه في اول كانون الاول ١٩٤٥م ، اجاب

« ان خطاب صاحب السمو الملكي الوصي المعظم يحتوي على اسس ومبادئ عالية واجبة الاتباع من قبل هذه الوزارة ، والوزارات التي تتعاقب على الحكم ، اه

ص ٩٠ من محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦

وفيا يلي نص الخطاب الخطير المشار اليه اعلاه :

لاشك في أنكم جميعاً تذكرون النكبة الفادحة التي حلت بالبلاد بفقد المغفور له اخي صاحب

الجلالة الملك غازي وما تلاها من إجماع كلمة ممثلي الأمة على انتخابنا لولاية العرش في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله

كانت البلاد حينئذ في وضع مقلق، يعوزه الاستقرار، ولم يكن الجهاز الحكومي سالماً، وذلك نظراً إلى ما كان قد أولده إقصاء بعض ضباط الجيش في سياسة الملكة من فساد وانحلال في مرافق الدولة الحيوية فكان طبيعياً أن توجه الجهود، قبل كل شيء، نحو التهذيب، والركون بالبلاد إلى سلامة الاستقرار، فما كادت الأمور تصير إلى شيء من ذلك يشجع على الشروع في إصلاحات أساسية، ولم يكبد المسؤولون يشروعون في إعداد العدة للبدء بتلك الإصلاحات، حتى داهم العالم الطغيان النازي بحرب اعتدائية خاطفة فاضطر المسؤولون إلى تأجيل مشروعاتهم الإصلاحية، وانشغلوا - من الجهة الواحدة - في إعداد الخطط والتشريعات المقتضية لتلك الظروف المفاجئة، وواصلوا - من الجهة الثانية - نضالهم في سبيل رد العقدا. الأربعة وعصابتهم عن غيهم، وتعديل انحرافهم عن واجب الجندي. ولم تكن هاتان المهمتان باليسيرتين فلم تلبث الأحوال أن ساءت مع الأسف، وذلك عندما تقام طيش رشيد عالي والعقدا. المذكورين على ذلك النحر الأهرج، الذي استعصى على كل علاج فكادوا مع عصابتهم أن يطرحوا بالبلاد في أخطر هاوية تعرضت لها في تاريخها، كما سبق أن بسطنا تفاصيله في خطابنا الذي أذعناه على الشعب الكريم في حينه^(١)

غير أن النعمة ما كادت تنجلي عقيب تلك المفامرة، وما كادت السلطات الشرعية تعود إلى زمام المسؤولية، حتى كانت جيوش المحور المعتدية قد اندفعت بقواها المخطمة اندفاعاً خطيراً قرب العراق والشرق الأدنى بأجمعه من الميادين الحربية بصورة أثارت القلق والاهتمام العظيمين، فاستأزم هذا التطور الجديد في سير الحرب اتخاذ إجراءات واستعدادات خاصة لضمان سلامة القطر العراقي وفي الوقت نفسه جابهت الدولة العراقية مشاكل أخرى عديدة طارئة تارة على الأفراد والتعاقب وطوراً على صورة اجتماعية، وكان بعض تلك المشاكل شديد التعقيد، عظيم الخطورة، مما تعرفونه وتلمون بتفاصيله. وطوال هذا العهد المبتدئ بوصايتنا على العرش، تعاقب على إدارة سياسة هذا البلد ومعالجة شؤونونه ومشاكله معظم رجالات الأمة

وقبيل انتهاء الحرب في الميدان الأوروبي غادرنا البلاد فرناً أميركا، وانكلترا، وتركيا، بدعوة مشكورة من حكوماتها، وعدنا وقد انتهت الحرب في الميدان الأوروبي والآسيوي فالיום وقد مضت شهور على انتهاء الحرب في كافة الميادين، بغزو الديمقراطية الساحق، وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة التي تفتقر إلى حلول عادلة، ليتوطد السلام، رأينا أنه قد آن الأوان

لنستعرض على مسامعكم الكريمة ، بوصفكم ممثلي الامة ، والناطقين بلسانها ، جانباً من الماضي والحاضر ، مسجلين الاسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ، ثم نخلص من بعد ذلك إلى ما نراه حرياً بأن يؤخذ به ويعمل على تحقيقه في سبيل اعلاء شأن هذه المملكة ، وانهاض شعبها فلقد اتضح بجلال أن القاعدتين الركينتين اللتين لم يعتورهما أي طارئ هما :-
اولا - من حيث الكيان السياسي : إن المبدأ الذي أجمع عليه دوماً هو أن الدولة العراقية ملكية ، ديمقراطية ، حرة مستقلة .

ثانياً - في ميدان السياسة الخارجية : تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطّة المعروفة ، التي وضعها ساكن الجنان عمنا الملك فيصل الاول ، بالي كيان هذه المملكة ، وقد دلت الحوادث المختلفة على بُعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطّة الرشيدة ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطّة أو منهجاً متفقاً عليه بين الحكومات أو الهيئات السياسية الوطنية يكفل الاصلاح والتقدم المنشودين . ولما كانت العوامل الاقتصادية ، والتطورات السياسية ، والاحوال العامة ، تقضي بوضع مثل هذه الخطّة التي ترسم الخطوط الاساسية لميثاق هذه البلاد الوطني ، وسياستها القومية ، على نحو لا تختلف عليه الاحزاب والهيئات الوطنية السياسية إلا في نظراتها المتباينة الى التفاصيل ، وطرائفها الخاصة بوسائل التنفيذ فقد انتهينا أنه من الضروري أن نعرض عليكم الاركان القويمة لهذه السياسة القومية العامة وذلك حسباً أملت مصلحة هذه الامة
اولا - الصيانة الاجتماعية : هي تستهدف إيجاد العمل للعاطلين ، ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين ، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي معقول للمعوزين ، وضمان العيش للعجزة وكبار السن ممن لا مورد لهم ، وصيانة كرامة الفرد وحياته . وهذه المسألة - أي الصيانة الاجتماعية - تبلغ الغاية القصوى من الأهمية بالنسبة إلى أي اصلاح حقيقي يراد تحقيقه .

ثانياً - العدل الاجتماعي : إن هذا العدل لن يتحقق بالاقتوال ، بل بالاعمال والخطط الموجهة ، لينال كل عراقي أقصى ما يستحقه من حقوقه ، دون ما انحراف ، فلا تفرقة بسبب العنصر ، ولا تمييز بداعي المذهب ، وانما ينبغي تضافر الجهود باخلاص لائقاً أي عامل من شأنه توليد هذه الفوارق ، ويجب توزيع منافع البلد ومغارمه على ابنائه بعدل لئلا ينشأ الألم والحسرة في جهة ، والظلم والجشع في جهة أخرى . وبذلك يصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوفة البنيان تتعاون على انهاض البلاد ، والدود عن حياضها

ثالثاً - اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات فلقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين ثقافة عالية من شبابها . لكن هذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيه الصحيح الذي قوامه فسح المجال لاكبر عدد من ذلك الشباب ، للاضطلاع

بمختلف المهام ، وتمكينه من تبوء المناصب الكبرى ، وممارسة المسؤوليات المتعددة ، وموالاة بالتشجيع والاسناد باخلاص ، ليتأهب للنهوض بمهام تلك المناصب والمسؤوليات منفرداً عند ما تحتم ذلك الانفراد سنن الطبيعة ، ويضمن نجاحه فيها ، وكما نحرص على بذل كل ما في طاقتنا لاعداد خلف صالح لنا من الاولاد والاحفاد مستعدين للنضال في الحياة من بعدنا ، فكذلك ينبغي للوزراء وكبار الموظفين ، بمن تنتهي اليهم الشؤون والمهام الخطيرة ، أن يعملوا بنفس المهمة والاخلاص في اعداد مثل هذا الجيل للبلاذ والمسؤوليات

هذه هي الاركان الاساسية للسياسة الوطنية القومية ، التي لا غنى لأي حزب أو هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضمنها ، مستهدفة خدمة البلاذ وتجهين شؤونها . فإن الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاذ خالية منها ستتقدم إلى الامة بخطوطها ومناهجها في معركة الانتخابات . فن فاز منها على سواء بنقطة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ، ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخاصة الموضحة في مناهجه ، الذي يكون قد عرض مفصلاً على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم

هذا وان لائحة قانون الانتخابات الجديدة ، التي يؤمل أن تنظروا فيها لتشرعوا في القريب ، ستيسر على الناخبين الافصاح عن رغائبهم ، وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاذ توجيهاً ديمقراطياً كاملاً وهذه اللائحة هي وليدة الحاجة الناشئة عن تطور البلاذ في خلال ربع القرن الاخير والمرحلة البعيدة السارة التي قطعتها في سبيل التقدم والنضوج في جميع نواحي الرقي ونحن إذ نخاطبكم في هذا نرجو أن تشاركوا الامة تقليب وجوه الرأي فيه وفي ما ينبغي اتخاذها مع المسؤولين للسير بالبلاذ نحو هدفها الاسمي على ضوء أحكام القانون الاساسي الذي هو خير نبراس يستضي به كل منا في قيامه بالواجب المترتب عليه ، وبذلك يتاح للشعب أن يشعر ان الحكومة منه وله وإليه . والله تعالى أسأله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والصالح ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم المحروس بعنايته تعالى « اه

✽ استقالة الوزارة ✽

يقول المتصلون بالاوساط البرلمانية أن الحملة التي وجهت ضد «الوزارة الباجعية الثانية» عند مناقشة خطاب العرش واعداد الجواب عليه كانت مدبرة اريد بها تحلي هذه الوزارة عن الحكم ، بعد انتفاء الغاية من توسدها اياه ، فلما تناضت «الوزارة» عن ذلك خطب سمو الوصي خطبته المنشورة فويق هذا فكان لا بد للوزارة القائمة من أن تفسح المجال لمن يتولى تنفيذ السياسة الجديدة التي رسم هذا الخطاب السامي خطوطها الاساسية

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن اختلافات بسيطة كانت قد نشأت بين بعض أعضاء الوزارة القائمة لا تمت إلى المصلحة العامة بأية صلة ، وليست لها علاقة بالتوجيهات التي كانت المقامات العليا تريدها لنقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم ، فاستغل الرئيس الباجه جي ظهور هذه الاختلافات فتقدم بكتاب استقالة وزارته وهو :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق المعظم
لقد ظهر - كما هو غير خاف على سموكم - عدم وجود التآزر بين الوزراء ، الأمر الذي يجعل من الصعب علي الاستمرار بتحمل المسؤولية في وضع كهذا ، وعليه أسترحم من سموكم المعظم التفضل بقبول استقالاتي وأنا لا زلت ذلك العبد المخلص :

بغداد ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ رئيس الوزراء. حمدي الباجه جي

وبعد مرور عشرة أيام تلقى الرئيس الباجه جي هذا الجواب الملكي

عزيزي حمدي الباجه جي

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وإني مع أسني الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي أن أعرب لكم عن تقديري وشكري على ما بذلتموه أتم وزملائكم مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لحيز هذه البلاد ، هذا وارجو أن تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٦٥ الهجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٦ الميلادية

مضامين الجزء السادس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥	بين إيران والعراق	٢	آثار المؤلف المطبوعة
٣٧	كتب ورسائل	٤	فاتحة الجزء السادس
٣٨	استقالة وزير المالية		(الوزارة المرفوعة السادسة)
٤٠	استقالة الوزارة	٥	توطئة
	(الوزارة السبعينية الخامسة)	٦	هيئة الوزارة - حفلة الاستقبال
٤٢	تمهيد - هيئة الوزارة	٧	وزير الشؤون الاجتماعية
٤٣	أول كلمة للرئيس - منهاج الوزارة	٨	إعلان الاحكام العرفية
٤٦	اجتماع مجلس الأمة - خطاب العرش	٩	هيئة المجلس العرفي - تدابير المتصرفية
٤٩	المناقشة حول خطاب العرش	١١	بغداد قاعدة حرية
٥١	فصل واعتقال	١٣	الهابيون من الجيش
٥٢	مرسوم صياغة الامن العام	١٤	مشروعية أعمال الوزارة الكيلانية
٥٥	وزير العدلية يمتنع ويستقيل	١٥	سياسة المراسم
٥٧	وزير العدلية يوضح أسباب الاستقالة	١٩	خطاب خطير لرئيس الوزراء
٥٨	استقالة وزير الاشغال والمواصلات	٢١	حوادث وأخبار متنوعة
٥٩	محاكمة رجال حركة أيار ١٩٤١	٢٥	خطاب للملكة وآخر للوصي
٦٨	استقالة وزير الخارجية	٢٦	الوضع المالي والأيدي العاطلة
٦٩	ارتفاع في الاسعار واضطراب في الاسواق	٢٧	العقيد كامل شبيب يتنصل
٧١	حوادث وأنباء	٢٨	بين القيادة البريطانية والسفارة
٧٥	بين رئيسين - زيارة ويلكي للعراق	٢٩	عصيان الشيخ محمود
٧٩	سياسة المعارف	٣٢	مقتل قائم مقام سنجار
٨٠	الوصي يزور عمان	٣٣	حركة آل حاتم
٨١	استقالة الوزارة	٣٣	سير الاحكام العرفية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٦٠	هيئة الوزارة - كلمة الرئيس	٨٤	(الوزارة السعيدية السابعة)
١٦٠	استقالة نائب رئيس الوزراء	٨٤	تمهيد - هيئة الوزارة الجديدة
١٦٣	استسلام شيخ بارزان	٨٥	منهاج الوزارة
١٦٤	حوادث وأخبار	٨٦	إرادات ملكية - سفر رئيس الوزراء
١٦٥	القضية الفلسطينية	٨٧	استقالة وزيرين
١٦٨	أحداث وزارة التموين	٨٩	مجلس الأمة - خطاب العرش
١٦٩	سياسة إضعاف الجيش	١٠٧/٩٢	العراق يعلن الحرب على المحور
١٧٢	نصيب العراق في مجهود الحلفاء الحربي	١٠٨	برقيتان خطيرتان
١٧٨	استقالة الوزارة	١١٠	مكاتب الارشاد
١٨٤	أهم التشريعات التي أنجزتها الوزارة	١١١	قضايا المعتقلين
	(الوزارة الباجه جيبة الاولى)	١٣١	حوادث وأنباء متنوعة
١٨٦	توطئة	١٣٦/١١٦	تعديل القانون الاساسي
١٨٧	هيئة الوزارة - منهاج الوزارة	١٣٦	حل مجلس النواب
١٨٨	حوادث متنوعة	١٣٧	تعديل وزاري
١٨٩	قضية وزير الدفاع	١٣٨	جامعة الدول العربية
١٩٢	استقالة الوزارة	١٤١	الاعتراف باستقلال سورية
	(الوزارة الباجه جيبة الثانية)	١٤٢	حوادث لبنان الدامية
١٩٣	تمهيد - هيئة الوزارة الجديدة	١٤٤	إعلان ولاية العهد
١٩٤	مجلس الأمة يستأنف عقد اجتماعه	١٤٥	قضايا التموين أيضاً
١٩٥	خطاب العرش	١٤٧	استقالة ثلاثة وزراء
١٩٩	قضية رئيس مجلس النواب	١٥١	الانتخابات الجديدة والمجلس الجديد
٢٠٢	وزراء جدد - في مجلس النواب	١٥٢	خطاب العرش
٢٠٥	جامعة الدول العربية	١٥٣	اجتماع مجلس الأمة - خطاب العرش
٢١٥	رئيس الجمهورية السورية في بغداد	١٥٨	استقالة الوزارة السعيدية السابعة
٢١٦	الأثر غير المشروع		(الوزارة السعيدية الثامنة)
		١٥٩	تمهيد

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٨٢	اجتماع مجلس الأمة فحله	٢١٩	مشروع القانون المدني
٢ ٣	خطاب العرش	٢٢١	يوم النصر
٢٨٧	مناقشة خطاب العرش	٢٢٤	التجارة العراقية ومشكلة الدولار
٢٨٩	الجيش الاميركية في العراق	٢٢٥	تكرار الفواجع في سورية ولبنان
٢٨٩	اليوبيل الفضي للجيش العراقي	٢٣٢	سمو الوصي يزور أمريكا
٢٩١	مشروع الجبانية	٢٣٦	حوادث مختلفة
٢٩٢	بين العراق والاردن	٢٤٢	العراق في سان فرانسيسكو
٢٩٣	خطاب خطير	٢٤٦/٢٦٨	ميثاق الامم المتحدة
٢٩٦	استقالة الوزارة	٢٦٨	استقالة وزير الخارجية
٢٩٨	مضامين الكتاب	٢٧٠	مشكلة فلسطين أيضاً
٣٠١	جدول الخطأ والصواب	٢٧٢	ثورة بارزان

جداول الخطأ والصواب

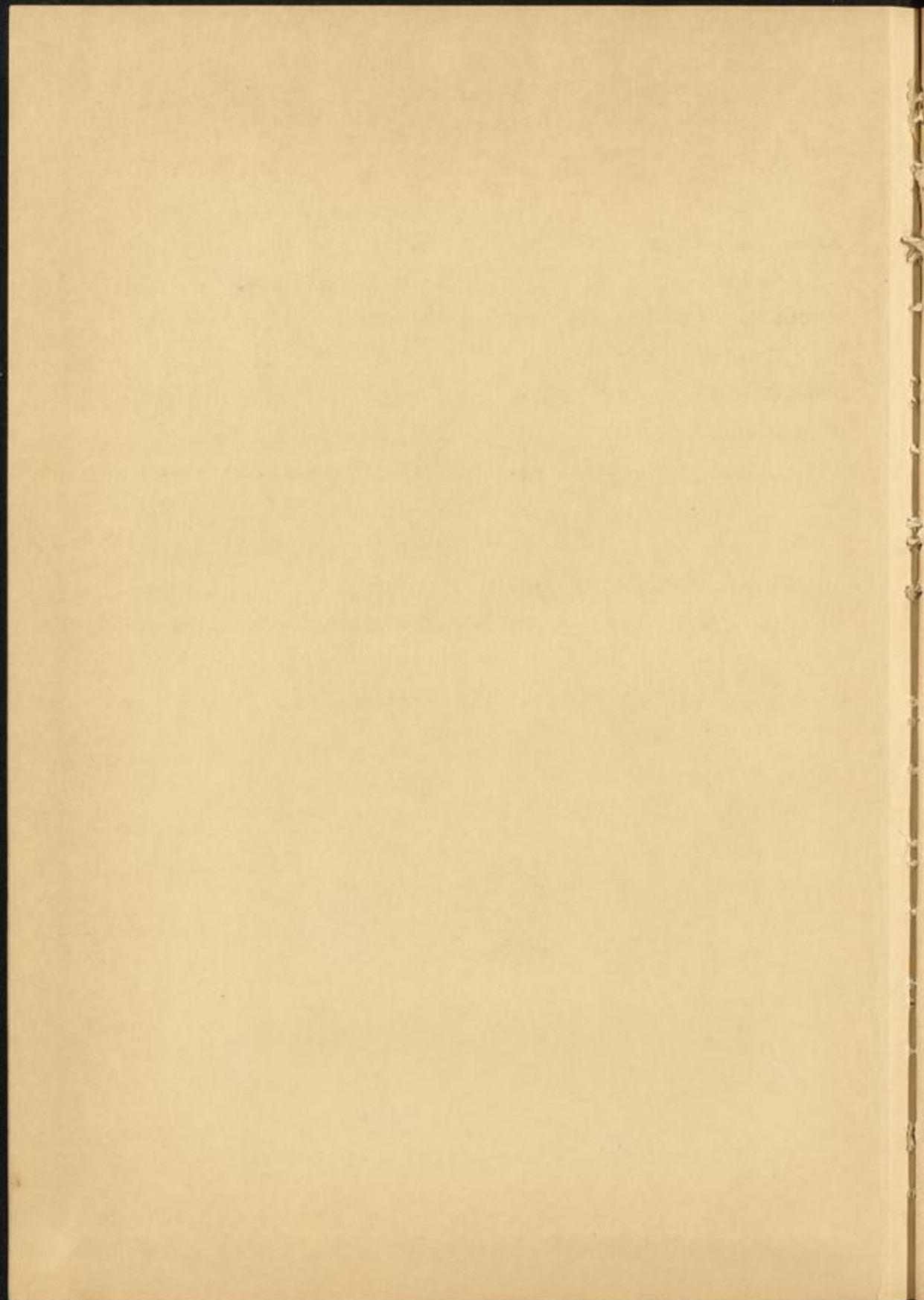
صفحة سطر	خطأ	صواب	صفحة سطر	خطأ	صواب
٨	٩	من	عن	١٩	١٤
١٩	١٤	بدقتها	مدتها	١٩	١٧
١٩	١٧	إن	إنه	٢١	٢١
٢١	٢١	من	بمن	٢٢	٩
٢٢	٩	استقطت	استقطعت	٢٣	٢٢
٢٣	٢٢	وحرائف	وصرائف	٢٤	٩
٢٤	٩	الكوت	الكويت	٢٦	١٦
٢٦	١٦	وكل	وكلبي	٢٨	١
٢٨	١	اخواتكم	اخوتكم	٢٩	٢٢
٢٩	٢٢	فصله	لمله	٣٣	٢٣
٣٣	٢٣	المتصل	المفصل	٣٥	١٦
٣٥	١٦	مجهود	وجود	٣٦	٢٥
٣٦	٢٥	تهنباقي	تهنباقي	٣٧	٨
٣٧	٨	تفوق	تفوقه	٣٨	٧
٣٨	٧	١٩٣١	١٩٤١	٤١	٢١
٤١	٢١	وأن	وأود أن	٤٢	٥
٤٢	٥	على	والكن حرص المقامات	٤٢	١١
٤٢	١١	نظر	ونظراً	٤٧	١٦
٤٧	١٦	يطعن	يطعن	٤٧	٢٧
٤٧	٢٧	تهيات	تهياة	٥٢	١
٥٢	١	الأمن	الأمن العام	٥٢	١٨
٥٢	١٨	١٩٤١	١٩٤٠	٥٣	١٦
٥٣	١٦	١٩٤١	١٩٤٠	٥٣	٢٣
٥٣	٢٣	نفل	نوفل		
٥٤	١٢	خطأ	صواب		
٥٤	٢٠	الفضلي	الفضلي		
٥٤	٢٢	مرهوت	مرهون		
٥٤	٢٥	الاعتقالات	الاعتقالات		
٥٤	٢٧	بجاري	بجار		
٥٨	٢	عقيد	عقيب		
٥٨	٢٤	المواصلات	المواصلات		
		والاشغال			
٦١	٢٤	المعتقل آمر	المعتقل آمر		
٦٢	٨	المتهمين	بقية المتهمين		
٦٢	١٦	جميعاً والمتهمين	والمتهمين		
٦٢	١٨	رسوم صيانة الامن	رسوم صيانة الامن العام		
١٤	٢	ان ان تلك	ان تلك		
٦٥	١٨	فسيقتلون	سيقتلون		
٦٩	٢٥	من أن	بأن		
٧٠	٦	من القوات	عن القوات		
٧٧	٢٥	واكد لهم	واكدت لهم		
٧٨	١٨	بمظهر	بمظهره		
٨٤	٢٢	عبدالله حافظ	عبدالله حافظ		
٨٧	١٠	لما اليكم	بما اليكم		
٨٧	٢٦	تسلم	تسلمهم		
٨٨	٥	لسنة	لسنة ١٩٤٢		
٩٦	٣	ولو علمت	ولو علمت		

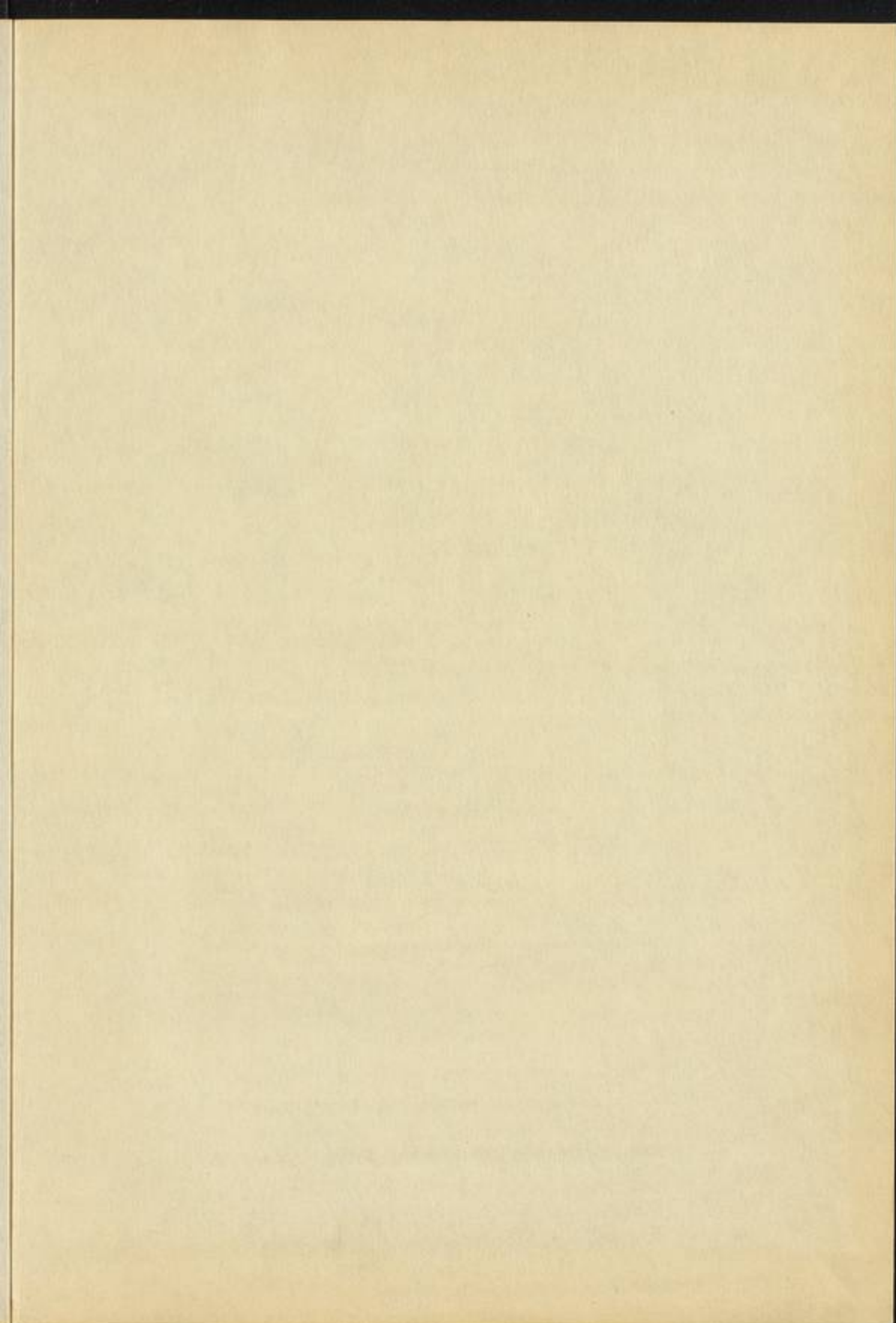
صفحة سطر	خطأ	صواب	صفحة سطر	خطأ	صواب
١١٤ ١٩	١٢٦ معتقلا	١٦٦ معتقلا	١٧١ ٢٥	البريطانيين	البريطانية
١١٥ ١١	مدير الداخلية	وزير الداخلية	١٧٦ ١٣	الصهيونيين	الصهيونيون
١١٥ ١٨	١٩٥٣	١٩٤٤	١٧٦ ٢٥	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
١١٦ ١	تفقد	لنفقد	١٧٦ ٢٩	١٩٤٣/٦/٢٥	١٩٤٣/١٥
١١٧ ٢٠	المادة ١٣	المادة ١١٣	١٧٧ ٧	اجراء	أجر
١١٨ ٧	الامم	عصبة الامم	١٧٧ ١٤	سناً	سنوياً
١١٨ ١٢	أشغلوا	أو أشغلوا	١٧٧ ١٧	أحدث	أحدثت
١٢٠ ١٢	تنقص	تنقيص	١٧٨ ١١	أجل	من أجل
١٢٠ ٢٤	التعريض	التعرض	١٧٨ ١٩	يجبرم	يجرّم
١٣٠ ٢٦ و ٢٣	تعديل	تعديل	١٧٨ ٢٨	١٧ نيسان	١٩ نيسان
١٣٢ ١٠	اربعمون	قدرها اربعمون	١٧٩ ١٢	٥ -	٣ -
١٣٦ ١	ارتكبوا	الذين ارتكبوا	١٨١ ١٧	في الأوساط	واشاعوا في
١٣٩ ٥	يصدر	تصدر	١٨١ ٢١	التعرض	التعريض
١٣٩ ٨	١٩٤٣	٢٦ شباط ١٩٤٣	١٨٢ ٧	مثيلا	مثيل
١٤٠ ٥	واوجه	وساوجه	١٨٥ ٨	المتقاعدين	والمتقاعدين
١٤٢ ٣	لتحقيق	لتحقق	١٨٥ ١٣	لتسيير	لتسيير
١٤٨ ١	ما نلته منه من	ما نلته من	١٨٦ ٥	في اول	في اوائل
١٥٤ ٤	على	عن	١٩٠ ١٩	فاستصعب	فاستصعبت
١٥٥ ٣	فأرى	فأدّى	١٩٠ ٢٤	الوحدة	الوحدات
١٥٥ ١٨	مبينة	مبينة	١٩١ ٢٣	في وفي	وفي
١٥٦ ٩	لموجب	بموجب	١٩٢ ٦	١٩٤٥/٢٨/٢٧	١٩٤٤/٨/٢٨
١٥٧ ١٨	الاحراج	الاحراش	١٩٤ ١٣	١٩٤٤	١٩٤٤ منهاجها
تلقى الفقرة (وقانون القضاة والحكام		المكررة في السطر (٢٤) من ص (١٥٧)		الوزاري	
١٥٨ ١٣	يتجلى	تتجلى	١٩٤ ٢٤	صدرت	حيث صدرت
١٥٩ ١٣	بالبلاد	للبلاد	١٩٥ ٢	الاجتماع	والاجتماع الاعتيادي
١٧٠ ٢٣	روح القتال	روح القتال و	١٩٦ ١٧	الحكومة	حكومتنا

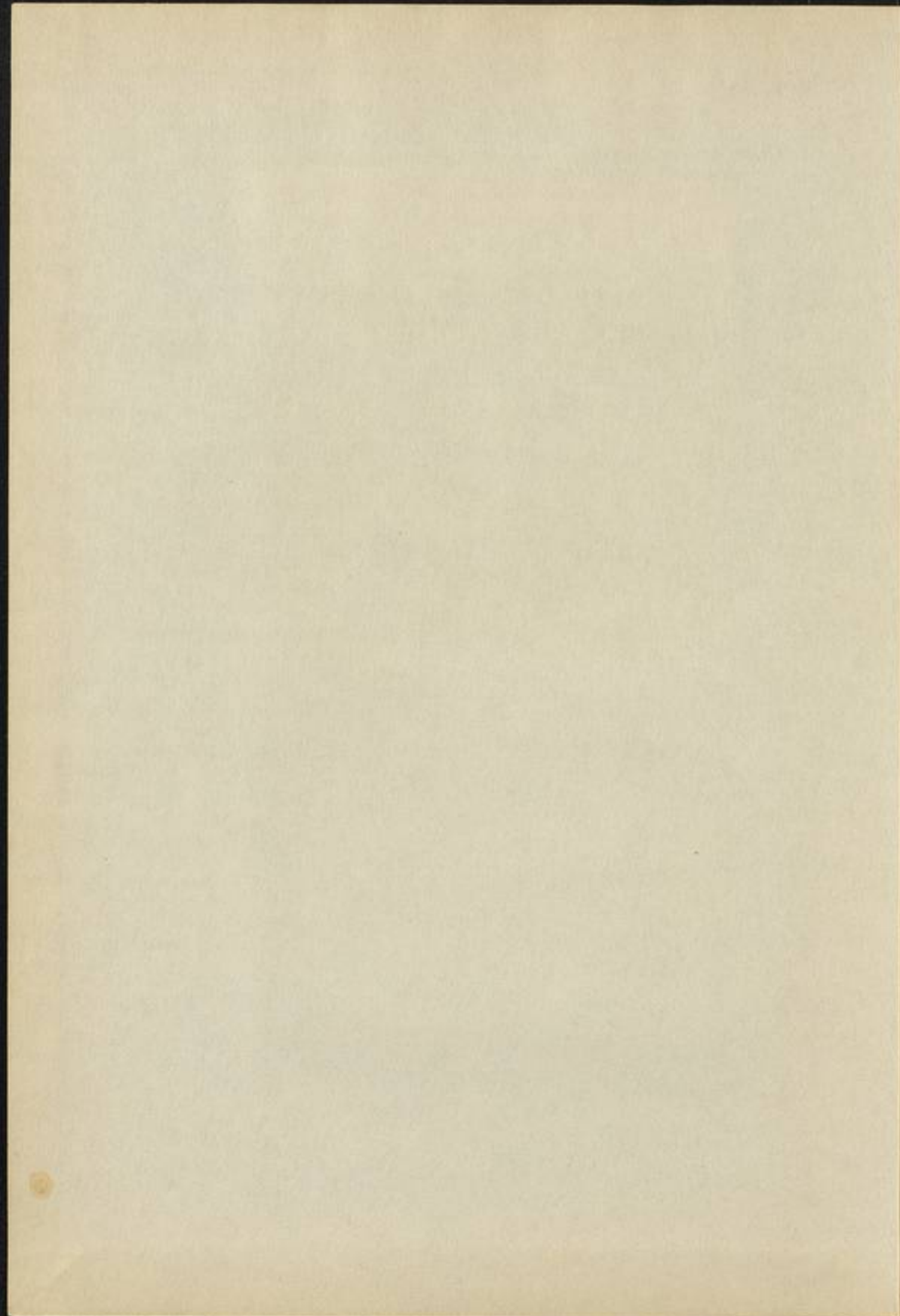
صفحة سطر	خطأ	صواب	صفحة سطر	خطأ	صواب
١٩٧	١٣	وتجهيز المعدات	٢٠٩	٣	وقد اتفقوا
١٩٨	١٢	لنجاح	٢١١	١٣	عند اذن
١٩٩	٨	بثلاث	٢١١	٢٢	من احد
١٩٩	٩	وفاز	٢١٢	٧	ولا تلزم
١٩٩	١١	الاعتيادية	٢١٢	٥	من الاتفاق
١٩٩	١٦	وفاد	٢١٢	١٨	المساعدين
٢٠٠	١٦	كتت			تضاف إلى نهاية السطر (٢٨) في ص (٢١٢) مايلي
٢٠٠	٢٤	فمن			« ويتناوب ممثلوا دول الجامعة رئاسة المجلس
٢٠١	٧	الديالى			في كل انعقاد عادي،
٢٠٢	١	أحدم بطبع	٢١٣	١	ويكتفي
٢٠٢	٢	ميينه	٢١٣	١٤	ولانشاء
٢٠٢	٦	من منصب	٢١٤	٧	ونظراً
٢٠٢	٢٥	وفيا	٢١٤	٢٥	رفقته
٢٠٣	٢٥	وقال	٢١٦	٢	عشر
٢٠٤	١٦	الأولا	٢١٦	٥	ورئيس
٢٠٥	٣	انتصار	٢١٧	٦	هذا البعض
٢٠٥	١١	اتجاه	٢١٧	٢٠	وقوامها
		تخذف الكلمة «العربية» من السطر الاخير في	٢١٨	٢٧	تضمنها
		ص (٢٠٥)	٢١٩	١٣	اتجاه
٢٠٦	٢٧	وبقرب	٢١٩	١٥	أبديتها
٢٠٧	١١	رفعت	٢١٩	٢١	مجلس
٢٠٨	٢	لجامعة	٢٢٠	٤	وللتقارب
٢٠٨	٨	ملاحظات وزير	٢٢٠	١٧	اثير
		ادلى بها وزير	٢٢١	٧	وما كادت تحمل الايام
٢٠٨	١٤	١٩٤٥/٣/١٨			تخل الايام الاولى
٢٠٩	١	وسياستها	٢٢١	٢١	الجهود

الرأي العام	الرأي	١٣	٢٤٢	ويجتمعهم	ويجتمع	٢٥	٢٢١
عضوين	عضوية	١٦	٢٤٣	المستخدمين نصف	المستخدمين نصف	٤	٢٢٣
فضلا عن ذلك فاني اودد	فضلا عن ذلك فاني اودد	١٥	٢٤٥	انصاف			
ذلك فاني اود				اليابان كانت	اليابان ما كانت	٧	٢٢٤
مع التمسك	من التمسك	١٠	٢٤٦	الشعب اللبناني	الشعب	٧	٢٢٦
(١) تنشى	(٤) تنشى	٨	٢٥٠	قلنا	وقلنا	١٥	٢٣٠
او بواسطة وكالات	لحفظ	١	٢٥٨	١٩٤٥	١٩٣٥	٢٧	٢٣١
اقلية لحفظ				تعذله	تعذل	٢٦	٢٣٣
جى.م	جى.م	١٩	٢٧٢	مشتاق	مشتاق	١٣	٢٣٧
- تمياة	- تمياً	٨	٢٧٣	سنة ١٩٤٥	من هذه السنة	١٦	٢٣٧
نله	قوله	١٣	٢٧٩	في كل من	من كل من	٦	٢٣٨
١٣ جلسة فقط	١٢ فقط	٣٦	٢٨٠	غادرت	غادر	١٠	٢٣٩
بيسر	بيسر	٧	٢٨٢	العاهل السعودي	العاهل	١٤	٢٤١









COLUMPIA UNIVERSITY LIBRARIES
RESERVE

1122

COLUMBIA UNIVERSITY



0026812886

956.7

H27

v.6

07032811

956.

H27

V6 C1

BOUND

SEP 22 1953

